أُجْوِبَة الشُّبُهَاتِ العَقَائِدِيَّة



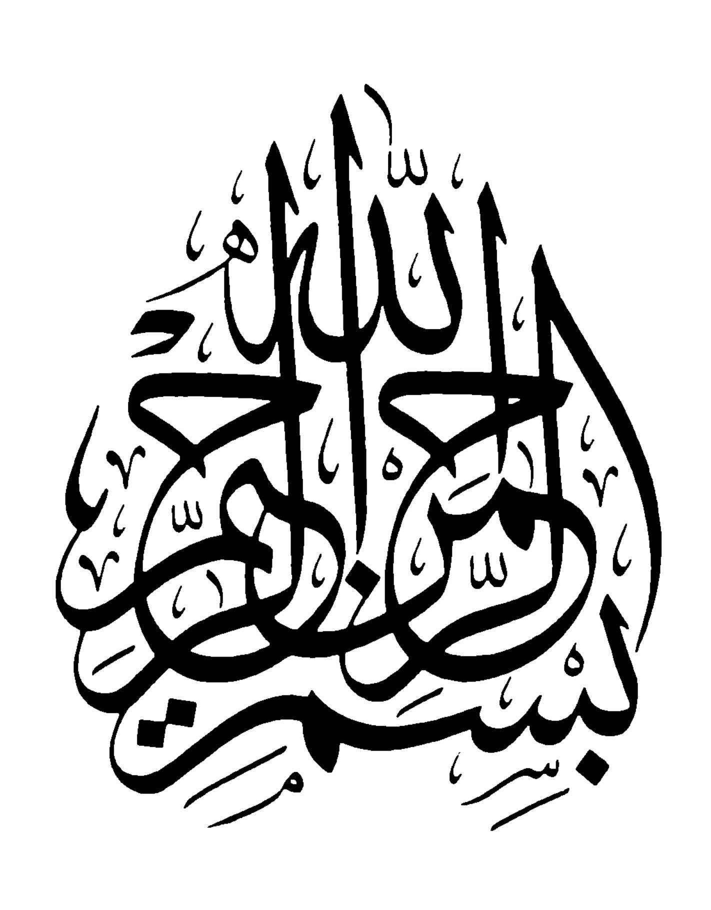
تأليف

الشيخ علي البامياني

دار المحجة البيضاء



أَجْوِبَة
الشُّبُهَاتِ العَقَائِدِيَّة


بسم الله الرحمن الرحيم

أجوبة الشبهات العقائدية

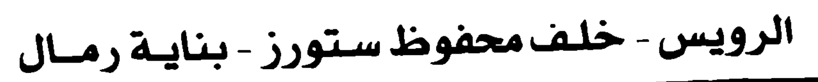
تأليف

الشيخ علي البامياني

دار المحجة البيضاء

الطبعة الأولى
١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

دار المحجة البيضاء
للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان



ص.ب: ١٤/٥٤٧٩ - هاتف: ٠٣/٢٨٧١٧٩ - ٠١/٥٤١٢١١ - تلفاكس: ٠١/٥٥٢٨٤٧
E-mail:almahajja@terra.net.lb
www.daralmahaja.com
info@daralmahaja.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿١﴾

ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾ ٱلرَّحْمَٰنِ

ٱلرَّحِيمِ ﴿٣﴾ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤﴾

إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾

ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَٰطَ

ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ

عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي دلّ على وجوب وجوده افتقار الممكنات، وعلى قدرته وعلمه إحكام المصنوعات، والصلاة والسلام على محمد عبده، وسيّد رسله وخاتم أنبيائه، والمصطفى لرسالته، والأمين على وحيه، المعصوم من كلّ سهوٍ وذنبٍ، والمنزّه عن كلّ خطأ وعيب.

وصلّى الله على آله الأئمة الهداة، وسفن النجاة، أعلام الورى، ومصابيح الدجى، وورثة الأنبياء، وختام الأوصياء الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً وجعلهم أحد الثقلين حجّة على المسلمين.

وأمّا بعد فقد قال الله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئاً فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً**﴾[1]

وقال النبي ﷺ: «**من خاصم في باطل وهو يعلمه لم يزل في سخط الله حتى ينزع عنه، ومن قال في مؤمن ما ليس فيه أسكنه الله ردعة الخبال حتّى يخرج ممّا قال**»[2].

---

(١) سورة النبأ، آية ١١٢.

(٢) مسند أحمد بن حنبل: ج٢ ص٧٠ باب مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب، وسنن ←

وعن الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام عن آبائه عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

«**من بهت مؤمناً أو مؤمنة فقال فيه ما ليس فيه، أقامة الله تعالى على تلّ من نارٍ حتى يخرج ممّا قال**»[1]

وقد طرح الوهابيون عدداً من إشكالاتهم وشبهاتهم على مذهب الحق وأتباعه وأكثروا تكرارها في خطبهم وكتبهم، وملأوا منها الأسواق، وعبّأوا بها مواقعهم في شبكات الإنترنيت، ووزّعوا كُتيبّاتها وأشرطتها على الحجاج والزوّار في بلاد الحرمين وغيرها، ولم يكتفوا بالتجريح والسباب والذّم والشتم والتنابز بالألقاب، بل حكموا بكفر أتباع أهل البيت وعدم إسلامهم وإيمانهم مع أن الإسلام والإيمان عبارة عن الشهادتين، والتصديق بالبعث، والصلوات الخمس إلى القبلة، وحجّ البيت، وصيام شهر رمضان، والإسلام والإيمان بهذا المعنى متفق عليه بين السنّة والشيعة وتعلن عنه الصحاح الستّة.

ففي البخاري بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال:

«**من شهد أن لا إله إلاّ الله، واستقبل قبلتنا، وصلى صلاتنا، وأكل ذبيحتنا، فذلك المسلم له ما للمسلم وعليه ما على المسلم**»

وفي صحيح البخاري أيضاً بالإسناد إلى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله قال

أبي داود: ج٢ ص١٦٤ ب١٤ ح٣٥٩٧.

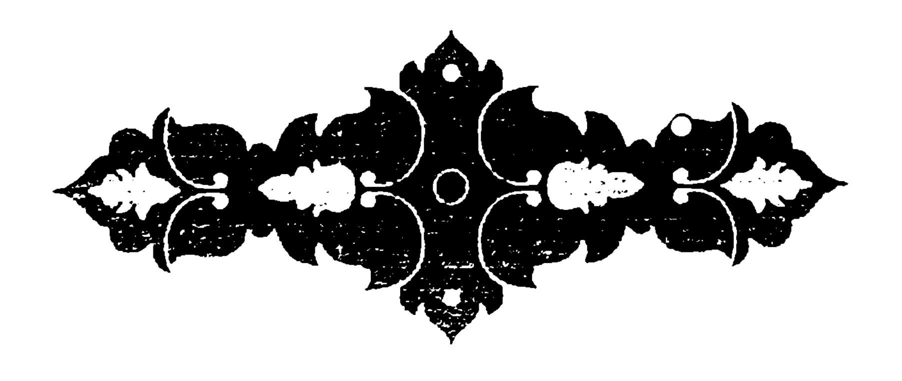
(١) مسند الإمام الرضا عليه السلام ص ٦٤ ح٢٥.

لوفد عبد القيس (**لماّ أمرهم بالإيمان بالله وحده**): أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟ قالوا الله ورسوله أعلم: قال ﷺ **شهادة أن لا إله إلاّ الله وأن محمداً رسول الله، وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وأن تعطوا من المغنم - الخمس**[1]

وهناك ما صح عند أهل السنة والجماعة من الأحاديث الدآلة على أن من قال: «**لا إله إلا الله محمد رسول الله محترم دمه وماله وعرضه**».

ومن هنا يعلم أن أمر المسلمين ليس كما يزعمه الوهابيّون الذين شقّوا عصا المسلمين وأضرموا نار الفتن بينهم عن طريق إلقاء الشبهات.

وهذا الكتاب الذي بين يديك أيّها القارئ العزيز يبحث عن ردود الشبهات تحت عنوان (**أجوبة الشبهات العقائدية**) على ضوء الكتاب والسنّة والبراهين العقلية.



---

(١) صحيح البخاري: ج١ ص١٩ كتاب الإيمان.

أقسام الكتاب

الفصل الأول: في جواب شبهة ما يتعلق بالصانع الحكيم.

الفصل الثاني: في جواب شبهة ما يتعلق بالنبوّة.

الفصل الثالث: في جواب شبهة ما يتعلق بالإمامة.

الفصل الرابع: في جواب شبهة ما يتعلق بالمعاد.

الفصل الخامس: في جواب شبهة ما يتعلق بالشيعة الإمامية.

الفصل السادس: في شبهة ما يتعلق بالصحابة.

الفصل السابع: في جواب شبهة كون الشيعة الإمامية فرقة ناجية.

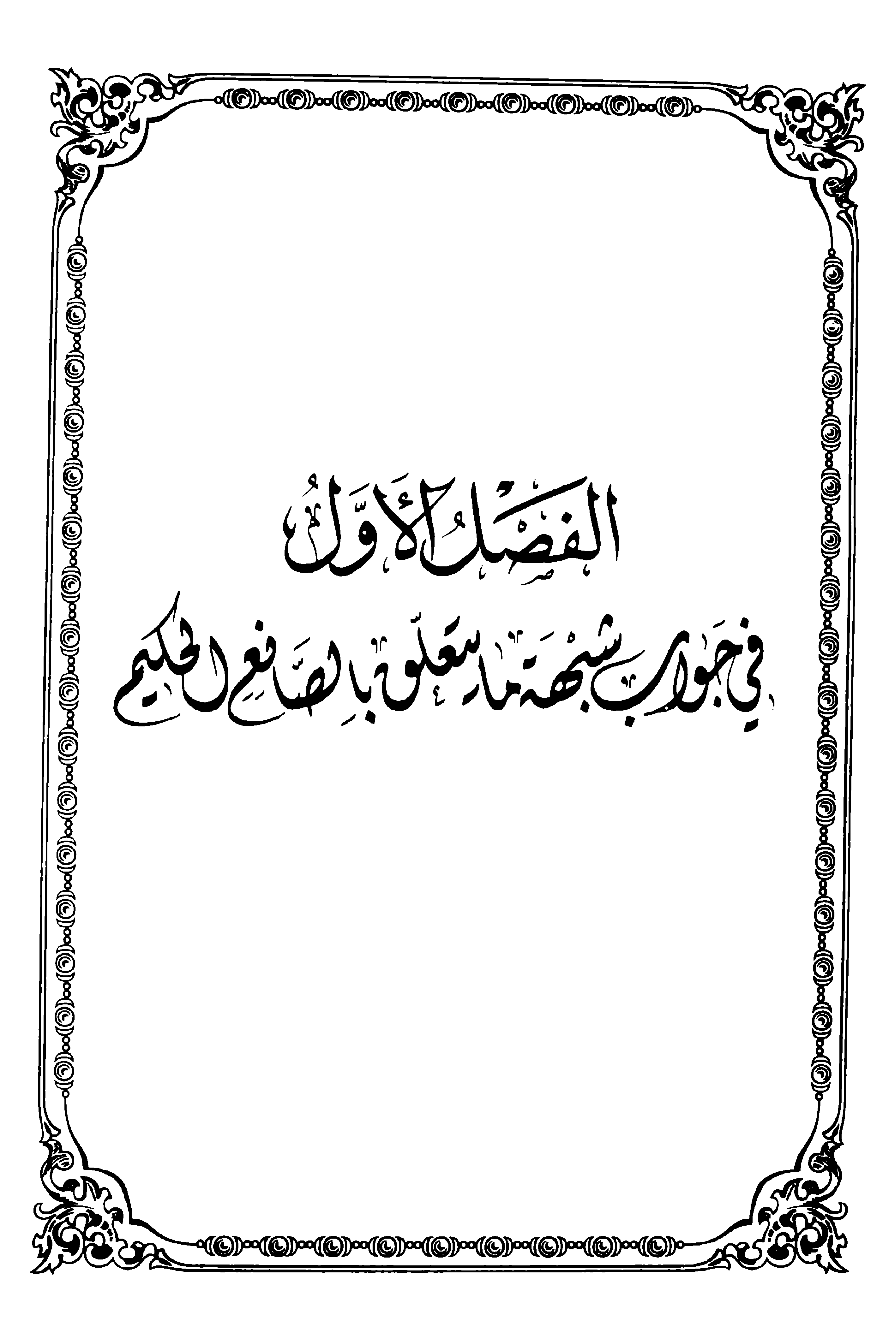
الفصل الثامن: في جواب إتهام الشيعة الإمامية بالقول بتحريف القرآن.

الفصل التاسع: في جواب شبهة ما يتعلق بنكاح المتعة والتقية.

الفصل العاشر: في جواب شبهة ما يتعلق بالشفاعة والتوّسل بالنبي والأئمة.

الفصل الحادي عشر: في جواب شبهة ما يتعلق بزيارة القبور والتمسح بها.

الفصل الثاني عشر: في جواب شبهة ما يتعلق بمسح الرجلين والجمع بين الصلاتين.



الفصل الأوّل

في جواب شبهة ما يتعلّق بالصانع الحكيم

وفيه مباحث

المبحث الأوّل:

فيما يتعلق بوجود الصانع الحكيم

وهناك شبهات لا بدّ من الجواب عنها :

الشبهة الأولى:

هي أن قول الإلهيّين : (أن لكل شيء خالقاً) فيقال من خلق الله عزّ وجلّ بعدما كان لكل شيء خالق.

الجواب:

حينما نقول أن لكلّ شيء خالقاً نقصد من كلّ شيء (كل شيء حادث وممكن الوجود) فهذه القاعدة الكلّية صادقة فقط على خصوص الأشياء التي لم تكن موجودة من قبل، وحدثت فيما بعد فلا تشمل واجب الوجود الذي كان منذ الأزل ويبقى إلى الأبد، فوجوده أزليّ لا يحتاج إلى خالق لكي يكون السؤال عن خالقه؟.

فهو قائم بذاته ولم يكن معدوماً من قبل أبداً لكي يحتاج إلى علّة موجدة.

الشبهة الثانية:

وهي : أنه إذا كان الله موجوداً فلماذا لم يكن مرئياً؟ ولا يقبل ذهن الإنسان أن يعتقد بوجود شيء لا يمكن رؤيته.

الجواب:

أنه لا يوجد عاقلٌ يجعل أساس إنكاره للوقائع المادية عدم رؤيته ، وعدم إحساسه لها من الماديّات ، فضلاً عن الحقائق غير الماديّة.

ومن الواضح إثبات حقيقة علمية عن طريق غير إحساس ، إذ لو لم يمكن إثبات حقيقة علمية إلاّ بالإحساس المستقيم المباشر ، لخرج أكثر الحقائق العلمية عن كونها ثابتة علمية إذ لا يدخل كثير منها في الحسّ والتجربة.

وعلى ضوء هذا فإنكار وجود الله تعالى وكل ما وراء المرئيات والمسموعات بعيدٌ عن المنطق والأصول العقلية المتعارفة ، فإذا أثبت بالدليل العلمي عدم قدرة الحواس الظاهرة على معرفة جميع الموجودات فلا ينبغي لنا أن نتصور جميع الموجودات فيما ندركه بحواسّنا ، وذلك أن العقل والعلم يحكمان اليوم بوجود ذرّات من الأشياء والطاقات التي لا نراها ولا يمكننا إحساسها بأيّ واحدة من حواسّنا.

ولذلك نقول : إن الذي يقودنا إلى الواقعيات بصورة كاملة هو العقل والفكر.

الشبهة الثالثة:

هي كيف نؤمن ونعتقد بإلهٍ لم نره؟

توضيح هذه الشبهة أنه كيف للإنسان أن يعتقد ويؤمن بموجودٍ لا يدركه، إذ من يعتقد بالله يقول إن الله لا جسم له ولا مكان ولا زمان ولا لون وهكذا، فبماذا يدرك مثل هذا الموجود؟

إنّنا لا نؤمن إلاّ بما لا تعجز عن إدراكه حواسّنا، والذي لا جسم له ولا مكان ولا زمان ولا لون... لا وجود له أصلاً.

الجواب:

إن نطاق العلوم الطبيعية إنّما يقتصر على الموجودات المادّية الطبيعية فقط، إن الله وكل موجود ما وراء الطبيعة خارج عن العلوم الطبيعية، وما كان كذلك لا يمكن أن يتصوّر إدراكه بالأسباب الطبيعية أبداً.

وما يراد إثباته بالأسباب الطبيعية لا يعتبر إلهاً من وجهة نظر الإلهيّين، لأن ما تثبته الأسباب الطبيعية لا يتعدّى حدود المادّة وخواصّها فكيف يمكن إعتبار ما هو ماديّ وطبيعي خالقاً للمادّة والطبيعة؟.

لأن أساس عقائد الإلهيين هو أن الله منزّه من المادّة وعوارضها بصورة كاملة، ولا يدرك بأيّة أداةٍ من الأدوات المادّية، وأن الطريق إلى معرفة كل موجود في العالم ليس منحصراً بالحواسّ والأسباب المادّية، بل كثير من الموجودات لا يمكن أن يُعرف إلاّ عبر آثاره، لأن العلماء في عصرنا هذا يتحدثون عن القوّة الجاذبة على الرغم من أن أحداً لم يجدها وجدان الحسّ الماديّ، وإنّما آثارها هي التي تدل عليها، وكذا يتحدثون عن الروح والعقل

والجنون والحبّ والبغض وأشباه ذلك ممّا ليس بمتناول الحسّ إلاّ بآثارها فحسب.

الشبهة الرابعة:

وهي واردةٌ انطلاقاً من مفهومي الزمان والمكان فيقال (**أين الله ومتى وجد؟**)

الجواب:

إن ما يحتاج في وجوده إلى الزمان والمكان هو الموجود الممكن المادّي، وأمّا واجب الوجود لذاته والموجود الأزلّي الأبديّ فلا يحيطه زمان ولا يكون في مكان، بل هو الذي يحيط بكل الأزمنة والأمكنة فهو لا يحتاج لصفتي الزمان والمكان، بل هو خالق الزمان والمكان فلا يصح أن يقال: (أين الله ومتى وجد؟).

الشبهة الخامسة:

هي أن هذا الكون وُجد (صدفةً)، وليس بحاجة إلى خالق موجد.

الجواب:

أن القول (بالصدفة) قولٌ مردود، مرفوض عقلاً وعلماً والأمثلة الدالّة على استحالة (الصدفة) كثيرة، ولكن نكتفي بمثالٍ واحدٍ تجنّباً للتطويل.

فنقول أنه لا يمكن أن نجد قصراً مشيّداً بدون مهندسٍ وبانٍ ومما يروى في

هذا الصدد أن أحد الملوك شكّك في وجود الخالق عزّ وجلّ، ولمّا أحسّ وزيره بذلك أمر ببناء قصر فخم جميل تحيطه الأنهار والبساتين، ولمّا تمّ بناؤه إصطحب الملك معه في جولة ترفيهية، وجعل طريقه على ذلك القصر وتوقف عنده، فأعجب الملك بالقصر كثيراً فسأل عن بانيه ومهندسه فأجابه الوزير:

بأن ليس لهذا القصر من مهندسٍ ولا بانٍ، وإنما وجد وحده هكذا فغضب الملك من جوابه هذا قائلاً: (أتهزأ بي؟)

فأجابه الوزير: إذا كان لا يمكن أن يوجد هذا القصر وحده بدون مهندسٍ وبانٍ؟! فكيف يوجد هذا العالم بدون خالق؟

وبهذه الطريقة استطاع الوزير المؤمن أن يزيل الشك من نفس ذلك الملك، ويصبح على يقين بوجود الصانع الحكيم سبحانه وتعالى، وعليه فلا مجال للقول بالصدفة، ولابدّ من الإيمان بوجود الله الخالق تعالى ولا مجال للشك في وجوده كما في قوله تعالى: ﴿أَفِي اللهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[1]

الشبهة السادسة:

وهي خلق العالم من عدمٍ، وهو مفاد كلمة الإلهيين (أن الله خلق العالم من عدم) فيقال في توضيح الإشكال: إن ظاهر هذه العبارة يفيد أن (العدم)

---

(١) سورة إبراهيم آية ١٠.

صار منشأً لوجود العالم، وهو من البطلان بمكان لا يخفى على أحد، إذ كيف يصير العدم منشأً للوجود والحال أنّ العدم ليس شيئاً بتاتاً؟؟!.

الجواب:

توضيحه يتوقف على مقدمة وهي: بأن الموجودات الممكنة على قسمين: الموجودات المادّية، الموجودات المجرّدة.

والفرق بينهما في مقام الخلق والإيجاد أن الموجود المادّي يحتاج إلى العلّة المادّية كما يحتاج إلى العلّة الفاعلية والغائية.

وأمّا الموجود المجرّد فلا يحتاج إلى العلّة المادّية.

إذا عرفت هذه المقدمة فاعلم أن مراد الإلهيين من تلك العبارة ليس كون العدم علّة مادّية للعالم ككون الخشب علّة مادّية للباب أو الكرسيّ، بل مرادهم كان العالم معدوماً ثم وجد بفعل الخالق الحكيم.

وبعبارة واضحة ليست تلك العبارة مثل قولنا:

أن هذا الباب من الخشب أو من الحديد فإن (من) لبيان مصدر الاشتقاق بخلاف ما في العبارة الدارجة بين الإلهيين حينما يقولون (العالم خُلق من عدم) إذ يقصدون أن العالم بجوهره وعرضه وبمادّته وصورته خُلق ووجد بفعل الخالق القدير بعدما لم يكن أصلاً.

هذا تمام الكلام في المبحث الأوّل.

المبحث الثاني:

في بيان الشبهة في توحيده سبحانه وتعالى

يعتقد الثنويون بوجود خالقين للعالم أحدهما خالق الخير والآخر خالق الشرّ.

الأوّل هو الله عزّ وجلّ والثاني هو (**أهرمن**) قالوا في وجه ذلك أنّه كما أنّ آثار الخلق تدلّنا على الخالق، كذلك وجود الخير والشرّ في العالم يدلّنا على وجود مبدئين وخالقين إذ الضدّان – وهما الخير والشرّ – لا يأتيان من سبب وعلّة واحدة.

والحكيم لا يجوّز صدور أمرين متماثلين على سبيل التكافؤ عن الواحد فكيف يجوّز صدور الضدّين عنه؟ فيكون خالق الشرّ موجوداً شريراً وهو (الأهرمن) فنحن نؤمن بإله الخير ونعبده لكي يدرّ علينا بخيره وفضله ورحمته.

ونعبد إله الشّر تقيّةً منه ليمُسك عنّا شرّه وضرّه. هذا غاية ما يقال في توضيح عقيدة الثنوية.

الجواب:

أن الشرّ أمرٌ عدميٌ لا يحتاج إلى العلّة الفاعلّية لكي يلزم تعدد الخالق كما أشار إليه العلامة الحلّي في شرحه على التجريد إذ قال: (وإذا تأمّلنا في كل ما يقال له شرٌ وجدناه عدماً ألا ترى القتل فإن العقلاء حكموا بكونه شرّاً.

وإذا تأمّلناه وجدنا شرّيته باعتبار ما يتضمن من العدم فإنه ليس شرّاً من حيث قدرة القادر عليه، فإن القدرة كمال الإنسان، ولا من حيث أن الآلة قطّاعة، فإنه أيضاً كمال لها، ولا من حيث حركة أعضاء القاتل، ولا من حيث قبول العضو المنقطع للتقطيع، بل من حيث هو إزالة كمال الحياة عن الشخص فليس الشّر إلاّ هذا العدم)[1]

فالحاصل إن الله هو خالق الوجود وهو خير محض.

والشّر أمرٌ عدمّيٌ لا يحتاج إلى علّة الإيجاد كي يلزم تعدد مبدئين. وهناك جواب آخر مستفاد من حوار الرسول الأعظم ﷺ مع الثنوية، يقول الثنوية: النور والظلمة هما المدبّران.

قال الرسول الأعظم ﷺ : ما الذي دعاكم إلى ما قلتموه من هذا؟

قال الثنوية: لأنّا قد وجدنا العالم صنفين: خيراً وشرّاً، ووجدنا الخير ضدّ الشرّ فانكرنا أن يكون فاعل واحد يفعل الشيء وضدّه، بل لكل واحد منهما فاعل، ألا ترى أن الثلج محال أن يسخّن، كما أن النار محال أن تبرّد؟ فأثبتنا لذلك صانعين قديمين ظلمة ونور.

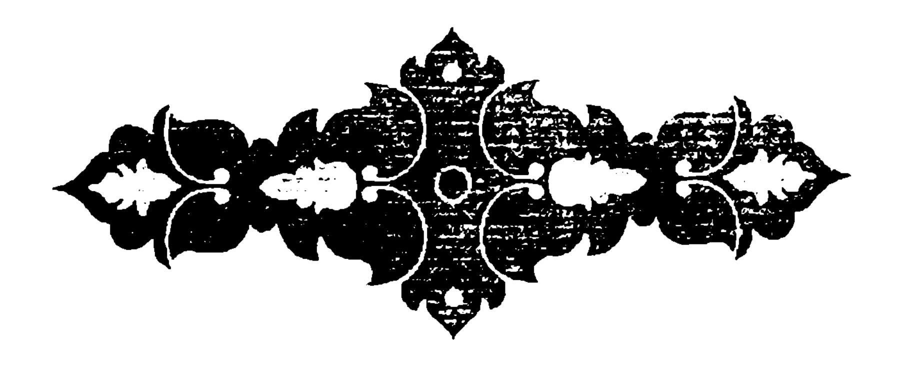
---

(١) كشف المراد ص ٢٠.

قال الرسول الأعظم ﷺ : أفلستم قد وجدتم سواداً وبياضاً وحمرة وصفرة وخضرة وزرقة وكل واحد ضّد للآخر، لاستحالة اجتماع إثنين منها في محل واحد، كما كان الحرّ والبرد ضدّين لاستحالة اجتماعهما في محل واحد قال الثنوية: نعم،

قال الرسول الأعظم ﷺ : فمهلاً أثبتم بعدد كل لون صانعاً قديماً ليكون فاعل كلّ ضّد من هذه الألوان غير فاعل الضّد الآخر، فسكت الثنوية ولم يستطيعوا الجواب إذ لازم كلامهم هو تعدد المبدأ بمقدار تعدد الألوان وعدم الحصر في المبدئين.

هذا تمام الكلام في المبحث الثاني.



المبحث الثالث:

في بيان الشبهة في بعض صفاته سبحانه وتعالى

الشبهة الأولى في عموم علمه:

بأن يقال: أن علمه تعالى منحصر في الكليات كالعلم بأن الإنسان حيوان ناطق والحمار حيوان ناهق دون الجزئيات، كعلمه تعالى بزيد وعمر وبكر ومرض كل منهم وصحّته وطوله وقصره، لأنّها متجددة حادثة، والعلم فيها يتبع المعلوم فيلزم تغيّر العلم وتجدده فيكون تعالى محلّاً للحوادث، وهو فاسدٌ.

الجواب:

أن المحذور المذكور يلزم في علم المخلوق دون علم الخالق؛ لأن علم الخالق تعالى لا يقاس بعلم المخلوق، وكون العلم تابعاً للمعلوم إنّما هو في علم المخلوق دون علم الخالق؛ إذ هو تعالى عالم إذ لا معلوم وعالم بما كان قبل أن يكون، فلا تغيّر ولا حدوث في علمه الأزليّ، فله معنى العالمية إذ لا معلوم، كما له معنى القادرية إذ لا مقدور.

ومثال ذلك للتفهيم والتوضيح أن يقال إذا أراد زيد يوم السبت إنشاء كلام يوم الخميس، فالله تعالى كما هو عالم يوم السبت بما ينشئ زيد يوم الخميس من الكلام، كذلك عالم يوم الجمعة قبل السبت بما ينشئ زيد يوم السبت من الكلام، وعالم أيضاً يوم الجمعة بعد السبت بما أنشأ زيد يوم السبت فلا تغيّر ولا حدوث في علمه تعالى.

فعلمه تعالى عام يعم جميع المعلومات كلياتها وجزئياتها وذلك لوجهين:

الأوّل: أنه لو لم يكن كذلك لزم الجهل، ولو في البعض، وهو نقص يجب تنزيهه تعالى عنه.

الثاني: أنه تعالى منزّه عن الزمان والمكان فلا نسبية بينه تعالى وبين مخلوقاته إلاّ وجوب ذاته وإمكان مخلوقاته، وهذه النسبة مستوية بين كليات مخلوقاته وجزئياتها صغيرها وكبيرها. فيستوي علمه تعالى بها وقدرته عليها فما زعمه البعض من عدم علمه تعالى بالجزئيات فاسدٌ كما عرفت.

الشبهة الثانية في عموم قدرته تعالى:

وهو قول المعتزلة أن الله لا يقدر على فعل بعض الأشياء، كفعل القبيح والشّر لاستلزامه الظلم.

الجواب:

أنه فرق بين القدرة على القبيح وبين فعل القبيح

والأوّل ليس بظلم فسبحانه تعالى قدر على القبيح، ولكن منزّه عن فعله. وقد فرّوا من الظلم ووقعوا في العجز.

ونحن الشيعة الإمامية بفضل الله تعالى نفينا كلّاً منهما عنه تعالى، والمؤمن الصالح قادر على المعاصي والشرور ولا يفعلها، مع قدرته عليها، لعلمه بقبحها هذا فضلاً عن قوله تعالى:

﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلاَ فِي الأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيماً قَدِيراً﴾(١)

وقوله تعالى: **﴿وَأَنَّا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ نُعجِزَ اللهَ فِي الأَرْضِ وَلَنْ نُعْجِزَهُ هَرَباً﴾**(٢)

وقوله تعالى: **﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾**(٣)

الشبهة الثالثة:

هي شبهة الأشاعرة بأنّ الله يفعل الشرّ.

الجواب:

وقول الأشاعرة بنسبة فعل الشرّ إليه تعالى ووقوعه منه تعالى باطل، لأنه ظلم منافٍ للحكمة والعدالة، وهم قد فرّوا من الشرك في خلق الأفعال

---

(١) سورة فاطر آية ٤٤.

(٢) سورة الجن آية ١٢.

(٣) سورة يس آية ٨٢.

زاعمين أنّ في أفعاله تعالى الشرور، وقد وقعوا في الظلم الذي هو كفر أيضاً، ولا قبح في أفعاله تعالى بل كلها خير لا شر فيها، ولا ينافي ذلك عموم قدرته تعالى لما عرفت من أنّ الله قادر على كل شيء ولكن لا يفعل ما هو قبيح أو شرّ.

وشبهة البعض في أن الله فاعل موجب مضطر في صدور الأفعال عنه كالنار في الإحراق والشمس في الإشراق.

الجواب:

انه تعالى فاعل مختار وليس بموجب،

والدليل على ذلك فضلاً عن قوله تعالى: ﴿**وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ**﴾[1].

إنّ الإيجاب عجزٌ واضطرارٌ وهو نقص فلا يجوز عليه تعالى.

وأيضاً لو كان تعالى موجباً للزم أحد محذورين:

إمّا قدم العالم الذي هو من آثاره تعالى فإن أثر الموجب لا يتخلّف عنه. كما لا يتخلّف الإحراق عن النّار هذا باعتبار كونه تعالى قديماً.

وإمّا حدوثه تعالى، لأنّه مؤثر في العالم، والعالم حادث فيكون تعالى حادثاً وكلاهما باطل فالملزوم مثله في البطلان فتعيّن كونه تعالى فاعلاً مختاراً.

---

(١) سورة القصص آية ١٨.

الشبهة الرابعة:

هي شبهة رؤية الله تعالى ولازمها كونه تعالى جسماً وهو مذهب الاشاعرة وابن تيمية

وقد أخذ ابن تيمية عقيدة التجسيم من التوراة، وحاول فرضها على جميع المسلمين باسم التوحيد.

ومن أعجب العجائب أنّ ابن تيمية قال في باب التوحيد انه وأتباعه هم وحدهم الموحّدون، وأنّهم وحدهم أصحاب العقيدة الصحيحة، وأنّ بقية المسلمين الذين يخالفون رأيهم هم أهل البدع والضلالة، وأكثرهم كفار مشركون.

مع أنّ عقيدة ابن تيمية وأتباعه تقوم على أسس بعيدة كل البعد عن التوحيد الذي عليه المسلمون.

فالتيميون يشبّهون الله تعالى بخلقه ويجسّمون ذاته المقدّسة، ويقولون أنّ صفات التجسيم لله تعالى الموجودة في التوراة المحرفة كلّها صحيحة، والله عندهم على صورة الإنسان، وهو موجود في مكان خاص من الكون، وينزل إلى الأرض ويصعد ويفرح ويضحك ويغضب، فمعبودهم جسم من نوع الطبيعة المخلوقة ومع ذلك هم وحدهم الموحّدون وسائر المسلمين كفّار مشركون.

ثم الاشاعرة استدلوا على مطلوبهم بوجوه:

الأوّل: انّ الجوهر والعرض اشتركا في صحة الرؤية فلا بد لها من علّة،

وتلك العلّة لا بّد وأن تكون مشتركة، ولا مشترك بين الجوهر والعرض إلاّ الحدوث والوجود، والحدوث لا يصلح للتعليل لأنه عبارة عن الوجود بعد العدم، فللمعدوم مدخل في ماهيّته، فلا يصلح أن يكون علّة للصحة الوجودية، وإذا كان الوجود علّة وهو مشترك فكل مو جود كذلك.

الثاني: ان موسى عليه السلام سأل الرؤية، ولو امتنعت لما سألها.

الثالث: قوله تعالى: ﴿**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾[١] والنظر المقرون بحرف (إلى) يفيد الرؤية.

الرابع: روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «**إنكم سترون ربّكم كما ترون هذا القمر**»[٢]

الجواب عن إستدلالهم بهذه الوجوه:

وأمّا الجواب عن الوجه الأوّل فلوجوه:

الأوّل: لا نسلّم انّ صحة الرؤية مشتركة، فإنها أمر عدمي، لأن جنسها وهو الامكان عدمي، ولأن الجوهر غير مرئي، بل المرئي هو العرض كاللون مثلاً وعلى فرض صحة رؤية الجوهر فإنها نوع مخالف لصحة رؤية العرض.

الثاني: لماذا لا يجوز أن تكون العلّة هي العدم السابق؟ وهذا ليس

---

(١) سورة القيامة آية ٢٢ — ٢٣.

(٢) صحيح البخاري: ج١ ص١٣٨ كتاب مواقيت الصلاة، مسند أحمد بن حنبل: ج٤ ص٣٦٠ باب من حديث جرير بن عبد الله.

بمستحيل فإن عدم الضدّ يُصحّح وجود ضدّه؟!.

الثالث: لماذا لا يجوز أن تكون العلّة هي الحدوث؟ والحدوث ليس بمتقّوم بالعدم، بل هو عبارة عن مسبوقيّة وجود الشيء بالعدم والمسبوقية كيفيّة للوجود.

الرابع: لماذا لا تكون العلة هي الوجود الممكن.

الخامس: هذا الدليل ناهض في رؤية ما يمتنع رؤيته كالطعوم والروائح والقدر والإرادة.

وامّا الجواب عن الوجه الثاني:

أنّ موسى عليه السلام إنّما سأل الرؤية لأصحابه وقومه ليبيّن لهم إمتناع الرؤية لقوله تعالى:

﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ﴾[1] وقوله تعالى ﴿أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاء مِنَّا﴾[2]

والجواب عن الوجه الثالث:

أن النظر، وإن إقترن به حرف إلى، لا يفيد الرؤية ولهذا يقال نظرت إلى الهلال فلم أره بل الآية بتقدير مضاف، وتقديره (إلى ثواب ربّها ناظرة) كما في قوله تعالى ﴿جَاء رَبُّكَ﴾[3] أي (جاء أمر ربّك) وإذا جاء الاحتمال بطل

---

(١) سورة النساء آية ١٥٣

(٢) سورة الأعراف آية ١٥٥

(٣) سورة الفجر آية ٢٢.

الاستدلال.

والجواب عن الوجه الرابع:

أن المراد من الرؤية هناك المعرفة والعلم بوجود الله تعالى

الجواب عن الوجه الخامس:

هو إمتناع رؤية ما لا يدرك بحاسّة البصر. وكيف كان، فعقيدة أهل السنة والعامة هو رؤية الله تعالى وهذه العقيدة غير صحيحة.

يعتقد الشيعة الإمامية باستحالة رؤيته سبحانه وتعالى بالبراهين القطعية من العقل والنقل:

١ـ البرهان العقلي: أنّ الرؤية لا يمكن تحققها إلاّ إذا كان المُبصر مقابلاً للرائي من دون واسطة أو ما في حكم المقابل له بواسطة كالمرآة، وهذا يستلزم أن يكون سبحانه وتعالى في جهة يشار إليه بأنه هنا أو هناك، وهذا مستحيل في حقه تعالى؛ لاستلزامه أن يكون تعالى جسماً محتاجاً إلى مكان ما، فيكون ممكناً وهو باطل قطعاً.

٢ـ وأمّا البرهان النقلي فهو صنفان الأوّل: من الكتاب والثاني أخبار السنّة المطهرّة:

فمن الكتاب العزيز آيات الأولى كقوله تعالى: **﴿لاَّ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾**(١) تقريب الاستدلال بها أنّ الآية المباركة في مقام مدح الله عز وجلّ نفسه بنفي ادراك الأبصار له ورؤيته

---

(١) سورة الأنعام آية ١٠٣.

للأبصار، فيكون إثباته له يُعدّ نقصاً، بمعنى أنّنا لو قلنا بجواز الرؤية البصرية له تعالى لكنّا أثبتنا صفة نقص له تعالى.

ووجه الاستدلال بالآية المباركة

أنه سبحانه لا تراه العيون، لأنّ الادراك متى قُرن بالبصر لم يفهم منه إلاّ الرؤية كما أنّه إذا قُرن بآلة السمع، فقيل أدركتُ بأذني، لم يفهم منه إلاّ السماع، وكذلك إذا أُضيف إلى كل واحد من الحواس أفاد ما **تلك** الحاسّة آلة فيه، فقولهم أدركته بفمي معناه وجدت طعمه، وأدركته بأنفي معناه وجدت رائحته، فمعنى أنه سبحانه يَرى ولا يُرى باعتبار أن الموجودات منها ما يَرى ويُرى كالأحياء، ومنها ما لا يُرى ولا يَرى كالجمادات والأعراض المدركة، ومنها ما لا يُرى ولا يَرى كالأعراض غير المدركة فالله تعالى خالف جميعها وتفرّد بأنه يَرى ولا يُرى وتمدح في الآية بمجموع الأمرين كما تمدّح في آية أخرى بقوله ﴿**وَهُوَ يُطْعِمُ وَلاَ يُطْعَمُ**﴾[1] فسلب الإدراك البصري من صفات الجلال، وكلّما كان سلبه كذلك كان ثبوته لشخص ما في وقت مّا نقصاً في حقه تعالى.

الآية الثانية: قوله تعالى:

﴿**وَلَمَّا جَاء مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَن تَرَانِي وَلَـكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي الآية**﴾[2]

---

(١) سورة الأنعام آية ١٤

(٢) سورة الأعراف آية ١٤٣

الشاهد في الآية قوله تعالى ﴿لَن تَرَانِي﴾ إذ أن أداة (لن) تفيد النفي الأبدي كما صرّح بذلك علماء اللغة وإتفق عليه كلام العرب، فلو كان سبحانه وتعالى ممكن الرؤية بحاسّة البصر لكان الأنبياء والأولياء أولى الناس برؤيته تعالى، وحيث أن موسى عليه السلام لم يره ببصره، فلا يراه غيره بطريق أولى، فثبت أنّه تعالى ليس مرئياً بالبصر.

وأيضاً فإنّ (لن) عند إطلاقها تفيد النفي الأبدي، وإلاّ لكان سبحانه وتعالى قيّده بقيد الدنيا، فعدم تقييده بقيد الإطلاق على شموله يثبِّت بذلك عدم إمكان رؤيته في الدارين.

الآية الثالثة قوله تعالى:

﴿**وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ**﴾[1] الآية المباركة في تعداد مساوئ بني إسرائيل على مرّ العصور، فقد طلبوا من النبي موسى عليه السلام لمّا جاءهم بالتوراة ان يريهم الله جهرة اعتقاداً منهم انه تعالى جسماً يُرى بالعين المجرّدة، وهذا يذكّرنا بالمادّية الحديثة الّتي لا تؤمن بموجود لا تراه العيون وتلمسه أيدي التجربة، فكان عاقبة الجميع هو عذاب الآخرة، ولو كان التماسهم الرؤية البصرية أمراً ممكناً لم يكن بسؤالهم بأس، فأمّا أن تجاب دعوتهم أو تُردّ، ولا يصح إحراقهم بالصاعقة.

وأمّا البرهان النقلي من السنّة المطهّرة فهناك أحاديث كثيرة نكتفي بذكر بعضها تجنّباً عن تطويل الكلام.

---

(١) سورة البقرة آية ٥٥

الحديث الأوّل:

ما روي عن الأشعث بن حاتم قال: قال ذو الرياستين قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: جُعِلت فداك أخبرني عمّا اختلف فيه الناس من الرؤية فقال بعضهم لا يُرى، قال عليه السلام: يا أبا العباس من وصف الله بخلاف ما وصف به نفسه فقد أعظم الفرية على الله، قال الله تعالى:

﴿لاَّ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾

الحديث الثاني:

عن أبي هاشم الجعفري عن أبي الحسن الرضا قال أبو هاشم: سألت الإمام عليه السلام عن الله هل يوصف؟

قال عليه السلام: أما تقرأ القرآن قلت: بلى

قال عليه السلام: أما تقرأ قوله تعالى **﴿لاَّ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ﴾** قلت: بلى قال عليه السلام: ماهي؟ قلت: ابصار العيون قال عليه السلام: **أنّ أوهام القلوب أكبر من أبصار العيون فهو لا تدركه الأوهام وهو يدرك الأوهام**»[1]

الحديث الثالث:

ما ورد عن أبي حمزة الثمالي عن مولانا الإمام علي بن الحسين عليه السلام: في تفسير قوله تعالى **﴿لاَّ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ﴾** قال عليه السلام **لا يوصف الله بمحكم وحيه، عظُم ربّنا عن الصفة وكيف يوصف من لا يحدّ وهو**

---

(١)الكافي: ج١ ص٩٨ باب في إبطال الرؤية ح١٠.

يدرك الأبصار ﴿لاَّ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾.

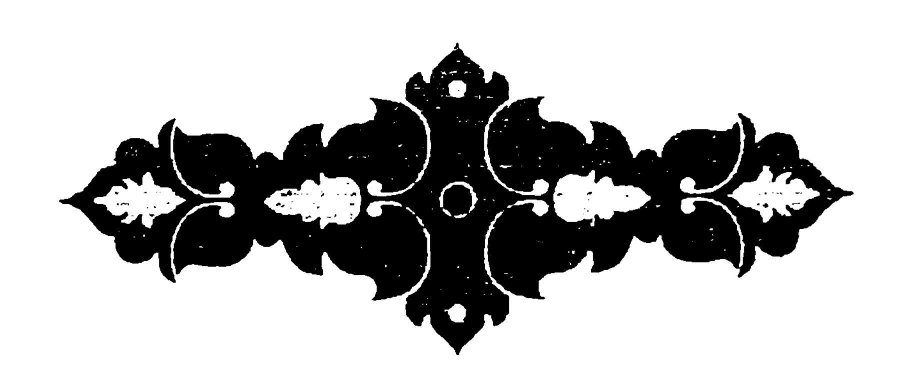
فالنتيجة أن رؤية الله باطلة بالبراهين القطعية، وفي الحقيقة إن مسألة الرؤية البصرية لا تمت إلى الإسلام بصلة.

الشبهة الخامسة:

هي كونه تعالى سميعاً بآلة السمع وبصيراً بآلة البصر
ولازم ذلك أن يكون تعالى ذا جزء فكان ممكناً وهو باطل.

الجواب

أن المراد من قوله تعالى ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾[1] ليس كونه تعالى سميعاً بصيراً بآلة السمع والبصر كالإنسان وغيره من الحيوانات، بل المراد أنّه تعالى عالم بجميع المسموعات والمبصرات من دون آلة أصلاً، فترجع هاتان الصفتان إلى صفة العلم.



---

(١) سورة الشورى آية ١١

المبحث الرابع:

في بيان الشبهة في عدله سبحانه وتعالى

وقد أنكر الأشاعرة عدالة الله تعالى الثابتة بالبراهين الجلية، وهذا الإنكار منهم إنّما هو على أساس إنكارهم الحسن والقبح العقليين، واستدلوا على عدم الحسن والقبح العقليين بوجوه:

الوجه الأوّل: لو كان التحسين والتقبيح بحكم ضرورة العقل لما وقع الاختلاف بين هذا الحكم وحكم أنّ الكل أعظم من الجزء وبما أن الثاني لم يقع فيه اختلاف فهو ضروري بخلاف الأوّل حيث وقع نزاع فيه فيثبت أنه غير ضروري.

الوجه الثاني: لو كان الحسن والقبح عقليين لما اختلفا أي لما حسن القبح ولما قبّح الحسن **والتالي** باطل فإن الكذب قد يحسن والصدق قد يقبح وذلك فيما إذا تضمّن الكذب إنقاذ نبيّ من الهلاك والصدق إهلاكه.

الوجه الثالث: أن للقول بالتحسين والتقبيح العقليين دخالة في شؤون ربّ العالمين الذي هو مالك كل شيءٍ حتّى العقل، فله أن يتصرّف في ملكه كيف يشاء، ولازم القول بأنّ العقل حاكم بحسن بعض الأفعال أو قبحه تحديد لملكه وقدرته تعالى.

الجواب عن هذه الوجوه:

أما **الجواب** عن الوجه **الأوّل** فأوّلاً يجوز التفاوت في العلوم البديهية، فإن العلوم اليقينيّة مع كثرتها - كالأوّليات والمشاهدات والفطريات - ليست على مرتبة واحدة، بل لها مراتب ودرجات، وعليه فلا مانع من أن يقع الاختلاف في بعض العلوم الضرورية بدوافع خاصة كما في المقام إذ تصوّر الأشاعرة بأن الحكم بالحسن والقبح تحديد لسلطة الله تعالى؛ فرفضوا الحسن والقبح للحفاظ على عموم سلطته تعالى فوجود التفاوت بين البديهيات لا ينافي بداهتها.

وثانياً نفي كون الحكم بحسن فعل أو قبحه بديّهياً لا يدلّ على نفي كونه عقلياً فإن نفي الأخص لا يدلّ على نفي الأعم.

أمّا **الجواب** عن الوجه **الثاني** فلأنّ كلّاً من الكذب في الصورة الأولى والصدق في الصورة الثانية على حكمه من القبح والحسن، إلا أنّ ترك إنقاذ النبي أقبح من الكذب وإنقاذه أحسن من الصدق؛ فيحكم العقل بترك الصدق وإرتكاب الكذب قضاءً لتقديم الأرجح على الراجح وبالعكس قبيحٌ.

وأمّا **الجواب** عن الوجه **الثالث**، فلأنّ العقل ليس فارضاً على الله شيئاً، وإنما هو كاشف عن القوانين السائدة على أفعاله، فالعقل يطالع أوّلاً صفات الله الكمالية ثم يستنتج منها تنزّه الباري عن ارتكاب القبائح، فإنكار الاشاعرة للحسن والقبح العقليين باطل.

وحاصل الكلام في المقام أن ردّ شبهة عدالة الله تعالى مبنيٌّ على بطلان

إنكار الاشاعرة للحسن والقبح وقد عرفت البطلان.

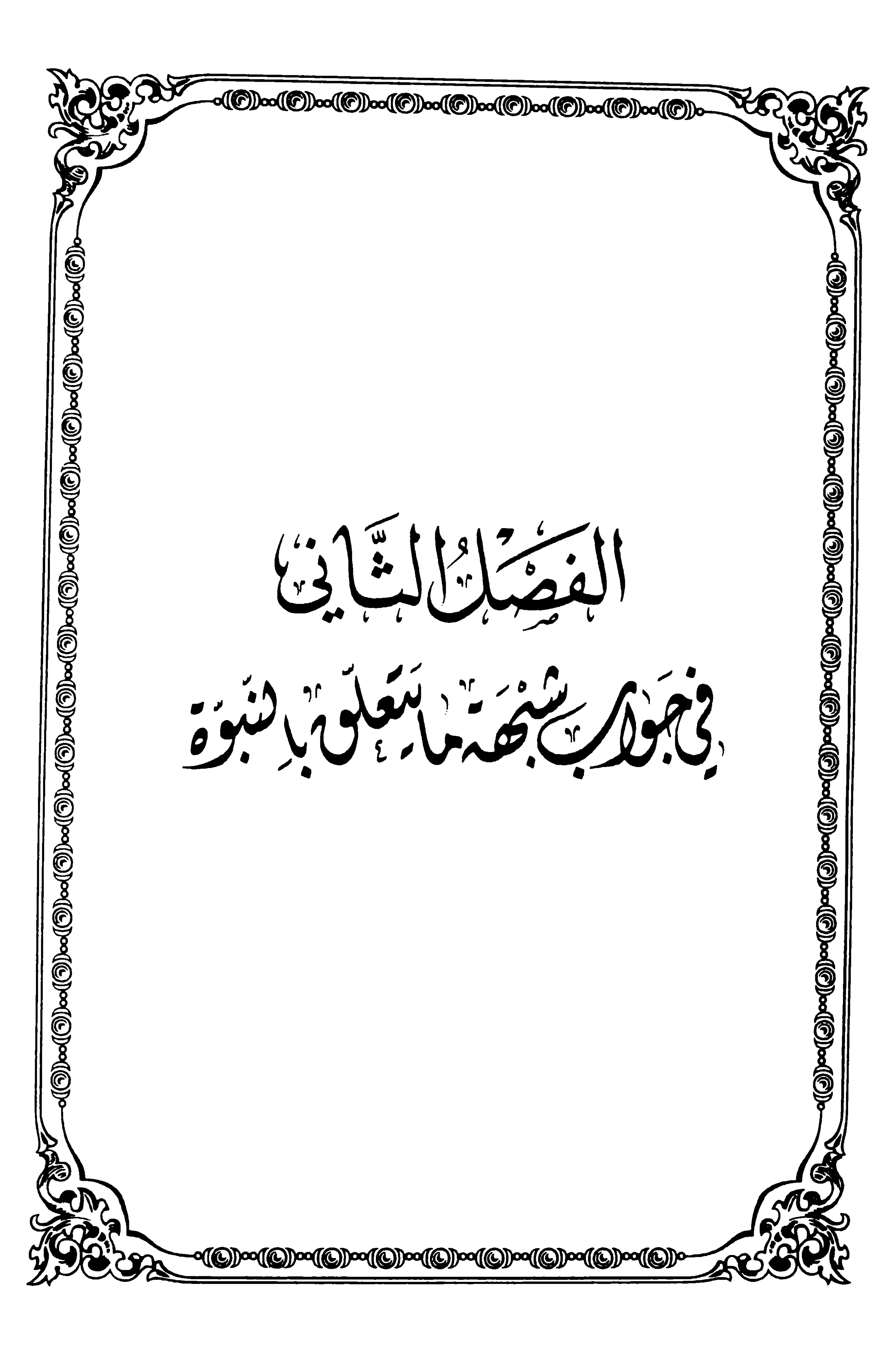
وإستدل العدلية على الحسن والقبح العقليين بوجوه:

الأوّل: إنّا نعلم بالضرورة العقلية حسن بعض الأشياء وقبح بعضها من غير نظرٍ إلى شرع أصلاً، فإن كل عاقل يجزم بحسن الإحسان ويُمدح عليه وبقبح الاساءة والظلم ويُذّم عليه وهذا الحكم ضروريّ لا يقبل الشك وليس مستفاداً من الشرع إذ يعتقد به من لا يعتقد بشرعٍ أصلاً كالملاحدة.

الثاني: إنّنا لو لم نعلم حسن الأشياء وقبحها عقلاً كالصدق والكذب، فإنه لا يمكننا أن نحكم بقبح الكذب فجاز وقوعه منه تعالى، فإذا أخبرنا سبحانه وتعالى بطريق أنبيائه أن الكذب قبيحٌ لم نجزم بقبحه، وإذا أخبرنا عن شيء أنه حسن لم نجزم بحسنه لتجويز الكذب عليه، لأنه في هذا الحال يجوز أن يأمرنا بالقبيح وأن ينهانا عن الحسن لانتفاء حكمته تعالى على هذا التقدير.

الثالث: أن الشارع المقدس بناء على القول بكون الحسن والقبح شرعيين يجوز له حينئذ أن يحسّن ما قبّحه الشرع وبالعكس، وعلى هذا يلزم جواز تقبيح الإحسان وتحسين الاساءة والظلم، وهو باطل بالضرورة، لأن وجدان كل إنسان يقضي بأنه لا يصح أن يُذمّ المحسن أو يُمدح المسيء إذ هذا عكس ما يفرضه العقل والوجدان،

فإنكار الحسن والقبح العقليين إنكارٌ لما هو في الوضوح والبداهة كالشمس في النهار. هذا تمام الكلام في الجواب عن الشبهة في عدله تعالى.



الفصل الثاني

في جواب شبهة ما يتعلق بالنبوة

وهناك شبهات

الشبهة الأولى:

بأن يقال أنّ آباء وأجداد رسول الله ﷺ كانوا في زمان موسى عليه السلام على دينه وبقوا هكذا إلى بعثة السيد المسيح عليه السلام، فأصبحوا على دينه وإذا كان الأمر كذلك فيفترض أن يكون عبد المطلب مسيحياً مع أن المعروف هو كون عبد المطلب وأبي طالب على دين وملّة أبيهم إبراهيم عليه السلام فما هو السّبب في عدم قبولهم لدين موسى وعيسى عليهما السلام؟.

الجواب:

إن من جملة ما أجمعت عليه الشيعة الامامية، أن جميع آباء وأجداد رسول الله ﷺ من لدن آدم عليه السلام إلى عبد الله بن عبد المطلب مؤمنون بالله عزّ وجلّ موحّدون له.

يقول العلامة المجلسي رحمه الله في الفصل الثالث من المجلد الثاني في كتابه (حياة القلوب) بأن علماء الإمامية أجمعوا على أن والدي رسول الله ﷺ من المؤمنين الموّحدين، وكذلك الحال لجميع أجداده وجدّاته فهم جميعاً من المؤمنين الموحدّين، وأن نور النبي ﷺ لم يستقر في رحم أو صلب شرك أبداً.

ثـم يـذكر العلامـة المجلـسي ويقـول أنّ لهـذا الأمـر أدلّتـه الكافيـة مـن الأحاديث المتواترة من طريق الخاصة والعامة، بل المستفاد من ظاهر الأدلة أنّ أجداد النبي ﷺ كانوا جميعاً من الأنبياء والأوصياء الحاملين لرسالات الله وهم أولاد إسماعيل وأوصياء إبراهيم

إلى أن يقول أن شريعة موسى وعيسى لم تنسخ شريعة إبراهيم عليه السلام في أولاد إسماعيل عليه السلام، بل استمرّ هؤلاء حفظةً لشريعة أبيهم إسماعيل وجدّهم إبراهيم عليهما السلام وكانوا يتواصون بها واحداً بعد آخر إلى أن وصلت الأمانة إلى عبد المطلب - جدّ النبي ﷺ - ثم إلى أبي طالب الذي كان وصيّ عبد المطلب والذي كان مستحفظاً على كتب وآثار الأنبياء وديعةً لديه إلى أن سلّمها لرسول الله ﷺ بعد بعثته.

ويظهر من أقوال العلامة المجلسي عليه الرحمة أنّ عبد المطلب وأبا طالب لم يكونا مكلّفين بشريعة موسى وعيسى عليهما السلام وإنّما كانا بأنفسهم من أوصياء إبراهيم عليه السلام ومن حجج الله في خلقه وهذا المعنى نراه واضحاً في حديث للإمام الصادق عليه السلام يرويه العلامة المجلسي في المجلد السادس من موسوعة بحار الأنوار، إذ يقول عليه السلام: «**يبعثُ الله عبد المطلب يوم القيامة وعليه سيماء الأنبياء وبهاء الملوك**».

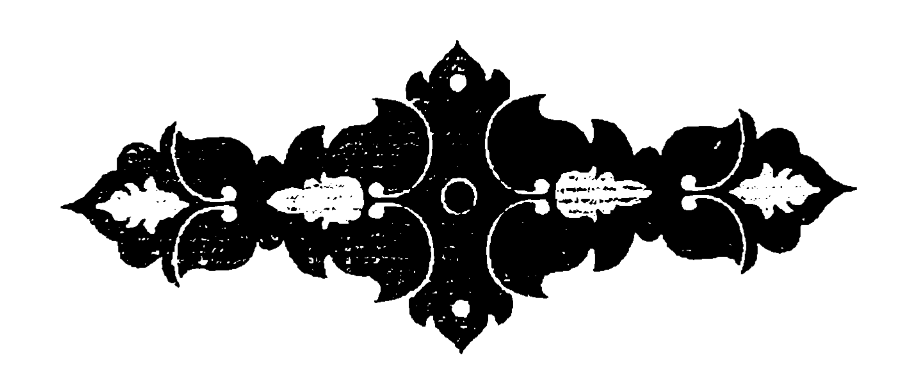
وكذلك نقرأ في كتاب اعتقادات الشيخ الصدوق قوله رحمة الله عليه:

(وقد روي أن عبد المطلب كان حجة وأبو طالب كان وصيّه)

وعن رسول الله ﷺ: «**لم يزل ينقلني من أصلاب الطاهرين إلى**

أرحام المطهرات حتى أخرجني في عالمكم هنا»[١]

وقوله تعالى: ﴿الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ * وَتَقَلُّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ﴾[٢]



(١) إعتقادات الشيخ الصدوق ص٥١- ٥٢

(٢) سورة الشعراء آية ٢١٩

الشبهة الثانية:

على نبوّة نبيّنا محمد صلى الله عليه وآله

هي إنكار نبوّته صلى الله عليه وآله عن طريق نفي القرآن كتاباً من الله، بل هو من عند محمد صلى الله عليه وآله وهو مؤلف القرآن.

وعلى من يدّعي أنه من الله لا من محمد إثبات كونه من الله تعالى بالدليل العقلي دون الاستناد إلى نصوص دينية.

الجواب

يتوقف على مقدمة وهي بيان ما في مصدر القرآن من احتمالات تنحصر في ثلاثة عقلاً لا رابع لها إطلاقاً:

١- فهو إمّا من تأليف محمد كما في الإشكال

٢- وإمّا من تأليف العرب

٣- وإمّا من مصدر آخر

فنبحث عن هذه الاحتمالات الثلاثة واحداً تلو الآخر.

١- نفرض أنه من تأليف محمد صلى الله عليه وآله

يمكنني ردّ هذا الاحتمال بما يلي:

الأوّل : أنّ أسلوب القرآن يخالف مخالفة تامّة أسلوب كلام محمد ﷺ ، إذ حينما نرجع إلى كتب الأحاديث التي جمعت أقوال محمد ﷺ وقارناها بالقرآن لرأينا الفرق الواضح والتغاير الظاهر في كل شيء ، في أسلوب التعبير ، وفي الموضوعات ، فالحديث تتجلّى فيه لغة المحادثة والتفهيم والتعليم والخطابة في صورها ومعناها المألوف لدى العرب كافة ، بخلاف أسلوب القرآن الذي لا يعرف له شبيهٌ في أساليب العرب.

الثاني : كان محمد ﷺ أُميّاً ، ما درس ولا تعلّم ، فهل يمكن أن يأتي بهذا الإعجاز التشريعي المتكامل دون أيّ تناقضٍ؟ إذ أقرّ بعظمة هذا التشريع القريب والبعيد والمسلم وغير المسلم حتى أصبح مصدراً من مصادر التشريع في كل زمان ومكان ،

فكيف يستطيع هذا الأمّي أن يأتي بهذا القرآن بإعجازه اللغوي الفريد الغريب ، وإعجازه التشريعي المتكامل اجتماعياً ، واقتصادياً ، ودينياً ، وسياسياً فلا يمكن أن يكون هذا القرآن من عند محمد؟!

الثالث : وفي القرآن أخبار الأوّلين بما يغاير ما في الكتب المتداولة أيّام محمدﷺ . وفيه إعجاز علميٌّ في الكون والحياة والطبّ وذلك بالعشرات ، بل والمئات ، فهل يعقل أن هذا الأمّي قد وضعها؟ وكيف عرف الأمّي أن الأرض كروية بشكل بيضوي؟ وكيف عرف الأميّ نظرية انتشار الكون؟ وكيف عرف أنّ الشمس والقمر يسبحان في الفضاء وغير ذلك؟

كيف عرف الأمّي هذه الحقائق العلمية التي عرفت اليوم بواسطة الأدوات الحديثة والأقمار الصناعية؟!

الرابع: لماذا يؤلف محمد القرآن ثم ينسبه إلى غيره فأيّ مصلحة أو غاية لمحمد أن يؤلّف القرآن - وهو عمل جبّار- وينسبه لغيره؟!

فهذا الاحتمال غير معقول أصلاً فيكون باطلاً.

٢- نفرض أن القرآن من عند العرب

وهذا الاحتمال الثاني أيضاً غير معقول للأمور التالية:

الأوّل: كيف يكون القرآن من عند العرب وهم عجزوا عن الإتيان بسورة واحدة مثل القرآن؟

ولو استطاع العرب صنع القرآن لفعلوا كي يحافظوا على عبادة الأصنام التي سفهها قرآن محمد.

فالقرآن ليس من عند العرب قطعاً لأنّهم دهشوا بأسلوبه وبلاغته، وتشريعه

وعجزوا عن تقليده كما في قوله تعالى:

﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَـذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾(١)

الثاني: فلو كان القرآن من عند العرب لاستجابوا للتحدّي القائم في قوله تعالى:

﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾(٢)

---

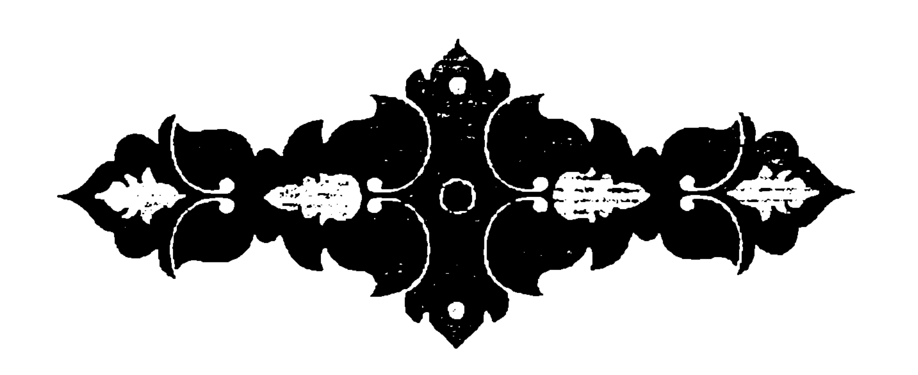
(١) سورة الإسراء آية ٨٨.

(٢) سورة البقرة آية ٢٣.

الثالث: إن خروج القرآن عن أساليب العرب دليل على اعجازه وعلى أنه ليس من كلام الناس ولا من كلام محمد ولولا هذا الأسلوب ما أفحم العرب لأنهم رأوا جنساً من الكلام غير ما تؤديه طباعهم.

٣- هذا هو الاحتمال الثالث والأخير وهو أن يكون القرآن من مصدر آخر ولا يعقل أن يكون من صنع بشر غير العرب؛ إذ بعد ما أعجز العرب عن التحدّي وهم أصحاب اللغة فكيف يمكن أن يكون القرآن من صنع الفرس أو الروم أو الأحباش؟

فالمتحصل مما ذكر أن القرآن ليس من عند محمد ﷺ ولا من العرب، ولا من الأقوام المجاورة الأخرى، فمن أين هو؟ لا بد من الاعتراف بأنه من الله تعالى أنزله على نبيّه محمد ﷺ وجعله من الاعجاز الذي عجز أفصح العرب عن الاتيان بمثله فلا يبقى شك في نبوّة نبيّنا محمد ﷺ عن طريق نفي القرآن كتاباً سماوياً.



الشبهة الثالثة:

في نبوّة نبينا محمد صلى الله عليه وآله

أنّ القرآن من تأليف الراهب أعطاه محمّداً أثناء وجوده في بلاد الشام.

أنّ محمداً سافر مع عمّه إلى سورية مرةً وتعرّف في بصرى براهب في دير نصراني وتلّقى منه علم التوراة[1].

الجواب:

يمكن بالأمور التالية:

١- اسم الكاهن الذي زعموا أنه كان يملي أو يعطي قصص القرآن للنبي صلى الله عليه وآله كان يختلف باختلاف مرجع ومصدر هذه الشبهة، فإن كان المصدر مسيحياً فالراهب هو سرجيوس (أو بحيرة) وفي مرات أخرى هو (ورقة بن نوفل) وإذا كان المرجع يهودياً فصاحب القرآن هو (حاخام) إسرائيلي مجهول الاسم، كما جاء في رواية (بيدرودي الفونسوي) الذي ينتهي في أصله ونسبه إلى بني إسرائيل[2].

---

(١) صاحب الشبهة هو (نورمان دنيال) عميد كلية الملكة بجامعة اكسفورد في كتابه (الإسلام والعرب) من سنة ١١٠٠- ١٣٥٠ ميلادية.

(٢) ما يقال عن الإسلام ص٢٦١.

فهذا الاختلاف كافٍ في ردّ الشبهة والتهمة.

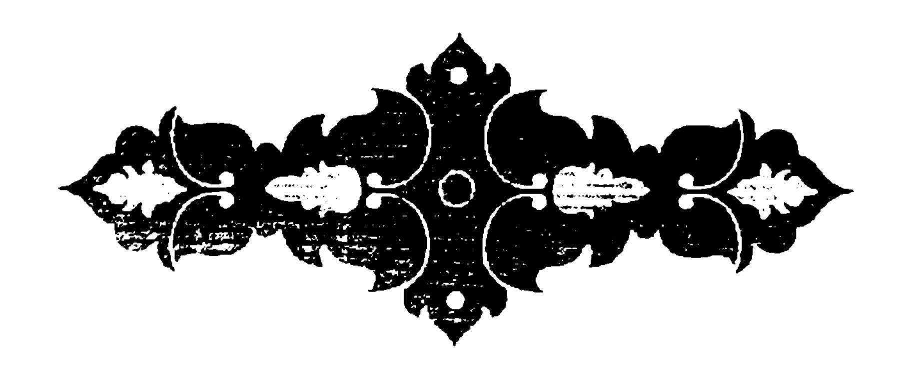
٢- أن عمر محمّد ﷺ كان تسع سنوات فقط[١] عندما ذهب مع عمّه أبي طالب إلى الشام، فهل يعقل أن يعي ويستوعب هذا الطفل الأمّي ما يمليه له بحيرة؟!

ولو فرضنا أنه من المحتمل أن يكون محمد في الخامسة والعشرين من عمره فيمكن أن يعي هذا التشريع.

فيقال في ردّه عقلاً أنه كان على هذا الفرض أيضاً أُمّياً فلا يستطيع أن يستوعب هذا القرآن.

٣- أن النبي ﷺ لم يبق إلا وقتاً قصيراً مع بحيرة فهل يكفي لهذا الأمّي يوم أو يومان أو ثلاثة أيّام كي يعي القرآن كله جملة وتفصيلاً؟!

٤- وقد برهنا في الشبهة الثانية أنّ القرآن لن يكون من عند بشرٍ مطلقاً؛ فبحيرة بشر وورقة بن نوفل بشر، وحاخام اليهودي بشر كلّهم بشر، فلن يكون القرآن من عندهم ولو بقي محمد عندهم آلاف السنين فهذه الشبهة باطلة كالشبهة الثانية.



(١) الكامل ج١ ص٢٣، والطبري ج٢ ص٢٧٨ .

الشبهة الرابعة

هي وجود تناقضٍ في القرآن دليل على أنه ليس من عند الله تعالى.

ويقال في بيان التناقض إنّه:

(يقول القرآن إنّ الله خلق جميع الحيوانات من الماء، ثم يذكر بعد ذلك في سبع آيات مختلفات أن الله خلق الإنسان خلقاً ثم هو في الوقت نفسه يناقض نفسه بنفسه سبع مرّات، فيقول في مرّة: إنّ الله خلق الإنسان من التراب، وفي مرّة ثانية من طين، وفي مرّة ثالثة من الفخار، ورابعة من الصلصال، وخامسة من صلصال كالفخار، وسادسة من حمأ مسنون، ومرة سابعة من الماء... وهي كلها متناقضات تؤكد أن تأليف القرآن لم يتمّ في زمن واحد، ولا على يد مؤلف واحد[1].

الجواب:

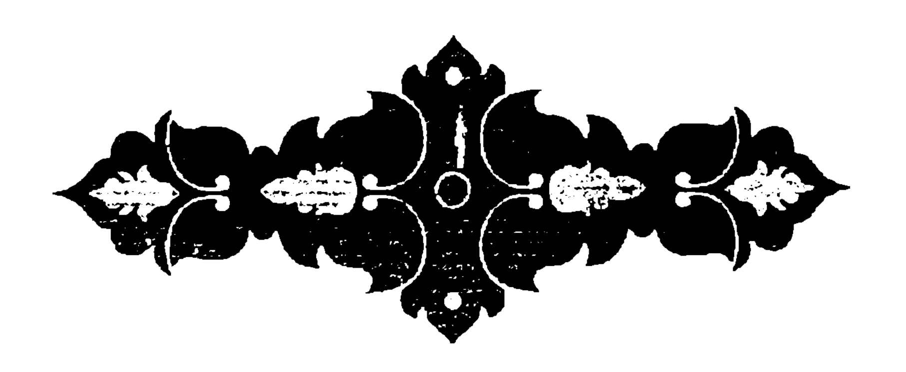
والمراد بالماء في الآيات هو المني، وهذا المني وصف في سورة السجدة بأنه (مهين) أي ضعيف حقير ـ وهو كذلك ـ وصف في سورة الطارق أنه (دافق) أي مصبوب بدفع وسرعة في الرحم، وهو كذلك ثم المراد

(١) كتاب (المسلمون تحت الحكم الشيوعي) للأستاذ محمد سامي عاشور وصاحب الشبهة هو لسيان المستشرق.

(بالصلصال) هو التراب اليابس، والمراد من (حمأ) هو طين أسود متغير من طول مجاورة الماء (والمسنون) هو المصور صورة على هيئة إنسان أجوف، فما ذكر بعد التراب حالات متتالية متطورة للتراب بالذات، فكلها حالات متصلة إتصالاً وثيقاً بالتراب، فأين التناقض الذي جعل (لسيان) يؤكد إنّ تأليف القرآن لم يتمّ في زمن واحد على يد مؤلف واحد؟

لم تذكر الآيات أنّ الخلق كان من تراب ثم حديد، ثم هواء، ثم ذهب، ثم غاز، ثم ماء كي يقال بالتناقض.

فلا تناقض، بل ترابط الآيات باعتبارها حالات متتالية للتراب.



الشبهة الخامسة:

هي أن دين الإسلام قام بالسيف، وأن تاريخ الإسلام كان سلسلة مخيفة من سفك الدماء والحروب والمذابح.

وهذه الشبهة من الشبهات الكبيرة الّتي هاجم بها بعض مفكّري الغرب ومستشرقيهم الإسلام، وقالوا إنّ دين الإسلام قام بالسيف كأنه حالة تتعارض مع الفطرة الإنسانية والفكر الإنساني، كما يحاول اليوم كثير من أعداء الإسلام أن يصوّره حالة إرهابيّة وكأنّه شريعة غاب ودين وحوش.

وبما أنّها من الشبهات القديمة والمقصود تجديدها وتكرارها في كل زمن، فقد ردّها جملة من العلماء، منهم العلامة الطباطبائي (قدس سره) حيث قال: (هؤلاء المنتقدون بعضهم من أهل الكنيسة الّتي عقدت فيها منذ قرون محكمة دينية تقضي على المنحرفين عن الدين بالنّار تشبّهاً بالمحكمة الإلهية يوم القيامة فكان عُمّالها يجولون في البلاد فيجلبون إليها من إتهموه بالرّدة ولو بالأقوال الحديثة في الطبيعيات والرياضيات..

فليت شعري هل بسط التوحيد وقطع منابت الوثنيّة (بالسيف) وتطهير الدنيا من قذارة الفساد أهمّ عند العقل السليم أو أن تخنيق من قال بمثل حركة الأرض أو نفي الفلك البطلموسي وردّ أنفاسه إلى صدره، هو الصحيح؟!

والكنيسة هي التي أثارت العالم المسيحي على المسلمين باسم الجهاد مع الوثنية فأقامت الحروب الصليبية على ساقها مئتي سنة تقريباً.

ومن جملة الردود ما قاله المرجع الديني الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء (قدس سره) حيث بيّن منزلة القتال في الإسلام وأنه يأتي بعد مرحلتين من مراحل الدعوة.

ففي المرحلة الأولى: يعتمد الإسلام على وسائل الدعوة والإرشاد والخطب والمقالات والمؤلفات والنشرات.

وهذه الخطة الشريفة التي أشار إليها الحق **﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾**[1]

وفي المرحلة الثانية: يعتمد على وسائل المقاومة السلمية والسلبية كالمظاهرات، والاضرابات، والمقاطعة الاقتصادية، وعدم التعاون مع الظالمين في أعمالهم، وحكوماتهم، وأشهر من دعا إلى هذه الطريقة وأكّد عليها المسيح عليه السلام والهندي بوذا والأديب الروسي تولستوي، والزعيم الهندي غاندي.

أمّا المرحلة الثالثة: فهي مرحلة الحرب والثورة والقتال كما في بعض الآيات الدالة على ذلك مثل قوله تعالى **﴿وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾**[2] أنّ كلمة الجهاد في الشريعة الإسلامية لا تتوقف عند معنى واحد وإن برز إطلاقها في الجانب الحربي والقتالي أكثر

---

(١) سورة النحل آية ١٢٥

(٢) سورة الحجرات آية ١٥.

من غيره، إلا أنّ الجهاد ذو إتجاهات ومتعلقات متعددة، فمخالفة النفس الأمّارة وتزكيتّها، ومجاهدة الشيطان ودفع وساوسه، وبذل النفس والمال في سبيل إعلاء كلمة الحق كل ذلك يُسمّى جهاداً.

ولذا فإن التداول بكلمة الجهاد في الثقافة الإسلامية أمر شائع ومكرر لشدّة إرتباط هذه الكلمة بمسار الحياة اليوميّة للفرد المسلم.

وبعبارة أخرى تعتبر كلمة الجهاد كلمة نهضوية في عقيدة المسلم.

إذ يتسلح بها للدفاع عن مقدساته وكرامته وعزّته وتوحيده وطاعته لله سبحانه وتعالى.

ولولا الجهاد الذي أمر الله سبحانه وتعالى نبيّه ﷺ به لما كان بالإمكان ترسيخ الحق ونشر القيّم الدينيّة وإطلاق صداها إلى يومنا هذا، فأصبح السيف هو الوسيلة الأقوى والأقدر على البطش بأعداء الدين.

ومن الشواهد القرآنية على الدعوة لقتال الكافرين قوله تعالى:

﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لله...﴾[1]

﴿قَاتِلُواْ الَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُواْ فِيكُمْ غِلْظَةً﴾[2]

﴿وَقَاتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلاَ تَعْتَدُواْ إِنَّ اللهَ لاَ يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾[3] فمجمل هذه الآيات وغيرها تكشف للقارئ المتفحص والمدقق في حقيقة القتال والجهاد في سبيل الله، أن الإسلام دين التوحيد

---

(١) سورة الأنفال آية ٤٠

(٢) سورة التوبة آية ١٢٣

(٣) سورة البقرة آية ١٩٠

على أساس الفطرة وهو القيّم على إصلاح الإنسانية في حياتها وإقامته والتحفظ عليه أهمّ الحقوق الإنسانيّة المشروعة.

وفي هذا السياق يأتي موضوع الدفاع والقتال عن الحق الفطري المشروع، وأن قيام دين التوحيد على ساقه وحياة ذكره منوط بالدفاع. وقد سمّى الله تعالى هذا الدفاع والجهاد عن هذه الحقوق الإنسانية بالحياة كما في قوله تعالى

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اسْتَجِيبُواْ للهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُم لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾[1] فالجهاد والقتال الذي دعا الله سبحانه وتعالى إليه المؤمنين محيي لهم، ومعناه أن القتال سواء كان بعنوان الدفاع عن المسلمين أو عن بيضة الإسلام أو كان قتالاً ابتدائياً كل ذلك في الحقيقة دفاع عن حق الإنسانية.

ففي الشرك بالله سبحانه وتعالى هلاك الإنسانية وموت الفطرة، وفي القتال وهو دفاع عن حقها إعادة لحياتها وإحيائها

وهذا تمام الكلام في الأساليب الثلاثة.

ومن خلال هذه الأسباب الثلاثة نفهم أن هناك مراحل تدرجيّة في الدعوة الإسلامية،

ومن غير الصحيح تصديق من قال إنّ الإسلام نشر دعوته بالسيف والقتال دون سواه، وخطأهم في ذلك أنّ الإسلام إيمان وعقيدة والعقيدة لا تحصل بالجبر والإكراه عن طريق القتال بالسيف، إنّما تخضع للحجة

---

(١) سورة الأنفال آية ٢٤

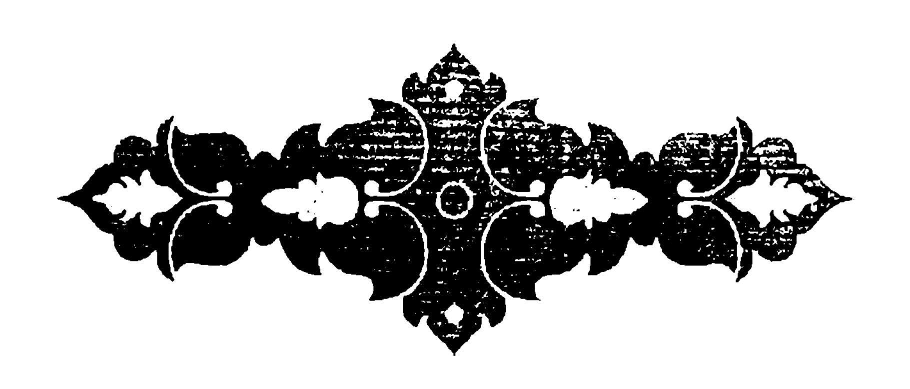
والبرهان والقرآن الكريم ينادي بذلك في آيات عديدة منها قوله تعالى:

﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾[١]

الإسلام إنما استعمل السيف للدفاع عن النفس، فما وقع من الحروب بين المسلمين وغيرهم دفاعية، وإنّ الإسلام لم يشرّع القتال إلا دفاعاً عن النفس وما إلى ذلك من المال والعرض.

بل كان النبي صلى الله عليه وآله حريصاً على عدم سفك الدماء.

والشاهد على ذلك فتح مكّة المكرمة إذ عهد النبي صلى الله عليه وآله إلى أمرائه عند دخول مكّة (أن لا يقتلوا أحداً إلا من قاتلهم) وقال النبي صلى الله عليه وآله (من دخل دار أبي سفيان فهو آمن، ومن دخل دار حكيم بن حزام فهو آمن ومن دخل المسجد فهو آمن ومن أغلق عليه بابه فهو آمن).



---

(١) سورة البقرة آية ٢٥٦

الشبهة السادسة

في تعدد زوجات النبي صلى الله عليه وآله

إن تعدّد الزوجات لا يخلو من الانقياد لداعي الشهوة حتى أنه صلى الله عليه وآله لم يقنع بما شرّع لأمته من أربع النساء حتى تعدّى هو نفسه إلى التسع من النسوة.

ولذا بثّ المستشرقون في نفوس الناس أنّ نبيّ الإسلام كان رجلاً شهوانياً يسعى وراء غرائزه وشهواته.

الجواب:

إنّ قضية تعدد زوجات النبي صلى الله عليه وآله ليست كما يصوّرها المستشرقون من أنه صلى الله عليه وآله بالغ في حبّ النساء حتى انتهت زوجاته إلى التسع.

بل زواج النبي صلى الله عليه وآله من عدّة نساء كان لحلّ سلسلة من المشاكل الاجتماعية والسياسية في حياته.

إذ لو كانت لذّات الجنس هي التي تسيطر على زواج النبي صلى الله عليه وآله بعد وفاة خديجة لكان من الأفضل إرضاء هذه اللذّات بأن يجمع إليه تسعاً من خيرة الفتيات الأبكار اللواتي اشتهرن بفتنة الجمال في مكة والمدينة والجزيرة العربية.

وبلا شك لو أراد ذلك لأسرعن إليه هنّ، وأولياؤهنّ ووجد أولياؤهنّ أنفسهم فخورين بهذه المصاهرة التي لا تعلوها صلة من الصلات.

كيف يمكن أن يكون تعدد زواجه لاتباع الجنس؟ أنّه قد عاش ﷺ مع زوجته خديجة مدة خمس وعشرين سنة ولم يتزوج معها غيرها، مع أنّها تكبره سنّاً وكان تعدد الزوجات مألوفاً، ومتعارفاً في ذلك الزمان.

فكان زواجه ﷺ من عدّة نساء لحلّ سلسلة من المشاكل الاجتماعية والسياسية.

لأنّا نعلم أن النبي ﷺ كان وحيداً حينما صدع بنداء الإسلام ورفع شعاره، ولم يؤمن به بعد مدة طويلة سوى عدة معدودة، فإنه ثار ضد كل معتقدات عصره،

وأعلن الحرب ضد الجميع، فمن البديهي أن تتحد كل الأقوام والقبائل ضدّه.

وفي هذا الوضع كان لابدّ من أن يستعين بكل الوسائل ويستغلّها لكسر اتحاد الأعداء اللامشروع.

وكانت إحدى هذه الوسائل الزواج من القبائل المختلفة لإيجاد علاقة قرابة، لأنّ رابطة القرابة كانت تعدّ أقوى الروابط بين عرب الجاهلية، وكانوا يعتبرون الصهر من نفس القبيلة والدفاع عنه واجباً وتركه وحيداً جريمة وذنباً.

ولو أمعنّا النظر والفكر في زواجه ﷺ لوجدنا أنه لم يكن للشهوة وحب النساء بعد أن تجاوز عمره الشريف الثلاث والخمسين والطريف أنه ورد في

التواريخ أن النبي ﷺ لم يتزوج إلا بكراً واحداً وهي عائشة، بل كانت جميع زوجاته فوق الخمسين عاماً.

بل نقرأ في بعض التواريخ أنّ النبي ﷺ تزوّج بعدّة زوجات ولم يجر إلا مراسم العقد ولم يباشرهنّ أبداً، بل أنه اكتفى في بعض الموارد بخطبة بعض نساء القبائل فقط(١).

وقد كان هؤلاء يفرحون ويسرّون ويفتخرون بأن امرأة من قبيلتهم قد سمّيت بزوجة النبي ﷺ فحصل لهم هذا الفخر.

ومن جانب آخر أنّ النبي ﷺ لم يكن رجلاً عقيماً ولم يكن له من الأولاد إلا القليل في حين أن هذا الزواج المتعدد لو كان بسبب جاذبية هذه النسوة وإثارتهن الجنسية، فينبغي أن يكون له من الأولاد الكثير.

ولا بأس بذكر أسماء زوجات النبي ﷺ مع ما هو الداعي لتزويج كل واحدة منهنّ.

وكان زواج النبي ﷺ في بعض الأحيان لصالح الزوجة وبدافعٍ إنسانيٍ بحت وخاصةً بعد أن تكون قد فقدت المعيل والمحامي من أرحامها وذويها كسودة بنت زمعة التي كانت مسنّة تجاوزت الخمسين عاماً.

وقد توفي عنها زوجها بعد الرجوع من هجرة الحبشة الثانية.

وكذلك زينب بنت خزيمة تزوّج بها بعد قتل زوجها عبد الله بن جحش في أُحد وكانت في الجاهلية من السيّدات الفاضلات تدعى (أم المساكين)،

---

(١) بحار الأنوار ج٢٢ ص١٩١- ١٩٢

لكثرة برّها بالفقراء والمساكين وكان زواج النبي صلى الله عليه وآله بها صيانة لماء وجهها أو مكانتها.

أو كان لها أولاد كأمّ سلمة بنت أمية التي استشهد زوجها أبو سلمة بعد معركة أُحد، فعالها ورعاها صلى الله عليه وآله مع أولادها.

وتزوج بصفية بنت حي بن أخطب سيّد بني النضير بعد أن قتل زوجها يوم خيبر وقتل أبوها مع بني قريظة وتزوّج بها فوقاها بذلك من الذّل والهوان.

وتزوج صلى الله عليه وآله بجويبرية واسمها برّة بنت الحارث سيّد بني المصطلق فقد أُسر من هؤلاء مئتا بيت بالنساء والذراري، ولّما تزوج بنت سيدهم قال المسلمون هؤلاء أصهار رسول الله لا ينبغي أسرهم وأعتقوهم جميعاً، فأسلم بنو المصطلق إثر ذلك ولحقوا بالمسلمين وكانوا جمعاً غفيراً. فأثّر ذلك تأثيراً حسناً في سائر العرب ومن الأخريات اللواتي تزوج بهنّ النبي صلى الله عليه وآله ميمونة واسمها برّة بنت الحارث الهلالية وهي التي وهبت نفسها للنبي بعد وفاة زوجها الثاني أبي رهم بن عبد العزى فاستنكحها رسول الله وتزوّج بها، وتزوّج أيضاً بأم حبيبة واسمها رملة بنت أبي سفيان.

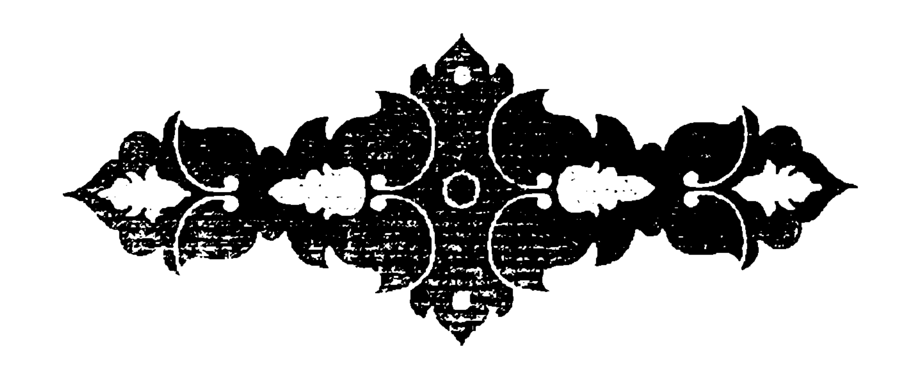
وتزوّج صلى الله عليه وآله بحفصة بنت عمر وقد قتل زوجها خنيس بن حذاقة ببدر وبقيت أرملة وتزوّج أيضاً بعائشة بنت أبي بكر وهي بكر، ومن حالات زواجه ما يعود إلى تغيير قانون جاهلي غاشم إلى قانون إسلامي جديد كما حصل بزواجه من زينب بنت جحش التي كانت متزوجة من زيد بن حارثة فطلّقها زيد الذي كان إبناً للنبي على نحو التبني، وكانت زوجة المدعو إبناً

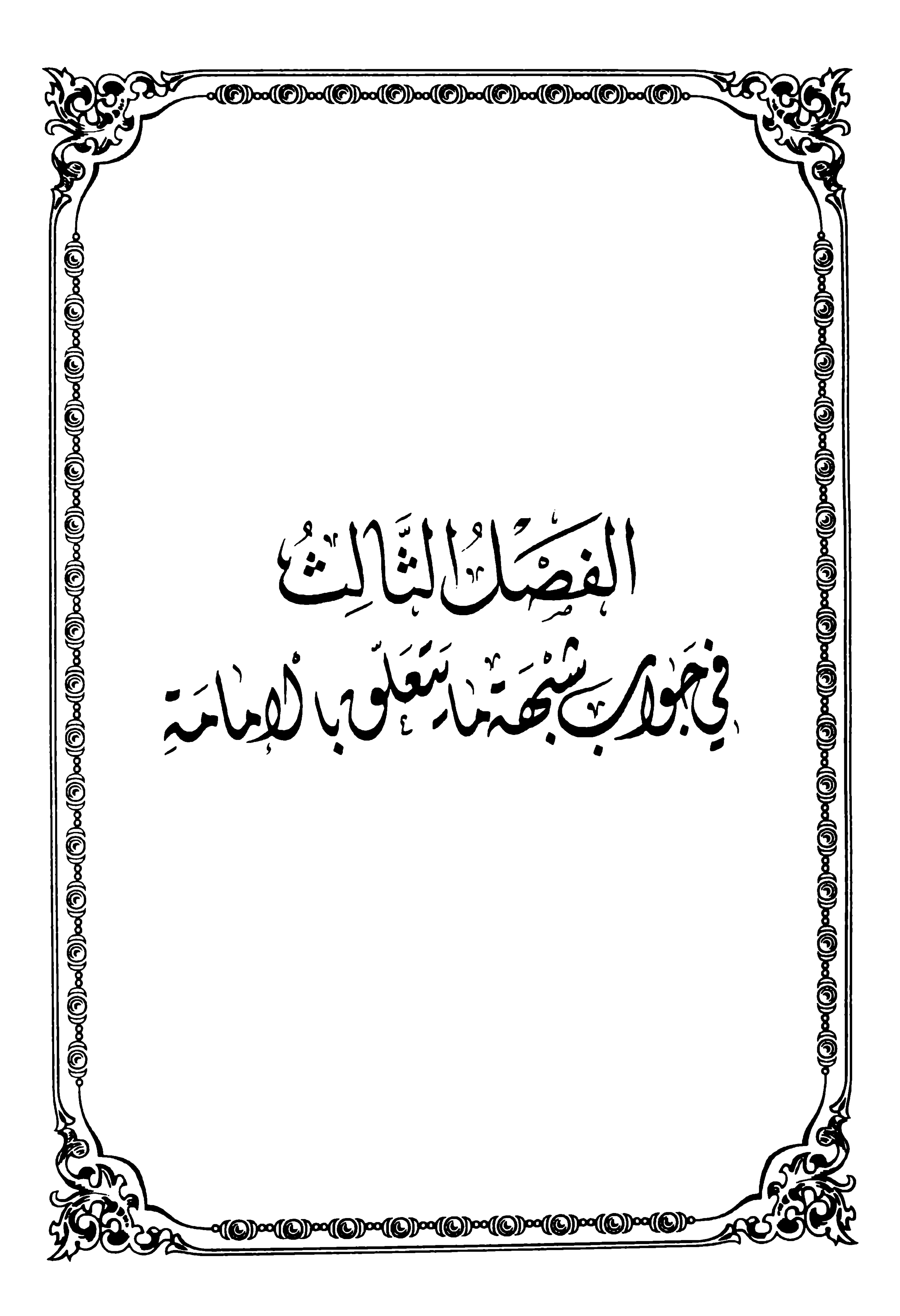
عندهم كزوجة ابن الصلبي لا يتزوج بها الأب فتزوّج بها النبي بأمر من الله لإبطال القانون الجاهلي.

فحاصل الكلام أنّ من عوامل تعدد زوجات النبي ﷺ أنه تزوّج بعض نسائه بهدف اكتساب القوة وإزدياد العضد والعشيرة وتزوّج بالبعض الآخر بباعث إستمالة القلوب وتوقياً من بعض الشرور، ومن بواعث زواجه القيام بأمر من تزوّج بها بالانفاق عليها وإدارة معاشها ليكون ذلك سنّة جارية بين المؤمنين في حفظ الأرامل والعجائز من المسكنة والفقر والضعة.

فانّ المتأمّل في هذه الخصوصيات التي رافقت كل حالة من حالات زواجه ﷺ لا يشك في أنّ زواجه منهنّ لم يكن على حدّ ما يخضع له سائر الناس من سعي لإرضاء الغريزة الجنسية.

ومن هنا يعلم انعدام الأساس لما أراد أعداء الإسلام أن يتخذوا من تعدد زوجات النبي ﷺ حربة لاشد هجماتهم المغرضة ويحوكون منها أساطير أوهن من خيط العنكبوت للطعن في نبي الإسلام.





الفصل الثالث

في جواب شبهة ما يتعلق بالإمامة

وفيه مباحث

المبحث الأول:

في بيان الشبهة في إمامة أهل بيت النبوة وكونهم مرجعاً في الأمور الدينيّة توضيح هذه الشبهة يتوقف على تقديم صورة موجزة عن تعريف كل من الشيعة والسنّة.

الشيعة:

التشيّع لغة من المشايعة أي المناصرة والموالاة،

والشيعة هم الأتباع والأنصار المجتمعون على فكر واحد وموقف واحد.

وقد أُستخدم هذا اللفظ في القرآن الكريم. بمعنى المناصرة والموالاة كما في قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ**﴾[1]

وقوله تعالى: ﴿**وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلانِ هَذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ**﴾[2]

وأمّا الشيعة إصطلاحاً فهي الفرقة الّتي يعتقد أتباعها بأركان الإسلام

---

(١) سورة الصافات آية ٨٣.

(٢) سورة القصص آية ١٥.

الخمسة وهي: الشهادتان والصلاة والصيام والزكاة والحج. وبأركان الإيمان السّتة وهي الإيمان بالله، وملائكته، ورسله، وكتبه واليوم الآخر والقضاء والقدر خيره وشرّه.

ولكن ميّز الشيعة عن أهل السنّة بأنهم من أتباع أهل البيت عليهم السلام. ونظرتهم للخلافة والإمامة أنها من أصول الدين.

ويعتقد الشيعة أن الله سبحانه وتعالى اختار أهل البيت عليهم السلام واصطفاهم ليكونوا حملة الرسالة الإسلامية وحفظتها ومعلّميها للأجيال اللاحقة بعد رحيل النبي صلى الله عليه وآله؛ لأنّهم ـ كما يرونهم ـ قد خصّهم الله تعالى بمواصفات إستثنائية من التسديد في العلم والتطهير من كلّ رجس وإثم فحينئذ تكون قيادة الأمّة الإسلامية بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله هي من حق الإمام علي عليه السلام وأبنائه المعصومين.

أهل السنّة:

السنّة لغة هي الطريقة أو نمط الحياة.

والسنّة إصطلاحاً هي ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلقية أو خُلقية؛ فيكون المعنى الظاهري لكلمة (أهل السنّة) الاتباع الّذين يقتدون بالسّنة النبويّة المطهّرة.

وأمّا أهل السنّة المصطلح المتداول بين الناس فهي تسميّةٌ لفرقة إسلامية يعتقد أتباعها بأركان الإسلام الخمسة وبأركان الإيمان الستة كالشيعة الإمامية،

ولكن ميّزهم عن الشيعة الإماميّة بأنّهم يرون أنّ الله سبحانه وتعالى اختار واصطفى الصحابة ليكونوا حملة الرسالة وحفظتها ومعلّميها بعد رحيل المصطفى ﷺ إلى الأجيال اللاحقة، لأنّهم - كما يرونهم - كانوا جميعاً في أعلى درجات الصلاح والتقوى ولا يجوز نقدهم، أو مجرّد الشك بصحة أو صدق ما يروونه من حديث رسول الله ﷺ.

الجواب:

أن ما يعتقده أهل السنّة من أنّ الله تعالى إصطفى الصحابة ليكونوا حملة الرسالة، لا دليل عليه أصلاً لا من العقل ولا من الكتاب والسنّة.

ولكن لما يعتقده الشيعة من إمامة أهل بيت النبوّة بعد وفاة النبي ﷺ أدلة كثيرة من العقل والكتاب والسنّة النبوّية.

أمّا من العقل فالإمامة كالنبوّة لطف من الله تعالى، واللطف عبارة عما يكون العباد معه أقرب إلى الطاعة وأبعد من المعصية.

وأمّا من الكتاب فآيات كثيرة نكتفي بذكر بعضها رعاية للاختصار.

منها قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾[1]

ورد في تفسير البحر المحيط: أن الآية نزلت في حق علي عليه السلام والأئمّة

---

(١) سورة النساء آية ٥٩.

من أهل البيت[١].

ذكر العلامة الحلي في كتابه (نهج الحق) مدارك أهل السنة في نزول الآية في أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله[٢].

وأمّا ما ورد من طريق أهل البيت في نزول هذه الآية في حقهم فكثير، نكتفي بذكر البعض تجنّباً عن التطويل.

فقد روي عن جابر بن عبد الله الأنصاري أنه قال: لمّا أنزل الله تبارك وتعالى على نبيّه صلى الله عليه وآله: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾** قلت: يا رسول الله قد عرفنا الله ورسوله، فمن (أولو الأمر منكم) الذين قرن الله طاعتهم بطاعتك؟ فقال صلى الله عليه وآله «**خلفائي وأئمّة المسلمين بعدي، أوّلهم علي بن أبي طالب، ثم الحسن، ثم الحسين، ثم علي بن الحسين، ثم محمد بن علي المعروف بالتوراة بالباقر، وستدركه يا جابر فإذا لقيته فاقرأه منّي السلام، ثم الصادق جعفر بن محمد، ثم عليّ بن موسى، ثم محمد بن عليّ، ثم علي بن محمد، ثم الحسن بن عليّ، ثمّ سمّييْ حجة الله في أرضه ابن الحسن بن علي ذلك الذي يفتح الله ذكره على يده مشارق الأرض ومغاربها ذلك الذي يغيب عن شيعته وأوليائه غيبة لا يثبت فيها على القول بإمامته إلا من**

(١) تفسير البحر المحيط: ج٣ ص٢٩٠ سورة النساء.

(٢) نهج الحق ص٢٠٤.

إمتحن قلبه للإيمان»[١]

قال رسول الله صلى الله عليه وآله : **«علي طاعته طاعتيّ، ومعصيته معصيّتي»**[٢]

قال رسول الله صلى الله عليه وآله : **«يا عمّار طاعة عليّ طاعتي، وطاعتّي طاعة الله عزّ وجلّ»**[٣]

قال رسول الله صلى الله عليه وآله : **«إنّ الله فرض عليكم طاعتي ونهاكم عن معصيتي وفرض عليكم طاعة عليّ عليه السلام بعديّ ونهاكم عن معصيته وهو وصيّ ووارثي وهو منيّ وأنا منه حبّه إيمان وبغضه كفرٌ، ومحبّه محبّي، ومبغضه مبغضي وهو مولى من أنا مولاه وأنا مولى كل مسلم ومسلمة، وأنا وهو أبوا هذه الأمّة»**[٤]

وهناك روايات كثيرة تركناها رعاية للاختصار.

هل هناك رواية واحدة في حق الصحابة فيها قال النبي صلى الله عليه وآله طاعة الصحابة طاعتي ومعصيتهم معصيتي أو محبّهم محبّي؟

فالمراد من أولي الأمر في الآية المباركة ليس الصحابة فضلاً عن كونهم حكّام الجور كما هو معتقد أهل السنّة، لأن الله لا يأمر الإنسان بإطاعة الفساق والفجّار كما يؤكد على ذلك قوله تعالى ﴿**إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ**

---

(١) كفاية الأثر في النصّ على الأئمة الاثني عشر ص٥٣

(٢) الصراط المستقيم ج١ ص٢٥٤

(٣) فرائد السمطين ج١ ص١٧٩

(٤) ينابيع المودّة ج١ ص١٢٣

وَالإِحْسَانِ﴾[١] **﴿لا تُطِعِ الْمُكَذِّبِينَ﴾**[٢]

فإنّ حكام المسلمين في زمان خلافة الأمويين والعباسيين كانوا من الطغاة، والعصاة.

ومنها قوله تعالى **﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾**[٣]

ونزول هذه الآية في عليّ بن أبي طالب عليه السلام متفق عليه بين السنّة والشيعة

ودلالة الآية على خلافة علي بن أبي طالب واضحة لأن المراد بالولي هو الأولى بالتصرف لا الناصر بمقتضى وحدة السياق؛ لأن الله والرسول ومن جمع بين الزكاة والركوع (وهو علي بن أبي طالب) في آية واحدة فتكون ولاية الجميع بمعنى واحد ومن البديهي أنّ ولاية الله والرسول إنما هي بمعنى أولى بالتصرف، فيجب أن يكون هذا المعنى بالذات مراداً من ولاية علي بن أبي طالب وهو من جمع بين الوصفين. فيكون علي بن أبي طالب أولى بالتصرف بمقتضى الآية فكان إماماً إذ لا نعني بالإمامة إلا ما هو مفاد الآية المباركة ومنها: قوله تعالى: **﴿كُونُواْ مَعَ الصَّادِقِينَ﴾**[٤] ومن البديهي أن الصادقين هم رسول الله صلى الله عليه وآله وآل بيته الذين أذهب الله عنهم

---

(١) سورة النحل آية ٩٠

(٢) سورة القلم آية ١٠

(٣) سورة المائدة آية ٥٥

(٤) سورة التوبة آية ١١٩

الرجس وطهّرهم تطهيراً، إذ المراد من الصدق في الآية ليس مجرّد عدم الكذب في القول والحديث، وإنّما المراد به الصدق في القول والعلم والعمل الذي يؤهّل صاحبه لإمامة الناس وقيادتهم، والصدق بهذ المعنى يختص بالمعصومين وهم علي بن أبي طالب وأبنائه الطاهرين المعصومين. ومن هنا يظهر بطلان القول بحمل الصادقين على مطلق المهاجرين والأنصار؛ وذلك لعدم عصمة هؤلاء، فليس المراد من الصادقين إلا أهل البيت ويؤكد على ذلك ما ورد من طريق أهل السنة، من أنّ المراد بالصادقين آل محمد صلى الله عليه وآله[1]، أو محمد وعليّ[2] أو علي بن أبي طالب عليه السلام[3] ومن السنّة النبوية هناك النصوص المتواترة،

مثل حديث الغدير وحديث الثقلين وحديث المنزلة وغيرها. نكتفي بهذا المقدار من الأدّلة في المقام.

وهناك ما أستدلَّ به على فضيلة بعض الصحابة كأبي بكر وعمر وعثمان وما أستدلَّ به على فضيلة أبي بكر وعمر قول النبي صلى الله عليه وآله : «**إقتدوا باللذين من بعديّ أبي بكر وعمر**»

وهذا الحديث باطل سنداً ودلالةً، وأمّا سنداً فلإعتراف كبار أئمّتهم والذين عليهم إعتمادهم في الجرح والتعديل ومعرفة الحديث إذ ينصّون على أنه (باطل)، (منكر)، (موضوع)، (غلط).

---

(١) (فرائد السمطين) تأليف شيخ الإسلام الجويني الشافعي ج١ ص٣٧٠

(٢) الدرّ المنثور للسيوطي ج٣ ص٢٩٠

(٣) (الدرّ المنثور) في ذيل الآية المباركة.

قال الترمذي (أنه حديث غريب لا نعرفه)[1]

قال العقيلي: (أنه حديث منكر لا أصل له من حديث مالك)[2]

قال الذهبي (هذا غلط)[3]

قال العمري الفرغاني (موضوع)[4]

قال شيخ الإسلام الهروي: (باطل)[5]

هذه طائفة من كلمات هؤلاء الأعلام حكموا كلّهم بسقوط هذا الحديث إذن، لا حاجة إلى القول بأنه خبر واحد، بل نقول موضوع باطل.

وأما دلالة الحديث فالحديث مجمل إذ لا يعلم ما هو المراد من الاقتداء يحتمل أن يكون المراد هو الاقتداء فيها بالفاسق حسب اعتقادهم حيث يروون عن النبي ﷺ جواز الصلاة خلف كل برّ وفاسق. هذا أقرب الاحتمالات.

إذ الاقتداء في الأحكام الشرعية لا يكون مراداً قطعياً وذلك لجهلها بها، ويدل عليه كتب السير والتاريخ ففي التجريد مثلاً (لم يكن أبو بكر عارفاً بالأحكام حتى قطع يسار سارقه، وأحرق بالنار فجاءه السلمى، ولم يعرف بالكلالة ولا ميراث الجدّة.

---

(١) فقد ورد العكس راجع سنن الترمذي: ج٥ ص٢٧١ في مناقب أبي بكر ح٣٧٤٢.؟؟؟

(٢)ضعفاء العقيلي: ج٤ ص٩٥ رقم١٦٤٩

(٣) ميزان الاعتدال ج١ ص١٠٥ - ١٤١ تلخيص المستدرك ج٣- ص٧٥ ؟؟

(٤) شرح المنهاج للبيضاوي مخطوط ؟؟

(٥) شرح الدر النضيد ص٩٧ ؟؟

وأمّا عمر ـ فقوله في الموارد المتعددة ـ (لولا علّي لهلك عمر) ـ معروف

واستدّل على فضيلة عمر بن الخطاب بقول النّبي ﷺ **(لو كان بعدي نبيٌّ لكان عمر)**

والعجيب أنّ من يستدل بهذا الحديث يرى أفضلّية أبي بكر من عمر؟!

ومعنى هذا الحديث هو أفضلية عمر على أبي بكر إذ معناه أنّ عمر صالح لنيل النبوّة على تقدير عدم ختمها.

ثم كيف يصلح للنبوّة من قضى شطراً من عمره في الكفر.

هذا فضلاً عن الطعن في سند الحديث إذ أن هذا الحديث لا يعرف إلا من حديث مشرح بن هاعان كما نص الترمذي بعد أن أخرجه ذكره العقيلي فما زاد في ترجمته من (أن قيل أنه جاء الحجّاج إلى مكّة ونصب المنجنيق على الكعبة)[1]

وما اُستدّل به على فضيلة عثمان قوله النبي ﷺ:

«عثمان أخي ورفيقي في الجنّة»

وهذا الحديث موضوع وضعه الأميّون فقد أخرجه ابن ماجة عن أبي مروان محمد بن عثمان الأمويّ العثماني عن أبيه عثمان بن خالد حفيد عثمان بن عفان عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه وهو مولى لعائشة بنت عثمان عن الأعرج عن أبي هريرة أنّ رسول الله ﷺ قال: **(إنّ لكل**

---

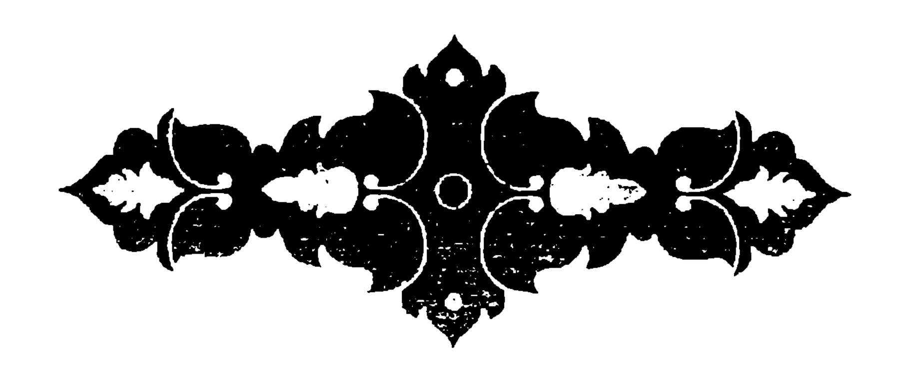
(١) ميزان الاعتدال ـ ترجمة مشرع بن هاعان ج٤ ص١١٧

نبيٍّ رفيق في الجنّة ورفيقي فيها عثمان بن عفان)[1] فهو حديث لآل عثمان عن أبي هريرة؟!

فضلاً عن أنّ أبا مروان مقدوح وقال بعض أئمّة القوم يروي عن أبيه المناكير وهذا منها[2].

وعلى فرض تماميّة هذه الأدلة على فضيلة بعض الصحابة لكنّها بالنسبة إلى الأدلّة التي يقيمها الشيعة الامامية عل أفضليّة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام كالقطرة في مقابل البحر.

وهذا تمام الكلام في الجواب عن الشبهة في إمامة الأئمة الطاهرين عليهم السلام.



---

(١) سنن ابن ماجة ج١ ص٤٠ في فضل عثمان ح١٠٩.

(٢) تهذيب التهذيب: ج٩ ص٢٩٩ رقم٥٥٧.

المبحث الثاني:

في بيان الشبهة في تعريف الإمامة في الإسلام

أمّا توضيح الشبهة أن الإمام في اللغة وإن كان بمعنى الإنسان الذي يؤتم به ويقتدي بقوله وفعله محقّاً كان أو مبطلاً ومن الأوّل ما ورد في قوله تعالى:

﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُوْلَـئِكَ يَقْرَؤُونَ كِتَابَهُمْ وَلاَ يُظْلَمُونَ فَتِيلاً﴾[1]

ومن الثاني ما ورد في قوله تعالى:

﴿فَقَاتِلُواْ أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لاَ أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ﴾[2]

إلا أنّ معنى الإمامة في الإسلام عند أهل السنّة الرئاسة العامة للمسلمين في الشؤون الدينيّة والدنيويّة، فالإمام عندهم هو خليفة رسول الله ﷺ يتمتّع بكل حقوقه وصلاحياته، وبيده الأموال، والسلطة والفهم الديني الذي يراه مناسباً هو الذي ينفّذ فيمكنه أن يخترع أموراً لم تكن موجودة

---

(١) سورة الإسراء آية ٧٠

(٢) سورة التوبة آية ١٢

ويجعلها سنّة واجبة الاتّباع كولاية العهد، ويمكنه أن يخالف سنّة الرسول.

فالرسول كان يعطي بالسوية، وجاء الخليفة الثاني ألغى سنّة المساواة بالعطاء، وأعطى الناس حسب منازلهم برأيه.

وقيل في تسويغ ذلك أن الرسول كان مجتهداً، والخليفة الثاني أيضاً كان مجتهداً فكلّ منهما عمل بحسب إجتهاده تجاهلاً لقوله تعالى:

﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إلا وَحْيٌ يُوحَى﴾(١)

فلا يعمل الرسول إلا بما يوحى إليه من قبل الله سبحانه وتعالى، فحاصل الشبهة أن الإمام والخليفة هو صاحب الكلمة العليا والقول الفصل وهو الصحابة بعد رسول الله ﷺ، إذ هم يسلّمون بأنه ليس الأصلح ولا الأفضل ولا الأعلم ولا الأتقى ولكنّه وصل سدّة الخلافة بالتغلّب والقوّة والقهر فقُدّم المفضول على الأفضل لمصلحة رآها المسلمون.

الجواب:

أنّ الإمام في الإسلام هو الهادي إلى سبيل الله بأمر من الله تعالى كما ورد في قوله تعالى:

﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾(٢)

وقوله تعالى:

---

(١) سورة النجم آية ٣- ٤

(٢) سورة البقرة آية ١٢٤.

﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا الآية﴾[1]

وندرك من فحوى الآيتين المذكورتين أنّ شرط الإمام في الإسلام أن يكون معيّناً من قبل الله تعالى، وأن يكون غير ظالم لنفسه ولا لغيره، فصحّ القول بأن الإمام في الاصطلاح الإسلامي هو الإنسان المعيّن من قبل الله لهداية الناس وشرطه أن يكون معصوماً من الذنوب ومن هنا يعلم أنّ رأي أهل السنّة في الإمامة باطل بوجوه:

الأوّل: هو حكم العقل بقبح تقديم المفضول على الأفضل

الثاني: أن الإمام والخليفة إنما هو لحفظ الشريعة الإسلامية، ولا يجوز له إيجاد تغيير فيها برأيه.

الثالث: أنّ من يتتبّع الآيات القرآنيّة المتعلّقة بالإمامة يتبيّن له بيسرٍ أن القرآن قد حدّد الإمامة بنوعين ورسّم لها صورتين، فكلّ إمامة على وجه الأرض تندّرج بالضرورة في أحد هذين النوعين فالإمامة إمّا شرعية أو غير شرعية:

١- الإمامة الشرعية لها علامات:

١- أنّها عهد من الله سبحانه وتعالى هو الذي يختار الصالحين والأتقياء ويجعلهم أئمّة للناس، لأنه هو الوحدة القادرة على معرفة الصفوة معرفة

---

(١) سورة الأنبياء: آية ٧٣

قائمة على الجزم واليقين نظراً إلى قوله تعالى مخاطباً لإبراهيم ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً﴾

فالله هو الذي أسند منصب الإمامة لإبراهيم وكلّفه القيام بأعباء هذا المنصب وكذلك قوله تعالى عن الأئمة الذين من بعد إبراهيم حيث قال تعالى (وجعلنا أئمّة) في آية (وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً) في آية أخرى فاستعمل كلمة جاعلك ونجعلهم وجعلنا الظاهرة في أنّ منصب الإمامة في الله تعالى فقط.

٢- أن الأئمّة طراز صالح من ذرّية إبراهيم فإسحاق هو ابن إبراهيم ويعقوب حفيده، ووصلت الإمامة إلى محمد ﷺ وهو من إسماعيل وإسماعيل هو ابن إبراهيم، ذرّية بعضها من بعضٍ.

٣- أنّ الإمام الشرعي يهدي بأمر الله كما في قوله تعالى:

﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾

٢- الإمامة غير الشرعية

بعد أن بيّن الله سبحانه وتعالى معالم الإمامة الشرعية أوضح معالم الإمامة غير الشرعية مثل إمامة فرعون وجنوده وأئّمة الكفر من قبلهم ومن بعدهم كزعامة بطون قريش التي أخرجت النبي ﷺ وحاربته وصدت عن سبيل الله.

وقد حدّد سبحانه وتعالى مميّزات تلك الإمامة غير الشرعية ومعالمها تحديداً لا يحتمل التأويل.

١- الإمام غير الشرعي رجل ظالم غير جديرٍ بالإمامة الّتي هي عهد الله فضلاً عن عدم إتصّافه بصفاتها، وعدم أهليّته لها لكل هذا فهي محرّمة عليه.

٢- وعلى الرغم من أنّ الإمام غير الشرعي يعلم بعدم أهلّيته للإمامة الشرعية ويعلم بحرمتها عليه وعدم أهليته لها إلا أنه تجاهل الشرعية تجاهلاً كاملاً، وجمع أسباب القوّة والتغلّب والقهر. واستولى على منصب الإمامة الشرعية بالغصب والقهر، بعد أن أقصى الإمام الشرعي عن منصبه وحمل الناس بالقوة على القبول كما ترى أيّها القارئ الكريم هذا الوضع في تاريخ الخلفاء الأمويّين والعباسيين.

ومن مميّزات الإمامة غير الشرعية أنّ الإمام المتغلّب يعطّل الشرع الإلهي أي التعاليم الإلّهية (أمر الله) ويستبدله بآرائه الخاصة وإجتهاداته الشخصية ويبرّر تلك الاجتهادات بأنّه إن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجرٌ واحد ويفرض بالقوّة والقهر تلك الآراء والاجتهادات حتى تكون مع الأيّام بمثابة شرع بديل الشرع الإلهي وبخاصة القواعد المتعلقة بمنصب الإمامة ومن هنا يعلم جواب الشبهة المذكورة فعليك أيّها القارئ المسلم النظر بما جرى بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله كي تعلم من هو الإمام الشرعي، ومن هو الإمام غير الشرعي، مع علمك بأن الإمامة هي القيادة الشرعية بعد النبي صلى الله عليه وآله لا القيادة السياسية فقط. لقد بيّن الرسول الأعظم أن الإمام هو القائد الشرعي، والمرجع الموثوق من بعد النبي وهو المؤهّل إلهياً ليخلف النبي

ويقوم بمهامه من بعده، وهو المتصف بصفات الإمامة الشرعية والذي شهد الله ورسوله بأنّه الأعلم والأفهم بالدين، والأقرب إلى الله ورسوله، والأتقى والأفضل في زمانه، وهذه الصفات لا توجد إلا في أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام هذا فصلاً عن أنه قد أعلن الرّسول صلى الله عليه وآله أنّ علي بن أبي طالب هو الخليفة والوصي والولي من بعده،

وبعد أن عيّن رسول الله بأمر من الله تعالى أميراً على المؤمنين ووليّاً لهم، وبعد أن ربط ربطاً محكماً بين الولاية لله ولرسوله صلى الله عليه وآله وبين الولاية لعلي بن أبي طالب عليه السلام.

ومن راجع كتب التاريخ يعلم أنه قد أعلن الرسول أمام أصحابه مجتمعين ومنفردين في مرات وأماكن متعددة أنّ علي بن أبي طالب هو الإمام من بعده.

ودفعاً للالتباس، وإقامةً للحجة ساق الرسول صلى الله عليه وآله في تلك المواقف نفسها كلمة إمام مع كلمات سيّد المسلمين وقائدهم ووليّهم وخاتم الوصيّين واعتبرها من صفات الإمام علي ومميّزاته، واعتبر هذه الصفات والمميّزات من وجوه الإمامة ومظاهرها ولوازمها، واعتبر إمامة علي بن أبي طالب حالة إستمرارية لإمامته وإمامة إبراهيم

وقد تكررت كلمة إمام وأئمّة في السنّة النبوّية تكراراً كافياً لبيان الإمامة فلا يبقى إبهام في معنى الإمامة في الإسلام كي يكون سبباً للشبهة في تعريف الإمامة.

المبحث الثالث:

في بيان الشبهة في كون الإمامة من فروع الدين

كما اتفقّت كلمة أهل السنّة عليه قال في (المواقف) **(وهـي عنـدنا مـن الفروع، وإنما ذكرناها في علم الكلام تأسّياً بمن قبلنا)**[1].

قال التفتازاني :

(لا نزاع في أنّ مباحث الإمامة بعلم الفروع أليق لرجوعها إلى أن القيام بالإمامة ونصب الإمام الموصوف بالصفات المخصوصة من فروض الكفايات وهي أمور كلية تتعلق بها مصالح دينية أو دنيوية لا ينتظم الأمر إلا بحصولها فيقصد الشارع تحصيلها في الجملة من غير أن يقصد حصولها من كل أحد ، ولا خفاء في أنّ ذلك من الأحكام العملية دون الاعتقادية)[2]

قال الغزالي :

(اعلم أنّ النظر في الإمامة ليس من المهمّات وليس أيضاً من فنّ المعقولات ، بل من الفقهيّات)[3]

(١)المواقف للإيجي : ص٥٧٣.

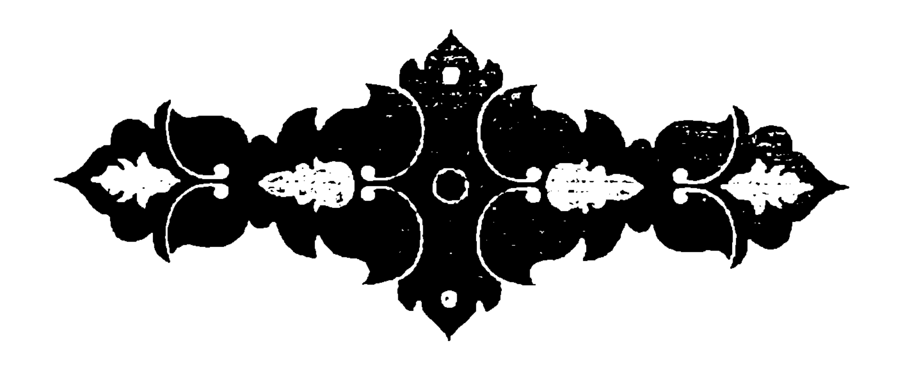
(٢) شرح المقاصد ج٢ ص٢٧١ ف٤.

(٣) الاقتصاد في الاعتقاد ص٢٣٤ ؟؟؟

الجواب

أن القول بكون الإمامة من الفروع باطل، بل الحق أنها من الأصول كالنبوّة، وكونها من الفروع لا يستدعي شنّ الحروب الدمويّة ضدّ الشيعة؛ إذ ليس شأن الإمامة عند القائل بأنّها من الفروع إلا كشأن الصلاة والصوم فكما لا يجب قتل تارك الصلاة والصوم كذلك لا يجب قتل تارك أمر الإمامة والخلافة فلماذا أفتى بعض علماء السنّة بتكفير الشيعة بحجّة أنّهم ينكرون خلافة الشيخين؟ مع علمهم بأنّ صفوة أصحاب الرسول ﷺ كأبي ذر وسلمان وعمّار والمقداد وبني هاشم جميعاً وفيهم علي بن أبي طالب عليه السلام قد أنكروا خلافة الشيخين.

وممّا يدل على كون الإمامة من أصول الدين هو الحديث الصحيح المتفق عليه الصريح في «**أنّ من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميّتة جاهلية**»[1] فإنه صريح على وجوب معرفة الإمام والاعتقاد بولايته الإلهيّة ووجوب طاعته والانقياد له، وأن الجاهل به أو الجاحد له يموت على الكفر كما هو الحال بالنسبة إلى نبوّة النبي ﷺ.



---

(١) شرح المقاصد ج٢ ص٢٧٥، وقد ورد في مسند أحمد ج٤ ٩٦ بنفس معناه

المبحث الرابع

في بيان الشبهة وهي قول أهل السنّة بأنّ ظاهرة التشيّع بوصفه ظاهرة طارئة في المجتمع الإسلامي نتيجةً لاحداث وتطوّرات اجتماعية معّينة أدت إلى تكوين فكريٍّ مذهبّيٍ خاص تحت عنوان الشيعة. ثم اختلفوا في تلك الأحداث والتطوّرات الّتي أدت إلى وجود تلك الظاهرة.

منهم من يرّد ظاهرة التشيع إلى عهد خلافة الإمام علّي عليه السلام وما هيّأ ذلك العهد من مقام سياسيّ واجتماعي على مسرح الأحداث[1].

ومنهم من قال أن عبد الله بن سبأ هو الأساس لتلك التكتل الشيعي قال الدكتور احمد الشلبي في كتابه (موسوعة التاريخ الإسلامي) نجح ابن سبأ في دعوته لعليّ تحت عنوان أن مذهب الوصاية بمعنى أن عليّاً وصيّ محمد صلى الله عليه وآله (وأنّ عليّاً خاتم الأوصياء، كما أن محمّداً خاتم الأنبياء)[2] ومنهم من قال أنّ التشيع كان مأوى من يلجأ إليه كل من أراد هدم الإسلام لعداوة وحقد، ومن كان يريد إدخال تعاليم آبائه من يهودية، ونصرانيّة، وزرادشتية، وهندية كل هؤلاء كانوا يتخّذون حبّ أهل البيت ستاراً

---

(١) مسألة الإمامة تأليف محسن عبد الناظر ص٣٤- ٣٧

(٢) موسوعة التاريخ الإسلامي ج١ ص٤٣٣

يصنعون وراءه كل ما شاءت أهواؤهم[١].

الجواب

إنّ هذه الافتراضات كلها باطلة نابعة عن تجاهل أصحابها للتاريخ، ولروح الإسلام.

بل ليس من البعيد أن تكون أقلام هؤلاء مستأجرة لتغطية الحقائق.

فاصطنعوا بها أساطير حول الشيعة والتشيّع كأسطورة عبد الله بن سبأ، وأسطورة أنّ التشيع هو حصيلة تعاليم خليطة من اليهودية، والنصرانية.

وأسطورة أنّ مذهب التشيع قام على أساسٍ فارسيٍ قد لجأ إليه الفرس بعد أن زالت دولتهم على أيدي العرب، وقد نسجت هذه الأساطير حول الشيعة بإحكام وتقدير، وكانت حياكتها بإرادة طبقة حاكمة - تثبيتاً لسلطتها، كي يستمرّ عبثها بمقدرات الأمّة الإسلامية حسب أهوائها وشهواتها.

والسبّب في ذلك هو أنّ مبدأ التشيّع يلازم الثورة على الفساد والظلم وقد ثار أئمّة الشيعة وفقهاؤهم على حُكّام الجور ورفضوا التعاون معهم على الإثم إمتثالاً لأمر ربّهم ﴿وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾[٢]

هذا بخلاف السنّة حيث أوجبت المالكية والشافعية والحنابلة الصبر على جور الحاكم وظلمه ومنعوا من الخروج عليه.

---

(١) فجر الإسلام تأليف أحمد أمين ص٢٧٦

(٢) سورة المائدة آية ٢

ولهذا أصبحت هذه المذاهب رسمية وإنتشرت في أرجاء العالم من دون أن تلاقي معارضة من السلاطين والحكّام.

وأصبح مذهب الشيعة من المذاهب المحظورة عبر العصور، وكان حكّام الجور ينهبون الأموال ويملأون السجون بالأبرياء، ويعملون السيف في الرقاب.

وكانوا في نفس الوقت يجدون من شيوخ السوء من يبرّر أعمالهم الوحشية ويخرجها على قواعد الدين وأصول الشريعة، وكان يفتي بتكفير الشيعة ويدّعي مروقهم عن الشريعة، فقد تمّ الاتفاق بين حكّام الجور وشيوخ السوء على أن يُقتل أولئك المؤمنون المخلصون لله ولرسوله وأهل البيت ويبرّر ذلك التقتيل على أساس الدين المزعوم.

وكان السبب الوحيد لذلك الإتفاق أنّ شيعة علّي عليه السلام يمثّلون المعارضة للحكومات الأمويّة، والعباسية وكان الشيعة يفسّرون الدين تفسيراً يخالف مصالح الطغاة.

نعم إنّ الأقلام المستأجرة تكتب بأن الشيعة هم الذين هدموا الدين، وليس هذا إلا تغطية للحقائق وإحياءً لأباطيل الطغاة.

بل الذين هدموا الدين والإسلام هم الذين صرفوا الحق عن أهله، وأخرجوه من معدنه بيت الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله، وهم الذين ركّبوا أمّ المؤمنين على الجمل وطافوا بها القفار، وهم الذين حرّضوا على قتل عثمان ثم طالبوا بدمه، وهم الذين أعلنوا الحرب على الوصيّ في البصرة وصفين، وهم الذين سمّموا الحسن وقتلوا الحسين، وهم الذين فضحوا النساء في

واقعة الحرّة في المدينة فولد في تلك السنة ألف مولود لا يعرف لهم أب.

فكل من يتتّبع التاريخ يعلم بأن هؤلاء الطغاة وأتباعهم هم الذين هدموا الإسلام لا الشيعة أتباع أهل البيت ومن هنا نجد السّر الأوّل، والتفسير الصحيح لقول أحمد أمين بأنّ التشيّع كان ملجأً لكل من أراد هدم الإسلام، لأن الإسلام في منطق أحمد أمين يتمثّل في شخص الحاكم الظالم فكل من عارضه أو ثار عليه فقد خرج على الإسلام، والحاكم الظالم في منطق الشيعة هو الخارج عن الإسلام؛ فمن ثار عليه فقد أخذ بالدين وعمل بالقرآن، وسنّة الرسول الأعظمﷺ ويكفي في ردّ أسطورة عبد الله بن سبأ أنه شخصية وهميّة كما قال الدكتور طه حسين في كتابه (الفتنة الكبرى) فصل ابن سبأ تحت عنوان ابن السوداء ج١ ص١٣١.

مع أن أحاديث الوصاية ليست من موضوعات عبد الله بن سبأ بل وردت من طريق أهل السنّة.

عن ابن المغازلي الشافعي باسناده عن رسول الله ﷺ أنه قال «**لكل نبيّ وصيّ ووراث، وإنّ وصييّ ووارثيّ علي بن أبي طالب**»[١]

ويكفي في ردّ سائر الأساطير اثبات إصالة التشيّع في الإسلام، لأن الدعوة لعلي بن أبي طالب إنما هي من محمّد رسول الله ﷺ فالمصدر الأوّل والأخير للشيعة والتشيّع هو النبيّ ﷺ لا عبد الله بن سبأ.

---

(١) المناقب لابن المغازلي ص٢٠٠ وورد في تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ج٤٢ ص٣٩٢.

وقد أثبت الشيعة من كتب السنّة وأقوالهم أنّ النبي صلى الله عليه وآله هو الذي بعث عقيدة التشيع ودعا إليها.

وأثبتوا أيضاً من طرق السنّة أنّ النبي صلى الله عليه وآله هو أوّل من أطلق لفظ الشيعة على من أحبّ عليّاً وتابعه.

وجاء في تاريخ مدينة دمشق أنّ النبي صلى الله عليه وآله قال لعلّي :

«أنت وشيعتك في الجنّة»(١)

وفيه أيضاً أن النبي صلى الله عليه وآله نظر إلى علّي فقال صلى الله عليه وآله

«هذا وشيعته هم الفائزون يوم القيامة»(٢)

ومقتضى التحقيق في الجواب أن التسنّن هو ظاهرة طارئة حدثت في المجتمع الإسلامي نتيجةً لاجتهادات الصحابة ومخالفتهم للنصوص الدينية حتى في حياة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله فمذهب السنّة هو مذهب الحدس والاجتهاد.

وقد يكون من عوامل إنتشاره في صفوف المسلمين أنه يتفق مع ميل الإنسان، لأن طبيعة الإنسان تقتضي أن تكون تصرّفاته وفقاً لمصالحه الشخصية، فلا يؤمن بالتعبد بالدين والتسليم المطلق للنص الديني في كل جوانب الحياة. ولهذا نرى اجتهاد الصحابة في مقابل النص الديني حتى في زمان الرسول الأعظم فعليك بكتاب (النّص والاجتهاد) للإمام السّيد شرف الدين الموسوي وقد ذكر فيه اجتهادات الصحابة المخالفة للنصوص النبوية

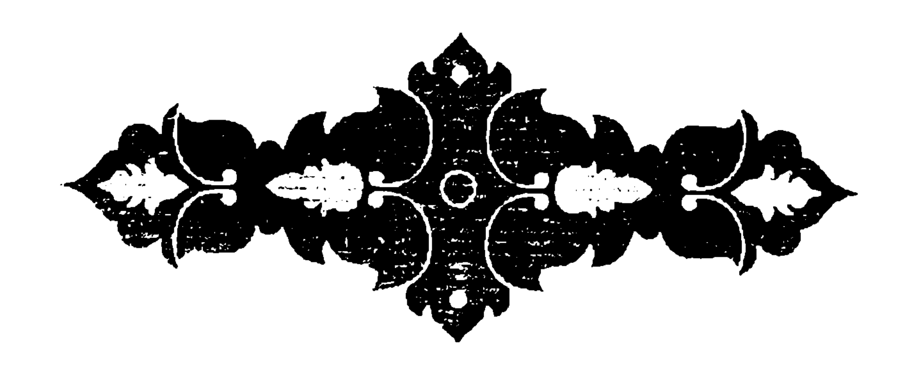
---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر الشافعي ترجمة علي بن أبي طالب ج٤٢ ص٣٣٢

(٢) نفس المصدر ص٣٤٨

بل لنصوص الكتاب أكثر من ثمانين مورداً.

فحاصل الكلام أن مذهب السنّة هو ظاهرة طارئة نتيجة لاجتهادات الصحابة والتابعين لهم ولم يرد فيه نصّ عن النبي صلى الله عليه وآله كما ورد في مذهب الشيعة.



المبحث الخامس:

في بيان الشبهات في شرائط الإمام وبعض صفاته

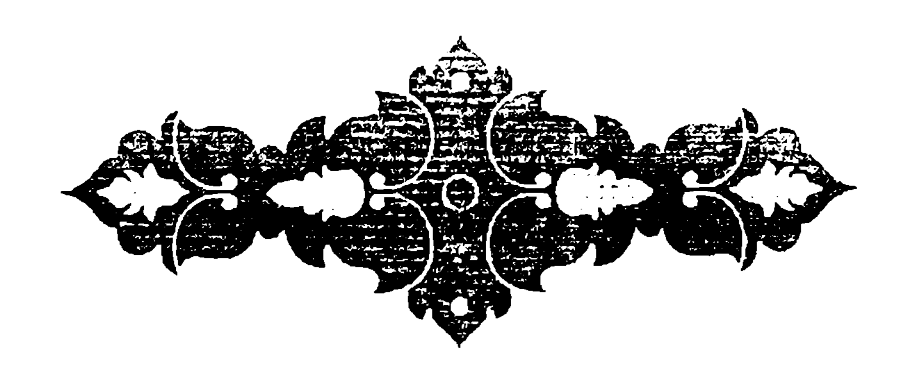
وأمّا شرائط الإمام عند الشيعة الإمامية فهي أربعة :

١- أن يكون معصوماً.

٢- أن يكون منصوصاً عليه.

٣- أن يكون أعلم وأفضل من جميع الأمّة بعد الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله.

٤- أن يكون أشجع الأمة لدفع الفتن ونصرة الحق.



الشبهة الأولى:

هي الشبهة في عصمة الإمام

إحتجّ أهل السنّة على عدم وجوب العصمة بالإجماع على إمامة أبي بكر، وعمر، وعثمان، لأن الخليفة – يعني: الإمام – وقام الإجماع على إمامة هؤلاء مع الإجماع على أنّهم لم تجب عصمتهم ولازم ذلك عدم اعتبار العصمة في الإمام والخليفة

وهناك دليل آخر على عدم اعتبار العصمة في الإمام

((وهو: أنّ العصمة مما لا سبيل للعباد إلى الاطّلاع عليه فإيجاب نصب إمامٍ معصومٍ يعود إلى تكليف ما ليس في الوسع))

الجواب

ولا يخفى سقوط الوجهين وهما الإجماع والتكليف بما ليس في الوسع

أمّا **الاوّل** فالإجماع على إمامة هؤلاء غير واقع أصلاً

وأمّا عدم الإجماع على إمامة عمر وعثمان فواضح

وأمّا عدم الإجماع على خلافة أبي بكر فلمخالفة كثيرٍ من الصحابة

كأبي ذر وعمار وسلمان والمقداد وفيهم بنو هاشم جميعاً.

وأما **الثاني** : فلأنه موقوف على أن يكون نصب الإمام بيد الخلق وهو باطل، بل نصب الإمام إنّما هو من قبل الله تعالى وهو يعلم من هو معصوم.

هذا وقد أثبت الشيعة الإمامية اعتبار العصمة في الإمام بالأدلة العقلّية والنقلية

وأمّا **الأدّلة العقلية** فهي **أولاً** أنّ الإمامة هي خلافة النبي ﷺ وأنه يعتبر في الإمام كل ما يعتبر في " النبي" إلا الوحي..

والعصمة معتبرة في النّبي بالاتفاق فهي معتبرة في الإمام كذلك.

وثانياً : أن الغرض من نصب الإمام حفظ الشريعة وإقامة الدين وردع الظالم عن ظلمه والانتصاف للمظلوم منه، فلو جاز أن يكون غير معصوم يجوز منه الخطأ والغلط والسهو والنسيان لكان نقصاً للغرض من نصبه.

وثالثاً : إنه لو وقع منه الخطأ لوجب الإنكار عليه وذلك يضّاد أمر الإطاعة بقوله تعالى: ﴿أَطِيعُواْ اللهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾[1]

وأمّا الأدلة النقلية فهي كثيرة:

ومن الكتاب كآية التطهير، وآية الإطاعة، وآية كونوا مع الصادقين، وآية لا ينال عهدي الظالمين.

ومن السنة حديث الثقلين، وحديث «علّي مع القرآن والقرآن مع علّي

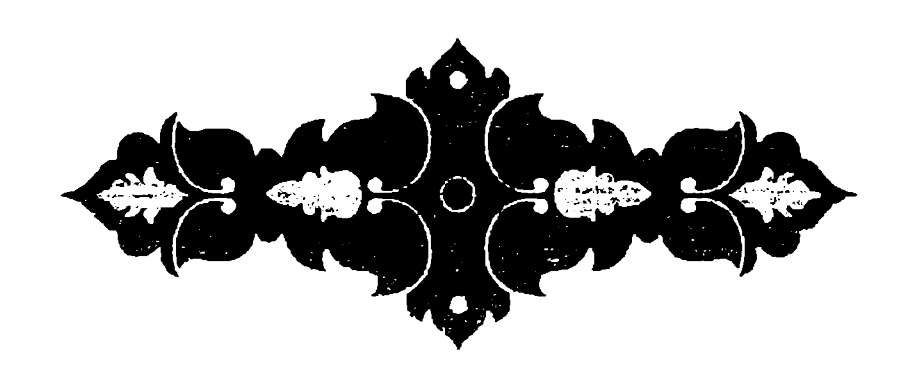
---

(١) سورة النساء آية ٥٩

لا يفترقان حتى يردا عليّ الحوض»

وحديث «عليٌّ مع الحق والحق مع عليٍّ».

تركنا ذكرها تفصيلاً رعاية للاختصار.



الشبهة الثانية:

في كون الإمام منصوباً من قبل الله تعالى

توضيح الشبهة أنّ النبي ﷺ لم ينصب أحداً في خلافته، وأوكل اختيار القائد والخليفة من بعده إلى الناس من أنفسهم لينتخبوا – هم بأنفسهم- شخصاً لهذا المنصب، هذا هو رأي أهل السّنة وإستدّلوا عليه بوجهين: أحدهما الإجماع، وثانيهما: الشورى.

الجواب

أنّه لم يثبت واحد من الوجهين: لا الإجماع، ولا الشورى، وأمّا عدم ثبوت الإجماع فقيل بقيامه على خلافة أبي بكر فقط إذ خلافة عمر كان بنصٍ من أبي بكر وخلافة عثمان كان بالشورى السداسية من عمر.

ولم يتحقق الاجماع في السقيفة على خلافة أبي بكر وذلك لغياب علي بن أبي طالب عليه السلام وبني هاشم جميعاً، وأبي ذر، والمقداد، وعمار، وسلمان، والزبير، وحذيمة بن ثابت، وخالد بن سعيد، وطلحة، وأبي بن كعب، وفروة بن عمر بن ورقة الأنصاري، والبراء بن عازب، وسعد بن عبادة، وولده، وطائفة من الخزرج، وسعد بن أبي وقاص، وعقبة بن أبي

لهب هؤلاء لم يبايعوا أبا بكر وأنكروا عليه.

وأمّا عدم ثبوت الشورى فلأنّها في الاصطلاح السياسي الفقهي عبارة عن استطلاع الآراء من ذوي الخبرة فيه للتوّصل إلى أقرب الأمور للحق.

فالشورى في أمر الخلافة هي استطلاع الآراء من أصحاب الخبرة في الدين للتوصّل إلى نتيجة تكون أقرب إلى الصواب، والشورى بهذا المعنى لم تحصل في السقيفة، وما حصل فيها كان بعيداً تمام البعد عن الشورى في أمر الخلافة، لأن الحاضرين فيها من المهاجرين والأنصار تهافتوا إليها طمعاً للرئاسة لا للشورى في أمر الخلافة، فصمّموا على صرف الخلافة عن آل بيت محمد ﷺ، وبادر القوم بعقد البيعة واغتنموا انشغال بني هاشم بتجهيز جنازة نبيّهم ﷺ فخافوا من التأخير في أمر الخلافة أن يقضي بهم إلى خلاف ما صمّموا عليه ويعلمون بأنّ آل محمد ﷺ إذا حضروا ظهرت حجتهم وعلت كلمتهم.

ومما يؤكد على عدم تحقق الشورى جريان المجادلات والمناقشات الساخنة بينهم، بل المخاصمات حتى قال الأنصار منّا أمير فغلبهم أبو بكر بحديث رواه لهم عن النبي ﷺ، أنه قال ﷺ: «الخلافة في قريش» ثم قام عمر، وأبو عبيدة وسبقا الأنصار بالبيعة فتمت البيعة لأبي بكر في السقيفة بهذه الطريقة التي هي بعيدة تمام البعد عن الشورى في أمر الخلافة.

فحاصل الكلام في المقام أن ما اُستدّل به على نظرية انتخاب الخليفة غير صحيح فما ذكره أهل السنة من أنّ النبيّ أوكل اختيار الإمام إلى الناس باطل بل مستحيل من النبي ﷺ، لأنه لا يخلو ﷺ من أن يكون عالماً بما

سيقع بعده بين الأصحاب وغيرهم من الافتراق والاختلاف أو يكون جاهلاً فإن كان عالماً ففوّض الأمر إليهم مع ذلك فقد خان الله والإسلام والمسلمين والعياذ بالله من ذلك، وإن كان جاهلاً بما سيكون فهذا نقص كبير والعياذ بالله من نسبته إليه فإذا كان اللازم من الخيانة والجهل محالاً فالملزوم وهو تفويض أمر الخلافة إلى الناس محال.

يا أيها القارئ المسلم اعلم أن ما فعله أصحاب السقيفة كان إهانة لأعظم الأنبياء إذ ذهب روّاد السقيفة إلى سقيفتهم ليحسموا أمر الخلافة لصالحهم وليحققوا غلبتهم، وأعظم الأنبياء لم يُدفن بعد وآل بيته الطاهرين يتقّطعون همّاً وحسرةً آه آه من عظيم المصيبة، وماذا لو أجّل أصحاب السقيفة سلطانهم ثلاثة أيام فقط حتى يدفن نبيّهم صلى الله عليه وآله هذا تمام الكلام في الإمامة على رأي أهل السّنة.

وأما الإمامة على رأي الشيعة الإمامية فكالنبوّة من قبل الله تعالى إذ مع رحيل النبي صلى الله عليه وآله انقطع الوحي وانتهت النبوّة فلم يكن نبيّ صلى الله عليه وآله ولا شريعة بعد شريعته، بيد أنّ الوظائف والتكاليف الّتي كانت على عاتق النبي صلى الله عليه وآله – ما عدا مسألة تلّقي الوحي، وإبلاغه – لم تنته حتماً بضرورة العقل والنقل.

ولهذا كان يجب أن يكون بعد وفاته صلى الله عليه وآله شخصية واعية وصالحة تواصل القيام بتلك الوظائف والمهّام، وتقود المسلمين وتكون لهم إماماً وخليفة لرسول الله صلى الله عليه وآله.

وهذا الإمام له نفس الشروط المتوّفرة في النّبي صلى الله عليه وآله لأن العمل واحد

والدليل واحد والهدف واحد، وأنّ تنصيب الإمام لا يكون إلا بأمرٍ من الله كما هو حال بعثة النبي صلى الله عليه وآله.

وبدأت الإمامة بأمير المؤمنين علي عليه السلام إلى آخر الوصيّين وهو الحجّة المنتظر محمد بن الحسن العسكري عليهما السلام.

النصوص المتواترة

واستدل الشيعة الإماميّة على إمامة علي بن أبي طالب عليه السلام بالنصوص المتواترة

ومن أهّم وأشهر ما يقدّمه الشيعة الإمامية منها كأدلة ما يلي:

١. بلاغ الغدير

بعد أن أدّى الرسول صلى الله عليه وآله حجّه الأخير في السنة الحادية عشرة للهجرة، والتي عرفت بـ (حجة الوداع) وحضرها معه ما لا يقلّ عن تسعين ألفاً حسب أقّل ما رُوي في ذلك، وقبل أن تتفرّق هذه الجموع الغفيرة نزل على رسول الله صلى الله عليه وآله عند مكان خارج مكّة يدعى غدير خم - وهو المكان الذي تتفرَق منه الطرق إلى المدينة، والشام والعراق ومصر - قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ**﴾[1]

---

(١) سورة المائدة آية ٦٧.

وقد نزلت هذه في الثامن عشر من ذي الحجّة والتّي يظهر منها أنّ الله سبحانه وتعالى يأمر نبيّه باعلان بلاغ على درجة كبيرة من الأهميّة والخطورة، وقد أمر الرسول ﷺ الناس على اثر ذلك بالتوقف وخطب فيهم:

«أيّها الناس، إنّي أوشك أن أُدعى فأُجيب، وإنّي مسؤول وأنتم مسؤولون، فماذا أنتم قائلون. قالوا: نشهد أنّك بلّغت ونصحت، وجاهدت، فجزاك الله خيراً

قال: ألستم تشهدون أن لا إله إلا الله، وأنّ محمداً عبده ورسوله، وأن جنّته حقٌ، وناره حقٌ، وأنّ الموت حقٌ، وأنّ الساعة آتية لا ريب فيها، وأنّ الله يبعث من في القبور؟ قالوا: بلى نشهد بذلك، قال اللّهم إشهد، ثم قال: أيّها الناس، ألا تسمعون؟ قالوا: نعم قال: فإنّي فرط على الحوض فانظروني كيف تخلّفوني في الثقلين، فنادى منادٍ: وما الثقلان يا رسول الله؟ قال: الثقل الأكبر كتاب الله، والآخر الأصغر عترتي، وإنّ اللطيف الخبير نبأني أنّهما لن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض، فلا تقدّموهما فتهلكوا ولا تقصروا عنهما فتهلكوا. ثم أخذ بيد علي فرفعها، وعرفه القوم أجمعون فقال أيّها الناس، من أولى بالمؤمنين من أنفسهم، قالوا: الله ورسوله أعلم قال: إنّ الله مولايّ، وأنا مولى المؤمنين، وأنا أولى بهم من أنفسهم، فمن كنت مولاه فعليّ مولاه ـ قالها ثلاث مرّات – اللّهم والي من والاه، وعادِ من عاداه، وأحبّ من أحبّه، وأبغض من أبغضه، وأنصر من نصره، وأخذل

من خذله، وأدر الحق معه حيث دار، ألا فليبلغ الشاهد الغائب»[١].

وهذا الحديث متواتر سنداً، وواضح دلالةً ولم يشك في دلالته على إمامة مولانا أمير المؤمنين أيّ عربيّ عصر نزول الحديث ولم يفهم من لفظ المولى سوى معنى الإمامة.

ولنا دلائل وشواهد عديدة ومختلفة على أن معنى المولى في حديث الغدير هو معنى الأولى فكما كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله الأولوية المطلقة حسب البيان القرآني في قوله تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾[٢] كذلك أصبح أمير المؤمنين عليه السلام يتمتّع بهكذا مقام خاصّ من الأولويّة، مع فارق أنّ النبوة قد أغلق بابها بخاتميّة رسالة الرسول، فلعليّ عليه السلام سائر مناصب الرسول ما عدا هذا المقام أي مقام النبوّة والرسالة وفي الحديث قرائن تدل على أن المراد من المولى هو الأولى والولّي ومنها: أنّا لو فرضنا أن لفظ المولى مشترك بين المعاني.

ولكن لا يمكن إرادة غير المولى بمعنى الأولى في المقام.

إمّا لاستلزامه الكفر، كما أريد منه الرّب. أو الكذب إذا أريد واحد من

---

(١) هذه الخطبة بالنص الذي ذكرناه هي مجمل ما أخرجه العشرات من رجال الحديث بألفاظ متعددة.

فراجع صحيح الترمذي، ج٦ ص٢٩٨، وسنن ابن ماجة ج١ ص٤٣ ومسند أحمد ج٤ ص٢٨١، وصواعق ابن حجر ص٢٥، وخصائص أمير المؤمنين للنسائي ص٩٣.

(٢) سورة الأحزاب آية ٦.

المعاني غير معنى الأولى بالتصرف كالناصر والمحب على ما يقول به أهل السنّة.

وذلك لأحد وجهين: الوجه الأوّل فيما إذا نسب إلى النبيّ صلى الله عليه وآله في قوله «من كنت مولاه» يكون بمعنى الأولى بالتصرف عند الجميع فيكون المولى المنسوب إلى عليّ في قوله: «فعليّ مولاه» بمعنى الأولى بالتصرف بمقتضى وحدة السياق، إذ لا معنى أن يقول النبي أنا أولى بالتصرف عليّ محبٌّ وناصرٌ إذ المحبة والنصرة لا يختصّ بعلي بن أبي طالب عليه السلام بل ثابت لجميع الصحابة.

الوجه الثاني: أن المحبّ والناصر ليسا بأمر مجهول عندهم حتى يأمر به في تلك الساعة، ويحبس له الجماهير، ويعقد له ذلك المنتدى الرهيب في موقف حرج.

فتعيّن أنّ المراد بالمولى المتصرّف الذي أراده الله سبحانه وتعالى لأن يُتّبع، ويكون إماماً يهدي البشر إلى سفن النجاة.

ومنها أنّ الحديث كما روي بلفظ «من كنت مولاه فعليّ مولاه»، روي بلفظ «من كنت وليّه فعليّ وليه»

ومنها: ذيل الحديث «اللّهم والِ من والاهُ وعادِ من عاداه وأحبّ من أحبّه، وأبغض من أبغضه، وأنصر من نصره، وأخذل من خذله، وأدر الحق معه حيث دار».

فلا يلتئم ذكر هذا الدعاء إلا بتنصيب عليّ مقاماً شامخاً، وهو الزعامة والقيادة- يؤهلّه لهذا الدعاء.

ومنها: الأمر بإبلاغ الحاضرين للغائبين إذ قال ﷺ «ألا فليبلّغ الشاهد الغائب»

ومنها التهنّئة والتبريك

فقد جاء أصحاب الرسول ﷺ بعد إنتهاء خطبته إلى عليّ عليه السلام يهنّئونه، ويباركون له الولاية والإمرة على المؤمنين واستمرّت التبريكات حتى حين إقامته صلاة المغرب، وكان منهم أبو بكر وعمر وكان عمر أوّل من دخل عليه وخاطبه بقوله: بخٍّ بخٍّ لك يا علي أصبحت مولايّ ومولى كلّ مؤمن ومؤمنة.

فأيّ منصب سوى مقام الزعامة والقيادة يستّحق التبريك ومع هذه القرائن لا مجال للريب في مدلول الحديث الذي يدعّيه الشيعة الإماميّة.

فيا أيّها القارئ المسلم أترك التعصّب الأعمى وكن على طريق الحق، لأن الحق واضح وضوح الشمس في النهار.

ومن حمل هذا الحديث على أنّ الرسول ﷺ إنّما أراد بيان نصرة عليّ للمسلمين، فيكون المولى في الحديث بمعنى الناصر.

ومن البديهي أن هذا التأويل ليس إلا تغطية لحق أهل البيت؛ إذ كيف يعقل أن يمنع النّبي ﷺ أكثر من مائة ألف من الحجيج من المسير، ويأمرهم بالتوقف والنزول على تلك الرمضاء المحرقة، ثم يخطبهم على الله وعن قرب وفاته في ذلك المكان الذي منه يتفرقّون ليبلّغ الشاهد منهم الغائب وكان غرضه من هذا أن يبيّن ما هو معلوم عند الجميع وهو كون عليّ

ناصراً لهم وللإسلام، فلو كان المراد بيان نصرة علي للمسلمين فلماذا سألهم فقال ﷺ: ألستم تشهدون أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً عبده ورسوله، وأنّ جنّته حق وناره حق وأنّ الموت حق والبعث حق، وأنّ الساعة آتية لا ريب فيها، وأنّ الله يبعث من في القبور؟

ولماذا أخذ على سبيل الفور بيد عليّ فرفعها إليه حتى بان بياض ابطيه فقال: أيّها الناس أن الله مولايّ وأنا مولى المؤمنين، وأنا أولى بهم من أنفسهم، فمن كنت مولاه فعلي مولاه.

ولماذا دعا بقوله: اللّهم والِ من والاه، وعادِ من عاداه، وأنصر من نصره، وأخذل من خذله هل الناصر هو يحتاج إلى نصرة منصوره لو لم يكن إماماً له؟

نعم إمام المسلمين يحتاج إلى نصرتهم، فعليهم أن لا يخذلوه. ومن هنا يعلم دفع الشبهة على الاستدلال بحديث الغدير على إمامة علي بن أبي طالب عليه السلام بأن المراد من المولى في الحديث هو المحب والناصر.

٢- حديث المنزلة

وهذا الحديث قد ورد في موارد متعددة:

منها: غزوة تبوك: عن مصعب عن سعد عن أبيه، أن رسول الله ﷺ خرج إلى تبوك وإستخلف علياً فقال: «أتخلفني في الصبيان والنساء»؟ قال:

«ألا ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلا أنّه لا نبيّ بعدي»[(١)]

ومنها: عن ابن عباس أنّ عمر قال: كفّوا عن ذكر علي بن أبي طالب، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «في عليّ ثلاث خصال، لئن يكون لي واحدة منّهن أحبّ إليّ مما طلعت عليه الشمس، كنت وأبو بكر وأبو عبيدة ونفر من أصحاب رسول الله ﷺ، والنبي ﷺ متكئ على عليّ، حتى ضرب على منكبه ثم قال: أنت يا عليّ أوّل المؤمنين إيماناً، وأولهم إسلاماً، ثم قال: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، وكذب من زعم أنّه يحبّني، ويبغضك»[(٢)]

ومنها: في قصة المؤاخاة عن زيد بن أبي الأولى، أن النبي ﷺ قال: «والّذي بعثنّي بالحق، ما اخترتك إلا لنفسي، وأنت منّي بمنزلة هارون من موسى»[(٣)]

ومنها: عن أم سليم، أنّ النبي ﷺ، قال لها: «**يا أم سليم، إنّ عليّاً لحمه من لحمّي ودمه من دميّ، وهو منّي بمنزلة هارون من موسى**»[(٤)]

---

(١) (صحيح البخاري): ج٥ ص١٢٩.

(٢) (كنز العمال) للفاضل الهندي: ج١٣ ص ١٢٢ فضائل علي عليه السلام ح٣٦٣٩٢.

(٣) (كنز العمال) للفاضل الهندي ج١٣ ص ١٠٥ فضائل علي عليه السلام ح٣٦٣٤٥.

(٤) (كنز العمال) ج١١ ص ٦٠٧، (تاريخ مدينة دمشق) ج٤٢ ص٤٢، (صحيح البخاري) ج٤ ص ٢٠٨، و (مسند أحمد) ج١ ص ١٧٢ و ١٧٥ و١٨٥، وج٦ ص٤٣٨ (صحيح الترمذي): ج٥٠ ص٣٠٢ و (أسد الغابة) ج٤ ص٢٧، وج٥ ص٨ و (السنن الكبرى لنسائي): ج٥ ص٤٤ و (ذخائر العقبى) ص٦٣، و (مجمع الزوائد) ج٩ ص ١٠٩و ١١٠ و١٢٠.

ومن هنا يظهر بطلان ما يتخيّل من اختصاص خلافة عليّ بالمدينة في حياة النبيّ ﷺ فلا يرتبط الحديث بخلافته بعد موت النبي ﷺ ثم الحديث المذكور مسند من عدة طرق، فلا يبقى مجال لتخيّل ابن تيمية بأنّ هذا الحديث ليس مسنداً، بل مرسل.

وحديث المنزلة متواتر، ويكفي في ذلك أنه ممّا ذكره أئمة الحديث كما في الاصابة: ج٢ ص٥٠٩.

وأما تقريب الاستدلال به على خلافة علي بن أبي طالب عليه السلام فيكفي فيه ما قاله الشيخ في إرشاده (لمّا جعل علياً منه بمنزلة هارون من موسى أوجبت له جميع منازل هارون من موسى، إلا ما خصّه العرف من الأخوّة، وإستثنائه من النبوّة لفظاً، وهذه فضيلة لم يشرك فيها أحد أمير المؤمنين، ولا ساواه في معناها، ولا قاربه فيها على حال) انتهى.

وتوضيح ذلك، أن عليّاً عليه السلام بعد رسول الله ﷺ بمنزلة هارون من موسى في حياة موسى أوجب له جميع منازل هارون من موسى، فكما أنّ هارون في حياة موسى كان خليفة له ويحلّ محلّه كلّما غاب موسى عن قومه، وكذلك الإمام عليه السلام كان خليفة لرسول الله بعد موته بأمرٍ من الله تعالى، لأن الرسول الأعظم يشبّه علّياً عليه السلام بهارون في الخلافة والوزارة، إذ وجه الشبه في مطلق التشبيه يجب أن يكون من أبرز الأوصاف في المشبه به، وحينما يقال: زيد كالأسد أو بمنزلة الأسد يراد منه أنّ زيداً كالأسد في الشجاعة فقط، لا في كل ما للأسد من الأوصاف.

وأبرز الأوصاف لهارون من موسى هو كونه خليفة له ووزيراً له كقوله

تعالى عن لسان موسى ﴿**وَقَالَ مُوسَى لأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي**﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿**وَاجْعَل لِّي وَزِيراً مِّنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي**﴾[٢] فالغرض من تشبيه علي عليه السلام بهارون ليس إلا كون عليّ وزيراً للنبي صلى الله عليه وآله في حياته، وخليفة له بعد وفاته كما يؤكد عليه قول النبي صلى الله عليه وآله: «**يا عليّ أنت أخي ووزيري وخير من أخلفه بعدي**»[٣] فالرسول عيّن عليّاً خليفة له بأمرٍ من الله تعالى، وأنزله بمنزلة هارون من موسى في الوزارة والخلافة دون النبوّة لأن محمد صلى الله عليه وآله خاتم الأنبياء ولا نبي بعده.

فدلالة حديث المنزلة على خلافة عليّ عليه السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله واضحة لمن لا يريد تغطية الحق بتأويل حديث المنزلة بأن حديث المنزلة يستدعي إستخلاف علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله في مورد خاص في حياة النبي صلى الله عليه وآله ولا يرتبط بخلافة علي عليه السلام بعد موت النبي صلى الله عليه وآله فشأن علي عليه السلام حينئذٍ ليس إلا شأن سائر من إستخلفه النبي صلى الله عليه وآله في المدينة، ولا يمكن القول بأن كلّ من استخلفه النبي صلى الله عليه وآله في حياته يكون خليفة له بعد موته.

وبطلان هذا التأويل لا يخفى على البسطاء فضلاً عن العلماء، لأن رسول الله صلى الله عليه وآله، وإن كان قد إستخلف في المدينة غير عليّ عليه السلام كأبي لبابة حينما ذهب إلى "بدر"، وابن عرفطة يوم "دومة الجندل"، وابن أم مكتوم أيام غزوات " بني قريظة" و"بني لحيان" و "ذي قرد" ، إستخلف أبا ذر يوم

(١) سورة الأعراف آية ١٤٢

(٢) سورة طه آية ٢٩- ٣٠

(٣) مجمع الزوائد للهيثمي: ج٩ ص١٢١، وكنز العمال: ج١١ ص٦١٠ ح٣٢٩٥٥.

"بني المصطلق" ، ونميلة يوم "خيبر" ، وابن الأضبط يوم "عمرة القضاء" ، وأبا رهم يوم "فتح مكة" ، وأبا دجانة يوم "حجة الوداع" .

إلا أنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وآله لأيّ واحد من هؤلاء حديث المنزلة فالدليل على خلافة علي عليه السلام هو حديث المنزلة لا إستخلافه في المدينة فالمقصود حديث المنزلة إنّما هو قيادة علي بن أبي طالب عليه السلام للأمّة الإسلامية بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله .

٢- حديث الثقلين:

روى أصحاب الصحاح والمسانيد عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أنه قال : «يا أيّها الناس إنّي تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا ، كتاب الله ، وعترتي أهل بيتي» قال وفي موضع آخر :

«إنّي تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلّوا كتاب اللّه حبل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترتي أهل بيتي ، ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما».

وهناك حديث بلفظ خليفتين ، كقوله صلى الله عليه وآله

«إنّي تارك فيكم خليفتين كتاب الله وأهل بيتي وأنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض».

وحديث الثقلين بألفاظه المختلفة برهان قطعيّ على إمامة العترة الطاهرة ، وضلالة من خالفهم في الإمامة وغيرها من الأحكام.

ولا يشك في صحة الحديث إلا الجاهل به أو المعاند وأن الامعان في

الحديث يعرب عن عصمة العترة الطاهرة، حيث قورنت بالقرآن الكريم، وأنّهما لا يفترقان، ومن المعلوم أن القرآن الكريم كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فكيف قرناء القرآن وأعداله خاطئين فيما يحكمون، أو يقولون، فعدم الإفتراق إلى يوم القيامة آية كونهم معصومين فيما يقولون ويروون.

فضلاً عن أنّ الحديث يعدّ التمسك بالعترة غير ضالّ بقوله: (لن تضلوا) فلو كانوا غير معصومين من الخلاف والخطأ فكيف لا يضل المتمسك بهم.

وهناك شبهة وهي أن هناك رواية أخرى فيها كلمة (سنّتي) مكان (عترتي)

«إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وسنّتي»

فيكون دليلاً على مذهب أهل السنة إذ أنّ المرجع عندهم هو الكتاب والسّنة

الجواب

أن استبدال حديث الثقلين بكلمة (سنّتي) مردود من وجوه:

الأول: أنه حديث آحاد لا يقتضي علماً ولا عملاً، فلا يعارض ما ثبت عند المسلمين تواتره كحديث الثقلين بلفظ (عترتي).

الثاني: أنّ أئمة الحديث عند أهل السّنة لم ينقلوا هذه الكلمة في شيء من صحاحهم ومسانيدهم المعتبرة لديهم فلو كانت صحيحة لأخرجوها ولم يخرجوا غيرها، فعدم إخراجهم لها دليل على أنّها موضوعة وضعها

الأمويّون ليسقطوا بذلك عترة النبيّ ﷺ، لأن عداوة الأمويّين لعترة النبي ﷺ أمر غير قابل للانكار.

الثالث: أن رسول الله لم يقرن عترته بكتاب الله إلا لأنّه علّمهم علومه وحمّلهم أحكامه، ليقوموا بحفظها ورعايتها، ويوضّحوا للأمّة غوامضها، ويدلّوها إلى تعاليم القرآن كما أنزل الله تعالى، وذلك لا يمكن أن يكون إلا لأعداله المعصومين بحكم النبي ﷺ.

الرابع: أن الجمع بين الحديثين على فرض صحة حديث و (سنتي) يستدعي أن الحث من النّبي ﷺ وقع على التمسك بالكتاب وبالسّنة وبعلمائهما من أهل البيت.

ويستفاد من مجموع ذلك بقاء الأمور الثلاثة إلى يوم القيامة وأن النبي ﷺ أوجب على المسلمين الرجوع إلى آل بيته في فهم الكتاب والسّنة لعلمه بأن المسلمين - قديماً وحديثاً - يجهلون معاني كتاب الله، ويجهلون السّنة ولا يفهمون ما هو المقصود منهما.

الخامس: لو كان التمسك بالكتاب والسّنة وحدهما يغني المسلمين عن التمسك بعترة النبي الذي حكم على المسلمين بوجوب التمسك بهم وبالكتاب لئلا يقعوا في الضلال المبين، لما وقع أكثر المسلمين في الضلال الواضح.

وأوضح دليل على ذلك ما وقع فيه الأئمة الأربعة من الاختلاف في حكم الكتاب والسّنة في الواقعة الواحدة، مع أنّ حكم الكتاب والسنّة في

الواقعة الواحدة لا يتغيّر، ولا يتبدّل، فأحد المختلفين في ضلال وخطاء بلا شكّ.

فالحاصل إن التمسك بالكتاب والسنّة لا يعصم الأمة من الوقوع في الضلال إذا لم يكن ثمّة إمام معصوم يقوم بأمرهما ويرشد الأمة إلى ما فيهما من أحكام وعلوم؟ ولا يمكن أن يكون الحافظ للشريعة المتمثّلة في الكتاب والسّنة غير الأئمة المعصومين من مجتهدي الأمة، لأنّ المجتهد يجوز عليه الخطأ فلا يقدر على حفظ الشريعة من الضياع، ولا يصلح أن يكون حافظاً لها وقائماً بها كما أراد الله وأنزله.

٤- حديث: «علي مع القرآن والقرآن مع علي»

عن أبي ثابت مولى أبي ذر قال: دخلت على أم سلمة: فرأيتها تبكي وتذكر علياً، وقالت سمعت رسول لله ﷺ يقول: «**عليّ مع الحق والحق مع عليّ، ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض يوم القيامة**»[1]

وعن عبد الله بن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «**الحق مع علي بن أبي طالب حيث دار**»[2].

ولا ريب في صحة الحديث لكونه متواتراً.

عن أم سلمة قالت: والذي نفسي بيده، لقد سمعت رسول الله ﷺ

---

(١) ترجمة الإمام عليّ من تاريخ ابن عساكر الشافعي ج٤٢ ص ٤٤٩.

(٢) فرائد السمطين للجويني الشافعي ج١ ص١٧٧ ح١٣٩.

يقول (علي مع الحق والقرآن والحق والقرآن مع عليّ، ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض)[١].

ودلالة هذه الروايات على خلافة علي عليه السلام واضحة إذ ليس خليفة الرسول صلى الله عليه وآله إلا من دار معه الحق، ولم يفارق الحق والقرآن إلى يوم القيامة. نعم كيف لا يكون الحق مع عليّ وهو باب مدينة علم رسول الله صلى الله عليه وآله، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «**أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد المدينة فليأت الباب**»[٢] وكيف لا يكون الحق معه، وهو أعلم الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله؟ حيث قال رسول الله صلى الله عليه وآله «**أعلم أمّتي من بعديّ علي ابن أبي طالب**»[٣]

وكيف لا يكون الحق مع عليّ وهو وليّ الله؟ حيث قال النبي صلى الله عليه وآله: **(لمّا عرج بي إلى السماء وعُرضت عليّ الجنّة وجدت على أوراق أشجار الجنة مكتوباً لا إله إلا الله، محمّد رسول الله علي بن أب طالب وليّ الله، الحسن والحسين صفوة الله)**[٤]

كيف لا يكون الحق مع عليّ، وهو الصراط المستقيم؟ إذ جاء في

---

(١) فرائد السمطين ج١ ص١٧٧

(٢) (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي ج٢ ص١٨١ وج٥ ص١١٠ وج٧ ص١٨٢ (تاريخ مدينة دمشق) ج٤٢ ص٣٧٨ وص٣٧٩ (أسد الغابة) لابن الأثير ج٤ ص٢٢.

(٣)(كفاية الطالب) للكنجي الشافعي ص١٩٠ و(كنز العمال) ج١١ ص٦١٤ ح٣٢٩٧٧.

(٤) (در بحر المناقب) لابن حسنويه الموصلي الحنفي ص٣١

الحديث: عن إبن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: **(يا علي أنت الطريق الواضح، وأنت الصراط المستقيم)** (ينابيع المودّة) للقندوزي الحنفي: ج١ ص١٣٢.

٥- حديث السفينة

عن أبي ذر حيث قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله، يقول: «**مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلّف عنها غرق**»[١].

وعن أبي سعيد الخدري قال: سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول: «**إنما مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق**»[٢].

فهذه الأحاديث المتضافرة من طرق السّنة و الشيعة تنصّ على أنّ مثل أهل البيت مثل سفينة نوح، ومن البديهي أنّ تمثيلهم بسفينة نوح صريحٌ في وجوب إتّباعهم، والاقتداء، بأقوالهم، وأفعالهم، وحرمة مخالفتهم، وحرمة إتّباع من خالفهم.

فكما أنّ كلّ من ركب مع نوح في سفينته نجا من الغرق، ومن لم يركب غرق وهلك، فكذلك كل من اتبع أهل البيت أصاب الحق ونجا من سخط

---

(١) الجامع الصغير ج٢ ص٥٣٣، المعجم الأوسط ج٥ ص٣٥٤ وينابيع المودة ج١ ص٩٣ وج٢ ص١٠١، وكنز العمال ج١٢ ص٩٥ ح٣٤١٥١، مجمع الزوائد ج٩ ص١٦٨.

(٢) فرائد السمطين ج٢ ص٢٤٢.

الله وعذابه وهذا معنى كونهم أئمّة الحق بعد النبي ﷺ.

وحاصل الكلام في المقام أنّ صريح الروايات هو تعليق النجاة على الإقتداء بأهل البيت عليهم السلام والهلاك والغرق - أي الضلالة في الدين المؤدية إلى دخول النار - على عدم إتّباعهم والأخذ بأقوالهم، وهذا هو المطلوب.

ومن هنا يعلم أن أصحاب السقيفة من الهالكين حسب مضمون الحديث، لأنّهم تخلّفوا عن سفينة النجاة.

٦- حديث الوصية:

عن ابن المغازلي الشافعي باسناده عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «**لكل نبيٍّ وصيٌّ ووارث وأنّ وصييّ ووارثي علي بن أبي طالب**»[١]

في حديث آخر قال رسول الله ﷺ: «**يا علي.. لولا أنّي خاتم الأنبياء لكنت شريكاً في النبوّة، فإن لم تكن نبيّاً فانّك وصي نبيٍّ ووراثه، بل أنت سيّد الأوصياء وإمام الأتقياء**»[٢]

وفي حديث ثالث: عن أبي هريرة عن سلمان قال: قلت يا رسول الله ﷺ من وصيّك؟

فقال ﷺ: «**إنّ وصييّ وموضع سريّ وخير من أخلفه بعدي علي**

(١) مناقب إبن المغازلي ص٢٠٠، وكنوز الحقائق ص ١٢١ والرياض النضرة ج٢ ص١٧٨.

(٢) ينابيع المودة للقندوزي الحنفي ج١ ص٢٣٩.

بن أبي طالب»[١]

ودلالة هذه الأحاديث على كون عليّ بن أبي طالب عليه السلام وصيّاً وخليفة لرسول الله صلى الله عليه وآله واضحة غير قابلة للإنكار والتأويل.

٧- حديث الولاية

الروايات الدّالة على ولاية علي بن أبي طالب بعد النبي كثيرة نكتفي بذكر بعضها رعاية للاختصار:

الأولى: رواية ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعلّي بن أبي طالب: «**أنت وليّ كلّ مؤمن ومؤمنة**».

الثانية: رواية عمران بن حصين قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وآله سرية... إلى أن قال صلى الله عليه وآله: «**إنّ عليّاً منّي وأنا منه، وهو وليّ كلّ مؤمن بعدي**»[٢]

الثالثة: ما أخرجه الحاكم عن إبن عباس واعترف الذهبي بصحته في التلخيص، وأحمد في مسنده[٣] من حديث طويل ذكر فيه عشر خصائص لعليّ عليه السلام إلى أن قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله (**أنت وليّ كلّ مؤمن ومؤمنة**).

ودلالة هذه الروايات على ولاية علي بن أبي طالب واضحة ومن

---

(١) كنز العمال ج١١ ص٦١٠، والمعجم الكبير: ج٦ ص٢٢١.

(٢) أخرجه جمع كثير من علماء العامة.

(٣) ج١ ص٣٣١

البديهي أنّ الولاية الثابتة لعلي (عليه ، السلام) ليست إلا الخلافة والولاية بالتصرف ، وإلا فغيرها من المعاني الممكنة ثابتة له في حياة النبي أيضاً ، بل لا تختّص به عليه السلام فإنّها ثابتة لكلّ أحد.

٨- حديث إثنى عشر خليفة

بعدما ثبتت خلافة علي بن أبي طالب بما ذكرنا من الأحاديث يقع الكلام في إثبات إمامة بقية الأئمة عليهم السلام فنقول : أنّ النّبي الأكرم صلى الله عليه وآله لم يكتف بتنصيب علي بن أبي طالب على منصب الإمامة والخلافة ، كما لم يكتف بإرجاع الأمّة الاسلامية إلى أهل بيته وعترته الطاهرة ولم يقتصر على تشبيههم بسفينة نوح ، بل قام ببيان عدد الأئمّة الذين يتولّون الخلافة من بعده واحداً بعد واحد ، حتى لا يبقى لمرتاب ريب ، ولا لشاّك شك وقد جاء ذلك في الصحاح والمسانيد بصورٍ مختلفة ، وهناك كتب عديدة لأهل السنّة والشيعة تنقل الروايات الّتي تتحدث صراحةً عن خلافة الاثنى عشر إماماً وخليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله .

وهذه الأحاديث مروية في أهمّ كتب أهل السنّة مثل (صحيح البخاري) و (صحيح مسلم) و (صحيح الترمذي) و (صحيح أبي داود) و (مسند أحمد) وأمثالها.

في كتاب (منتخب الأثر) مئتان وواحد وسبعون حديثاً بهذا الشأن ، معظمها من كتب أهل السنّة وسائر المصادر الشيعيّة ونكتفي بذكر بعض هذه الأحاديث رعاية للاختصار :

في (صحيح البخاري) وهو من أشهر كتب أهل السنّة ما يلي :

يقول جابر بن سمرة: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

(يكون إثنا عشر أميراً) ثم قال كلمة لم أسمعها، فقال أبي أنّه قال: (كلّهم من قريش).

وقد ورد هذا الحديث في (صحيح مسلم) هكذا قال جابر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثنى عشر خليفة» ثم قال كلمة لم أفهمها، فقلت لأبي ما قال؟ فقال: «كلهم من قريش» (صحيح مسلم كتاب الإمارة حديث رقم ٣٣٩٣).

وفي (مسند أحمد) عن عبد الله بن مسعود الصحابي المعروف أنّه قال: سئل رسول الله ﷺ بشأن الخلفاء فقال: «**إثنا عشر خليفة كعدّة نقباء بني اسرائيل**». وهذه الأحاديث صريحة على أن عدد الخلفاء اثناء عشر كعدد نقباء بني اسرائيل ولا خلاف في ذلك. ومستفاد منها أنّ الأئمة بعد رسول الله ﷺ لا بّد وأن يتمّوا عدّتهم وهي أثنا عشر إماماً بالتمام والكمال ومن غير زيادة ونقصان.

ولا تنطبق على أيّ مذهب سوى مذهب الشيعة الاثني عشرية - أي المذهب الجعفري - ، وذلك أنه من المسلّم أن هؤلاء الخلفاء الاثني عشر الذين تتوقف عليهم عزّة الاسلام لا تنطبق صفاتهم إلا على أئمّة الشيعة الامامية، إذ لم تكن تلك الأوصاف تتوفّر في الخلفاء الأمويّين ولا العباسيّين فقط.

إذ لا يمكن أن يُحمل على الملوك الأمويّين لزيادتهم على الإثني عشر، ولظلمهم الفاحش.

ولا يمكن أن يُحمل على الملوك العباسيّين لزيادتهم على العدد المذكور

فلا بدّ حينئذ أن يُحمل على الأئمة الاثني عشر من أهل البيت عليهم السلام فانطباق هذا الحديث على معتقدات الشيعة الإمامية واضح.

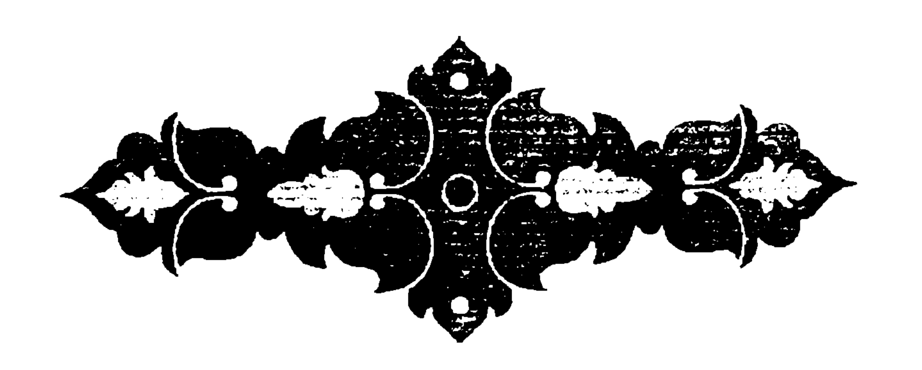
في الوقت الذي يصل فيه علماء أهل السنّة في توجيه هذا الحديث إلى طريق مسدود.

فهذه الأحاديث من طرق معرفة الأئمّة عليهم السلام

وهناك طريقان آخران:

١- نصّ النبي صلى الله عليه وآله على إمامة شخص خاص كنصه صلى الله عليه وآله على إمامة علّي بن أبي طالب عليه السلام.

٢- نصّ الإمام السابق على الإمام اللاحق كما ثبت بالتواتر نصّ كل إمام على إمام بعده بالإمامة في سلسلة الأئّمة المعصومين عليهم السلام.



الشبهة الثالثة:

هي الشبهة في كون الإمام علي أفضل وأعلم من جميع الأمة بعد الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله

توضيح الشبهة قال ابن تيمية بأفضلية أبي بكر ثم عمر بن خطاب ثم عثمان بن عفان.

زعم ابن تيمية أن الناس قدّموا أبا بكر لكونه أفضل ثم قال في خلافة عمر: إن عمر أفضل الناس بعد أبي بكر وذكر لإثبات ذلك أحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله يذكر النص ويقول: ففي الصحيحين عن ابن عمر قال: كنا نقول ورسول الله صلى الله عليه وآله حيٌّ: (أفضل أمة النبي صلى الله عليه وآله بعده أبو بكر ثم عمر ثم عثمان).

فالمستفاد مما ذكر ابن تيمية في كتابه (منهاج السنة) أن الأفضلية كانت حسب ترتيب الخلافة عند أهل السنة فالإمام علي عليه السلام كان في المرتبة الرابعة من الأفضلية. وهناك أحاديث في كتب أهل السنة في فضائل أبي بكر الحديث الأول: قول النبي صلى الله عليه وآله لأبي الدرداء:

«والله ما طلعت شمس ولا غربت بعد النبيين والمرسلين على رجل

أفضل من أبي بكر».

الحديث الثاني. قال الحافظ نور الدين الهيثمي عن جابر بن عبد الله قال: رأى رسول الله ﷺ أبا الدرداء يمشي بين يدي أبي بكر فقال: يا أبا الدرداء، تمشي قدام رجل لم تطلع الشمس بعد النبيين على رجل أفضل منه)).

الحديث الثالث: عن أبي الدرداء قال: رآني رسول الله ﷺ وأنا أمشي أمام أبي بكر فقال (لا تمشي أمام من هو خير منك، أن أبا بكر خير من طلعت عليه الشمس أو غربت).

الجواب

أن أفضلية على بن أبي طالب ثابتة بالأحاديث المتواترة بين السنة والشيعة وقد تقدمت عدّة منها في أدلة إمامة علي عليه السلام وهناك مئات من الأحاديث في فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام وسائر الأئمة الطاهرين ونكتفي بذكر بعضها رعاية للاختصار كقول رسول الله ﷺ **(أنا مدينة العلم وعليّ بابها فمن أراد العلم فليأت الباب)**.

وهذا الحديث مشهور بين المسلمين.

وقول رسول الله ﷺ (أقضاكم عليّ) وهذا الحديث قد رواه الخاص والعام. وقوله ﷺ **(عليّ منّي وأنا من علّي)** وغير ذلك مما يدل على كون علي بن أبي طالب أعلم وأفضل الأمة بعد الرسول الاعظم.

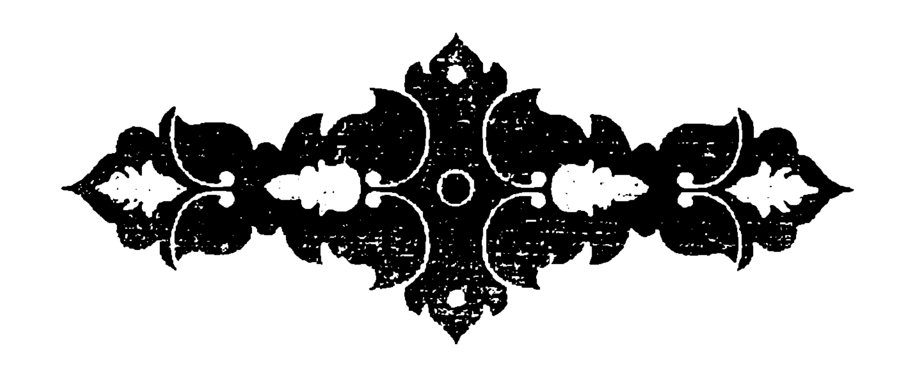
وأمّا الأحاديث في فضائل أبي بكر فهي ضعيفة بشهادة كبار علمائهم.

ولو كانت صحيحة عندهم فليست حجة علينا لكونها من طرقهم فقط فكيف ورواتها كذّابون مدلّسون بشهادة كبار علمائهم.

يا أيّها القاريء العزيز كيف لا يمت خجلاً من يجعل علي بن أبي طاب في المرتبة الرابعة من حيث الأفضلّية ويجعل أبا بكر في المرتبة الأولى من الأفضلية مع علمه بافضلّية علي بن أبي طالب من جميع الأمّة بعد الرسول الاعظم صلى الله عليه وآله بالاحاديث الّتي الموجودة في صحاحهم.

وأمّا جهل أبي بكر وعمر فلا يخفى على من تتبّع في التاريخ.

وأمّا كون علي بن أبي طالب عليه السلام أشجع الناس – وهو الشرط الرابع من شرائط الإمام عند الشيعة الإمامية – فلا يخفى على أحد من المسلمين.



الشبهة الرابعة:

هي الشبهة في الو لاية التكوينيّة للأئمّة عليهم السلام

يقول أهل السنّة في تفسير هذه الشبهة أنّ الشيعة يعتقدون بالولاية التكوينية للأئمة من آل البيت بمعنى أنّ الله تعالى فوّض أمر الكون إليهم بعد خلقه فمرادهم من الولاية التكوينية هي ولاية تفويضيّة من الله إلى الأئمّة. وهو باطل.

الجواب

أنّ الولاية التكوينية عبارة عن تسخير الكائنات الممكنة تحت إرادة أولياء الله تعالى ومشيئتهم بحيث تصير في طاعتهم وإختيارهم ولكن بحول الله وقوّته وإذنه بأن تكون ولايتهم على الكون طوليّة لا عرضيّة بمعنى أنّ ولايتهم مستمّدة من ولايته عزّ وجلّ، فما المانع من أن تكون ولاية النبي صلى الله عليه وآله والأئّمة عليهم السلام على الكون ما دامت بإذن الله تعالى وجعله والدليل مجموعة من الآيات الّتي تدّل على الولاية التكوينيّة للأنبياء والأوصياء. فنقول: أنه قد تحدثت آيات الكتاب العزيز عن عدّة أنبياء بأنّ لديهم الولاية التكوينّية كإبراهيم وداود، وسليمان، وموسى، وعيسى،

وغيرهم.

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِـي الْمَـوْتَى قَـالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى وَلَـكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَـالَ فَخُـذْ أَرْبَعَـةً مِّـنَ الطَّيْـرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءاً ثُـمَّ ادْعُهُـنَّ يَأْتِينَـكَ سَعْياً وَاعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[1] فطلب إبراهيم عليه السلام من الله سبحانه وتعالى أن يُريه إحياء الموتى كان لزيادة إيمانه فقط.

وأمّا داود عليه السلام فقد سخّر سبحانه وتعالى له الطير والجبال يسبحن معه، والرياح وليّن له الحديد بدليل الآيات التالية

﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ﴾[2]

وأما النبي سليمان عليه السلام فقد ورد في مجموعة من الآيات تسخير الكائنات له قال تعالى: ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ الـرِّيحَ تَجْـرِي بِـأَمْرِهِ رُخَـاء حَيْـثُ أَصَابَ﴾[3]

قال تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِ إِلَـى الْأَرْضِ الَّتِـي بَارَكْنَا فِيهَا وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَالِمِينَ﴾[4] وقوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُـلَيْمَانُ دَاوُودَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَذَا

---

(١) سورة البقرة : آية ١٦٠.

(٢) سورة الأنبياء آية ٧٩.

(٣) سورة ص آية ٣٦.

(٤) سورة الأنبياء: آية ٨١.

﴿لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ * وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾[1] فمفاد هذه الآيات أنّ الله سخّر لسليمان عليه السلام الجنّ والطير والريح كما أن أباه داود عليه السلام سُخّرت له الجبال والطير ومن الآيات التي تدل على الولاية التكوينية قوله تعالى:

﴿قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾[2] فمن يمتلك بعضاً من علم الكتاب كآصف بن برخيا كان قادراً على جلب عرش بلقيس بأقلّ من طرفة عين فما بالك بمن عنده كلّ علم الكتاب كعلي بن أبي طالب عليه السلام؟ فهو بطريق أولى قادر على التصرف التّام في عالم العناصر والاجساد وفي الروايات الواردة عن طريق أهل البيت عليهم السلام أنّ آية: ﴿قُلْ كَفَى بِاللهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾[3] نزلت في علي بن أبي طالب عليه السلام.

وأمّا النبي موسى عليه السلام فيدّل على ولايّته التكوينّية:

قوله تعالى: ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ﴾[4] وقوله تعالى ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾[5]

---

(١) سورة النمل: آية ١٦- ١٧.

(٢) سورة النمل: آية: ٤٠.

(٣) سورة الرعد: آية ٤٣.

(٤) سورة البقرة: آية ٦٠

(٥) سورة الأعراف: آية ١١٧.

وأمّا النبي عيسى عليه السلام فقد تحدثت الآيات عنه وما تميّز به هذا النبي الكريم من إحياء الموتى وخلق الطير..

وقال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسى ابْنَ مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَى وَالِدَتِكَ إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِي وَتُبْرِئُ الأَكْمَهَ وَالأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوتَى بِإِذْنِي وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَنكَ إِذْ جِئْتَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلاَّ سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾[1] وقال تعالى: ﴿وَرَسُولاً إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِ اللهِ وَأُبْرِئُ الأكْمَهَ والأَبْرَصَ وَأُحْيِـي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللهِ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[2] ولقد أتى عيسى عليه السلام بأربع حالات يعجز عنها البشر مهما أوتوا من العلم وهي

١- خلق الطير من الطين، ومن دون تناسل.

٢- نفخ الروح في الطير المصنوع من طين.

٣- إبراء الأكمه والأبرص.

٤- إحياء الموتى.

---

(١) سورة المائدة: آية ١١٠.

(٢) سورة آل عمران آية ٤٩

وهذه الأمور وإن كانت من المستحيلات عادةً لكنه سبحانهُ وتعالى فوّضها إلى بعض عباده تشريفاً وتعظيماً لهم لطاعتهم له عزّ وجلّ فسمح لهم أن يتدّخلوا في عالم الخلق والتكوين، وأن يحدثوا ما يعتبر خارقاً لقوانين الطبيعة، ثم استعمال أفعال مثل أبرئ وأحيي بصيغة المتكلم يدل على أنّ هذه الأفعال من عمل الأنبياء أنفسهم، بل ظاهر الآيات تدلّ على أنّهم يتصرفّون بعوالم التكوين، ويقومون بتلك الأفعال بمحض إرادتهم التي هي في طول إرادة الله تعالى وأنّهم كانوا يخلقون بإذن الله تعالى، لأن عملية الخلق استقلالاً هي من مختصّات الباري عزّ وجلّ.

وهذه المعاجز من الانبياء نوع من إظهار الولاية التكوينية فمجموع هذه المعاجز هي عبارة عن إظهار سلطة الانبياء على هذا الكون مما يزيد في تثبيت عقائد المؤمنين بهم وزيادة إيمانهم وقوّة يقينهم.

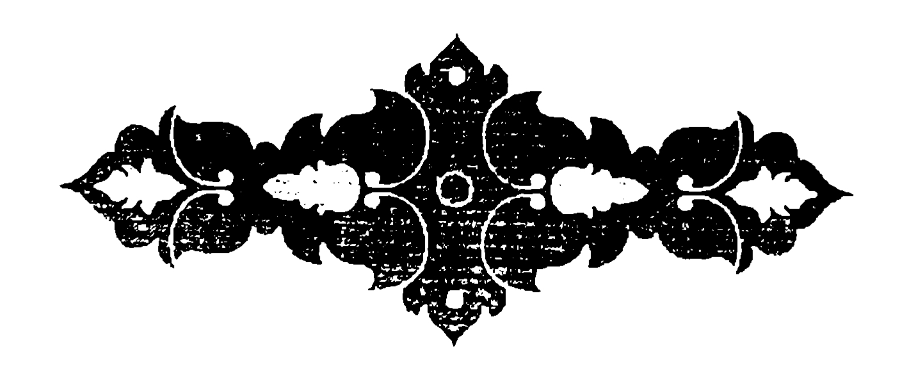
ثم هؤلاء الأنبياء ليسوا أفضل من نبيّنا محمد صلى الله عليه وآله، وعترته الطاهرة حتى يسخر لهم ما لم يسخر للنّبي صلى الله عليه وآله وعترته عليهم السلام.

ومن البديهي أن الثابت بين الفريقين أن نبيّنا محمد صلى الله عليه وآله أفضل الأنبياء والمرسلين على الاطلاق فإذا ثبت تسخير الكائنات إلى من دونه بالفضيلة ثبت بطريق أولى إلى نبيّنا صلى الله عليه وآله وعترته الطاهرة، وقد ورد بسند صحيح عن هارون بن موفق مولى أبي الحسن عليه السلام قال قال أبو الحسن عليه السلام في حديث طويل:

(لم يعط داود وآل داود شيء إلا وقد أُعطي محمد وآل محمد أكثر)[١]

هذا تمام الكلام في الولاية التكوينية للأئمة عليهم السلام

ومن هنا يظهر بطلان قول بعض المشكّكين من أنّه لو كان للأئمة الولاية التكوينّية لدفعوا عن أنفسهم الضرر فنقول في ردّ هذا التشكيك أنّ عدم استعمال الأئّمة عليهم السلام للولاية التكوينّية ليس دليلاً على عدم وجودها فيهم إذ لا ملازمة بين وجود الولاية وبين إستخدامها في جلب الخير أو دفع الشّر وإلا ، أي لو كان هناك ملازمة عقلية بينهما ، لكان على الله تعالى أن يستخدم ولايته التكوينّية على من إعتدى على ساحة قدسه وكبرياء جلاله.



---

(١) (الاختصاص) تأليف الشيخ المفيد ص ٢٩٩

الشبهة الخامسة:

هي الشبهة في علم غيب

الأئمة عليهم السلام:

توضيح الشبهة أنّ علم الغيب مختص بالله سبحانه وتعالى والدليل على ذلك قوله تعالى:

﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إلا اللهُ﴾[1]

ودلالة الآية على الحصر وإختصاص علم الغيب واضحة.

الجواب

يقول الشيعة الامامية بأن الإمام يعلم الغيب كما أن الرسول صلى الله عليه وآله يعلم الغيب غير أنّ الرسول يعلم الغيب بتعليم من الله تعالى، والإمام يعلم الغيب بتعليم من الرسول.

الدليل على ذلك هو الكتاب والسنة.

ومن الكتاب قوله تعالى:

---

(١) سورة النمل آية ٦٥.

﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَداً * إلا مَنِ ارْتَضَى مِن رَّسُولٍ﴾[1]

ولا شك في أنّ نبينا الأكرم ممن إرتضاه تعالى للاطلاع على غيبه فمعنى الآية المباركة أنّ الغيب مختص به تعالى لا يُظهر على غيبه أحداً إلا من ارتضى من رسولٍ فيظهر لرسوله ما يشاء من الغيب؛ فإنّ الإستثناء يدل بوضوح على أنّ ثمّة مقداراً من علم الغيب سيفيض به سبحانه وتعالى على من وصف بأنه رسول مرتضى من قبله جلّ وعلا، وهذا المقدار مهما كان حجمه يلغي فكرة إختصاص العلم بالغيب بالله تعالى؛ فتكون الآية دليلاً واضحاً على اطلاع الرسول على الغيب ثم أنّ الأئمة ورثة النبي صلى الله عليه وآله في علمه وسائر فضائله فحينئذٍ كلّ شيء صلح لرسول الله صلى الله عليه وآله صلح للأئمة عليهم السلام فما المانع من أن يقال: أنّ الله تعالى أفاض علم غيبه إلى الرسول والرسول علّمه من يمثّل مقامه الرسالي، ثم يمكن الجمع بين هذه الآية والآية التي أُستدل بها على إختصاص علم الغيب بالله تعالى بأن الهدف من آية الاختصاص هو إختصاص علم الغيب به تعالى على وجه الاصالة والذاتية بمعنى أن علمه تعالى بالغيب ذاتي وعلم الغير به كعلم الرسول إنّما هو بتعليم منه سبحانه وتعالى فيكون تبعياً.

وهناك آية أخرى تفيد بظاهرها أنّ لله تعالى يختار من يشاء من رسله ويطلعه على الغيب كقوله تعالى:

---

(١) سورة الجنّ آية ٢٧ .

﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللهَ يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِ مَن يَشَاءُ﴾(١)

وهناك عديد من الآيات قد تحدثت عن وجود إيحاء إلهي بعلم الغيب لرسوله كما في قوله تعالى

﴿ذَلِكَ مِنْ أَنبَاء الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيكَ﴾(٢) وقوله تعالى ﴿تِلْكَ مِنْ أَنبَاء الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا﴾(٣) وقوله تعالى ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنبَاء الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾(٤)

وتدل هذه الآيات على أنّه سبحانه وتعالى يُظهر غيبه على رسوله، ويطلعه عليه وعلى الأنباء الغيبية مما لم يكن يعلمه لا هو ولا قومه، وقلنا: أن كلّ شيء صلح لرسول الله ﷺ صلح للإمام عليه السلام، لأنه قائم مقامه الرسالي وأنّه الحجة البالغة على الخلق بعده هذا من الكتاب.

وأمّا النقل من السنّة والأخبار فقد نطقت طوائف منها بعلم الأئمة من أهل البيت عليهم السلام.

الطائفة الأولى: مفادها أن الأئّمة خزنة العلم والحجة البالغة فقد صرّحت طائفة من الأحاديث بأنّ الأئمة من أهل البيت عليهم السلام خزنة علم الله وعيبة وحيه، وأنّهم الحجة البالغة على من دون السماء ومن فوق

---

(١) سورة آل عمران آية ١٧٩.

(٢) سورة آل عمران آية ٤٤

(٣) سورة هود آية ٤٩.

(٤) سورة يوسف آية ١٠٢

الأرض[١]، إنّ علم الله سبحانه لا يحصيه حاسب ولا يحصره كاتب وهل يكون الخازن جاهلاً بما في الخزانة؟

وكيف يحجب الله تعالى علمه عن حجتّه؟ وكيف تكون تلك الحجة بالغة؟ وليس لديها علم بالحوادث والأعمال لتكون مخبرة لهم عما يعملون عند الإعجاز والكرامة.

الطائفة الثانية: علمهم بما في السماء والأرض:

صرّحت هذه الطائفة من الأحاديث بأنّ الله سبحانه أجلّ وأكرم من أن يفرض طاعة عبد يحجب عنه علم سمائه وأرضه[٢]، وهذه الطائفة: ـ فوق صراحتها بالمطلوب ـ دلت على أنّ حجب علم السماء والأرض عن الإمام مما ينافي النسبة له بما ينافي كرمه وجلالة شأنه تعالى. بل لو حجب ذلك العلم عنه لما صحّ أن يكون مفترض الطاعة وكيف تكون طاعته مفروضة وليس لديه علم ما يسأل عنه؟ ويؤكد على مضمون تلك الطائفة ما هو معروف بين الخاصة والعامة عن علي بن أبي طالب عليه السلام إذ كان يقول:

على المنبر: «سلوني قبل أن تفقدوني، فو الله ما من أرض مخصبة، ولا مجدبة ولا فئة تضلّ مائة أو تهدي مائة إلا وعرفت قائدها وسائقها، وقد أخبرت بهذا رجلاً من أهل بيتي يخبر بها كبيرهم صغيرهم إلى أن تقوم الساعة»[٣].

---

(١) (الكافي) كتاب الحجة: (باب أنّ الأئمة عليهم ولاة الله وخزنة علمه)

(٢) المصدر السابق (كتاب الحجّة باب أنّ الأئمة يعلمون ما كان وما يكون).

(٣) (الاختصاص) تأليف الشيخ المفيد (ره) ص ٢٧٩.

نعم كيف لا يكون علي بن أبي طالب كذلك (وقد علّمه رسول الله ﷺ ألف باب يفتح له من كل باب ألف باب)[١].

الطائفة الثالثة: أن الأئمة معدن العلم ووارثوه:

(أنبأت هذه الطائفة بأنّ الأئمة عليهم السلام شجرة النبوة وبيت الرحمة ومعدن العلم ومختلف الملائكة وموضع الرسالة وورثة العلم يورثه بعضهم بعضاً)[٢].

ومن البديهي أنّ من يكون موضعاً للرسالة ووارث علم النبوّة يكون عالماً بالغيب قطعاً.

الطائفة الرابعة: أن الأئمة ورثة علم النبي ﷺ وأن النبي ﷺ ورث جميع علوم الأنبياء والرسل[٣].

فهذه الطائفة أخبرتنا بان علم العالم كله وصل إليهم وإجتمع عندهم فكل ما كان للأنبياء والرسل وأوصيائهم من علم فهو قد إنتهى إليهم وورثوه منهم، وهل بعد هذا العلم الذي كان عليه الرسل كافّة وصار لديهم يبقى مجال لأن يقال بأنهم لا يعلمون الغيب؟!

الطائفة الخامسة: أنّ لديهم جميع الكتب ويعرفونها على إختلاف ألسنتها[٤]

---

(١) (الاختصاص) تأليف الشيخ المفيد (ره) ص٢٨٢

(٢) (الكافي) باب الائمة معدن العلم وشجرة النبوّة وباب أنّهم ورثة العلم.

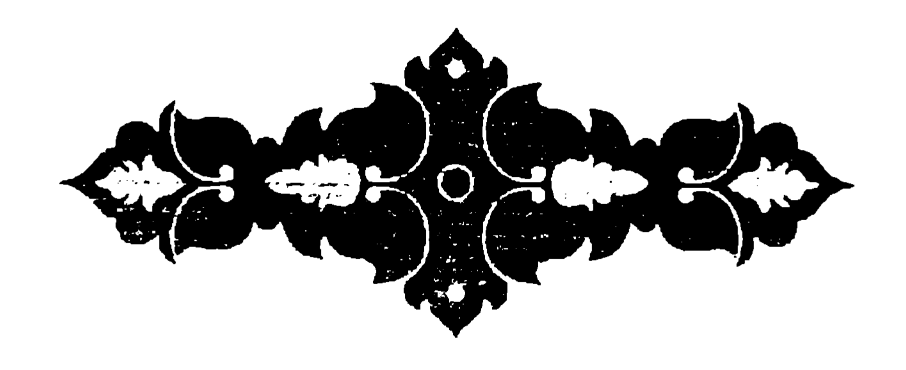
(٣) المصدر السابق: باب أن الأئمة ورثوا النبي وجميع الانبياء والأوصياء

(٤) المصدر السابق: (باب أن الأئمة عندهم جميع الكتب التي نزلت من عند الله)

وأخبرت هذه الطائفة بأنّ عند الأئمة جميع الكتب السماوية ويقرؤونها على إختلاف ألسنتها، ومن البديهي أن في الكتب علم الأوّل والآخر والسالف والحاضر وعلم الاحكام والحوادث والمنايا والبلايا، وكل شيء، وهل يصّح أن يقال أنّهم يقرؤون تلك الكتب ولا يعلمون شيئاً مما يقرؤون أو يعرفون بعضاً دون البعض؟!

فنتيجة البحث إلى الآن أنّ النبي صلى الله عليه وآله والإمام يعلمان الغيب فلا أساس للشبهة في علمهم بالغيب.

نعم هناك شبهات من أهل التشكيك في عقائد المسلمين فلا بدّ من الإجابة عنها.



الشبهة الأولى

هي أن هناك العديد من الآيات تدّل على أن النبي صلى الله عليه وآله كان لا يعلم الغيب. فكيف شأن الأئمة الأطهار فيه.

ومن تلك الآيات قوله تعالى:

﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إلا اللهُ﴾[1] فهذه الآية صريحة بانحصار علم الغيب بالله سبحانه وتعالى.

ومنها قوله تعالى حاكياً عن نبينا محمد صلى الله عليه وآله

﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاَسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ﴾[2]

فإن النبي صلى الله عليه وآله في هذه الآية يعترف بأنّه لا يعلم الغيب.

ومنها: قوله تعالى:

﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى النِّفَاقِ لاَ تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾[3]

وهذه الآية صريحة بأن النبي صلى الله عليه وآله كان لا يعلم بنفاق أولئك الأعراب

---

(١) سورة النملآية ٦٥

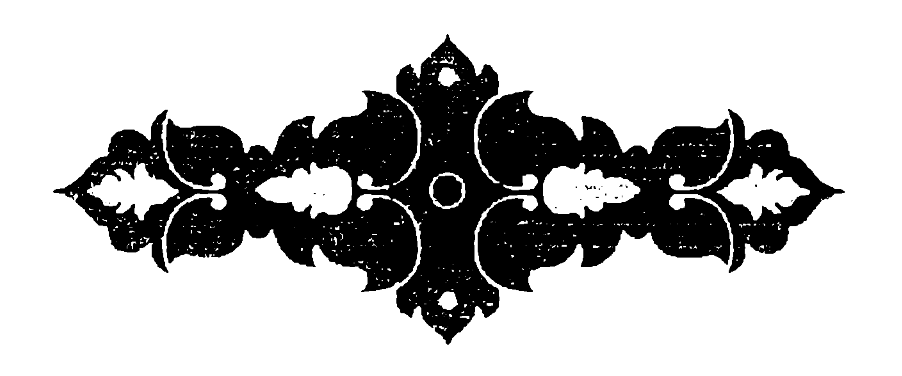
(٢) سورة الأعراف آية ١٨٨

(٣) سورة التوبة آية ١٠١

فهذه الآيات صريحة بأن النبي صلى الله عليه وآله كان لا يعلم الغيب فضلاً عن الإمام.

الجواب

أنّ هذه الآيات وإن كانت صريحة بأنّ النبي لا يعلم الغيب، فالائمة لا يعلمون الغيب بطريق أولى، إلا أننّا لا نريد أن نثبت بأنّ علمهم ذاتي لا يحتاج إلى المعلّم، بل نقول: أن علمهم كان بتعليم الله سبحانه وتعالى ولازم ذلك أنّهم لا يعلمون الغيب بالذات وهذا لا يأبي من أنّهم يعلمون الغيب بالتبع فهذه الطائفة من الآيات محمولة على اختصاص الله تعالى بالعلم الذاتي، وأمّا من أطلعه على ذلك العلم كما دلّت عليه الآيات السابقة محمول على العرضي والمطلوب أنّ النبي يعلم الغيب ولو بالعلم العرضي أي بتعليم من الله تعالى.



الشبهة الثانية:

أنّ هناك طائفة من الأحاديث صرحت بأن الأئّمة لا يعلمون الغيب حتى أنّ أبا عبد الله عليه السلام خرج يوماً وهو مغضب فلمّا أخذ مجلسه، قال:

(يا عجباً لاقوام يزعمون انّا نعلم الغيب، ما يعلم الغيب إلا الله عزّ وجلّ لقد هممت بضرب جاريتي فلانة، فهربت منّي، فما علمت في أيّ بيوت الدار هي)[1]

وهذه الرواية صريحة بأنّهم كانوا لا يعلمون الغيب وإلا لما خفي عليه هروب الجارية ومكانها من بيوت الدار.

الجواب:

أنّه قد بيّنا الأدلة من الكتاب والسّنة على أنّهم كانوا يعلمون الغيب، وقلنا: أنّ الفرق بين علمه تعالى وعلمهم هو أنّ علمه تعالى عين ذاته، وأنّ علمهم صفة خارجة عن الذات زائدة عليها، وأنه موهوب من الله سبحانه وتعالى، فإنّهم وإن كانوا لا يعلمون الغيب بالذات إلا أنّهم إنّما يعلمونه بالتعليم منه تعالى، وأمّا حادثة الجارية وتظاهره عليه السلام بأنه لا يعلم أين هي

---

(١) (الكافي) كتاب الحجة باب فيه ذكر الغيب.

من بيوت الدار، وإنكاره على من يقول: بأنّهم يعلمون الغيب فلا تكون دليلاً على أنّهم لا يعلمون الغيب.

وذلك **أوّلاً**: أنّ الرواية لم تصدر عن الإمام إذ جملة (لقد هممت بضرب جاريتي فلانة فهربت منّي) لا تناسب إمام الجماعة فضلاً عن إمام الأمة وهو الحجة البالغة على الخلق معصوم عن كل ذنب وخطأ.

ويؤكّد على كذبها ما حدث بين الإمام وخادمه حيث بعث أبو عبد الله الإمام الصادق عليه السلام غلاماً له في حاجة فأبطأ الغلام، فخرج أبو عبد الله عليه السلام على أثره لمّا أبطأ فوجده نائماً فجلس عند رأسه يروحه[1] حتى إنتبه، فلمّا إنتبه قال له أبو عبد الله عليه السلام يا فلان والله ما ذلك لك، تنام الليل والنهار، لك الليل، ولنا منك النهار[2]،

فالإمام الذي يقوم مقام الرسول الّذي يقول: (بعثت لأتمّم مكارم الأخلاق) كيف يمكن أن يقصد ضرب الجارية.

وثانياً: على فرض صدور الرواية من الإمام إنّ إنكاره على من يقول بأنّهم يعلمون الغيب كان لأحد سببين:

الأوّل: أنّهم كانوا يتجنّبون التظاهر بما منحوا من ذلك العلم لأوليائهم خشية الاعتقاد من ضعاف الإيمان والعقول منهم، بأنهم آلهة كما إعتقد ذلك كثير من الناس، في علي بن أبي طالب عليه السلام لأنهم أعلم الناس بالناس. وأعرفهم بضعف عقولهم وعدم تحمّلهم، فلو أنّهم كانوا

---

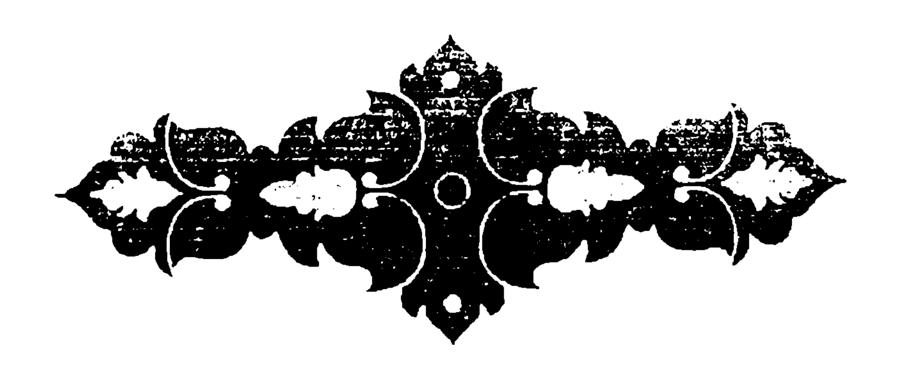
(١) أي روّح بالمروحة حرك يده به يستجلب له الريح

(٢) (بحار الأنوار) ج٤٧ ص٥٦ و(المناقب) ج٣ ص٣٩٥

يتظاهرون بما رزقوا من الفضل والعلم لاعتقد بهم ذلك كثير من الناس ومن البدء حتى اليوم.

الثاني: كان ذلك الإنكار وعدم التظاهر بجميع ما رزقوا من الفضائل لأجل عدم إثارة حسد أعدائهم الذين يتربصّون بهم فقد لاقوا من أعدائهم ما لاقوه من المصائب والنوائب والكوارث والفجائع مع أنّهم لم يطلعوا أعداءهم على جميع ما رزقوا من الفضائل فكيف إذا علم الأعداء جميع فضائلهم.

وثالثاً : أنّ هذه الرواية معارضة بالأخبار السابقة التي صرّحت بأن الأئّمة يعلمون الغيب فإمّا أن تُحمل هذه الرواية على التقية أو تُطرح لعدم مقاومتها لتلك الأخبار وذلك لكثرة تلك الاخبار وشهرتها وصراحتها على ما هو المطلوب.



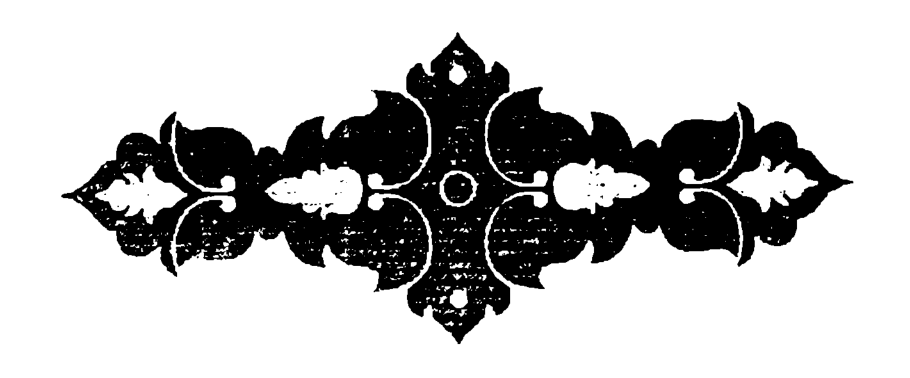
الشبهة الثالثة:

أنّ هناك طائفة كبيرة من الأحاديث صرّحت بسهو النبي صلى الله عليه وآله حتى أنّه صلّى الظهر خمس ركعات، ومرّةً صلاّها ركعتين! وحتى أن الرضا عليه السلام في (عيون الاخبار) لعن الذين لا يقولون بسهو النبي صلى الله عليه وآله ونسبهم إلى الغلّو، وأنّ الصادق عليه السلام كما في آخر (السرائر) قال: (ربما أقعدت الخادم خلفي يحفظ صلواتي) فهذه الأخبار صريحة في عدم علمهم بأفعالهم فإنّهم لو كانوا يعلمون الغيب لكانوا يعلمون أفعالهم بطريق أولى، وهل من المعقول أن يقال بأنّهم يعلمون كل شيء من أفعال العباد ولا يعلمون بأفعالهم حتى يتحرروا من السهو في الصلاة؟!

الجواب

أنّ هذه الأخبار وإن كانت صريحة بوقوع السهو من النبي صلى الله عليه وآله ومن الأئمة المعصومين عليهم السلام من الجهة الفقهية إلا أنّها معارضة بما دلّ على نفي السهو والنسيان من النبي صلى الله عليه وآله والإمام وأيضاً معارضة بما دلّ على عصمتهم من الآيات والروايات وبما دل على أنّهم يعلمون الغيب فإمّا أن تُحمل على التقية أو تُطرح لضعفها سنداً ومتناً أو لترجيح ما دل على نفي السهو والنسيان بالأدلة القطعية، ولهذا لم يعمل بها غير الصدوق في الفقه.

وأمّا من جهة أصول الدين فلا يمكن العمل بالأخبار حتى لو صحّت سنداً واتضحت دلالةً ؛ إذ ليس المعتبر في أصول الدين إلا حكم العقل والعقل يمنع صدور أمثال ذلك عن المعصوم المقتدى ، لأنّ صدور أمثال ذلك لا يوافق مقام النبوّة والإمامة ، بل حطّ من تلك الكرامة ونقص من ذلك المنصب الإلهي والعقل لا يجوّز النقص في المنصب الإلهي.



الشبهة الرابعة

أنّ الأئمة المعصومين كانوا يقدمون على القتل وشرب السمّ فلو كانوا عالمين بالحال قبل الوقوع في تلك الحبائل، لكان ذلك من الإلقاء للنفس في التهلكة وهم أجلّ شأناً وأعلى منزلةً من أن يقدموا على هذا الإلقاء.

وهنا سؤال يطرح نفسه أنّه لو كان لهم علم بالحوادث والمصائب وعلم الغيب فلماذا تعرّضوا لسهام الحوادث غير السّارة كالتسمّم وغيره؟!

الجواب

بأحد وجهين:

الوجه الأوّل: أما أن الأئّمة عليهم السلام أقدموا على القتل وشرب السمّ مع علم ويقين منهم على ذلك.

وأمّا أنهم لا يعلمون بما جرى عليهم – ولو علموا لم يقدموا لأنّه من الإلقاء في التهلكة – فهو ينافي صريح الأخبار عنهم في هذا الشأن فهذا الإمام الصادق عليه السلام يقول: (أيّ إمام لا يعلم ما يصيبه وإلى ما يصير فليس ذلك بحجّة الله على خلقه).

وهذا الإمام الكاظم عليه السلام كيف أعلم السندي والقضاة عن سقيه السمّ وعمّا ستقلب عليه حاله إلى ساعة موته.

وهذا الإمام الرضا عليه السلام كيف أجاب السائل الذي طرأت عليه الأوهام

والشكوك في حادثة أمير المؤمنين عليه السلام حين قال له: إنّ أمير المؤمنين عليه السلام قد عرف قاتله والليلة الّتي يُقتل فيها، والموضع الذي يُقتل فيه.

وقوله -لّما سمع صياح الإوز في الدار- (صوائح تتبعها نوائح) وقول أمّ كلثوم: لو صلّيت الليلة داخل الدار وأمرت غيرك أن يصلّي بالناس؟ فأبى عليها وكثرة دخوله وخروجه تلك الليلة بلا سلاح، وقد عرف أنّ ابن ملجم قاتله بالسيف؟ فقال الإمام الرضا عليه السلام ذلك كان كله، ولكنّه خيرّ تلك الليلة لتمضي مقادير الله عزّ وجلّ.

وهكذا كان الجواب منهم عليهم السلام عن شأن حادثة الإمام الحسين عليه السلام[1] وإلى كثير من أمثال هذه الأحاديث والأجوبة ولكن أجمعها لرفع هاتيك الشبهة وأصرحها في الغرض خبر ضريس الكناسي، فإنه قال: سمعت أبا جعفر يقول: وعنده أناس من أصحابه: «عجبت من قوم يتولونا، ويجعلونا أئمة ويصفون أن طاعتنا مفترضة عليهم كطاعة رسول الله صلى الله عليه وآله ثم يكسرون حجّتهم، ويخصمون أنفسهم بضعف قلوبهم فينقصونا حقنا، ويعيبون ذلك على من أعطاه الله برهان حق معرفتنا والتسليم لأمرنا أترون أن الله تبارك وتعالى افترض طاعة أوليائه على عباده، ثم يخفى عنهم أخبار السموات والأرض ويقطع عنهم مواد العلم فيما يراد عليهم مما فيه قوام دينهم». فقال له حمران: جعلت فداك أرأيت ما كان من أمر قيام علي بن أبي طالب والحسن والحسين عليهم السلام وخروجهم وقيامهم بدين الله سبحانه وتعالى. وما

---

(١) (الكافي) (كتاب الحجة: باب أنّ الأئمة يعلمون متى يموتون.

أصيبوا من قتل الطواغيت إياهم والظفر بهم حتى قتلوا وغلبوا؟!

فقال أبو جعفر عليه السلام : «يا حمران إن الله تبارك وتعالى قد كان قدّر ذلك عليهم وقضاه وأمضاه وحتّمه على سبيل الاختيار (الاختبار) في نسخة ثم أجراه، فبتقدم علم إليهم من رسول الله صلى الله عليه وآله قام علي والحسن والحسين.

ولو أنهم يا حمران ـ حيث نزل بهم ما نزل من أمر الله عز وجل وإظهار الطواغيت عليهم ـ سألوا عز وجلّ أن يدفع عنهم ذلك وألحوّا عليه في طلب إزالة مُلك الطواغيت وذهاب ملكهم إذاً لأجابهم ودفع ذلك عنهم، ثم كان إنقضاء مدّة الطواغيت وذهاب ملكهم أسرع من سلك منظوم إنقطع فتبدد، وما كان ذلك الذي أصابهم يا حمران لذنب اقترفوه، ولا لعقوبة معصية خالفوا الله فيها، ولكن لمنازل وكرامة منّا لله أراد أن يبلغوها، فلا تذهبنّ بك المذاهب فيهم»[١]

وبعد هذا البيان الجلي والحجة الناصعة تحصل القناعة لكلّ عارف بصير فالحاصل أن التسليم بما هو قضاء الله وقدره ليس من الإلقاء بالنفس في التهلكة.

الوجه الثاني: أنّ الأئمة المعصومين كانوا مجبرين في حياتهم الشخصية وأمام الأحداث والظواهر على العمل بعلمهم العادي المتأتّي من العلل الطبيعية، والأسباب المتداولة المتوفرة للجميع، ورغم أنّ الشخصية الإلهية هذه وبشعاع من روح الولاية ترى الأحداث والظواهر من أعلى وهي

---

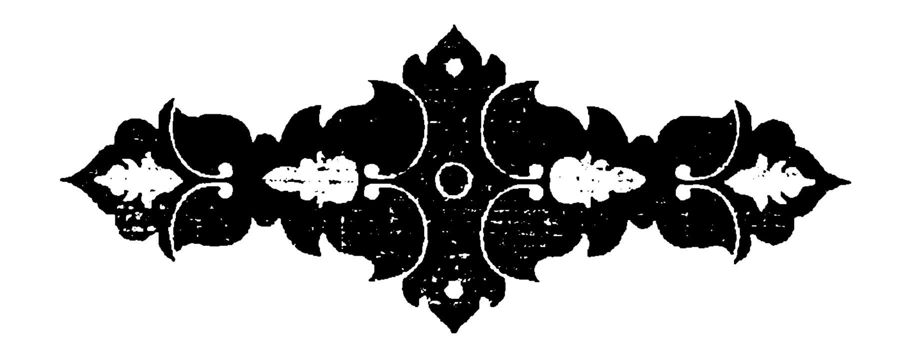
(١) (الكافي) (باب أنّ الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون أنه لا يخفى عليهم شيء)

مطلعة، نتيجة علمها بما وراء الطبيعة، على العلل والدوافع لتلك الأحداث والظواهر، ولكن بسبب الجوانب التربوية التي يأتي توضيحها ليست مجازة بالاستفادة من هذا العلم في الشؤون الحياتية العادية، وحتى في الأمور المتعلقة بالمجتمع مثل القضاء والحكم ولا يجب على الإمام أن يزيل مشاكلهم الحياتية بالاستفادة من هذا السلاح الغيبي، وأن يمنع وقوع الحوادث المؤلمة بعلمه، وأن يقوم بواسطته على حلّ الخلافات والعداء بين الأفراد.

ومن أسباب عدم استخدام هذه الأسلحة رعاية الجوانب التربوية فإن حياة الزعيم القائد والإمام لو كانت بعيدة عن المصائب والمشاكل والبلايا مثلاً لما استطاع أن يوصي الآخرين بالصبر والتحمّل في المشاكل والمصائب أو يدعو الأمة للمقاومة وتحمّل الصعاب والصبر عليها، إذ لا شك في أن صبر القائد والإمام في المشاكل والمصائب ومقاومته وإيثاره في ميادين الجهاد قدوة للآخرين، لأن الشخص الذي لا يعرف الألم وعدم الراحة، ولم يلمس طوال حياته المصائب والمشاكل لا يمكنه أن يكون نموذجاً في الأخلاق وقدوة لحياة الإنسان؛ ولهذا ترى في التاريخ أنّ الشخصيات الإلهية كانت تسعى كالآخرين لحلّ مشاكلها ومواجهة مصائبها بالوسائل العادية والشاهد على ذلك ما نشاهده في أسلوب حياة المعصومين من أنّه لا يختلف كثيراً عن حياة الآخرين، كانوا يمرضون مثلهم ويتوسّلون لشفائهم بالأدوية التي كانت موجودة في زمانهم وفي الحياة الاجتماعية أو المعارك الجهادية كانوا يستخدمون نفس الوسائل التي يستخدمها الآخرون، فإنّ كل ذلك بسبب أنّهم ما كان مسموحاً لهم بالاستفادة من الوسائل الإعجازية.

فالحاصل في جواب الشبهة أن النبي ﷺ والأئمة يعلمون الغيب ولكن

لا يستخدمون ذلك العلم إلا في المواقف الخاصة لا في حياتهم اليومية العادية.



المبحث السادس:

في بيان الشبهات حول الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف

وقبل ذكر تلك الشبهات نقدم مقدّمة وهي أنه قد بشّر الرسول صلى الله عليه وآله بالمهدي المنتظر عجلّ الله فرجه الشريف منذ إبتداء الإسلام بمواطن شتى، وبمناسبات مختلفة قال صلى الله عليه وآله: أنّه الإمام الثاني عشر، والتاسع من أبناء الحسين عليه السلام وأنه خاتم الأوصياء سيظهر بعد غيبة طويلة ليملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً.

وكنتيجة منطقية لكثرة ترديد حديث المهدي عجل الله فرجه من قبل الرسول صلى الله عليه وآله في أوساط المسلمين في مساند الفريقين، وبطرق عديدة بلغت حدّ التواتر المنقطع النظير.

ولذا ترى إجماع المسلمين قاطبة على أن حديث المهدي المنتظر عجل الله فرجه حقيقة إيمانية لا بدّ من الاقرار بها باعتبارها جزءاً لا يتجزّأ من صلب عقائدنا المستنبطة من الآيات القرآنية والأحاديث النبويّة الشريفة المجمع على صحتها، ومن تنكّر له حكمت جميع المذاهب الاسلامية بكفره وضلالته، لأنه تنكّر لضرورة من ضرورات العقيدة الّتي بدونها لا يمكن إنتصار

الإسلام على سائر الأديان السماوية والرسالات الوضعية كما صرّح بذلك القرآن الكريم حيث قال: سبحانه وتعالى ﴿**هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ**﴾[١]

وبما أن التاريخ الاسلامي لم يحدّثنا عن حصول مصداق جلي لهذه الآية الكريمة عبر فصوله الماضية فلا بدّ من حصوله في الأيام المقبلة، لأنّ القرآن معصوم لا يخبرنا عن شيء إلا وله أثر والواقعية وبناء على هذا تصبح مسألة إنتصار الاسلام وشموله لكل أرجاء المعمورة أمراً إلزامياً لا بدّ منه، وأنّ قيام الحكومة الاسلامية العالمية العادلة ليس ببعيد.

وأنّ أبرز مهّام الحكومة الاسلامية القادمة هي إزالة آثار الظلم والاضطهاد وطمس معالم الفسق والفساد، وإشاعة العدل الإلهي بين العباد، وإنقاذ البشرية من متاهات الكفر والضلال وإيصالها إلى أسمى درجات العزّ والكمال.

ولهذا السبّب صمّم حكام الجور والضلال الذين اغتصبوا الخلافة من أهلها الشرعيين باساليب غير مشروعة ان يثيروا غبار الشكوك والريب حول قضية المهدي ﷺ لإنتزاع هذه الفكرة من أذهان المسلمين فقام وعّاظ السلاطين بافتعال قصص خرافية حول هذا الموضوع من قبيل قصة السرداب غاب فيه الإمام المهدي وأنّ شيعته يجتمعون حوله في كل جمعة مع خيولهم وهم مدجّجون بالسلاح يندبونه، وينتظرون خروجه منذ أكثر من ألف

---

(١) سورة التوبة: آية ٣٣

سنة.

ولم تتوقف حملات التشويه يوماً من الأيّام طيلة فترة الغيبة الكبرى إلى يومنا هذا.

إذ ظهر في الآونة الأخيرة كتّاب مأجورون وظفّوا أقلامهم لخدمة أغراض أسيادهم المستكبرين ففرضوا على أنفسهم التشكيك بالشبهات والاشكالات.

ومن هذه الاشكالات والشبهات التي تعرضت لها قضية المهدي المنتظر ﷺ

١- مسألة عدم ظهور آثار الحمل على أمّه حتى ساعة ولادته.

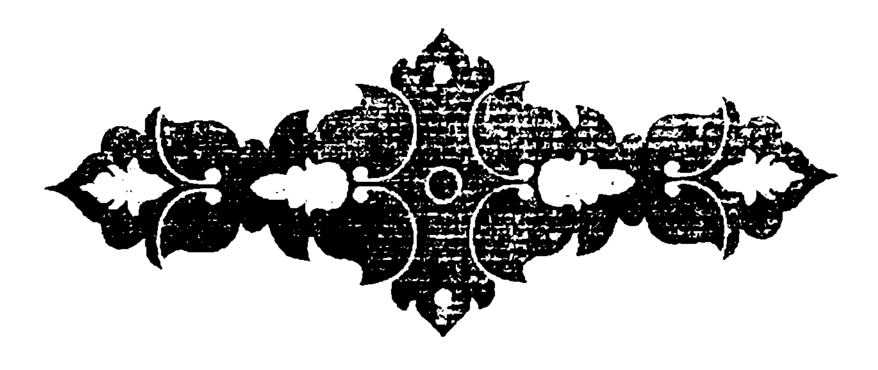
٢- مسألة إنكار وجود الإمام المهدي.

٣- مسألة طول عمر الإمام المهدي.

٤- مسألة غيبته وإختفائه عن أنظار شيعته.

٥- مسألة الفائدة من وجوده المبارك إذا كان غائباً.

٦- مسألة الإمامة المبكرة التّي حازها في عمرٍ لا يتجاوز الخمس سنوات.



الشبهة الأولى:

حول عدم ظهور آثار الحمل حتى الو لادة

توضيح هذه الشبهة أنّه لّما عجزت السلطة عن معرفة آثار الإمام قبل ولادته والعثور عليه بعد الولادة أمرت بعض وعّاظها أن يثيروا الشكوك من حوله حتى يزرعوا القنوط في نفس أتباعه ومواليه رجاءاً بأنّهم يقطعون الصلة بينه وبينهم بهذا الفعل حين ييأسون من وجوده والعثور عليه، لأنّه إذا ما ظهر وادعّى أنّه المهدي لا يصدّقه أحد لكثرة ما أُثير حوله من تشويشٍ وتشكيكٍ فيقللّ من إحتمال خطره على دولتهم على صعيد المستقبل.

الجواب

أنّ في خفاء الحمل معجزة إلهية كمعجزة خفاء الحمل في أمّ موسى عليه السلام فكما أنجى الله سبحانه وتعالى موسى عليه السلام من كيد فرعون رغم شدّة بطشه، وإصراره على إستباحة النساء وذبح الأبناء. كذلك أنجى المهدي المنتظر من كيد الخليفة العباسي وأحبط مكائده، وبدّد مساعيه الماكرة.

فإنّ الظروف السياسية المشبعة بالخوف والإرهاب جعلت الإمام الحسن العسكري عليه السلام يحيط الولادة بجوّ في غاية السرّية والكتمان ويخفى ولادة

وليده عن أقرب المقرّبين إليه والشاهد على ذلك ما في حديث طويل وفيه يقول الإمام لعمتّه:

يا عمتا بيّتي الليلة عندنا فإنه سيولد الليلة المولود الكريم على الله عزّ وجلّ الذي يحي الله عزّ وجلّ به الأرض بعد موتها فقلت: ممّن يا سيّدي ولست أرى بنرجس شيئاً من أثر الحبل؟ فقال: من نرجس لا من غيرها.

قالت: فوثبت إليها فقلّبتها ظهراً لبطن فلم أرَ بها أثر حبل فعدت إليه عليه السلام فأخبرته بما فعلت، فتبسّم ثم قال لي: إذا كان وقت الفجر يظهر لك بها الحبل، لأن مثلها مثل أمّ موسى عليه السلام لم يظهر بها الحبل ولم يعلم بها أحد إلى وقت ولادتها لأن فرعون كان يشّق بطون الحبال في طلب موسى عليه السلام وهذا نظير موسى عليه السلام.

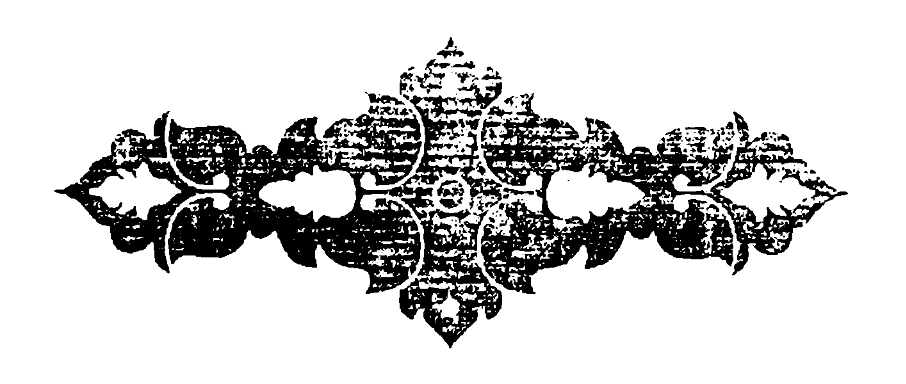
وقال الشيخ لطف الله الصافي الكلبايكاني في كتابه (منتخب الأثر) عن السّر في خفاء ولادة المهدي عجل الله فرجه:

السّر في خفاء ولادته هو انّ بني العباس لمّا علموا من الأخبار المروية من النبي صلى الله عليه وآله والأئمة من أهل البيت عليهم السلام أنّ المهدي عليه السلام وهو الثاني عشر من الأئمة وهو الذي يملأ الأرض عدلاً، يفتح حصون الضلالة ويزيل دولة الجبابرة ويقتل الطواغيت ويملك الأرض شرقها وغربها أرادوا إطفاء نوره بقتله، فلذا عيّنوا العيون والجواسيس والقوابل للتفتيش عن بيت والد الحجة الإمام الحسن العسكري عليه السلام، ولكن يأبى الله إلاّ أن يتّم نوره، فأخفى عزّ وجلّ حبل أمّه نرجس عن الناس، حتى نقلوا أن المعتمد بعث القوابل سرّاً وأمرهنّ أن يدخلن دور بني هاشم سيما دار العسكري عليه السلام

بلا إستذان في أيّ وقت كان لتفتيش أمره واستعلام حاله وخبره فلم يقفن على شيء، وأبى الله إلاّ أن يجري في حجته سنّة نبيّه موسى كما أنّ أعداءه ركبوا سنّة فرعون واتّخذوا السياسة الفرعونية إذ علم أنّ زوال ملكه يكون بيد رجل من بني إسرائيل فعيّن المفتشّين على الحوامل، أخذ المواليد تحت المراقبة الشديدة فإذا كان المولود ذكراً ذبحوه، وإن كان أنثى يستحيونها قتلوا ألوفاً من المواليد في طلب موسى قال الله تعالى: ﴿يُقَتِّلُونَ أَبْنَاءكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءكُمْ﴾[1] ومع ذلك جعل الله نبيّه في حفظه وأخفى عنهم ولادته.

وقد ذكر في الروايات الكثيرة شباهة المهدي عليه السلام بموسى عليه السلام.

هذه بعض الشواهد التي عللت ظاهرة خفاء الولادة وما فيها من أسرار وأنّ جميعها تدخل ضمن إطار الإعجاز الإلهي.



---

(١) سورة الأعراف آية ١٤١.

الشبهة الثانية:

هي إنكار وجود الولد للإمام الحسن العسكري عليه السلام

إذ قالوا: إذا كان للإمام العسكري ولد في حياته فلماذا أخفاه عن أهل بيته وأوليائه إلى يوم وفاته.

الجواب:

قد ظهر جوابها عن الإجابة عن الشبهة الأولى وما ذكرناه فيها من أسباب الإخفاء هذا أوّلاً.

وثانياً: إنّ إختفاءه عن أهله وأوليائه المخلصين لا يفيد عدم وجود له في حياته ولا يدل بأحد الدلات المنطقية، كما أنّه ليس بخارج عن العرف والعادة لوقوع مثله في أولاد الملوك، إذ ذكر الطبري المؤّرخ الكبير ـ عند أهل السنّة ـ في تاريخ الأمم والملوك الكثير من قصص أولاد الملوك وإخفائهم أولادهم عن الناس دهراً طويلاً لأسباب مشهورة سجلّها المؤّرخ المذكور فليس الأمر في إخفاء الإمام المنتظر عجل الله فرجه وستر أبيه لشخصه ووالدته عن أهله وعشيرته بخارج عن الحكمة والتدبير.

الشبهة الثالثة:

حول طول عمر الحجة عليه السلام

قالوا: إنّ العادة تقتضي بطلان مذهب الشيعة في طول عمر إمامهم الثاني عشر وبقائه حيّاً إلى يومنا هذا.

الجواب:

توضيح الجواب يتوقف على مقدمة: وهي أن المناقشة والمجادلة حول موضوع طول عمر الإمام المهدي -روحي له الفداء- ليست مناقشة هادفة وبنّاءة بل هي تجاهل العارف، ونوع من العناد بدليل أننّا لا نجد أحداً يناقش أحداً في طول أعمار الملائكة أو طول عمر إبليس - لعنه الله - أو طول عمر الخضر عليه السلام إذ بقي حيّاً من عهد النبي موسى عليه السلام إلى يومنا هذا.

لقد ورد في الحديث عن الإمام الرضا عليه السلام أنه قال:

«إن الخضر عليه السلام شرب من ماء الحياة فهو حيّ لا يموت حتى ينفخ في الصور»[1].

---

(١) إكمال الدين ج٢ ص٣٩٠ - ٣٩١

وإنّما المناقشات والشبهات كلّها حول طول عمر صاحب الزمان عليه السلام، مع الاستهزاء والاستبعاد.

إمّا هو بدافع البغض والعداء لآل رسول الله أو أنّه إستبعاد لقدرة الله تعالى

وما قيمة هذا الاستبعاد المنبعث عن الجهل أو العناد أمام الأمر الواقع. ليس هذا الاستبعاد إلا استبعاد نزول روّاد الفضاء على سطح القمر إذ كان أناس يستهزؤن بهذا الحدث ويعتبرونه من أكذب الأساطير وكانوا يقولون كيف يمكن للنصارى والكفّار أن ينزلوا على القمر؟!

فهل أنّ إستبعادهم وإنكارهم يمنع حقيقة الوصول إلى القمر؟!

طبعاً لا.

فنقول أنّ طول عمر الإمام المهدي عليه السلام حقيقة ثابتة لا مجال لإنكارها أو التشكيك فيها، وأنّ جميع الشبهات حول هذا الموضوع، لا قيمة لها، لأنّها من قبيل التشكيك في حرارة النار ونور الشمس في منتصف النهار.

وبعد هذه المقدمة نأتي الآن لنبحث حول موضوع طول العمر على ضوء القرآن ومن الناحية العقائدية وعلى ضوء العلم الحديث.

وأما على ضوء القرآن فنجد نماذج من البشر قدّر الله له أن يعيشوا قرون طويلة وعندئذٍ يكون عمر الإمام المهدي عليه السلام أمراً عادياً.

والآن إليك نموذجاً من القرآن الكريم قال تعالى:

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إلا خَمْسِينَ

عَاماً﴾[١]

إن هذه الآية تقول، أنّ الفترة الّتي دعا فيها نوح عليه السلام إلى الله هي ٩٥٠ سنة، فكم كان عمره يوم أرسله نبيّاً؟!

وكم عاش بعد الطوفان.

لقد ورد في الحديث عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال (عاش نوح ٢٨٠٠ سنة، فمنها ٨٥٠ سنة قبل أن يبعث، و ٩٥٠ سنة وهو في قومه يدعوهم، و ٥٠٠ سنة بعدما نزل من السفينة ونضب الماء[٢] فمصّر الأمصار وأسكن ولده البلدان..)[٣]

وفي رواية أخرى (أنّ نوحاً عاش ٢٥٠٠ سنة) وعلى كل حال فمن الواضح أنّ نوحاً عليه السلام عاش هذه القرون الطويلة بقدرة الله تعالى.

وقد روي عن الإمام زين العابدين عليه السلام أنّه قال: «في القائم سنّة من نوح، وهي طول العمر»[٤]

وقد ذكر الزمخشري في تفسير الكشاف أنّ الظاهر من قوله تعالى: **﴿لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾** هو لبث يونس في بطن الحوت حيّاً إلى يوم القيامة

---

(١) سورة العنكبوت آية ١٤.

(٢) نضب الماء: غار الماء مصّر الأمصار: بنى المدن

(٣) (تفسير البرهان) للبحراني في تفسير الآية..

(٤) إكمال الدين ج١ ص٣٢٢ - ٥٢٤

ولعّل المعنى - والله أعلم - أنّ النبي يونس عليه السلام كان يبقى حيّاً محبوساً في بطن الحوت – مع حياة الحوت – إلى يوم القيامة. فيستفاد من هذه الآية أنّ الله تعالى قادر على أن يحفظ إنساناً من الموت في مكان لا هواء فيه ولا طعام ولا شيء من لوازم الحياة والبقاء، بل ويحفظه من الهضم في بطن الحوت وصيرورته جزءاً من جسد الحوت إلى ملايين السنين.

وأمّا طول عمر الإمام المهدي من الناحية العقائدية فيكون أمراً عادياً جدّاً إذ أنّ الله قادر على أن يحفظ وليّه من الموت ويعمّره مئات السنين، لأنّ كل مؤمن بالله يعتقد أنّ الآجال بيد الله تعالى ومعنى هذا أنّ الله هو الذي يقدّر الآجال لكل نفس ولكل ذي حياة والله قادر على إطالة الأعمار كقدرته على تعجيل الآجال فإذا قدّر الله تعالى لأحد عباده طول العمر فمن البديهي أن يهّيء له الأسباب المادّية والطبيعية الموجبة لطول العمر، فكما أنّ هناك وسائل وعوامل لقصر العمر وتعجيل الأجل كذلك هناك وسائل وعوامل لإطالة العمر وتأخير الأجل.

وخلاصة القول إنّ الله تعالى هو الحافظ للإمام المهدي عليه السلام وهو الذي يصونه من نوائب الدهر وحوادث الزمان ويمدّ سبحانه وتعالى في عمره الشريف بما يشاء، ويحافظ على سلامة جسمه من كل مرض وآفة.

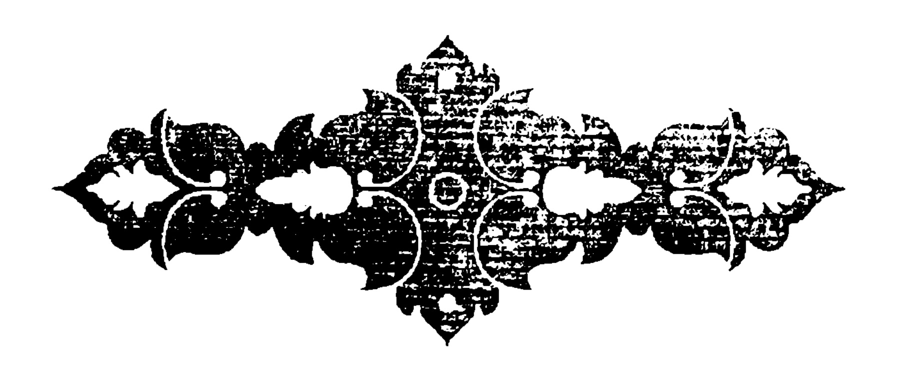
وأمّا طول العمر على ضوء العلم الحديث ففي هذا المجال ذكر في الصفحة ٢٣٩ من مجلة المقتطف المصرية ما نصّه:

(لكنّ العلماء الموثوق بعلمهم يقولون أنّ جميع الأنسجة الرئيسية في جسم الحيوان تقبل البقاء إلى ما لا نهاية له، وأنّه بالإمكان أن يبقى الإنسان

حياً ألوفاً من السنين، إذا لم تعرض عليه عوارض تصرم حبل حياته).

وفي صفحة ٢٤٠ من نفس العدد تقول (وغاية ما ثبت الآن من التجارب المذكورة أنّ الإنسان لا يموت بسبب بلوغ عمره الثمانين أو المائة من السنين، بل لأنّ العوارض تنتّاب بعض أعضائه فتتلفها، ولارتباط بعضها ببعض تموت كلها، فإذا استطاع العلم أن يُزيل هذه العوارض أو يمنع فعلها، لم يبق مانع من استمرار الحياة مئات السنين)[1].

ولم يوجد في كتاب أو تقرير من طبيب أنّ عمر البشر قد تمّ تحديده أنّه لا يمكن أن يتجاوز عمره ذلك الحدّ؛ فلا مانع من طول عمر الإمام المهدي عليه السلام على ضوء العلم الحديث ومن هنا يعلم أن طول عمر الإنسان وبقاءه قروناً متعددة أمرٌ ممكنٌ منطقياً وممكن علمياً وهذا يقضي ببطلان الشبهة في طول عمر الإمام المنتظر عجل الله فرجه فيحكم عليها بالفساد.



(١) مجلة المقتطف المصرية، في الجزء الثالث الصادر في سنة ١٣٧٩ هجري في مقال تحت عنوان (هل يخلد الإنسان في الدنيا)

الشبهة الرابعة:

حول غيبة الإمام المهدي عليه السلام

كيف يكون إماماً وهو غائب؟

لأن القيادة والهداية والقيام بوظائف الإمامة، هو الغاية من تنصيب الإمام أو اختياره، وهو يتوقف على كونه ظاهراً بين أبناء الأمّة مشاهداً لهم، فكيف يكون إماماً وقائداً، وهو غائب عنهم؟!

الجواب

يمكن الجواب عنها تارةً بالنقض وأخرى بالحلّ.

أمّا النقض فإنّ كتاب الله العزيز يعرّفنا على وجود نوعين من الأئمة والقادة للأمّة إمام غائب مستور، لا يعرفه حتى نبي زمانه، كما يخبر سبحانه وتعالى عن مصاحب موسى عليه السلام بقوله: **﴿فَوَجَدَا عَبْداً مِّنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْماً * قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْداً﴾**[1].

---

(١) سورة الكهف: آية ٦٥- ٨٢.

وإمام ظاهر باسط اليد، تعرفه الأمّة وتقتدي به.

فالقرآن إذن يدلّ على أنّ الإمام والولّي ربما يكون غائباً، ولكنه مع ذلك لا يعيش في غفلة عن أمّته، بل يتصرّف في مصالحها ويرعى شؤونها، من دون أن يعرفه أبناء الأمّة؛ فعلى ضوء الكتاب الكريم، يصحّ لنا أن نقول بأنّ الإمام إمّا إمام حاضر مشاهد، أو غائب محجوب.

وليست غيبة الإمام المهدي بدعاً في تاريخ الأولياء والأنبياء، فهذا موسى بن عمران قد غاب عن قومه قرابة أربعين يوماً وكان نبياً وليّاً يقول سبحانه وتعالى

﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاَثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَى لأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلاَ تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾(١)

وهذا يونس كان من أنبياء الله سبحانه، ومع ذلك فقد غاب في الظلمات لذا يقول سبحانه وتعالى:

﴿وَذَا النُّونِ إذ ذَّهَبَ مُغَاضِباً فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَن لَّا إِلَهَ إلا أَنتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ * فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٢).

أولم يكن موسى، ويونس نبيّين من أنبياء الله سبحانه؟ وما فائدة نبيّ يغيب عن الأبصار، ويعيش بعيداً عن قومه؟!

---

(١) سورة الأعراف آية ١٤٢.

(٢) سورة الأنبياء آية ٧٨- ٨٨.

فالجواب في هذا المقام، هو الجواب في الإمام المهدي عليه السلام

وأمّا الحلّ فمن وجوه:

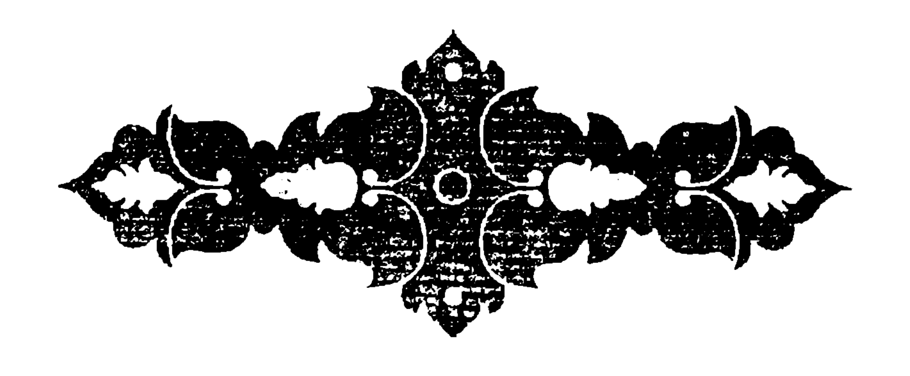
الأوّل: - أنّ الغيبة لا تلازم عدم التصرف في الأمور، وعدم الاستفادة عن وجوده، فهذا مصاحب موسى كان وليّاً، لجأ إليه، أكبر أنبياء الله في عصره، فقد خرّق السفينة التي يمتلكها المستضعفون، ليصونها عن غضب الملك ولم يعلم أصحاب السفينة بتصرفه وإلا لصدّوه عن الخرق، جهلاً منهم بغاية عمله. كما أنه بنى الجدار، ليصون كنز اليتيمين، فأيّ مانع حينئذ من أن يكون للإمام الغائب في كل يوم وليلة تصرّفاً من هذا النمط من التصرّفات.

ويؤيّد ذلك ما دلت عليه الروايات من أنّه يحضر الموسم في أشهر الحج، ويحجّ ويصاحب الناس، ويحضر المجالس، كما دلّت على أنّه يغيث المضطرّين، ويعود المرضى، وربما يتكفّل – بنفسه الشريفة – قضاء حوائجهم، وإن كان الناس لا يعرفونه.

الثاني: المسلّم هو عدم إمكان وصول عموم الناس إليه في غيبته، وأمّا عدم وصول الخواّص إليه فليس بأمرٍ مسلّم، بل الذي دلت عليه الروايات خلافه، فالصلحاء من الأمّة لهم التشرف بلقائه، والاستفادة من نور وجوده، وبالتالي تستفيد الأمّة بواسطتهم.

الثالث: لا يجب على الإمام أن يتولّى التصرف في الأمور الظاهرية بنفسه، بل تولية غيره على التصرف في الامور كما فعل الإمام المهدي عليه السلام

في غيبته ففي الغيبة الصغرى كان له وكلاء أربعة ، يقومون بحوائج الناس ، وكانت الصلة بينه وبين الناس مستمرة بهم ، وفي الغيبة الكبرى نصب الفقهاء ، والعلماء العدول العالمين بالأحكام للقضاء واجراء السياسات ، وإقامة الحدود ، وجعلهم حجةً على الناس ، فهم يقومون في عصر الغيبة بصيانة الشرع عن التحريف ، وبيان الأحكام ، ودفع الشبهات ، وبكل ما يتوقف عليه نظم أمور الناس.



الشبهة الخامسة:

ما هي فوائد وجوده المبارك وإمامته في حال غيبته ؟!

فإنّه مع اختفائه عن الناس وابتعاده عن المؤمنين لا يمكنه من إنجاز مهامّه الرسالية وبالتالي لا تترتب على وجوده أيّ فائدة تذكر.

ويمكن تلخيص الشبهة بالسؤال التالي ما هي فوائد وجوده وإمامته وهو غائب عن الناس؟

الجواب

إنّ عدم علمنا بفائدة وجوده في زمان غيبته لا يدل على عدم كونه مفيداً في زمن غيبته فالسائل جعل عدم العلم طريقاً إلى العلم بالعدم!!

وكم لهذا السؤال من نظائر في التشريع الإسلامي، فيقيم البسطاء عدم العلم بالفائدة، مقام العلم بعدمها وهذا من أعظم الجهل في تحليل المسائل العلمية، ولا شك في أنّ عقول البشر لا تصل إلى كثير من الأمور المهمة في عالم التكوين والتشريع، بل لا يفهم مصلحة كثير من سننه، وإن كان فعله سبحانه وتعالى منزّهاً عن العبث وبعيداً عن اللغو.

وعلى ذلك فيجب علينا التسليم أمام التشريع إذا وصل إلينا بصورة

صحيحة.

ولقد وردت أحاديث متعددة تُذكّر فوائد وجود الإمام الغائب عليه السلام ووجه الانتفاع به ونكتفي بذكر بعض تلك الأحاديث رعاية للإختصار.

١- عن جابر بن عبد الله الانصاري أنّه سأل النبي صلى الله عليه وآله:

هل ينتفع الشيعة بالقائم عليه السلام في حال غيبته؟ فقال صلى الله عليه وآله:

«أي والذي بعثني بالنبوّة، إنّهم لينتفعون به، ويستضئون بنور ولايته في غيبته، كإنتفاع الناس بالشمس وإن جلّلها السحاب»[١]

٢- عن سليمان الأعمش عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «لم تخل الأرض – منذ خلق الله آدم – من حجة لله فيها، ظاهر مشهور، أو غائب مستور، ولا تخلو – إلى أن تقوم الساعة – من حجة لله فيها، ولولا ذلك لم يعبد الله».

قال سليمان: فقلت – للصادق عليه السلام - : فكيف ينتفع الناس بالحجة الغائب المستور؟ قال: «كما ينتفعون بالشمس إذا سترها السحاب»[٢].

٣- وقد ذكر في التوقيع الصادر من ناحية الإمام المهدي عليه السلام إلى إسحاق بن يعقوب: .. **وأمّا وجه الانتفاع بيّ في غيبتي فكالإنتفاع بالشمس إذا غيّبها عن الأبصار السحاب**.. الخ[٣]

---

(١) إكمال الدين ج١ ص٢٥٣، طبع طهران سنة ١٣٩٥ هجري.

(٢) إكمال الدين ج١ ص٢٠٧. و(فرائد السمطين) للجويني الشافعي ج١ ص ٤٦.

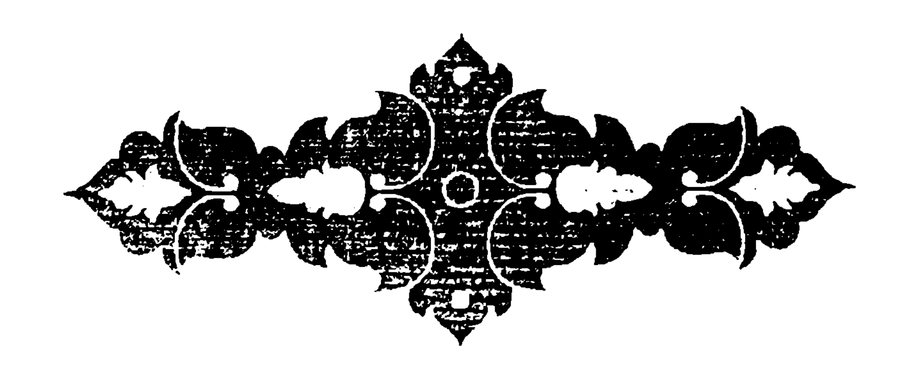
(٣) (إكمال الدين) للشيخ الصدوق ج٢ ص ٤٨٥، وكتاب الغيبة للشيخ الطوسي ص١٧٧.

وحاصل الكلام في المقام أنّ للشمس تأثيرات كثيرة في عالم الكون ومنها: أنّها ترسل أشعتها النافعة المفيدة إلى الأرض وتتفاعل –بأنواع التفاعلات – في الإنسان والحيوان والنبات والهواء والماء والتراب والجماد ومن البديهي أن السحاب لا يغيّر شيئاً من تأثير الشمس، وإنّما يحجب الشمس عن الرؤية في المنطقة التي يخيّم عليها السحاب فقط.

والإمام المهدي الذي شبّهه رسول الله والإمام الصادق بالشمس من وراء السحاب هو الذي تتفجّر منه الخيرات والبركات والألطاف الخفية والفيوضات المعنوية إلى الناس، وهو المهيّمن على الكون – بإذن الله تعالى – من وراء ستار الغيبة والإختفاء، ويملك كافّة الصلاحيات الّتي فوّضها الله إليه.

فالإمام المهدي عليه السلام، بالرغم من غيبته الّتي أرادها الله له، يتمتّع بقدرة من الله تمكّنه من كل ما يريد وتوفّر له جميع الوسائل، فالغيبة لا تمنع من الانتفاع به كما أنّ السحاب لا يمنع من الانتفاع بالشمس.

فشبهة عدم الفائدة لوجود الإمام في حال الغيبة مرفوضة وباطلة.



الشبهة السادسة:

قال في توضيح هذه الشبهة: ابن حجر العسقلاني بقوله:

(ثم أنّ المقرّر في الشريعة المطهّرة أنّ الصغير لا تصح ولايته فكيف ساغ لهؤلاء – يعني الشيعة الحمقى المغفلين، أن يزعموا إمامة من عمره خمس سنين؟) إلى أن قال (وما ذلك إلا مجازفة وجرأة على الشريعة الغراء).

الجواب

صحة إمامة الصغير بالأدلة الدالّة على إمامة الإمام المهدي بعد أبيه.

وأمّا قوله ثم أنّ المقرر في الشريعة المطهرة أن الصغير لا تصح ولايته فيكف ساغ..الخ فيقال له إذا كان إعتقاد الشيعة بإمامة من عمره خمس سنين يلحقهم بالحمقى المغفلين = على حد تعبير ابن حجر – لزمه أن يلصق الحماقة والغفلة بالله سبحانه وتعالى – نعوذ بالله – لا بالشيعة، وذلك لأنّه تعالى أتى يحيى بن زكريا عليه السلام الحكم صبيّاً، وجعله نبيّاً ووليّاً، وفي القرآن يقول الله سبحانه وتعالى ﴿وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيّاً﴾[1]

والشريعة المطهّرة قد قررت هذا الحكم ولم تنسخه بآية أو رواية متواترة

---

(١) سورة مريم: آية ١٢

عن رسول الله ﷺ.

ونفي ابن حجر الصحة عن ولاية الصغير في شريعة الإسلام ليس لدليل وإلا كان عليه أن يذكره.

ومن النصوص النبويّة المتواترة المذكورة في الكتب المبسوطة - مثل (الإمام المهدي من المهد إلى الظهور) للسيد كاظم القزويني- في إمامته بعد أبيه نعلم أنّ الشريعة المقدّسة قد قررّت ولايته ولم تنفها أبداً.

ولاشتهار تلك النصوص النبوية وثبوت صحّتها ترى الحافظ الكبير عند أهل السنة الجامي الذي هو أقدم من ابن حجر بمئات السنين يقول بعد ذكر تولّده في كتاب (شواهد النبوّة).

(أمّا ألقابه، فالمهدي، والحجّة، والقائم، والمنتظر، وصاحب الزمان إلى غير ذلك، ثم يقول (وكان عمره وقت وفاة أبيه الحسن العسكري خمس سنين، فصار إماماً بعده، مثل ما جعل الله يحيى بن زكريّا نبيّاً، وهو صبيّ، وعيسى بن مريم عليه السلام وظهر من صاحب الزمان من الخارق للعادة الكثير) ثم أنّه بيّن حاله وشرحه شرحاً بيّناً من طريق حفاظ أهل السنة

والرجل من معاريف أهل العلم من الشافعية، وليس هو من علماء الشيعة، ولا متّهماً بالرفض حتى لا يقبل قوله:

وقد جاء على ذكر هذه الجملة المختصرة الشيخ عبد الرحمن الصوفي في كتابه (مرآة الأسرار) فراجع حتى تعلم صحة ما قاله الشيعة الإماميّة، وبطلان ما قاله ابن حجر.

هذا تمام الكلام في أهمّ الشبهات حول الإمام المهدي عجّل الله فرجه الشريف.

الفصل الرابع

في جواب شبهة ما يتعلق بالمعاد

الشبهة الأولى:

هي شبهة إعادة المعدوم

بمعنى إنه إذا كان الموت إفناءً للإنسان فكيف يمكن إعادة ما انعدم؟

فإنّه إعادةٌ للمعدوم، وإعادة المعدوم محال عند الفلاسفة؟

الجواب

إنّ المعاد ليس من قبيل إعادة المعدوم، بل إعادة ما هو الموجود وذلك فإن الإنسان بموته يترك أمرين:

الأوّل: العظام واللحوم التي تتحوّل إلى رميم، وتتبدّل إلى ثرى.

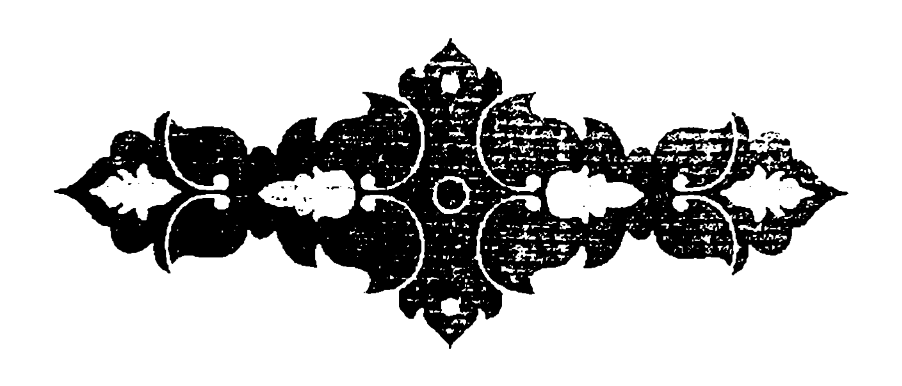
الثاني: النفس والروح الّتي يتوّفاها ملك الموت، وعلى ذلك ليس كل مّما ترك أمراً معدوماً، بل أمرٌ موجودٌ، غاية الأمر إنّما فقد الاتصال والتماسك بين الأجزاء التي هي مبدأ للروح الحيوانية فلو أُعيد الاجتماع والانضمام إلى الأجزاء وتعلق بها الروح المحفوظة يكون المعاد نفس الإنسان السابق.

الشبهة الثانية:

أن المعاد بمعنى إحياء الموتى خارج عن إطار القدرة، لأن القدرة تتوقف على العلم والتعرّف على الأجزاء الرميمة وهو غير ممكن؟!

الجواب:

والجواب عن هذه الشبهة واضح بعد اعتقادنا بعلم الله تعالى على كل شيء وإنّ الممكنات بعامة أجزائها حاضرة لديه وغير غائبة عنه تعالى، كما يقول سبحانه وتعالى: ﴿**عَالِمِ الْغَيْبِ لا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ وَلا أَصْغَرُ مِن ذَلِكَ وَلا أَكْبَرُ إلا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ**﴾[1]



---

(١) سورة سبأ آية ٣

الشبهة الثالثة:

هي شبهة الآكل والمأكول

إنّ هذه الشبهة من أقوى الشبهات تعترض على القول بالمعاد الجسماني توضيح هذه الشبهة لو فرضنا سنوات قحط شديد أكل إنسان إنساناً آخر فإلى أيّ جسدٍ ستعود هذه الأجزاء المأكولة فإن أُعيدت إلى الجسد الثاني نقص الجسد الأول وإن أُعيدت إلى الجسد الأول أصبح الجسد الثاني ناقصاً أو منعدماً

الجواب

توضيح الجواب عن هذه الشبهة يتوقف عل مقدمة وهي

أوّلاً : قد أثبت العلم الحديث أنّ بدن الإنسان في تحوّلٍ وتغيّرٍ مستمر فهو في ظلّ هذا التحوّل ذو أبدان كثيرة.

وقيل : أنّ خلايا البدن الإنساني تتغيّر برمّتها كلّ ثماني سنين.

وثانياً : لا يجب أن تتعلق الروح حين عودة الإنسان الميّت ببدن المأكول الموجود زمان الأكل كي يقال أنّ هذا البدن أصبح جزء من بدن الآكل، بل المقصود هو عود الإنسان بأيّ بدن من الأبدان الدنيويّة.

إذا عرفت هذه المقدمة فاعلم أنّه لا مانع من أن تتعلّق الروح بأحد هذه الأبدان الكثيرة إذ لم يدلّ دليل على أن يكون المحشور في الآخرة متحداً مع

الموجود في الحياة الدنيويّة في جميع الجهات وعامّة الخصوصيّات، بل المستفاد من الرواية أنّ المعاد والمحشور في الآخرة بمثل ماله في الدنيا من الصورة بحيث إذا رآه إنسان في الآخرة يقول هذا فلان بن فلان سواء حشر بماله من البدن في الدنيا أو ببدن آخر مثل بدنه في الدنيا.

ويؤيد ذلك قول الإمام الصادق عليه السلام:

«فإذا قبضه الله إليه صيّر تلك الروح إلى الجنّة في صورة كصورته فيأكلون ويشربون فإذا قدم عليهم القادم عرفهم بتلك الصورة التي كانت في الدنيا»

فترى أنّ الإمام عليه السلام يذكر كلمة (الصورة) بمعنى أنّه يكفي في المعاد الجسماني كون المعاد متحداً مع المبتدأ في الصورة من غير حاجة إلى أن يكون هناك في المادة الترابية بحيث إذا طرأ مانع من خلق الإنسان من نفس تلك المادة الترابية بطل المعاد الجسماني ولم يتحقق.

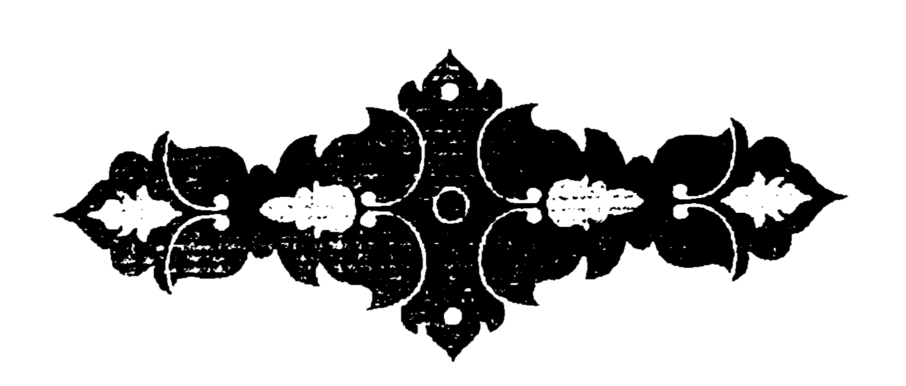
وهناك سؤال يطرح نفسه وهو أيّ جسم يعاد يوم القيامة نظراً إلى ما ذكرناه من أنّ العلم الحديث أثبت بأن بدن الإنسان في تحوّلٍ وتغيّرٍ مستمرٍ فالخلايا تندرس بالتدريج وتحلّ محلّها خلايا جديدة، بناءً على هذا إذا عمّر جسم الإنسان سبعين سنة فله أبدان وأجسام كثيرة فهل تعاد جميع هذه الأجسام يوم القيامة فيعاد الإنسان بحجم كبير جدّاً أم لا يعاد إلا بحجم جسم واحد منها؟

وإن قيل بأنّ أحد هذه الأجسام يعاد يوم القيامة فأيّها سوف يعاد وما هو السببّ لهذا الترجيح؟

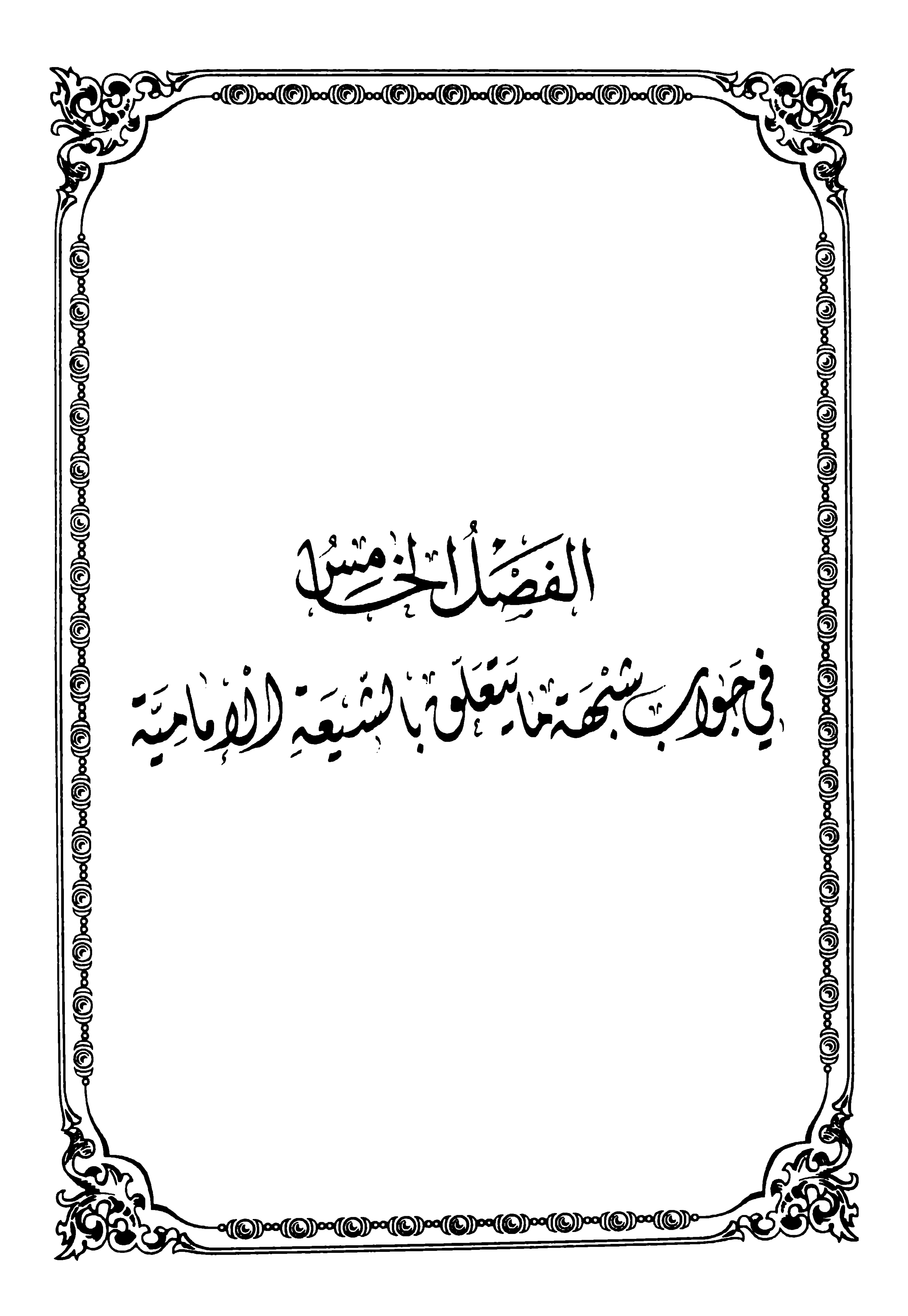
الجواب: هو أن يعاد الجسم الأخير فقط، لأنّ القرآن يقول: ﴿وَأَنَّ اللهَ

يَبْعَثُ مَن فِي الْقُبُورِ﴾[١] وهذا لا يعني إلا إعادة الجسم الأخير.

وأمّا ترجيح هذا الجسم على الأجسام الأخرى فلأن هذا الجسم يحمل صفات وخصوصيات تلك الأجسام هذا تمام الكلام في أجوبة الشبهات حول المعاد الجسماني.



(١) سورة الحج آية ٧



الفصل الخامس

في جواب شبهة ما يتعلق بالشيعة الإمامية

الشبهة الأولى:

بأنّ الشيعة ليسوا من المسلمين

قال ابن حزم في كتابه: (الفصل في الملل والأهواء والنحل) (فإنّ الروافض ليسوا من المسلمين؟ إنما هي فرق حدث أوّلها بعد موت النبي ﷺ بخمس وعشرين سنة أي أيّام مقتل عثمان رض)[1]

قال ابن حجر الهيثمي في (الصواعق المحرقة).

(أمّا الرافضة والشيعة ونحوهما إخوان الشياطين، وأعداء الدين) إلى أن قال (فعليهم لعنة الله وملائكته والناس أجمعين) ثم يفسّر الرافضة في (الصواعق المحرقة) ص ٩ (أنّ الرافضي من يقدّم عليّاً على أبي بكر وعمر).؟

ومقتضى الجمع بين الكلامين أنّ الشيعة ليسوا من المسلمين، لأنهم رفضوا خلافة الشيخين إذ قدّموا عليّاً عليهما.

الجواب

---

(١) (الفصل في الملل والأهواء والنحل) ج٢ ص٧٨.

أنّ الشيعة وإن كانوا رافضين لخلافة الشيخين إلا أنّ هذا لا يوجب الخروج عن الاسلام ولا يستدعي الطعن واللعن – كما هو عادة الخصم اللئيم – بل الرفض بهذا المعنى هو من صميم الدين والاسلام، لأن الرفض بمعنى تقديم عليّ على الشيخين من نبينّا محمد سيّد المرسلين ﷺ في ضمن جملة من الأحاديث المتواترة بين الفريقين كحديث الغدير و(حديث المنزلة) وحديث الثقلين وحديث (الحق مع علّيٍ وعليٌّ مع الحق) فالقول بأن من إستجاب لأمر الله والرسول ليس من المسلمين لا ينبغي من أراذل الناس، لإنه مجازفة بالكتاب نحو قوله تعالى: ﴿**لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى**﴾ والسنة نحو ما روى عن رسول الله ﷺ قال ﷺ: «من مات على حبّ آل محمد مات شهيداً»

«ألا ومن مات على حبّ آل محمد مات مغفوراً له»

«ألا ومن مات على حبّ آل محمد مات تائباً»

«ألا ومن مات على حبّ آل محمد مات مؤمناً مستكمل الإيمان»

«ألا ومن مات على حبّ آل محمد بشرّه ملك الموت بالجَنّة»

«ألا ومن مات على بغض آل محمد جاء يوم القيامة مكتوباً بين عينيه آيسٍ من رحمة الله»

روى الحديث الثعلبي في (تفسيره الكبير)، ورواه الزمخشري في (الكشاف) في تفسير آية المودّة.

فهؤلاء الشيعة، وحبّهم لآل بيت الرسول ﷺ إنّما هو بالأدّلة الحاسمة من الكتاب والسنة فالقول بأنّهم ليسوا من المسلمين مجازفة بالكتاب والسنّة.

الشبهة الثانية:

هي غلو الشيعة في أهل البيت عليهم السلام

الجواب

أنّ هذه الشبهة وإتهّام الشيعة بالمغالاة لأهل البيت، من أهل السنّة، ليس إلا لصرف أنظار المسلمين عن مغالاتهم في بعض الصحابة.

ومن مغالاة أهل السنّة في أبي بكر حديث توسّل الشمس بأبي بكر قال النبي صلى الله عليه وآله (عرض عليّ كل شيء ليلة المعراج حتى الشمس فإنّي سلمت عليها وسألتها عن كسوفها، فأنطقها الله تعالى وقالت: لقد جعلني الله على عجلة تجري حيث يريد فأنظر إلى نفسي بعين العجب، فنزل بي العجلة فأقع في البحر، فأرى شخصين أحدهما يقول: أحد أحد، والآخر يقول: صدق صدق فأتوسّل بهما إلى الله تعالى، فينقذني من الكسوف، فأقول يا ربّ من هما؟! فيقول: الذي يقول: أحد أحد هو حبيبيّ محمد صلى الله عليه وآله والذي يقول: صدق صدق هو أبو بكر رضي الله عنه).

ومن مغالاتهم في أبي بكر أيضاً أنّ الملائكة سجدت لآدم حين قال تعالى ﴿اسْجُدُواْ﴾ أي سجدت الملائكة مهابة من أبي بكر، قال جبريل حين قال

الله تعالى ﴿اسْجُدُواْ﴾ رأيت قبَّة عظيمة عليها مكتوب: أبو بكر أبو بكر مراراً وهو يقول: أسجد فسجدت من هيبة أبي بكر.

ذكره العبيدي المالكي في (عمدة التحقيق) على هامش روض الرياحين)[١]

ومن مغالاتهم في عمر بن الخطاب: أن الملائكة تكلّم عمر بن الخطاب.

أخرج البخاري في كتاب (المناقب) (باب مناقب عمر بن الخطاب) عن أبي هريرة قال: قال النبي صلى الله عليه وآله لقد كان فيمن قبلكم من بني إسرائيل رجال يكلّمون الملائكة من غير أن يكونوا أنبياء فإن يكن من أمتّي منهم أحد فهو عمر.

وجاء ايضاً .. قرطاس في كفن، وفيه مكتوب (عمر نور الاسلام في الدنيا، وسراج أهل الجنّة في الجنّة) هذا ما روي عن علّي عليه السلام إذ قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: (عمر نور الاسلام في الدنيا وسراج أهل الجنّة في الجنّة)[٢]

ومن مغالاتهم فيه عن ابن مسعود (لو وضع علم أحياء العرب في كفّة ميزان، ووضع علم عمر في كفّة لرجّح علم عمر).

وفي لفظ المحبّ الطبري: لو وضع علم عمر في كفّة، وعلم أهل الأرض في كفّة لرجّح علم عمر)[٣] ولازم هذا الحديث: أنّ عمر بن الخطاب أعلم

(١) (روض الرياحين) ص١١١

(٢) (تحذير الخواّص) للسيوطي ص٥٣.

(٣) (مستدرك) الحاكم ج٣ ص٨٦ ، (الاستيعاب) ج٢ ص١١٤٩ (الرياض النضرة) ج٢ ←

من الأنبياء حتى من نبيّنا محمد ﷺ لأن الأنبياء من أهل الأرض وهذا يناقض ما هو المشهور بين الفريقين من قول عمر بن الخطاب نفسه (النساء أفقه من عمر) وقوله: في أكثر من سبعين مورداً (لولا عليّ لهلك عمر) أو (لولا عليّ لافتضحنا)

ومن مغالاتهم في عثمان بن عفان: (أنّ عثمان من استحى الله منه)

وفي رواية (أنّ رجل عثمان رِجل تستحي منه الملائكة)(١)

وفي رواية (كان عثمان يصوم الدهر ويقوم الليل)(٢)

ومن مغالاتهم في معاوية (أنّ خلافة معاوية كانت بأمرٍ من الله)

قال عبد الناظر: أنّ مبايعة معاوية ليست ناتجة عن تنازل الحسن أو عن الحروب التي مزّقت المسلمين، فتلك أسباب ظاهرية، أمّا أصل خلافته فبأوامر إلهية كتلك الّتي نزلت على الرسول ﷺ(٣)، ومن هنا يظهر أنّ غلّو أهل السنة في الصحابة أشنع وأقبح من غلّو الشيعة في الأئّمة إذ ليس من مغالات الشيعة المزعومة إلا إعتقادهم بعصمة الأئّمة من أهل البيت عليهم السلام وكونهم أفضل من جميع من عداهم سوى النبي ﷺ، ولهم على ذلك الأحاديث الصحيحة المتواترة عند الفريقين الواردة في فضائل أهل البيت.

ص٨ كما في (الغدير).

(١) (صحيح مسلم) باب فضائل عثمان بن عفان.

(٢) مختصر المحاسن المجتمعة في فضائل الخلفاء الأربعة: ص١٤٩.

(٣) (مسألة الإمامة) ص٣٥٤ تأليف عبد الناظر

وأمّا غلوّهم في الصحابة فهو إنّما نشأ من الأحاديث الموضوعة باعترافهم،

وإليك بعضاً ممّا ورد عن النبي صلى الله عليه وآله في فضائل أهل البيت في الكتب المعتبرة عند أهل السنة.

١- قال النبي صلى الله عليه وآله: لعلي عليه السلام (أنت إمام أمّتي وخليفتي عليها بعدي سعد من أطاعك وشقي من عصاك وربح من تولّاك وخسر من عاداك، وفاز من لزمك وهلك من فارقك)[1].

وتواترت الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله:

بأنّ حبّ علي يدخل الناس الجنّة، وأنّ بغضه يدخلهم النار)

وقد أخرج الحاكم بالاسناد إلى أمير المؤمنين علّي عليه السلام أنه قال (نقف يوم القيامة بين الجنّة والنار فمن نصرنا عرفناه بسيماه وأدخلناه الجنّة، ومن أبغضنا عرفناه بسيماه)[2] ومفهوم الحديث أن مصير مبغضيهم إلى النار.

وأخرج الحاكم بالسند الصحيح إلى رسول الله صلى الله عليه وآله إنّه قال (من أحبّ علياً فقد أحبّني، ومن أبغض عليّاً فقد أبغضني).

أورد الدار قطني في (الإفراد) عن ابن عباس (علي باب حطة من دخل منه كان مؤمناً ومن خرج كان كافراً)[3].

---

(١) (فرائد السمطين) للجويني الشافعي ج١ ص٥٦ و١٥١

(٢) تاريخ الأولياء تأليف الأستاذ علي زين العابدين ص١٥٥ و(ينابيع المودة لذوي القربى) ج١ ص٣٠٣.

(٣) (الجامع الصغير): ج٢ ص١٧٧ ح٥٥٩٢ و(ميزان الاعتدال) ج١ ص٥٣٢.

وتواتر عن عدد من أصحاب رسول لله صلى الله عليه وآله أنهم قالوا: «كنّا نعرف المنافقين ببغض عليّ»[١].

وعن علي عليه السلام: «لا يحبّني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق»[٢].

وفي كتاب (الإصابة) قال أبو ليلى الغفاري: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «سيكون بعدي فتنة، وإذا كان ذلك، فالزموا علي بن أبي طالب عليه السلام فإنّه أوّل من آمن بي وأوّل من يصافحني يوم القيامة، والصدّيق الأكبر، وهو فاروق هذه الأمّة وهو يعسوب المؤمنين، والمال يعسوب المنافقين»[٣].

وكل هذه الأحاديث توضّح أنّ بغض أمير المؤمنين نفاق وبغض لرسول الله صلى الله عليه وآله.

صدّقت يا رسول الله بأنّ المال يعسوب المنافقين فهذا محمد حسين هيكل وزير المعارف في مصر ورئيس تحرير صحيفة (الأهرام) القاهرية أورد في الطبعة الأولى من كتابه (حياة محمد) جملة: (فأيّكم يؤازرني هذا الأمر وأن يكون أخيّ ووصيّي وخليفتي فيكم) في حديث الدار بيد أنه أسقط كلام النبي صلى الله عليه وآله (فأنت أخي ووصي ووارثي وخليفتي) في جواب أمير المؤمنين عليه السلام بصورة عامة في الطبعات التالية.

---

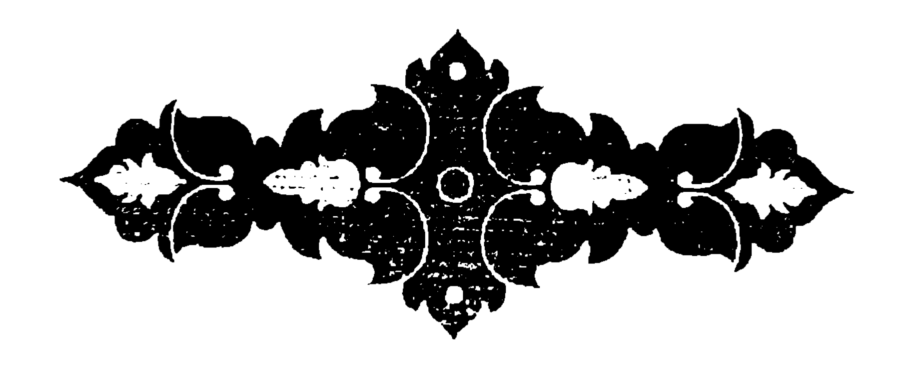
(١)تاريخ مدينة دمشق ج٤٢ ص٢٨٧.

(٢) صحيح مسلم النيسابوري ج١ ص٦١، وسنن ابن ماجة ج١ ص٤٢ ح١١٤، وسنن النسائي ج٨ ص١١٧.

(٣) ينابيع المودة للنقدوزي الحنفي ج١ ص٨٠.

وليس ذلك إلا في مقابل الأموال من أعداء أهل البيت عليهم السلام فيكون بالتالي منافقاً، لأن المنافق هو الذي يبيع دينه بدنياه بل بدنيا غيره.

وحاصل الجواب عن أصل الشبهة أنّ الشيعة ليسوا من أهل المغالاة بل أهل السنّة هم أهل المغالاة في الصحابة.



الشبهة الثالثة:

هي أنّ الشيعة أكذب الطوائف

يقول إبن تيمية : (وقد إتفّق أهل العلم بالنقل والرواية على أنّ الرافضة أكذب الطوائف والكذب فيهم قديم)[1] وهذا الإتّهام من ابن تيمية على الشيعة ليس إلا لصرف وجوه الناس عن أكاذيب ابن تيمية وأمثاله على الشيعة الإمامية فمن أكاذيبه على الشيعة الامامية.

(أنّ الرافضة الإمامية لم يعرفوا من أصل دين المسلمين).

مع أنّهم أعرف من ابن تيمية، لأنّهم يأخذون أحكامهم من أهل بيت رسول الله ﷺ، وأهل البيت أدرى بما جاء به صاحب البيت وهو الرسول الأعظم.

وأعداء أهل البيت كابن تيمية وأمثاله يأخذون أحكامهم من المنافقين الذين اقترفوا ما حرم الله وابتعدوا عن الطريق القويم، وفارقوا ما سنّه الرسول ﷺ من أحكام وابن تيمية أكذب الناس يكذب على الله ويقول:

---

(١) منهاج السنة لابن تيمية ج١ ص١٣.

(ينزل الله تعالى إلى سماء الدنيا كنزولي من هذا الممر)[١].

(وابن تيمية أوجب قتل من لا يجسّم الله تعالى).

ومن أكاذيب إبن تيمية حينما سئل عن التفاسير أيّها أقرب إلى الكتاب والسنّة أجاب (أمّا التفاسير التي بين أيدينا فأصحّها تفسير محمد بن جرير الطبري فإنه يذكر مقالات السلف بالاسانيد الثابتة وليس فيه بدعة، ولا ينقل عن المتهمين كمقاتل والكلبي)[٢].

ثم قال حينما سئل عن حديث تصدّق علي بخاتمه في الصلاة أنّ هذا الحديث موضوع باتفّاق أهل العلم)، وهذا كذب من بن تيمية بوجهين أحدهما: أنّ تصدق علي بخاتمه في الصلاة متفق عليه بين الشيعة والسنّة.

ثانيهما: أن هذا الحديث أخرجه الطبري في تفسيره بالأسانيد الثابتة من خمسة طرق عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾[٣]. وابن تيمية قال بصحة تفسير الطبري وما فيه فكيف يقول بكون هذا الحديث موضوعاً؟ وممن أخرج هذا الحديث سوى الطبري هو الواحدي، والثعلبي، والزمخشري، وأبو السعود، والنسفي، والبيضاوي، والبغوي، والسيوطي، والشوكاني، والآلوسي، وقال الشوكاني – بعد ذكر الحديث

---

(١) التوفيق الرباني ص ٢٩.

(٢) مقدمة في أصول التفسير ص - ٥١ ، التفسير الكبير ج٢ ص ٢٥٥.

(٣) سورة المائدة: آية ٥٥

– في سبب نزول الآية: أخرج الخطيب في (المتفق والمفترق) عن ابن عباس نزولها في عليّ، وأخرج عبد الرزاق وعبد بن حميد، وابن جرير، وابن مردويه عن ابن عباس قال نزلت في علي بن أبي طالب.

وأمّا الألوسي فقال: غالب الأخباريين على أنّ هذه الآية نزلت في علي كرّم الله وجهه، وأخرج الحديث أيضاً أحمد بن حنبل في (فضائل الصحابة)، وابن الأثير الجزري في (جامع الأصول)[١] ولا تجد عند هؤلاء وغيرهم ذكراً لطعنٍ في هذا الحديث من قريب أو من بعيد.

إذا قرأت أيّها القارئ الكريم – هذا كله فارجع إلى قول ابن تيمية إذ قال أنّ هذا الحديث موضوع باتفاق أهل العلم كي تعلم كذب ابن تيمية ولا تعجّب من كذب ابن تيمية، لأن طريقته هي الكذب في الاستحواذ على مستمعيه وقرّائه.

وعداء ابن تيمية لأهل البيت معلوم.

وإليك ما يلي كي تعرف عداء ابن تيمية لأهل بيت الرسالة وترى العقيدة في تقديم آل الرسول بين قول الله ورسوله وقوله ابن تيمية:

قول الله ورسوله:

– قال الله تعالى: ﴿رَحْمَتُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾[٢]

---

(١) فضائل الصحابة ج٢ ص ٦٧٨، و جامع الأصول ج٩ ص ٤٧٨

(٢) سورة هود آية ٧٣.

ما هذا الاختصاص الذي حظِيَ به أهل البيت؟

- قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾[1] فقالوا: يا رسول لله كيف نصلّي عليك؟

فقال صلى الله عليه وآله: (قولوا اللّهم صلّ على محمد وعلى آل محمّد كما صلّيت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، وبارك على محمّد وآل محمّد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم)[2] فدخل هذا النّص في فريضة الصلاة جزءاً واجباً من أخلّ به متعمداً بطلت صلاته.

فلماذا كل هذا التقديم لآل الرسول حتى أصبحت الصلاة عليهم شرطاً لازماً في الصلاة الواجبة الّتي هي (عمود الدين) (إن قبلت قبل ما سواها وإن ردّت ردّ ما سواها).

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ لماذا خصّ أهل البيت بهذه العناية وبهذا التطهير دون سواهم من الصحابة والقرابة؟

والنبي يفرد أربعة فقط ممّن حوله من المسلمين علياً وفاطمة والحسن والحسين ويدير عليهم كساءً ثم يقول:

(اللّهم هؤلاء أهل بيتي) لا غيرهم (اذهب عنهم الرجس وطهّرهم

---

(١) سورة الأحزاب آية ٥٦.

(٢) صحيح البخاري ج٧ ص١٥٧ ومسند أحمد ج٤ ص٢٤٤ .

تطهيراً). فلماذا هذا التقديم الذي خصّ به آل الرسول دون سواهم؟

هذا قول الله ورسوله في تقديم أهل البيت وهناك أسئلة تقدمت الإشارة إليها بكلمة لماذا.

وبقي الكلام في قول ابن تيمية فقد قال ابن تيمية في الجواب عن تلك الأسئلة (إن فكّرة تقديم آل الرسول هي من أثر الجاهلية في تقديم أهل بيت الرؤساء)[1].

فعليك أيّها القارئ المسلم أن ترى كيف يسيء ابن تيمية في ساحة الله وفي ساحة الرسول الأعظم ﷺ إذ يشجع الله ورسوله المؤمنين على متابعة أثر الجاهلية حسب رأي ابن تيمية مع أنّ الله تعالى أرسل نبينا محمداً ﷺ لمحيّ آثار الجاهلية لا لإقرار تلك الآثار، فهذه الصلاة على آل محمد ﷺ التي تردّدها في صلاتك هي من آثار الجاهلية في نظرية ابن تيمية وتقديمك آل محمد أوّل دعائك ومناجاتك وختامك الدعاء بذكرهم هو من آثار الجاهلية، فلا تقبل لك صلاة ولا تستجاب دعوةً ما لم تمزجها بآثار الجاهلية، ثم قال ابن تيمية ثانياً في الجواب عن تلك الأسئلة إنّ تقديم آل الرسول ليس من أثر الجاهلية وحسب، بل هو أيضاً من عقائد اليهود.

إذ يقول ابن تيمية: (قالت الشيعة: لا تصلح الإمامة إلا في ولد علّيٍ. وقالت اليهود: لا يصلح الملك إلا في آل داود)[2] إذن قول إبراهيم الخليل

---

(١) منهاج السنة ج٣ ص ٢٦٩.

(٢) منهاج السنة لابن تيمية ج١ ص٦

حين قال الله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً﴾[1] فقال إبراهيم: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ فقوله هذا في تقديم ذرّيته من عقائد اليهود الذين لم يُخلقوا بعدُ أم من أثر الجاهلية حسب نظرية ابن تيمية وقول الله تعالى في إبراهيم عليه السلام ﴿وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾[2]؟!

من عقائد اليهود ومشيئة الله تعالى وإختياره ذرّية إبراهيم من أثر الجاهلية وحينئذ إصطفاء الله تعالى لآل الرسل وذرّياتهم في قوله تعالى – ﴿إِنَّ اللهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحاً وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ * ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِن بَعْضٍ﴾[3] إمّا من عقائد اليهود أو من أثر الجاهلية؟!

يا أيها القارئ المسلم إنّ هذه النظرية استخفاف بكتاب الله ومشيئة الله تعالى وبالنبيّين وسنّتهم.

وليست هذه النظرية لابن تيمية إلا لشدّة عدائه لآل الرسول إذ ترى، أيّها القارئ الكريم، إنّ ابن تيمية يرى كل ما ورد في فضائل آل الرسول- في الكتاب والسنة – من عقائد اليهود أو من آثار الجاهلية ولكن حينما تأتي إلى آل أُميّة وآل أبي سفيان وآل مروان حين توارثوا الحكم ولا يخرج عن بيتهم حتى انقرضت دولتهم هل ترى ابن تيمية مشبهاً باليهود أو نسبة سيرتهم إلى آثار الجاهلية؟

---

(١) سورة البقرة آية ١٢٤.

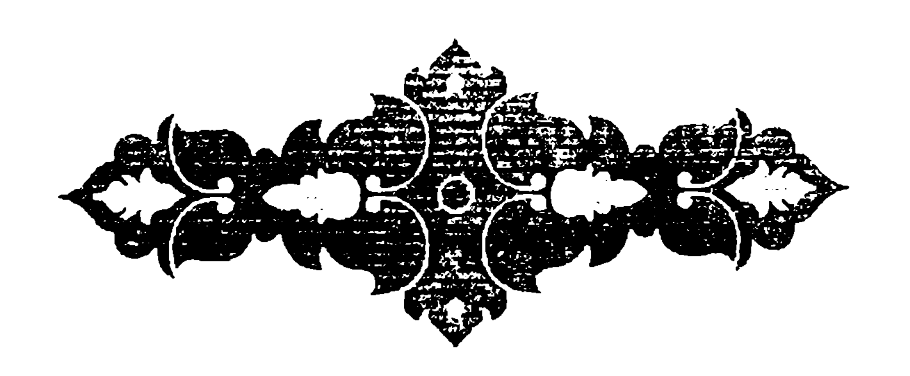
(٢) سورة العنكبوت آية ٢٧.

(٣) سورة الأنبياء آية ٧٢- ٧٣.

كلاّ أبداً فهم عنده الخلفاء على المسلمين، وأمراء المؤمنين الطاعة لهم واجبة ومن طعن عليهم فقد أدخل الفتنة والفساد في أمور المسلمين، والله يأمر بالصلاح لا بالفساد!!

ومن طعن على الرسول الأعظم وآل بيته المعصومين ليس هذا الطعن من دخول الفتنة ولا من الفساد في أمور المسلمين، في رأى ابن تيمية، فطعن معاوية وسبّه لعلي بن أبي طالب مدة أكثر من أربعين سنة — ليس من الفساد وقتل إبنه يزيد حسيناً ليس من الفساد لكونهما من آل الرسول ﷺ.

إذن حين يغيب ذكر آل محمد ﷺ تنتفي الحاجة إلى هذه النظرية ويصبح تقديم أهل بيت الرؤساء —كمعاوية ويزيد— أمراً طبيعياً فلا عيب في الرئاسة لآل أبي سفيان وآل مروان فأنّهم أهل لها، أمّا آل محمد ﷺ فليس فيهم من هو أهل لها، لا علي ولا أحد من بنيه لسبب واحد لا غير وهو كونهم آل محمد وسادة بني هاشم فلو كانوا من غيرهم لما شك أحد في تقدّمهم هذا تمام الكلام في إتّهام الشيعة الإماميّة بالكذب.



الشبهة الرابعة:

وهي أنّ الشيعة يستحلّون أموال السنّة ودمائهم وأعراضهم

كما في كتاب (الجبهان) ص٤٩٤ والمنشور النجدي الصادر من السعودية، ونصّ المنشور: (الشيعّي يستحّل دماء أمّة محمد ﷺ ويسمّيها الأمة الملعونة).

الجواب

أنّ الغرض من هذه الشبهة صرف أنظار الناس عما أفتى به بعض علماء السنّة كنوح الحنفي من وجوب قتال الشيعة وجواز قتلهم وما إرتكبه الوهابيّون من الجرائم البشعة ضدّ الإنسانيّة، وما زالوا يرتكبونها إلى يومنا هذا.

وهم معروفون باستحلالهم دماء أمّة محمد ﷺ ولعن هذه الأمة، وتكفيرها.

وتاريخ الوهابية شاهد صدق على ذلك، والوهابية قتلوا كل من رفض دعوة ابن عبد الوهاب في الإحساء ونهبوا ممتلكاتهم[1] على أساس أنهم

(١) تاريخ المملكة العربية السعودية ج١ ص١٥.

مشركون.

ومن الثابت في التاريخ أنّ الأمير سعود الوهابي هجم على كربلاء بالجيوش المنصورة ودخلوها وقتلوا غالب أهلها في الأسواق والبيوت ونهبوا ضريح الإمام الحسين عليه السلام وأخذوا ما وجدوا في البلد من أنواع الأموال والسلاح واللباس والفرش والذهب والفضّة والمصاحف الثمينة وغير ذلك ما يعجز عنه الحصر.

وأمّا الشيعة الإمامية فيقولون بحرمة مال المسلم كحرمة دمه فإنّ الإسلام عندهم عبارة عن الشهادتين، والتصديق بالبعث والصلوات الخمسة إلى القبلة وحجّ البيت وصيام الشهر والزكاة والخمس.

فالقول بأنّ الشيعة يستحلّون دماء إخوانهم أهل السنة وأعراضهم كذب صريح وافتراء بحت، والتاريخ شاهد على كذب مَن افتراه عليهم، إذ لم توجد فتوى من علماء الشيعة على إباحة أموال أهل السنّة فضلاً عن إباحة دمائهم وأعراضهم.

ولكن المتلاعبين بمقدّرات المسلمين والمبذّرين لتراث العالم الإسلامي استخدموا كل طاقاتهم في توجيه الاتّهمات على الشيعة بنشر آلاف بل ملايين الكتب والمنشورات ضد الشيعة في موسم الحج ولم يُرَ لهم كتاب صدر ضد اليهود، بل جعلوا طاقاتهم في صفوف اليهود لضرب طاقات الشيعة المادية والمعنوية.

هذا تمام الكلام في دفع هذه الشبهة.

الشبهة الخامسة:

هي إتّهام الشيعة بالكيد والمكر

يقول الدكتور فهد الرومي حينما يتحدّث عن الشيعة: (وإذا بالأيّام تكشف كيدهم ومكرهم) إلى أن يقول (وإنّ من الواجب أن نكشف خطر أولئك إذ هو أشدّ وأنكى)[1].

الجواب

نسأل الدكتور فهد الرومي: ما هو كيد الشيعة؟! وما هو الخطر الأشّد والأنكى الذي يراه الدكتور المحترم في الشيعة الإمامية؟!.

هل هو لأنّهم اخذوا سنّة رسول الله ﷺ عن طريق أهل بيته لأن أهل البيت أدرى بما في البيت لا عن طريق غيرهم من الصحابة؟!

فهذا أمر به نبيّهم محمد ﷺ حيث قال: (**إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ما ان تمسكتم بهما لن تضلّوا بعدي أبداً ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض**)[2] فلولا إمامتهم لم يكن هناك وجه

---

(١) اتجاهات التفسير ج١ ص٢٢٥.

(٢) مسند أحمد ج٣ ص١٤ وج٣ ص١٧ وج٥ ص١٨٢ وسنن الترمذي ج٥ ص٣٢٩ ←

لجعلهم عدلاً للقرآن الكريم، فذلك يستدعي وجوب التمسك بهم كما يجب التمسك بالقرآن ومن البديهي أنه ليس في التمسك بالإمام المعصوم كيد ولا مكر ولا الخطر الأشدّ والأنكى.

فهذا الهجوم من الدكتور الرومي ليس إلاّ تغطية لحق أهل البيت عن طريق التشنيع على شيعتهم ليكون هذا ستاراً على الجرائم التّي ارتكبها بعض الصحابة كعمرو بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان.

وفي الوقت نفسه ستاراً عن كيد ومكر معاوية.

ومن مكائد معاوية رفع المصاحف في حرب صفين

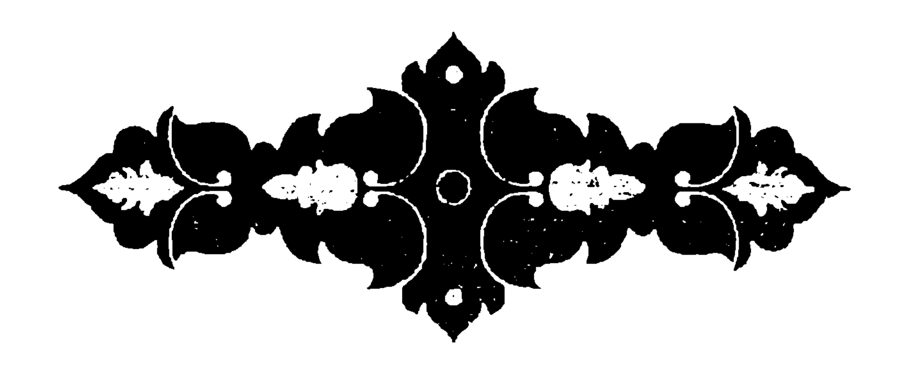
ومن مكائده تأويله قول النبي ﷺ لعمار بن ياسر: **(يا عمار تقتلك الفئة الباغية)**[1] فقتله أصحاب معاوية، ولاشتهار هذا الخبر لم يتمكّن معاوية من دفعه فاحتال على العوام فقال قتله من جاء به فعارضه ابن عباس وقال: لم يقتل الكفّار إذن حمزة وإنّما قتله رسول الله ﷺ لأنه هو الذي جاء به إليهم حتى قتلوه.

ومن مكائد معاوية وجرائمه أخذه البيعة لابنه يزيد الفاسق الّذي سوّد تاريخ الاسلام بارتكابه الجرائم البشعة كمجزرة كربلاء، وواقعة الحرة وإحراق الكعبة.

ح٣٨٧٦.

(١) مسند أحمد ج٢ ص١٦١ وصحيح مسلم ج٨ ص١٨٦ وسنن الترمذي ج٥ ص٣٣٣ وفضائل الصحابة ص٥١.

هذا ملخص الكيد والمكر لبعض الصحابة فاتّهام الشيعة بالكيد والمكر ليس إلا ستاراً على كيد ومكر بعض الصحابة.



الشبهة السادسة:

هي أن الشيعة يعتقدون في الله البداء

ومعناه العلم بعد الجهل والظهور بعد الخفاء، وأن يقضي أمراً ثم ينقض ما أبرمه الله.

الجواب

والغرض من هذه الشبهة هو إخراج الشيعة كليّةً عن ملّة الإسلام إذ من يعتقد في الله الجهل ليس بمسلم إذ من صفات الله كونه عالماً بجميع الأشياء

إلا أنّ هذا الإتّهام كذب واضح وإفتراء جلي، لأن البداء بهذا المعنى مستحيل على الله عزّ وجلّ، والشيعة الإمامية لا يعتقدون هذه العقيدة الفاسدة التي رمتهم بها الوهابية؛ لأن الشيعة الإمامية لا يقبلون بنسبة الجهل والنسيان إلى الأنبياء الذين لا يقاسون مع الله تعالى فكيف يقبلون بنسبة الجهل والنسيان إلى الله تعالى؟!

وهو على خلاف نصّ الكتاب العزيز كقوله تعالى:

﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاءِ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا شَيْئاً أَوْ تُخْفُوهُ فَإِنَّ اللهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً﴾[2].

فما فهمه أعداء الشيعة عن البداء هو خلاف ما يفهمه الشيعة، وخلاف ما يؤمن به المحققون من علمائهم، لأن ما يؤمن به الشيعة الإمامية هو البداء بمعنى ظهور الشيء منه تعالى للغير على خلاف ما تقتضيه المقتضيات غير التامّة والمعدّات فلا استحالة فيه، لأنّه لا ينافي علمه به وإرادته له من الأزل وهو أمرٌ واقع في نظام العالم المادي الذي لا يخلو مِن التزاحم بين المقتضيات، ومن المعلوم أنّ وقوع أمرٍ أقوى دليل على إمكانه فإنّ الواقع لا يقع إلا لكونه ممكناً فلا مجال لدعوى استحالته بعد الوقوع.

وبعبارة أخرى أنّ الحقيقة التي لا ريب فيها أنّ علم الله المطلق الذي عنده لا يتبدّل ولا يتغيّر ولا يطرأ عليه جديد ولكن العلوم التي هي عند الملائكة وعند الانبياء والأولياء قابلة للمحو والاثبات والتبدّل والتغيّر بأمر الله تعالى:

﴿يَمْحُو اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾[3] أي أنّه تعالى يمحو ما يشاء ويُثبته في الكون وعنده علمه المطلق الذي لا يتغيّر ولا يتبدّل، فقد يغيّر الله ما شاء في الكون بالدعاء وهو يعلم أزلاً أنّ هذا الأمر سيغيّر

---

(١) سورة آل عمران آية ٥

(٢) سورة الأحزاب آية ٥٤.

(٣) سورة الرعد آية ٣٩.

بالدعاء وهو سرّ قول النبي صلى الله عليه وآله «**الدعاء ينفع مما نزل ومما لم ينزل**»[١].

فإن الأولياء بدعائهم الصالح يرفعون البلاء والفتن والمحن فيمحوها الباري جل جلاله من دون أن يطرأ عليه علم جديد. قال العلامة الطباطبائي (قده) في ذيل قوله تعالى:

﴿**يَمْحُو اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ**﴾ ما حاصله: إنما البداء هو ظهور أمر منه تعالى ثانياً بعدما كان الظاهر منه خلافه أولاً فهو محو الأول وإثبات الثاني والله تعالى عالم بهما جميعاً، وهذا مما لا يسع لذي لبٍّ إنكاره فإن للأمور والحوادث وجوداً بحسب ما تقتضيه أسبابها الناقصة من علةٍ أو شرط أو مانع ربما تخلف عنه، ووجوداً بحسب ما تقتضيه أسبابها وعللها التامّة، وهو ثابت غير موقوف ولا متخلّف. إلى أن يقول وعلى أيّ حال ظهور أمر أو إرادة منه تعالى بعدما كان الظاهر خلافه واضح[٢].

فالبداء المحال هو التبدل والتغيّر في ناحية علمه الذاتي وهو الذي لا يقول به أحد من الشيعة الامامية إذ تدل على استحالته الأدلة العقلية والروايات الواردة عن طريق أهل البيت عليهم السلام. قال الإمام الصادق عليه السلام **ومن زعم أن الله تعالى بدا له في شيء بداء ندامة فهو عندنا كافر بالله العظيم** وقال أيضاً:

«**ومن زعم أن الله بداء له في شيء ولم يعلمه أمس فابرؤوا منه**»

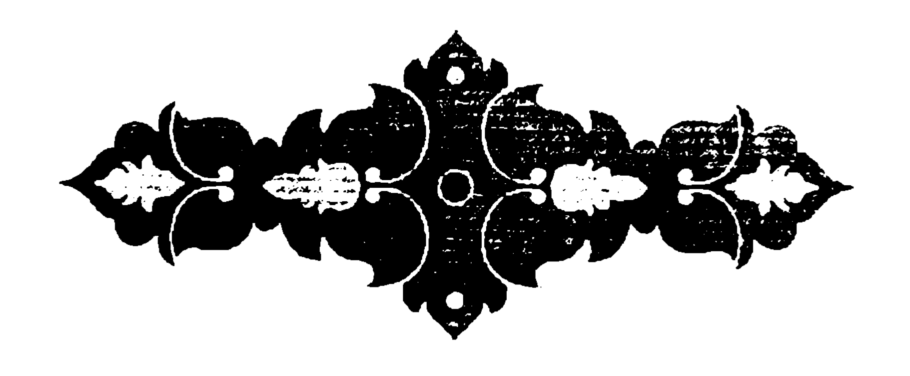
---

(١) مسند أحمد ج٥ ص٢٣٤ والمستدرك ج١ ص٤٩٣ ومجمع الزوائد ج١٠ ص١٤٦.

(٢) تفسير الميزان ج١١، ص٤٢٠

فالبداء بمعنى الجهل والندامة يستحيل على الله تعالى ولا تقول به الإمامية، لأنه يستدعي التبدل والتغيير في علمه تعالى.

فنتيجة البحث أن البداء بمعنى ظهور الأشياء على خلاف المقتضيات والمعدات كموت شخص صحيح المزاج الذي لا يتوقع موته وشفاء مريض لا يتوقع شفاؤه أمر ممكن، بل واقع حيث أن هذا الظهور إنما هو بالنسبة إلينا ولا ظهور له تعالى لعلمه به من الأزل.



الشبهة السابعة:

هي قول الشيعة الإمامية بالرجعة

والقول بالرجعة يعدّ عند أهل السنة من المستنكرات التي يستقبح الاعتقاد بها، بل إنّهم يعدونها بمنزلة الكفر والشرك؛ فكان هذا الإعتقاد من أكبر ما تنبز به الشيعة الإمامية ويشنع به عليهم.

الجواب

أن الرجعة في الأصل يراد بها رجوع الأموات إلى الدنيا كأنهم خرجوا منها ورجعوا إليها، والمراد بها هنا هو الرجعة بمعنى عود جماعة قليلة إلى الحياة الدنيوية قبل يوم القيامة ثم موتهم وحشرهم مجدداً يوم القيامة، والقول بالرجعة بهذا المعنى ليس شيئاً مضاداً لأصول الإسلام، وليس فيه إنكار لأيّ حكم ضروريٍّ، بل إنكار الرجعة في واقع الأمر إنكار لقدرة الله على إحياء الموتى قبل يوم القيامة.

إثبات الرجعة

قامت الأدلة الأربعة من الكتاب والسنة والإجماع والعقل على إثبات

الرجعة.

فقد جاء في القرآن الكريم آيات ظاهرة في الرجعة غير قابلة للتأويل وهي حجة للشيعة على خصومهم:

١- قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجاً﴾[1] وهذه الآية المباركة تدل على حشر فوج من كل جماعة قبل يوم القيامة والرجعة التي تقول بها الإمامية ليس بأكثر من هذا وليس المراد من الحشر في هذه الآية هو الحشر في يوم القيامة كما يظن البعض، لأن حشر يوم القيامة لا يكون من كل أمة فوجاً فإن الحشر في يوم القيامة يكون للجميع ولكل أحد من الخلق ولجميع الأفواج من جميع الأمم كما هو صريح القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَداً﴾[2].

فإن كلمة ((أحداً)) نكرة في سياق النفي تفيد العموم ويستفاد منها أنه لا يبقى أحد إلا ويحشر يوم القيامة

٢- قوله تعالى: ﴿قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾[3]

وهذه الآية هي من الآيات التي تدل على الرجعة:

ويستفاد منها أنّ الله تعالى أماتهم في هذه الدنيا، ثم أحياهم وأرجعهم إليها، ثم أماتهم ثم أحياهم في يوم القيامة، فالآية صريحة في تحقق إماتتين

---

(١) سورة النمل آية ٨٣.

(٢) سورة الكهف آية ٤٧.

(٣) سورة غافر آية ١١.

وإحيائين ومن الواضح أنّ الموتتة الأولى هي الموت في عالم الدنيا وأحد الإحيائين هو الإحياء للبعث في عالم الآخرة فلا يبقى محلّ ومورد للموتة الثانية والحياة الثانية إلا الحياة والموت في الرجعة فدلالة الآية غير قابلة للانكار.

وقد يقول بعض العامة أنّ المراد بالإحياء والموت الثاني هو الإحياء في القبر للسؤال، والموت قبل الحياة في عالم الدنيا، يعني خلقهم أمواتاً. لكن هذه دعوى مردودة بأجوبة ثلاثة : -

أمّا أوّلاً – فلإنّ حياة القبر هي للسؤال فقط، وليست لإظهار الندم على ما فات من التقصير أو للتوبة التي هي من شؤون التكليف مما ذكر في الآية الشريفة المتقدمة بقولهم: ﴿فَاعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا﴾ فهذا قرينة ظاهرة على أنه ليس المعنيّ بالحياة التي يعترفون فيها بالذنوب هي حياة القبر.

وأمّا ثانياً : ـ فلأن حياة القبر حياة برزخية ناقصة بقدر ما يفهم الإنسان ويجيب، ويحسّ باللذة والألم لا الحياة الكاملة التي يطلق عليها الإحياء.

وأمّا ثالثاً : ـ فلأن من خلقه الله تعالى ميّتاً لا يقال أنّه أماته، بل الإماتة في المحاورات العربية العرفية تطلق على الموت بعد الحياة وفي مقابله الإحياء أيضاً لا يكون إلا في الحياة بعد الموت فإن الظاهر من قولهم: أماته هو أنه أماته بعد أن كان حيّاً، لا أنّه خلقه ميّتاً.

كما أنّ الظاهر من قولهم: أحياه هو أنه أحياه بعدما كان ميّتاً لا أنّه أحياه وهو حيّ هذا تمام الكلام في الدليل من الكتاب.

الدليل الثاني: السنة الشريفة:

دلت الأحاديث المباركةو المتواترة والقطعية على حقيقة الرجعة وأثبتت هذه العقيدة الصادقة.

وقد أفاد شيخ الإسلام المجلسي تتئُ تواتر الأخبار في الرجعة بما يقرب من ٢٠٠ حديث صحيح رواها ما يزيد على ٤٠ راوٍ من الثقات العظام والعلماء الأعلام وإليك ما نصّه : -

اعلم يا أخي أنّي لا أظنّك بعد ما اوضحت لك في القول بالرجعة التي أجمعت الشيعة عليها في جميع الأعصر واشتهرت بينهم كالشمس في رابعة النهار، حتى نظموها في أشعارهم، واحتجوا بها على المخالفين في جميع أمصارهم ثم ذكر أسماء من روى أخبار الرجعة عن الأئّمة المعصومين ونكتفي بذكر رواية واحدة رعاية للاختصار فقد قال المفيد ناقلاً عن أئمة أهل البيت عليهم السلام إنما يرجع إلى الدنيا عند قيام القائم من محض الإيمان محضاً، ومحضّ الكفر محضاً، وأمّا ما سوى هذين فلا رجوع لهم إلى يوم المآب)[١]

وفي (عقائد) المظفر أنّ الذي تذهب إليه الإمامية أخذاً بما جاء عن آل البيت عليهم السلام أنّ الله يعيد قوماً من الأموات إلى الدنيا في صورهم التي كانوا عليها فيعزّ فريقاً ويذّل فريقاً آخر يديل المحقين من المبطلين والمظلومين منهم من الظالمين وذلك عند قيام مهدي آل محمد عليه السلام ولا يرجع إلا من علت درجته في الإيمان أو بلغ الغاية في الفساد ثم يصيرون بعد ذلك إلى الموت

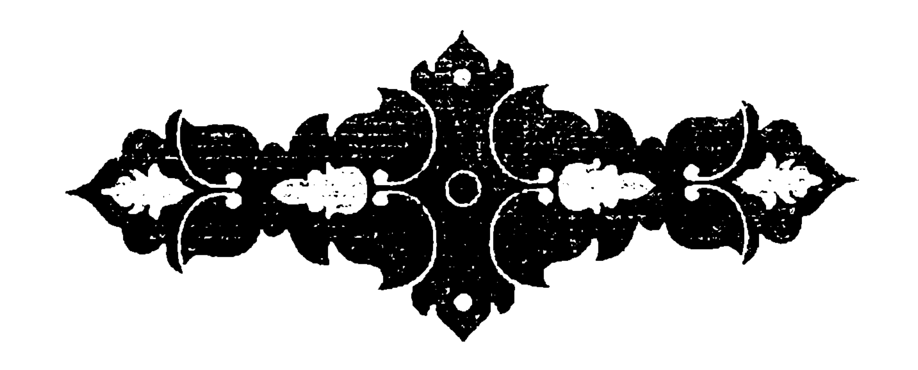
(١) (تصحيح الاعتقاد) ص٤٠

ومن بعده إلى النشور.

واعلم أيّها القارئ الكريم أن الرجعة وإن كانت من مسلمات عقائد الإمامية ولكن ليست من أركان التشيّع.

وقد علم مما ذكرناه اجماع الأئمة عليهم السلام على الرجعة.

وأمّا العقل فوقوع الرجعة في الأمم السابقة أقوى دليل على إمكانها بل العقل يحكم بلزوم الرجعة تحقيقاً لاقامة العدل في الأرض والعدالة في الدنيا والقسط في الحكم والقضاء من المحسّنات العقلية.



الشبهة الثامنة:

هي حرمة البكاء والنياحة والجزع للحسين عليه السلام

بل قال البعض : أنّ البكاء على الحسين بدعة فيعاقب من بكا عليه وقتل الحسين إجتهادٌ للقاتل أجرٌ لما هو المعروف من أن من عمل بإجتهاده إن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر واحد.

وحاصل الكلام أنّ أهل السنّة ينتقدوننا لأنّنا نحيي الشعاير الحسينية بمختلف أشكالها من مأتم وبكاء ونظم شعرٍ وزيارة لقبره الشريف وكلّ ذلك غير مشروع عند هؤلاء، إمّا لعدم الأدلة على المشروعية أو هو مما يُفرِّق بين المسلمين.

الجواب

توضيحه يتوقف على مقدمة وهي معرفة الإمام الحسين ومعرفة قاتله وهو يزيد بن معاوية.

أمّا الإمام الحسين عليه السلام فهو من أهل البيت المطهرّين من الرجس بلا ريب، بل هو ابن رسول الله صلى الله عليه وآله بنصّ آية المباهلة التي جاءت في حادثة

المباهلة مع نصارى نجران، وقد خلّد القرآن الكريم هذا الحدث في قوله: ﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَاءنَا وَأَبْنَاءكُمْ وَنِسَاءنَا وَنِسَاءكُمْ وَأَنفُسَنَا وأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَةَ اللهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾[1] والحسين من ذوي القربى الذين تجب مودتهم بنصّ آية المودة في قوله تعالى: ﴿لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إلا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾[2]

مقام الحسين عند خاتم المرسلين صلى الله عليه وآله

فقد خصّ الرسول الأعظم حفيديه الحسن والحسين بأوصاف تنبيء عن عظم مراتبهما ومنزلتهما لديه.

فهما

١- «ريحانتاه من الدنيا، وريحانتاه من هذه الأمة»[3]

٢- «وهما خير أهل الأرض»[4]

٣- «وهما سيّدا شباب أهل الجنّة»[5]

٤- «وهما إمامان قاما أو قعدا»[6]

---

(١) سورة آل عمران آية ٦١

(٢) سورة الشورى آية ٤٤

(٣) (صحيح البخاري) ج٢ ص١٨٨، وسنن الترمذي ص٥٣٩

(٤) سنن ابن ماجه ج١ ص٤٤ ومسند أحمد ج٥ ص٣٩١، وسنن الترمذي ج٥ ص٣٢٦ ح٣٨٧٠.

(٥) سنن ابن ماجه ج١ ص٥٦، والترمذي ص٥٣٩.

(٦) المناقب لابن شهر آشوب ج٣ ص ١٦٣. نقلاً عن مسند أحمد وجامع الترمذي وسنن ←

٥- «وهما العترة من أهل البيت الّتي لا تفترق عن القرآن إلى يوم القيامة، ولن تضلّ أمّة تمسكّت بهما»[١]

٦- كما أنّهما من أهل البيت الذين يضمنون لراكبي سفينتهم النجاة من الغرق[٢].

٧- وهما ممّن قال عنهم جدّهم «النجوم أمان لأهل السماء وأهل بيتي أمان لأهل الأرض من الاختلاف»[٣].

٨- وقد استفاض الحديث عن مجموعة من أصحاب الرسول صلى الله عليه وآله أنّهم قد سمعوا مقالته فيما يخصّ الحسنين عليهما السلام

«اللّهم إنّي أحبّهما فأحبّهما وأحبّ من يحبّهما»[٤]

وفي حديث آخر عن رسول الله صلى الله عليه وآله :

«من أحب الحسن والحسين أحببته ومن أحببته أحبّه الله عزّ وجلّ أدخله الجنة ومن أبغضهما أبغضته ومن أبغضته أبغضه الله خلّده في النار»[٥]

هذا هو الإمام عليه السلام أيها القارئ المسلم المحبّ لأهل البيت وأمّا قاتل الحسين – وهو يزيد بن معاوية – فمعروف بالفسق والفجور وإليك بعض

ابن ماجه وغيرهم.

(١) جامع الترمذي ص ٥٤١، مستدرك الحاكم ج٣ ص١٠٩.

(٢) حلية الأولياء ج٤ ص٣٠٦.

(٣) مستدرك الحاكم ج٣ ص ١٤٩.

(٤) مسند أحمد ج٥ ص٢١٠ وسنن الترمذي ج٥ ص٣٢٢.

(٥) الإرشاد ج٢ ص٢٨.

أوصافه من التاريخ

(مروج الذهب للمسعودي ج٣ ص٨١- ٧٧)

(وليزيد أخبار عجيبة، ومثالب كثيرة، من شرب الخمر وقتل ابن بنت رسول الله ﷺ ولعن الوصي وهدم البيت وإحراقه، وسفك الدماء والفسق والفجور.

وفي أيّام يزيد ظهر الغناء بمكّة والمدينة واستعملت الملاهي وأظهر الناس شرب الخمر، وكان له قرد يكنّى بأبي قبيس يحضره مجلس منادمته، ويطرح متكأ، وكان قرداً خبيثاً) هذا ما ذكره المسعودي في مروج الذهب.

قال البلاذري في (أنساب الأشراف) ج٤ ص١ :

وكان يزيد بن معاوية أوّل من أظهر شرب الخمر والاستهتار بالغناء والصيد، واتّخاذ القيان والغلمان والتفكّه بما يضحك منه المقربون من القرود والمعافرة[1] بالكلاب والديكة) هذا كلام البلاذري في أوصاف يزيد.

وقال الأصفهاني في (الأغاني) ج١٦ ص٦٨.

كان يزيد بن معاوية أوّل من سنّ الملاهي في الإسلام من الخلفاء، وآوى المغنّين، وأظهر الفتك وشرب الخمر) هذا ما ذكره الأصفهاني، هذا هو قاتل الحسين، بالله عليك أيّها القارئ العزيز أنت ووجدانك كيف تحكم فيمن يقول البكاء على الحسين بدعة وقتله اجتهاد يعني للقاتل أجراً كيف لا يموت خجلاً من يعتقد بأنّ يزيد بن معاوية كان مجتهداً وهو في الجنّة مع

---

(١) والمعافرة هي يدع الكلاب تثب على بعضها ويتقاتل

كونه من المفسدين في الأرض، ويكفي في كونه من المفسدين في الأرض ما ارتكبه من الجرائم لم يشهد المسلمون نظيرها في تاريخهم الطويل، كمجزرة كربلاء ومجزرة مدينة رسول الله وقد أباحها لجيشه ثلاثة أيّام فقتلوا جمعاً من أصحاب رسول الله وتابعيهم وأخذوا من الآخرين بيعة على أنّهم عبيد أقنان ليزيد وهتكوا أعراضهم بحيث ولدت ألف إمرأة من أهل المدينة من غير زواج وأفتض فيها ألف بكر.

ومن هذه المقدمة يتضح الجواب

ويقال أنّ لنا على إحياء الشعائر الحسينية أدلّة:

الدليل الأول هو التأسّي برسول الله حيث بكى على الحسين حين أخبره جبرائيل بقتل الحسين كما عرفت.

الدليل الثاني ما ورد عن طريق أهل البيت من الروايات الكثيرة مفادها هو الأجر والثواب على البكاء لمظلوميّة الإمام الحسين عليه السلام كما عن أبي عبد الله إذ قال:

من أنشد في الحسين فأبكى عشرة فله الجنّة. ثم جعل ينتقص واحداً واحداً حتى بلغ الواحد فقال من أنشد في الحسين فأبكى واحداً فله الجنّة)

ثم قال من ذكره فبكى فله الجنّة.

وعن الإمام الرضا عليه السلام:

«من كان يوم عاشوراء يوم مصيبته وحزنه وبكائه جعل الله عزّ وجلّ يوم القيامة يوم فرحه وسروره».

وهذا ليس ببعيد عن الله تعالى، لأن الحسين قتل لأجل الدين إذ قال

الإمام عليه السلام : ـ مشيراً إلى يزيد وأتباع يزيد ـ «إنّ هؤلاء قوم أظهروا طاعة الشيطان، وتركوا طاعة الرحمن واتّخذوا مال الله دولا وعباده خولا وأنا أحقّ من غيّر»

ولقد حدّد الإمام الحسين الذين ثار عليهم بقوله :

«ألا ترون إلى الحق لا يعمل به، وإلى الباطل لا يتناهى، عنه ليرغب المؤمن في لقاء الله محقا» حينما ترى حقاً متروكاً، وباطلاً معمولاً به فلا بدّ أن تثور وقال عليه السلام «إنّي لا أرى الموت إلا سعادة والحياة مع الظالمين إلا برماً»؟!

الدليل الثالث هو الدليل العقلي : المنطق العقلائي يدفعنا لإحياء ذكريات عاشوراء، وذلك لأنّ في إحيائها تكريماً للإنسان العظيم في تاريخ الرسالة وأنّ أمّة لا تكرم عظماءها فهي محكومة بالفشل، لأنّ الذي يرسم تاريخهم، ويصنع كيانها هم العظماء.

والأمّة ـ أيّة أمّة تكون ـ كرامتها وعظمتها بعلمائها وعظمائها وثوارها وشهدائها وإنّنا حين نهمل عظماءنا نكون قد أهملنا تاريخنا ككل، وحكمنا على وجودنا باللغو،

فحين نعتزّ بعقيدتنا الإسلامية وبكياننا الإسلامي، يجب أن نعتز بصانعي هذا الكيان، وبروّاد هذه المسيرة أولئك الذين جعلوا أجسامهم ضحايا للحق وارتفعت أرواحهم إلى الملأ الأعلى، وقدموا جميع ما لديهم للأمّة وللرسالة كالحسين بن علي عليهما السلام فحينئذٍ إنّ تقديسنا للحسين ناشئ من تقديسنا للإسلام العظيم إنّنا نبكي ونتأثر لما جرى على الحسين عليه السلام وفي

نفس الوقت نكبر تلك الروح المفعمة بالإيمان حين نقرأ عن الحسين عليه السلام، وهو يملأ كفّه من دم رضيعه ويرمي به إلى السماء قائلاً «اللهم إن كان يرضيك فخذ حتى ترضى» فلا يتوقع انفصالنا عن الحسين عليه السلام إلا حين ننفصل عن إسلامنا العزيز وهذا هو المحال بعينه.

فكيف لا نحيي ذكرى الحسين؟! إنّ في إحياء ذكرى الحسين عليه السلام بمختلف الأساليب المعقولة والمشروعة تخليداً لعظمائنا وشكراً لهم على ما قدموا في سبيلنا وفي سبيل رسالتنا.

كيف لا نحيي ذكرى الحسين عليه السلام؟!! أنّ في إحياء ذكرى الحسين إحياء للملاحم البطولية المؤمنة التي أدار رحاها سبط رسول الله صلى الله عليه وآله ورمزٌ من رموزنا المقدسة، وإحياء للروح الإيمانية الجبّارة، والإرادة العقائدية التي لم تُقهر تحت أعتى الظروف وأقساها.

كيف لا نحيي ذكرى الحسين؟!! أنّ في إحياء ذكرى الحسين عليه السلام يعني إحياء تلك الشعارات التي رفعها الحسين عليه السلام وأصحابه الأبرار في كربلاء، والتي من شأنها إحياء المسلمين في كل مكان وزمان.

وإليك بعض تلك الشعارات:

١- قام في أصحابه خطيباً، وقال:

«خط الموت على ولد آدم مخط القلادة في جيد الفتاة، وما أولهني إلى أسلافي إشتياق يعقوب إلى يوسف وخُيّر لي مصرع أنا لاقيه كأنّي بأوصالي تقطعها عسلان الفلوات... الخ إلى أن يقول: ولا محيص عن يوم خُطّ بالقلم»

٢- «لا أرى الموت إلا سعادة والحياة مع الظالمين إلا برما»

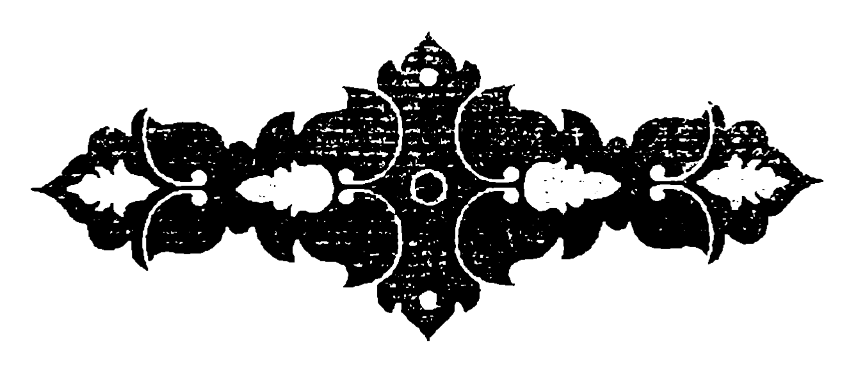
٣- «وما أهون الموت على سبيل نيل البرّ وإحياء الحق، ليس الموت في سبيل العزّ إلا حياة خالدة وليست الحياة مع الذّل إلا الموت الذي لا حياة معه»

٤- «مرحباً بالقتل في سبيل الله»

٥- «وهل تقدرون عليّ أكثر من قتلي!! .. ولكنكم لا تقدرون على هدم مجدي ومحو عزّي وشرفي» قاله: حينما أحاط به جيش الخلافة من كل جانب.

وهذه الشعارات في الحقيقة هي الكلمات التي كانت تنصَبّ كالحمم على رؤوس الأعداء وتكشف عن الانفجار الثوري النبويّ الذي كان ينطلق تحت سيل الدم والنار والحديد، وأمام جثث الضحايا من الأخوة والأولاد والأنصار، وفي كابوس مأساة عطش النساء والأطفال وصراخهم الذي كاد يشق عنان السماء والإنسان عاجز عن وصف ذلك المشهد، ولذلك فلو أعطت الانسانية إلى يوم عاشوراء حقّه لاحتفلت به كيوم للحرية والكرامة الإنسانية.

وكيف كان فالمنطق العقلائي يدفعنا لإحياء ذكرى الحسين عليه السلام إذ في إحيائها تكريم للإنسان العظيم الذي قدّم جميع ما لديه لحفظ الدين المبين والعاقل لا يرضى بقتل رموزه وقادته.



الشبهة التاسعة:

حول الشيعة هي أنّ الشيعة جعلوا اسم عليّ جزءاً من الأذان بغضاً لعمر بن الخطاب لا حبّاً لعلي بن أبي طالب عليه السلام

ومن أكاذيب مردوخ ومفترياته على الشيعة قوله في (ص٦٣) من رسالته ما معناه (أنّ الشيعة جعلوا إسم عليّ جزءاً من الأذان بغضاً لعمر بن الخطاب لا حبّاً لعلي بن أبي طالب.

الجواب

إنّ شيعة علي لم يجعلوا اسم علي عليه السلام جزءاً من الأذان ولا أفتى أحد من علمائهم بذلك، بل الشيعة تعتقد أنّ من يأتي باسم الإمام علي عليه السلام في الأذان بقصد الجزئية آثم وإنّما من يأتي منهم باسمه المقدس عليه السلام في الأذان تيّمناً به وحباً له عليه السلام لا بغضاً لعمر بن الخطاب.

وهناك من الأحاديث ما يؤيّد فعلهم ويقرّ عملهم وسيأتي ذكر بعض تلك الأحاديث

وما يكذّب حكم مردوخ على الشيعة قول المعصوم عليه السلام (إنّما الأعمال بالنيّات ولكل إمرءٍ ما نوى) فمن أين علم مردوخ من ذكر الشيعة لاسم

علي في الأذان أنّهم يقصدون من ذكر اسمه بغض عمر مع أن علم الغيب مختص بالله تعالى فمتى اطلع الله مردوخ على نيّات عباده وما يضمرون حتى يحكم على الشيعة بأنّهم جعلوا اسم علي جزءاً للأذان بغضاً لعمر بن الخطاب)؟

فليس هذا الكذب والإفتراء منه على شيعة أهل البيت عليهم السلام إلا لعدائه لأهل البيت عليهم السلام.

وإليك أيّها القارئ العزيز حكم الشهادة الثالثة في الأذان أعني الشهادة بولاية علي بن أبي طالب عليه السلام فإنّها من جملة الحقائق الإسلامية والحديث عنها يكون في عدّة نقاط:

الأولى الله والشهادة الثالثة: أعنى الشهادة بولاية علي بن أبي طالب عليه السلام أنّ أوّل من يذكر الإمام علي بعد الشهادتين هو الله سبحانه وتعالى فقد روي عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال:

لّما خلق الله السماوات والأرض، أمر منادياً فنادى

(أشهد أنّ لا إله إلا الله) ثلاث مرات.

(أشهد أنّ محمداً رسول الله) ثلاث مرات

(أشهد أنّ عليّاً أمير المؤمنين وليّ الله حقّاً) ثلاث مرات[1]

نتساءل لماذا أمر الله بهذه النداءات الثلاثة معاً.

وعلى ماذا يدل ذلك؟!

من الواضح أنه يدل على ضرورة مقارنة الشهادتين بالشهادة الثالثة وأنّ

---

(١) بحار الأنوار ج٣٧، ص٣٩٥ وقريب منه في الأمالي للصدوق مجلس ٨٨.

الشهادتين بدون الشهادة الثالثة مرفوضة عند الله تعالى[١]

أن معنى هذا الحديث هو أنّ قوام الإيمان إنما هو بالشهادات الثلاث معاً.

وأن المؤمن في منطق الله والرسول هو الذي يؤمن بـ لا إله إلا الله، محمد رسول الله علي أمير المؤمنين وليّ الله.

الثانية: رسول الله، والشهادة الثالثة:

أمّا رسول الله ﷺ فالأحاديث مروية عنه باستحباب ذكر الإمام علي عليه السلام كلّما جاء ذكر رسوله وإليك نماذج منها:

قال رسول الله ﷺ «من قال (لا إله إلا الله) تفتحت له أبواب السماء ومن تلاها أي أتبعها بـ (محمد رسول الله) تهلل وجه الحق سبحانه واستبشر بذلك، ومن تلاها بـ (عليّ وليّ الله) غفر الله له ذنوبه ولو كانت بعدد قطر المطر»[٢].

إنّ هذا الحديث يدل على جواز ذكر الإمام علي عليه السلام بعد ذكر الله ورسوله من غير فرق بين الآذان وغيره فهو عام يشمل كل مجال.، بل هذا الحديث يدل على استحباب هذا الذكر ومطلوبيّته ومحبوبيّته عند الله سبحانه وتعالى.

وبعد هذه الأحاديث فهل هناك حاجة إلى دليل على الجواز أوّلاً والاستحباب ثانياً.

ولو لم تكن هذه الجملة محبوبة عند الله، ومرضية لديه فهل كان الله

---

(١) سر الإيمان تأليف عبد الرزاق الموسوي المقرم ص٦

(٢) بحار الأنوار ج٣٨ ص٣١٨.

سبحانه يغفر ذنوب قائلها ولو كانت بعدد قطر المطر؟!

ويقول الرسول في حديث آخر (والذي بعثني بالحق بشيراً، ما استقرّ الكرسي والعرش ولا دار الفلك ولا قامت السماوات والأرض إلا بإن كتب الله عليها (لا إله إلا الله محمد رسول الله، علّي أمير المؤمنين ولّي الله)[1] والجدير بالذكر أنّه نودي بهذه الشهادة في عهد رسول الله ﷺ وقررّها النبي ﷺ وأمضاها.

جاء ذلك في كتاب (السلافة في أمر الخلافة) للشيخ عبد الله المراغي من أعلام السنّة في القرن السابع الهجري، وهذا من الكتب المخطوطة في المكتبة الظاهرية بدمشق ففيه روايتان مضمون أحدهما أنّه أذن سلمان الفارسي فرفع الصحابة لرسول الله أنّه زاد في الأذان أشهد أنّ علياً ولّي الله فجابهم النبي ﷺ بالتوبيخ والتأنيب اللاذع، وأقرّ لسلمان هذه الزيادة.

ومضمون الآخر أنّهم سمعوا أنّ الصحابي الجليل أبا ذر الغفاري وقف - بعد واقعة الغدير يهتف بها الأذان - وأذّن للصلاة وزاد في الأذان - بعد الشهادتين - الشهادة بالولاية للإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام وهنا ثار جمع من المنافقين والأعداء، وهرعوا إلى رسول الله ﷺ وشكوا إليه ما سمعوه من أبي ذر، كان هؤلاء ينتظرون من النبي ﷺ أن يضمّ صوته إلى أصواتهم، فيستنكر هذه الشهادة، ويوبخ أبا ذر على هذه الزيادة وينهاه عنها.

إلا أنَّ رسول الله ﷺ وجّه التوبيخ إليهم فقال: «أما وعيتم خطبتيّ يوم

---

(١) المصدر السابق ج٢٧ ص٨.

الغدير لعلّيٍ بالولاية»؟!

أو ما معنى تلك الخطبة الطويلة التي ألقيتها عليكم يوم الغدير في ذلك الحرّ الشديد والصحراء الملتهبة.

أليس معنى ذلك أنّ عليّاً أمير المؤمنين ووليّ الله.

وأضاف معاتباً لهم «أما سمعتم قولي في أبي ذر: ما أظلت الخضراء ولا أقلّت الغبراء على ذي لهجة أصدق من أبي ذر»؟!.

أي أن أبا ذر لا يتصرف سُدى، بل إنّه ثقة صدوق لا يقول إلا الصدق وقد شهدت على صدقه ووثاقته، فلماذا جئتم تشكونه إليّ؟! وهل جاء أبو ذر بشيء جديد؟!

ثم كشف صلى الله عليه وآله عن حقيقة أولئك المعترضين وعاقبة أمرهم فقال صلى الله عليه وآله «أنّكم لمنقلبون بعدي على أعقابكم» أي أنّكم سوف تنحرفون من بعدي، وتتمرّدون على خليفتي، وتكون عاقبة أمركم إلى سوء. ومعنى كلامه صلى الله عليه وآله هو أنّ الإمام علي بن أبي طالب هو الركن الثالث للدين بعد الله والرسول، وأنّ الإمامة هي العمود الثالث للإسلام بعد التوحيد والنبوّة، هكذا قررّ صلى الله عليه وآله هذه الشهادة في الأذان وأكد على صحتها وجوازها.

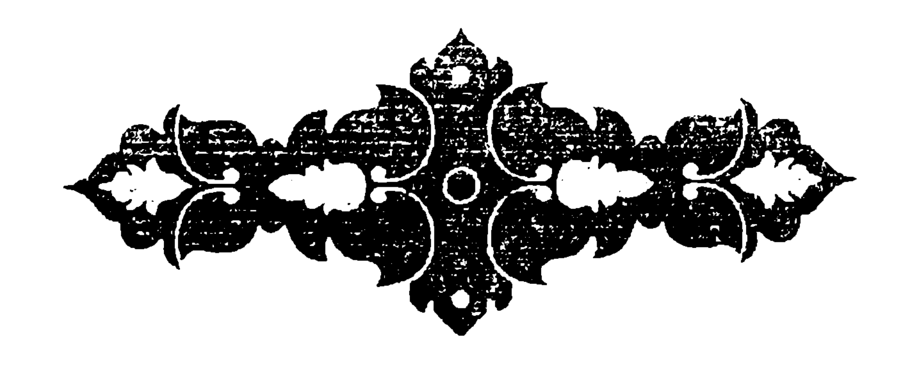
ومن المحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وآله بنفسه قد أمر أبا ذر بهذه الخطوة المباركة، ولا نستبعد هذا الاحتمال لأن صحابياً جليلاً كأبي ذر لا يتصرف هذا التصرف من تلقاء نفسه فلا بد من أحد أمرين: إمّا أن يكون النبي صلى الله عليه وآله قد أمره وإمّا أن يكون أبو ذر قد فهم ذلك من أحاديث النبي صلى الله عليه وآله ومواقفه ثم قررّ النبي صلى الله عليه وآله خطوته وامضاها.

وقد إتفق العلماء على أنّ قول النبي وفعله وتقريره حجة شرعية ولهذا فقد تمسّك المسلمون الشيعة بهذا الشعار المقدس في الأذان حرصاً منهم على الإقتداء برسول الله وقد تعرضوا بسبب ذلك لحملات النقد والتهريج من قبل أعداء أهل البيت عليهم السلام ولكنّهم مع ذلك صمدوا تجاهها، وإزدادوا إيماناً وتمسّكاً به، لأنّهم عرفوا الحق، وليس بعد الحق إلا الضلال.

وعلى كل مسلم يلتزم بأوامر الله ورسوله أن يتمسك بهذا الشعار ويأتي به في الأذان وغيره والحذر كل الحذر من تركه فيكون من الذين قال لهم الرسول صلى الله عليه وآله: «إنّكم لمنقلبون بعدي على أعقابكم».

فيأتي أتباع أهل البيت بهذا الشعار كي لا يكونوا من المنقلبين بعد النبي صلى الله عليه وآله ونختم الكلام في المقام رعاية للاختصار

فلنا على الشهادة بولاية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في الأذان أدلّة كافية فلا مجال للشبهة أصلاً.



الشبهة العاشرة:

حول الشيعة الإمامية بأنّهم يسبّون الصحابة

وتوضيح الشبهة أنّ الشيعة الإمامية يسبّون أكابر الصحابة وأقربهم من رسول الله الذين نصروه بأموالهم وأنفسهم حتى ظهر الدين بسيوفهم في حياته وبعد موته متجاهلين بسبّهم منع رسول الله عن سبّ الأصحاب كقوله ﷺ (لا تسبّوا أصحابي)

الجواب

يا للعجب أنّهم يهاجمون الشيعة ويطعنون بهم زاعمين أنّهم يسبّون أصحاب النبي ﷺ مع أنّ هؤلاء أنفسهم أحقّ وأولى بالطعن لأنّهم سبّوا أهل بيت النبي ﷺ ويسبّون صفوة الصحابة إلى يومنا هذا.

وذلك أن الشيعة الإمامية يلعنون بعض الصحابة ولهم على ذلك دليل مقنع. ولكن ليس لهؤلاء على سب أهل بيت النبي وبعض الصحابة أيّ دليل أصلاً إذ قال النبي ﷺ «إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه»[1]

---

(١) الغدير للأميني ج١ ص١٤٢.

وقال صلى الله عليه وآله في حديث آخر «معاوية في تابوت من نار»[١]، وقد لعنه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في قنوته[٢] وقال النبي صلى الله عليه وآله لعمّار: تقتلك الفئة الباغية فقتله معاوية كيف لا يمكن القول بعدم جواز لعن يزيد وعدم جواز سبّه مع أنّه فعل ما فعل بالحسين عليه السلام وأصحابه وأهل بيته وارتكب من الجرائم ما لا نظير لها في تاريخ الإسلام.

وملخصّ الكلام أنّ ما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله من حديث المنع عن السبّ على أقسام:

١- حديث المنع عن سبّ المسلم كقوله صلى الله عليه وآله: «سباب المسلم فسوق» وقوله صلى الله عليه وآله: «سباب المسلم كالمشرف على الهلكة»[٣]

٢- حديث المنع عن سبّ الأصحاب: كقوله صلى الله عليه وآله: «لا تسبّوا أصحابي»[٤]

٣- حديث المنع عن سبّ خصوص علي بن أبي طالب عليه السلام كقوله صلى الله عليه وآله: «لا تسبّوا علياً فإنّه ممسوس في ذات الله»[٥] وقوله صلى الله عليه وآله: «من سبّ علياً فقد سبّني ومن سبّني فقد سبّ الله ومن سبّ الله أكبّه الله على

---

(١) تاريخ الأمم والملوك للطبري ج١٠ ص٥٨ - ٥٩

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٢ ص ٢٦٠ وج ٤ ص٧٩.

(٣) الغدير للعلامة الأميني ج١٠ ص٢٦٧.

(٤) الصواعق المحرقة ص١٥.

(٥) فرائد السمطين للجويني المالكي: ج١ ص١٦٥.

منخريه في النار»[1] ومن المعلوم أنّ معاوية وأتباعه من أهل السنّة قد سبّوا عليّ بن أبي طالب عليه السلام وهو من أهل البيت هذا غير قابل للإنكار، لأنّه مثل الشمس في رابعة النهار ومع ذلك إلى يومنا هذا أهل السنّة يدافعون عن معاوية بل عن يزيد ابنه الذي قتل الحسين ابن رسول الله ويقول البعض: البكاء على الحسين بدعة وقتله اجتهاد وقد ألفوا في فضائل معاوية كتباً عديدة منها: (تطهير الجنان واللسان) لابن حجر الهيثمي فراجع أيّها القارئ العزيز هذا الكتاب لترى كيف يدافع عن معاوية بن أبي سفيان الذي عمد بعد أن تمّ له الملك إلى إبادة جميع القيم الإنسانية ونسف جميع الأسس التي أقامها الإسلام، فقد كان يسوس البلاد بسياسة العنف والإرهاب والجور وبسط الذلّ والعبودية على جميع الحواضر الإسلامية، محاولاً بذلك استئصال جذور الكرامة والنيل والشرف التي غرسها الإسلام في نفوس المسلمين حتى يتمّ له تربيّة المسلمين على واقعي جاهلي، مع علم ابن حجر بما إرتكبه سيّده معاوية من الجرائم البشعة، ودأبه على لعن وسبّ الإمام علي عليه السلام إذ جعله فريضة في القنوت أثناء صلاته وأمر عماله به وحثّ الناس عليه، ووبخّ المتوقفين حتى قدمّوا خطبة صلاة العيد عليها ليضطر الناس إلى الاستماع لسبّ علي بالرغم من عدم إستباحتهم ذلك القول الشائن ومع العلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله الصحيح:

«من سبّ عليّاً فقد سبّني، ومن سبّني فقد سبّ الله».

---

(١) فرائد السمطين ج١ ص٣٠١.

نعم لقد سعى معاوية جاهداً في إزالة رصيد أهل البيت عليهم السلام فقد سخّر جميع إمكانيات الدولة الأموية إلى محو ذكرهم وعزلهم عن قيادة المسلمين وعقد القلوب على كراهيّتهم وبغضهم وانتقاصهم وقد فرض سبّهم على جميع المسلمين وكان يخطب بالناس ويقول في آخر خطبته «اللّهم إنّ أبا تراب ألحد في دينك وصدّ عن سبيلك فالعنه لعناً وبيلاً وعذّبه عذاباً أليماً»[1]

وقد انبرى الخطباء في كل كورة وعلى كل منبر يلعنون ويسبّون عليّاً وسار عماله على هذه السنة الظالمة ومن أبى منهم عزله عن منصبه، فقد عزل سعيد بن العاص عن إمارة يثرب، لمّا أبى سبّ الإمام وجعل مكانه الخبيث مروان بن الحكم، فبالغ في سبّ الإمام علي عليه السلام وقد كان في أيام حكم بني أميّة أكثر من سبعين ألف منبر يلعن عليها الإمام علي عليه السلام وكان الخطباء الذين باعوا الدين بالدنيا هم المعينون بقول النبي صلى الله عليه وآله (لا تسبّوا عليّاً) وقوله صلى الله عليه وآله (لا تسبّوا أصحابي) لأن عليّاً من صفوة الصحابة.

ويستنتج من هذا البحث أنّ هؤلاء قد سبّوا عليّاً طيلة أربعين سنة ويسبّون صحابة النبي صلى الله عليه وآله إلى يومنا هذا ومع ذلك يطعنون على الشيعة بأنّهم يسبّون بعض الصحابة وهم يقولون بعدالة الصحابة جميعاً

فلو قيل لهم ماذا تقولون في عائشة أمّ المؤمنين وطلحة والزبير وأتباعهم الذين حاربوا عليّاً ـ وهو خليفة المسلمين إتفاقاً ـ يوم الجمل وقُتل في حربهم من الفريقين نحو ستة عشر ألفاً؟!

وماذا تقولون في معاوية وأصحابه الذين حاربوا في صفين وقُتل من الفريقين نحو ستّين ألفاً؟! فكيف تقولون بعدالة الصحابة جميعاً؟ أجابوا بأنّ

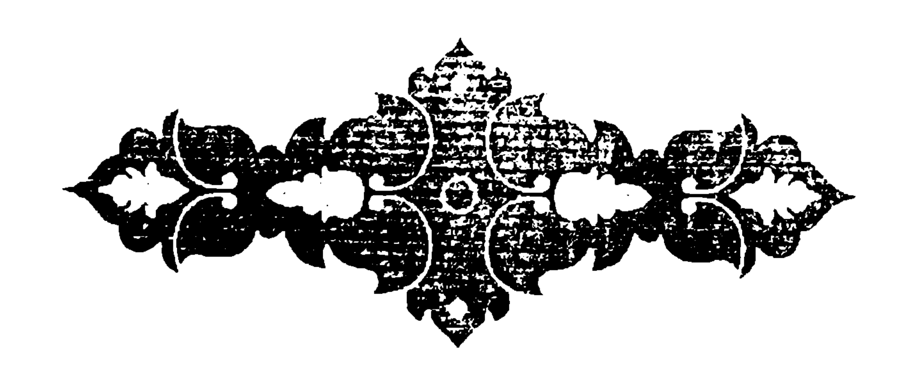
---

(١) النصائح الكافية ص٩٧.

هذه الحروب كانت باجتهادهم وأنّهم غير مأثومين، لأنّ المجتهد إن أصاب فله أجران وإن أخطأ، فله أجر واحد وعلى كل تقدير لا يضر بعدالته الخطأ في الاجتهاد.

فما ارتكب بعض الصحابة من سفك دماء عدد كبير من المسلمين لا يضرّ بعدالتهم ومن هنا نقول لهم إنّ الاجتهاد ليس مقصوراً على أهل السنّة ولعلّ سبّ بعض الصحابة يكون باجتهادٍ من الشيعة نفرض هذا الاجتهاد كان خطأ باعتقاد أهل السنّة فلا ذنب لهم كما لا ذنب للصحابة مع سفك الدماء فلماذا الطعن واللعن على الشيعة لأجل سبّهم بعض الصحابة؟ إذ يكتبون في كتبهم الرافضة إخوان الشياطين لعنّهم الله والملائكة أجمعين ثم يفسّرون الرافضة بمن رفض خلافة الشيخين وقدم عليّاً عليهما.

فإذا كان الشيعة لأجل العمل باجتهادهم من إخوان الشياطين ومستحقين للطعن واللعن فلماذا الصحابة ليسوا كذلك مع أنّ ما ارتكبه بعض الصحابة من الجرائم وسفك الدماء الطاهرة أكبر وأعظم بدرجات مما فعله الشيعة من رفض خلافة الشيخين وسبّ بعض الصحابة فعليك أيها القارئ العزيز أحكم بينك وبين الله بعد الرجوع إلى وجدانك وضميرك.





الفصل السادس

في شبهة ما يتعلق بالصحابة

الشبهات الرئيسية حول الصحابة هي أربعة:

الشبهة الأولى في عدالة جميع الصحابة

الشبهة الثانية في إجتهادهم

الشبهة الثالثة في مخالفتهم للرسول ﷺ

الشبهة الرابعة في منعهم عن تدوين السنّة النبويّة المطهّرة.

وأمّا الشبهة الأولى

فهي واردة على القول بعدالة جميع الصحابة كما يقول به أهل السنّة إذ جعلوا كلّ الصحابة عدولاً وتوضيحها يتوقف على تعريف الصحابي.

والصحابي في مدرسة الخلفاء على ما قال ابن حجر في مقدمة الإصابة "الصحابي من لقي النبي ﷺ مؤمناً ومات على الإسلام فيدخل في من لقيه من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى"[1].

وقال النووي: في تعريف الصحابي "كل مسلم رأى رسول الله ﷺ ولو للحظة، وهذا هو الصحيح في حدّه وهو مذهب ابن حنبل والبخاري والمحدّثين كافّة" هذا هو تعريف الصحابي في مدرسة الخلفاء

تعريف الصحابي في مدرسة أهل البيت

(الصاحب) وجمعه صحب، وأصحاب، وصحاب، وصحابة (الصاحب) المعاشر كما في لسان العرب، مادة صحب والملازم كما في

---

(١) مقدمة الإصابة في تمييز الصحابة ص١٠٥

مفردات الراغب مادة صحب (ولا يقال إلا لمن كثرت ملازمته، و أنّ المصاحبة تقتضي طول لبثه)[١]. هذا هو تعريف الصحابي في مدرسة أهل البيت طبقاً لما في اللغة.

وبما أنّ الصحبة تكون بين اثنين يتضّح لنا أنّه لا بد أن يضاف لفظ الصاحب مفرداً كان أو جمعاً إلى اسم ما في الكلام كذلك في القرآن في قوله تعالى:

﴿ يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ ﴾[٢] وأصحاب كقوله تعالى: ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ ﴾[٣]

ويقال أصحاب رسول الله وأصحاب بيعة الشجرة. ولم يكن لفظ الصاحب والأصحاب في عصر الرسول ﷺ أسماء لأصحاب الرسول ولكن المسلمين من أصحاب مدرسة الخلافة تدرجوا بعد ذلك على تسمية أصحاب رسول الله ﷺ بالصحابة والأصحاب وعلى هذا فإنّ هذه التسمية من نوع تسمية المسلمين ومصطلح المتشرعة هذا رأي المدرستين في تعريف الصحابي.

إذا عرفت هذه المقدمة فاعلم أنه قد جعل أهل السنّة كل الصحابة عدولاً، لأنّهم كما يقولون حملة الشريعة للناس يقول ابن صلاح: "ثم إنّ الأمّة مجمعة على تعديل جميع الصحابة... وكأنّ الله تعالى أتاح الإجماع

(١) مفردات الراغب مادة صحب

(٢) سورة يوسف آية ٣٩

(٣) سورة الأعراف آية ٥٠

على ذلك لكونهم نقلة الشريعة"[١]

وقال الجويني: (والسبّب في عدم الفحص عن عدالتهم، أنّهم حملة الشريعة فلو ثبت توقف في رواياتهم لانحصرت الشريعة على عصره ﷺ ولما استرسلت إلى سائر العصور)[٢]

وقال القرشي: (أن حفظ الدين يقتضي عدالة الصحابة إذ كيف يعد الله سبحانه وتعالى في حفظ دينه) ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**[٣]﴾ فحاصل أدلّتهم في عدالة كلّ الصحابة هو الإجماع ولزوم انحصار الشريعة في عصر النبي ﷺ وحفظ الدين:

وهذه الأدلّة الثلاثة مرفوضة بوجوه:

الأول: أن تعبير ابن صلاح باجماع الأمّة ظاهر في إجماع جميع المسلمين سنّةً وشيعةً مع أنّ الإجماع لم يحصل من أهل السنة أنفسهم فضلاً عن جميع المسلمين

ولهذا قال بعض أهل السنّة (إتفق أهل السنّة على أنّ جميع الصحابة عدول ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة)

الثاني: إنّ قول ابن صلاح: (وكأنّ الله سبحانه وتعالى أتاح الإجماع على ذلك) ظاهر في أنّ الإجماع على ذلك مما أتاح الله على ذلك فيكون

---

(١) مقدمة ابن صلاح.

(٢) فتح المغيث ج٣ ص١٠٣

(٣) سورة الحجر: آية٩

من الله تعالى وليس كذلك إذ لو كان من الله تعالى لما إختلف أحد من المسلمين الشاهد على ذلك هو قوله تعالى:

﴿ وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً ﴾[١]

الثالث: أنّ قوله (لكونهم نقلة الشريعة) ظاهر في عدالة جميع الصحابة لكونهم نقلة الشريعة وهذا مرفوض أوّلاً بأنّهم ليسوا من نقلة الشريعة بل نقلة الشريعة هم أهل البيت بحديث الثقلين وحديث المنزلة وحديث اثني عشر إماماً وحديث الغدير وحديث السفينة.

بل الصحابة هم نقلة ما إبتدعوا في الشريعة الإسلامية كصلاة التراويح وتحريم متعة الحج ومتعة النساء وجعل الصلاة خير من النوم في الأذان وغير ذلك.

قال عمر بن الخطاب وهو على المنبر:

(ثلاث كُنَّ على عهد رسول الله ﷺ وأنا أنهى عنّهن وأحرّمهنّ!! وأعاقب عليهّن متعة الحج ومتعة النساء، وحيّ على خير العمل)[٢]

وثانياً يكفي في كون الصحابة نقلة الشريعة عدالة بعضهم، كما هو الصحيح عند الشيعة الإمامية، إذ نقلة الشريعة في اعتقادهم هم أهل البيت مع بعض الصحابة.

ومن هنا ظهر بطلان عدالة جميع الصحابة لكونهم نقلة الشريعة بل في

---

(١) سورة يونس: آية ٩٩

(٢) السيرة الحلبية ج٢ ص١١٠ باب بدء الأذان ومشروعيته

الحقيقة هم نقلة آرائهم وفتاواهم على خلاف الشريعة.

وأهل السنة يخالفون سنّة النبي ﷺ تبعاً للصحابة فحرموّا نكاح المتعة تبعاً لعمر بن الخطاب واتبعوا طريقة عمر بن الخطاب في صلاة نافلة رمضان - التراويح - مخالفة للسنّة النبويّة ومن هنا ظهر بطلان ما قاله ابن حجر في مقدمة (الصواعق المحرقة) من (أن القول بفسق بعض الصحابة أو تفضيل بعضهم على بعض يستلزم القول بعدم عدالة الصحابة، وقبول الرواية عنهم، والإقتداء بهم مع أنّهم الطريق المتعين لنقل الوحي الظاهر والباطن ولذا وجب البحث عن صحة هذا الطريق حتى تستند الشريعة الإسلامية في ثبوت أحكامها إلى دليل صحيح معتمد يقوم به الاحتجاج ويثبت به الحجة)

وجه البطلان أنّ هذا التعيين ليس إلا من أعداء أهل البيت عليهم السلام وإلا فالطريق المتعين لنقل الوحي بعد النبي ﷺ هو أهل بيت النبي إذ قال النبي في تعيينهم "إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي فإن تمسكتّم بهما لن تضلّوا أبداً" فالصحابة ليسوا من الطريق المتعيّن لنقل الوحي فالقول بفسق بعض الصحابة وتفضيل بعضهم على بعض لا يستلزم شيئاً، ولا يستوجب أن يكون القائل بانتقاص بعض الصحابة من الزنادقة كما يقول أبو زرعة العراقي شيخ مسلم إذ قال: "إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنّه زنديق، وذلك أنّ القرآن حق، والرسول حق وما جاء به حق وما أدّى إلينا كلّه إلا الصحابة، فمن جرحهم إنّما أراد إبطال الكتاب والسنّة فيكون الجرح به أليق والحكم عليه بالزندقة والضلال أقوى وأحق".

فنقول في إبطال هذا القول:

أنّ من أدّى إلينا كل ما جاء به الرسول ﷺ ليس من الصحابة بل هو من أهل بيت الرسالة فمن أسقط أهل البيت عن القيادة الإسلامية إنما أراد إبطال الكتاب والسنّة فيكون الجرح به أليق والحكم عليه بالزندقة أقوى وأحقّ.

وكيف كان فنقول في رد القول بعدالة جميع الصحابة بالعقل والكتاب والسنّة. فيكون باطلاً بالأدلة الثلاثة.

وأما الحكم ببطلان القول بعدالة جميع الصحابة عقلاً، فلأن الحكم العقلي يدور مدار علّته وجوداً وعدماً والعلّة للحكم بعدالة جميع الصحابة هي كونهم نقلة الشريعة وهذه العلّة غير موجودة في كثيرٍ من الصحابة إذ قد وجدنا أنّ أكثر من مائة ألف من الصحابة لم يصلنا عنهم شيء فتعديل جميع الصحابة بناءً على أنّهم نقلة الشريعة والدين ليس بصحيح، لأنّ غالبية الصحابة لم ينقلوا لنا شيئاً من الشريعة!!

كما يشهد على ذلك قول ابن خلدون، إذ يقول:

(إنّ الصحابة كلهم لم يكونوا أهل فتية ولا كان الدين يؤخذ عن جميعهم، وإنما كان ذلك مختصاً بالحاملين القرآن العارفين بناسخه ومنسوخه، ومتشابهه ومحكمه وسائر دلالته بما نقلوه عن النبي ﷺ أو ممن سمعه منهم وكانوا يسمعون لذلك القراء أي الذين يقرأون الكتاب، لأنّ العرب كانوا أمّة أميّة فاختصّ من كان منهم قارئاً للكتاب بهذا الاسم

لغرابته يومئذٍ)[١].

ومع هذه الشهادة من ابن خلدون لماذا القول بعدالة جميع الصحابة إذا كان الدين لا يؤخذ عن جميعهم؟

هذا أوّلاً وثانياً كيف يقولون بعدالة جميعهم وهم يجهلون أكثرهم إذ لا يعرفون أكثر من مائة ألف صحابة متفرقة في جميع البلاد الإسلامية ولا يحكم العقل على مَن لم يعرف!! هذا هو دليل من العقل.

وأمّا الدليل من الكتاب فقد نزلت آيات كثيرة كاشفة عن حال المنافقين من الصحابة ومبيّنة لصفاتهم قال تعالى:

﴿ وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُواْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾[٢]

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾[٣]

﴿يَحْلِفُونَ بِاللهِ مَا قَالُواْ وَلَقَدْ قَالُواْ كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُواْ بَعْدَ إِسْلاَمِهِمْ﴾[٤]

وغيرها من الآيات التي تتحدث عنهم في سورة التوبة حتى أنّ سورة التوبة سميّت بالفاضحة وقلّما يجد قارئ القرآن سورة تخلو من ذكر المنافقين وقد أوصل بعض المحققين الآيات الخاصّة بالمنافقين فبلغت ما يقرب من عشر القرآن[٥]

---

(١) تاريخ ابن خلدون ج١ ص٤٤٦

(٢) سورة البقرة آية ١١٤

(٣) سورة البقرة آية ٨

(٤) سورة التوبة ٧٤

(٥) النفاق والمنافقون للأستاذ إبراهيم علي سالم المصري

﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى النِّفَاقِ لاَ تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ﴾[(١)]
وهؤلاء الذين نزل فيهم عشر القرآن هم صحابة بشهادة من الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم

أخرج البخاري بأن عمر بن الخطاب طلب من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يضرب عنق عبد الله بن أبي ، فقال يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : «دعه ، لا يتحدث الناس بأنّ محمداً يقتل أصحابه»[(٢)]

وفي حديث آخر أشار الصحابة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقتل ابن أبي فقال صلى الله عليه وآله وسلم : «فلعمري لنحسنّن صحبته ما دام بين أظهرنا»[(٣)]

إذن فكيف يقال أنّ كل الصحابة عدول وفيهم المنافقون؟!

وروى الساجي بسند جيد عن أبي زرعه قال: (قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والمسلمون ستون ألفاً بالمدينة وثلاثون ألفاً في قبائل العرب)[(٤)]

فعدد صحابة الأعراب ثلاثون ألف فهؤلاء الأعراب الذين يشكلون ثلاثين ألفاً حكم أهل السنة عليهم جميعاً بالعدالة فكيف حكموا بعدالة الجميع مع عدم علمهم بالغيب إذ لا يعلم الغيب إلا الله تعالى وأين هذا الحكم من حكم الله تعالى إذ قال:

---

(١) سورة التوبة آية ١٠١

(٢) صحيح البخاري ج٦ ص٦٦ كتاب فضائل القرآن

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد ج٢ ص٦٥ غزوة الخندق

(٤) تدريب الراوي ص٢٠٦

﴿الأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْراً وَنِفَاقاً﴾[١] وقوله تعالى **﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ﴾**[٢]

وحاصل الكلام في المقام أنه لو لم يوجد دليل على عدالة جميع الصحابة إلا هذا الدليل القرآني لكفى في نقض نظرية عدالة جميع الصحابة من أساسها.

الصحابة ومسجد ضرار

في عزوة تبوك تخلّف اثنا عشر رَجلاً من الصحابة عن رسول الله وبنوا مسجداً كفراً وتفريقاً بين المسلمين قال تعالى: **﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُواْ مَسْجِداً ضِرَاراً وَكُفْراً وَتَفْرِيقاً بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَاداً لِّمَنْ حَارَبَ اللهَ وَرَسُولَهُ مِن قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلاَّ الْحُسْنَى وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾**[٣]

هذا حكم الله في الصحابة فكيف يعطون صفة العدالة ففي الصحابة كثير من المنافقين، كما في القرآن الكريم فكيف يقال بعدالة جميع الصحابة؟!

بقي الكلام في الدليل على فسق بعض الصحابة بل إرتدادهم من السنّة النبويّة

أخرج البخاري عن أبي بن وائل: قال: قال النبي ﷺ: «**أنا فرطكم**

---

(١) سورة التوبة آية ٩٧.

(٢) سورة التوبة آية ١٠١

(٣) سورة التوبة آية ١٠٧

على الحوض ليرفعنّ إليّ رجال منكم حتى إذا هويت لأناولهم اختلجوا دوني، فأقول أي ربّ أصحابي، فيقول: لا تدري ما أحدثوا بعدك»[١]

وفي حديث آخر عن النبي ﷺ

قال ﷺ : «**بينما أنا قائم فإذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم، قال: هلمّ قلت: أين؟ قال إلى النار والله قلت وما شأنهم؟ قال: إنّهم ارتدّوا بعدك على أعقابهم القهقرى، فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم»**[٢]

وأخرج مسلم عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ :

«**أنا فرطكم على الحوض ولأنازعنّ أقواماً ثم لأغلبنّ عليهم، فأقول يا ربّ أصحابي فقال: أنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك»**[٣]

فهذه الأحاديث تدل بوضوح على أنّ أكثر الصحابة بدّلوا وغيّروا بل إرتّدوا على أدبارهم بعده ﷺ إلا الذي عبّر عنه بـ (همل النعم) قول الرسول ﷺ لأصحابه «سيؤخذ بكم يوم القيامة إلى ذات الشمال، فأقول إلى أين؟ فيقال إلى النار والله، فأقول يا ربّ هؤلاء أصحابي فيقال إنّك لا

---

(١) صحيح البخاري ج٨ ص٨٦ كتاب الفتن

(٢) صحيح البخاري ج٧ ص٢٠٩ كتاب الرقاق، كنز العمال: ج١١ ص١٣٢ ف٢ ح٣٠٩١٨.

(٣) صحيح مسلم ج٧ ص٧١ حديث الحوض

تدري ما أحدثوا بعدك أنّهم لا يزالون مرتدين منذ فارقتهم فأقول سحقاً لمن بدّل بعدي ولا أرى يخلص منهم إلا مثل همل النعم [١]»وهو كناية عن نجاة القلة منهم.

وأخرج البخاري في صحيحه (أن حاطب بن أبي وهو من صحابة النبي ﷺ بعث إلى المشركين من أهل مكة يخبرهم ببعض أمر رسول الله ﷺ وقد جيء بكتابه إلى النبي ﷺ فقال له رسول الله ما هذا يا حاطب فاعتذر للنبي بأنه يريد حماية قرابته في مكة وصدّقه رسول الله ﷺ فقال عمر بن الخطاب يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق)[٢].

وإذا كان حاطب وهو من الرعيل الأول من الصحابة الذين شهدوا بدراً يبعث بأسرار النبي ﷺ إلى أعدائه مشركي مكة، ويخون الله ورسوله ﷺ بعذر حماية قرابته ويشهد عمر بن الخطاب على نفاقه فكيف بالصحابة الذين أسلموا بعد الفتح أو بعد خيبر أو بعد حنين وكيف بالطلقاء الذين استسلموا ولم يسلموا.

وحاصل الكلام في المقام أنّ في البخاري أحاديث كثيرة تؤكّد على وجود المنافقين في الصحابة رغم أنّ البخاري كتم الكثير من هذه الأحاديث حفاظاً على كرامة الصحابة.

فالقول بعدالة جميع الصحابة مرفوض بالعقل والكتاب والسنة

---

(١) صحيح البخاري ج٧ ص٢٠٧.

(٢) صحيح البخاري ج٦ ص٦١ وكذلك في السنن الكبرى للبيهقي ج٩ ص١٤٦ وسنن الترمذي ج٥ ص٨٢.

وممّا هو دليل على عدم عدالة جميع الصحابة هو رزية يوم الخميس أخرج البخاري بالإسناد إلى ابن عباس قال: يوم الخميس ما يوم الخميس؟ اشتدّ برسول الله من وجعه فقال ﷺ:

«ائتوني أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً»، فتنازعوا، ولا ينبغي عند نبي تنازع فقالوا هجر رسول الله قال ﷺ «دعوني فالذي أنا فيه خير مما تدعوني إليه»[1]

روى مسلم في صحيحه بسنده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال يوم الخميس وما يوم الخميس؟ ثم جعل تسيل دموعه حتى رئيت على خدّيه كأنّها نظام اللؤلؤ قال: قال رسول الله ﷺ «ائتوني بالكتف والدواة أو اللوح والدواة أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً فقالوا: إنّ رسول الله يهجر»[2]

أخرج البخاري بسنده عن ابن عباس قال: لمّا حُضر رسول الله ﷺ وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب، قال النبي ﷺ: هلمّوا أكتب كتاباً لن تضلوا بعده فقال عمر: إنّ النبي ﷺ قد غلب عليه الوجع وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله فاختلف أهل البيت فاختصموا منهم من يقول: قرّبوا يكتب لكم النبي كتاباً لا تضلوا بعده، ومنهم من يقول ما قاله عمر، فلمّا أكثروا اللغو والاختلاف عند النبي، قال لهم رسول الله ﷺ قوموا عني فكان ابن عباس يقول: (إنّ الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ

---

(١) صحيح البخاري ج٤ ص٣١ باب دعاء النبي ﷺ إلى الإسلام والنبوة.

(٢) صحيح مسلم ج٥ ص٧٥ باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه.

وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغطهم)[١]

وفي رواية أخرى للبخاري، أنّ الذي ردّ على رسول الله طلبه عمر بن الخطاب إذ قال: (أنّ النبي ﷺ قد غلب عليه الوجع وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله)[٢]

إنّ أول من ردّ على النبي ﷺ ورفض طلبه عمر بن الخطاب كما في الرواية المذكورة، ولم يكتف برفض طلبه بل إتهمّه بالهجر، والعياذ بالله كما في بعض الروايات

وقد اختلفت الكلمة التي في الروايات: غلبه الوجع، أهجر، يهجر...

ولا يهم إختلافها فكلّها بمعنى واحد وهو الهذيان والكلام بلا شعور والعياذ بالله مع علمهم بأنّ النبي ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إلا وَحْيٌ يُوحَى﴾[٣] فتأمل أيّها القارئ الغيور على الإسلام ونبيّه هذه الرزية وأمعن فكرك فيها، ألا تجد أنّ هذه الحادثة التي رسمت مستقبل الإسلام والمسلمين؟! فالنبي ﷺ نبي الرحمة، بعدما أخرج الناس من ضلال الجاهلية أراد أن يطمس هذا الضلال إلى الأبد «لن تضلّوا أبداً» والصحابة العدول بقيادة عمر بن الخطاب رفضوا هذه النعمة وحكموا على هذه الأمّة بالضلال، إذ منعوا

---

(١) صحيح البخاري ج٧ ص٩ كتاب المرضى والطب.

(٢) صحيح البخاري ج٧ ص٩ كتاب المرضى والطب، طبقات الكبرى لابن سعد ج٢ ص٢٤٤.

(٣) سورة النجم آية ٣- ٤

النبي ﷺ من طلبه إذاً فهم المسؤولون عما جرى لهذه الأمة منذ تلك الرزية وحتى قيام الساعة وبإمكاننا أن نسأل الآن ـ عن إخواننا أهل السنة ـ أين حرص الصحابة على تنفيذ أوامر الرسول؟ ذلك الحرص الذي يطبّل له أهل السنّة ليل نهار ويزرعونه في نفوس الكبار والصغار، أما قال الله: ﴿ **مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى * وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إلا وَحْيٌ يُوحَى** ﴾[١] وقوله تعالى: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا**﴾ وقوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ** ﴾[٢] إلى غيرها من الكثير من الآيات التي تندد بمن يعترض على النبي ويجعل لنفسه الخيرة من أمر الله تجاهلاً عن قوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُّبِيناً**﴾[٣] وتبرير علماء السنة دفاعاً عن الصحابة بأنهم فعلوا ذلك اشفاقاً على النبي ﷺ مما تضحك به الثكلى إذ لا يقبل أيّ عاقل أنّ شخصاً يشفق على آخر بكلمة مؤذية كهذه وكيف علم أهل السنة قصد الصحابة في موقفهم هذا، ولم يعلمه النبي ﷺ فلو كان قولهم شفقةً، لعلم ذلك رسول الله، ولشكرهم بدل أن يطردهم؟!

---

(١) سورة النجم آية ٤- ٥- ٦

(٢) سورة الحجرات آية٢

(٣) سورة الأحزاب: آية ٣٦

والمستفاد من الروايات أنّ من رضي بفعل شخص فهو شريك معه إن خيراً وإن شّراً فالذي يرضى بفعل الصحابة هذا ويدافع عنهم فهو شريكهم في مقولتهم (أنّه يهجر) وحاصل الكلام أنه يكفي في ردّ نظرية عدالة جميع الصحابة رزية يوم الخميس وهذه الرزية تدلّ على عدم عدالة الصحابة الحاضرين عند النبي ﷺ بوجوه:

الوجه الأول: أنّ قول النبي ﷺ: «ائتوني بالكتف والدواة أكتب لكم كتاباً لن تضلّوا بعده أبداً» يكون أمراً وهو ظاهر في الوجوب فيلزم الحكم على الصحابة الذين وجّه لهم ذلك الأمر بالعصيان والانحراف فلا يمكن الإلتزام بعدالة جميع الصحابة.

الوجه الثاني: أنّ قول عمر بن الخطاب أو غيره من الصحابة للنبي ﷺ في تلك الواقعة (أنّه يهجر) أو (أنّه هجر) يدل بظاهره على اتّهام النبي ﷺ بالهذيان والكلام بلا شعور، وهذا ينافي عصمة النبي ﷺ وعليه فلو أخذ بظاهر اللفظ لزم أن يحكم على من قال ذلك بالفسق.

الوجه الثالث: أنّه لا شك ولا خلاف بين جميع المسلمين في أنّ كل ما يصدر من النبي ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ وهو ما يعبّر عنه بالسنّة النبويّة فهو حجّة ويجب قبوله والأخذ به والعمل على وفقه ومن المعلوم أنّ الأخذ بظاهر قول عمر بن الخطاب: (حسبنا كتاب الله) رفضٌ للعمل بالسنة النبويّة ومن رفض قول النبي ﷺ فهو فاسق. فكيف يمكن القول بعدالة جميع الصحابة؟! فنتيجة البحث هي بطلان القول بعدالة جميع الصحابة

من دون استثناء مرفوض بما ثبت خلافه بالضرورة والوجدان.

فإنّ النبي ﷺ جلدّ وعزّر ونفى وطرد ولعن وعاقب كثيراً من الصحابة وقد أمر ﷺ متواتراً وقادة الناكثين من الصحابة وهم طلحة والزبير ومن معهما من أصحاب الجمل.

وقادة القاسطين، وهم معاوية وعمر بن العاص ومن معهما أيضاً من الصحابة وكذا الخوارج.

فكيف يتفّق أمر النبي ﷺ عليّاً بقتال هؤلاء مع عدالتهم؟!.

وكذلك الخلفاء الراشدون فقد أقاموا الحدود والتعزيرات على بعض الصحابة، ولم ينطق احدٌ ممن أُقيم عليه الحدّ بأنّي محكوم عليّ بالعدالة لأنّي صحابي.

فالقول بأن الصحابة كلهم عدول ليس إلا تغطيةً للحقائق بالأباطيل، لأن العلماء الأوائل الذين كانوا غالباً يكتبون ويؤرّخون بالنحو الذي يوافق آراء الحكّام من الأمويّين والعباسيّين الذين عرفوا بعدائهم لأهل البيت النبوي، بل ولكل من شايعهم ويتبع نهجهم لأنّهم كانوا مصدراً للثورات ضد السلطات الغاشمة والمنحرفة.

وكان الهدف الأساسي من ذلك نشر الأحاديث الموضوعة عن طريق الصحابة فالحق ما تقول به الشيعة الإمامية من أنّ الصحابة ينقسمون إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: وهم الصحابة الأخيار الذين عرفوا الله ورسوله حق المعرفة وبايعوه على الموت وصاحبوه بصدق في القول وبإخلاص في

العمل، ولم ينقلبوا بعده، بل ثبتوا على العهد وقد إمتدحهم الله جلّ جلاله في كتابه العزيز في العديد من المواقع وقد أثنى عليهم رسول الله في العديد من المواقع أيضاً والشيعة الامامية يذكرونهم باحترام وتقديس

والقسم الثاني: هم الصحابة الذين اعتنقوا الإسلام واتّبعوا رسول الله ﷺ إمّا رغبة أو رهبة وهؤلاء كانوا يمنّون إسلامهم على رسول الله وكانوا يؤذونه في بعض الأحيان ولا يمتثلون لأوامره ونواهيه، بل يجعلون لآرائهم مجالاً في مقابل النصوص الصريحة حتى ينزل القرآن بتوبيخهم مرةً وتهديدهم مرةً أخرى

وقد فضحهم الله في العديد من الآيات وحذّرهم رسول الله أيضاً في العديد من الأحاديث النبوية، والشيعة الإمامية لا يذكرونهم إلا بأفعالهم بدون إحترام ولا تقديس.

القسم الثالث: من الصحابة هم المنافقون الذين صحبوا رسول الله للكيد عليه وقد أظهروا الإسلام وانطوت سرائرهم على الكفر وقد أنزل الله فيهم سورة كاملة وذكرهم في العديد من المواقع وتوعّدهم بالدرك الأسفل من النار وقد ذكرهم رسول الله ﷺ وحذّر منهم وعلّم بعضاً من أصحابه أسماءهم وعلاماتهم وهؤلاء يتفّق الشيعة والسنّة على لعنهم والبراءة منهم هذا هو الحق في الصحابة.

وأمّا فكرة عدالة جميع الصحابة فلا يمكن الالتزام بها لأنّها تصحح أفعال كلّ الصحابة وهم بين قاتل ومقتول وظالم ومظلوم فمعنى عدالة جميع الصحابة أن القاتل والمقتول في الجنة فعثمان بن عفان في الجنة وقاتليه

أيضاً في الجنة وعليّ ومعاوية عمار وعمرو بن العاص، أبو ذر وعثمان كلّهم عدول وهم في الجنّة وقبول كل ما يرويه الصحابي وإن كان الطاغية معاوية والماكر عمرو بن العاص والمجرم بسر بن أرطأة وأضرابهم وإن كان ما يرويه من الأحاديث الكاذبة الموضوعة ضد أهل بيت النبوة فالنتيجة هي إنّ فكرة عدالة كل الصّحابة باطلة، لأنّها تتعارض مع الآيات القرآنية، كما عرفت.

وتتعارض مع السنّة القطعيّة، كما تقدم ذكرها فالصحيح أن يقال:

أنّ فكرة عدالة جميع الصحابة فكرة سياسية إذ برزت هذه الفكرة في مطلع العهد الأموي فوضعوا فكرة العدالة لجميع من عاصر الرسول من المسلمين ليفتحوا الطريق للوضاعين كأبي هريرة وزملائه كي يحصلوا على عشرات الأحاديث الّتي تدعم مصالح الحكّام الأمويّين ومبادئهم الّتي اعتمدوها في سيرة الخلافة، ومواقفهم المعادية لأهل البيت.

وظلّت فكرة العدالة لجميع الصحابة التي تتّسع للأمويّين وعلى رأسهم أبو سفيان والحكم طريد رسول الله ﷺ تسير وتتفاعل حتى أصبحت وكأنّها من الضرورات عند أهل السنّة فتعني فكرة عدالة الصحابة فيما تعنيه، أنّ كلّ من عاصر الرسول لا يجوز عليه الكذب ولا يجوز تجريحه ولو قتل آلاف الأبرياء وفعل المنكرات فجميع الطبقة الأولى من الأمويّين كأبي سفيان وأولاده وعثمان بن عفان وحاشيته وجميع المروانيين بمن فيهم طريد رسول الله الوزغ وأولاده الأوزاغ والمغيرة بن شعبة وسمرة بن جندب وزياد بن سميّة وعمرو بن العاص وجميع هؤلاء الذين أشدّ الناس عداوةً للإسلام ولله ولرسوله من العدول.

وتكون مروياتهم من نوع الصحاح حتى لو كانت في تجريح أهل بيت النبوّة وقد بذل معاوية للصحابي سمرة بن جندب أربعمائة ألف درهم ليروي له عن النبي ﷺ أن الآية: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ * وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ﴾[1] نزلت في علي بن أبي طالب وأن الآية: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاء مَرْضَاتِ اللهِ﴾[2] نزلت في عبد الرحمن بن ملجم[3] لأنه قتل علياً عليه السلام مع أنّ علياً من أهل الرسول الأعظم الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً.

فمرويات الصحابة يجب قبولها ولا يجوز ردّها، لأنّ رواتها الذين استعملهم معاوية للدّس والكذب وتشويه الإسلام من العدول ومن سبّهم أ انتقص فعليه لعنة الله، ولم يستثن منهم سوى علي بن أبي طالب عليه السلام ومن وقف إلى جانبه من صحابة الرسول الأوفياء لرسالة الإسلام وتعاليمه فهؤلاء بنظر معاوية وأتباعه كانوا يسعون في الأرض ليفسدوا فيها ويهلكوا الحرث والنسل والله لا يحب الفساد إلا فساد معاوية وأتباعه ـ العياذ بالله ـ فمعاوية وأتباعه على الحق والهدى، وإن فعلوا ما فعلوا من الجرائم حتى سمّموا الحسن بن علي، وقتلوا الحسين وأصحابه. وكيف كان فالغاية

---

(١) سورة البقرة: آية ٢٠٤- ٢٠٥

(٢) سورة البقرة: آية ٢٠٧

(٣) النصائح الكافية لمن يتولّى معاوية تأليف السيد محمد العلوي ص٧٦

السياسية من ابتداع نظرية عدالة كلّ الصحابة ما يلي :

١- تبرير غصب معاوية السلطة الدينيّة إذ وجد نفسه رئيساً لدولة الإسلام وبعد الانقلاب على السلطة الشرعية أعلن رسمياً بأنّه خليفة رسول الله وهذا غير معقول ولا يُصدّق!! إذ كيف يُصدّق كونه خليفة الرسول وهو وأبوه رأس الأحزاب ومرجعية الشرك في كلّ معاركه ضدّ الإسلام؟ وقاوم أبو سفيان وبنوه ومن شايعهم الإسلام ونبيّه بكلّ فنون المقاومة حتى أُحيط بهم فاسلموا ظاهراً فكيف يُصدّق أن يكون معاوية خليفة رسول الله بانقلابه على السلطة الشرعية،

فلا بد من مبرر يبرّر هذا الانقلاب، وأفضل وسيلة لتبريره هو القول بعدالة كل الصحابة وعندئذٍ بما أنّ معاوية وشيعته هم صحابة وبما أنّ الصحابة كلهم عدول وكلّهم في الجنة فما الذي يمنع أن يكون معاوية هو الخليفة وهو وليّ المسلمين.

٢- تبرير أفعال معاوية وشيعته فقد أنزل معاوية وشيعته أعظم النكبات بالإسلام والمسلمين فبسر بن ارطأة ومسلم بن عقبة فعلا الأفاعيل التي ضجّت منها السماء وأدمت القلوب فقد قتل في وقعة الحرة كل البدريّين ولم يبق بعدها بدري واحد، وقتل من قريش ومن الأنصار سبعمائة ومن سائر الناس من الموالي والعرب عشر آلاف ولا شيء يمنع من قتل الأطفال كما فعل بسر بن ارطأة بطفلي عبيد الله بن عباس

حاول معاوية وأتباعه إبادة آل محمد إبادة تامّة فقد سمّ معاوية الإمام

الحسن عليه السلام، وسمّ عبد الرحمن بن خالد بن الوليد ـ كما ورد في ترجمته في الاستيعاب لابن عبد البرّ ـ وسمّ عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ـ كما ورد في الاستيعاب أيضاً، ـ وسمّ مالك بن الأشتر، ولذلك قال عمرو بن العاص في ذلك إنّ لله جنوداً من عسل ولهذا يقول: الدكتور احمد أمين: فالحق أنّ الحكم الأمويّ لم يكن حكماً إسلامياً... الخ

كيف يمكن تبرير هذه الأفعال بغير نظرية عدالة كل الصحابة؟ فطالما أنّ معاوية وشيعته من الصحابة، وطالما أنّ الصحابة كلهم عدول وكلهم في الجنّة فإنّ معاوية وشيعته لم يخطئوا، فلو كانوا على خطأ لما قال النبي صلى الله عليه وآله (بزعمهم) إنّ الصحابة كلّهم في الجنّة، والنبي صادق مصدق لا ينطق عن الهوى، وبالتالي فإنّ معاوية كصحابيٍ مجتهد وهو مأجور فإن قتل وهو على الحق فله أجران، وإن قتل وهو على غير الحق فله أجرٌ واحدٌ فمعاوية على الحق في حربه وسلمه، وفي هجومه ودفاعه، في أخذه وإعطاءه، لماذا؟ لأنه صحابي والصحابي من العدول وفي الجنّة.

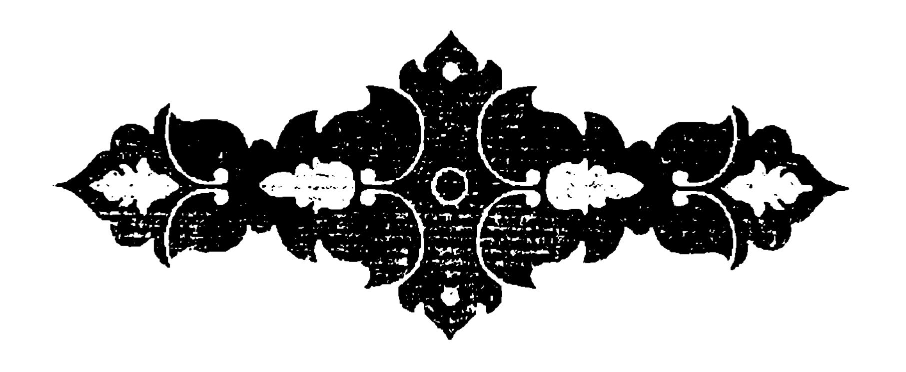
٣- نظرية عدالة كلّ الصحابة تؤمّن فوز معاوية في أي مقارعة بينه وبين خصومه أو تؤمّن ـ على الأقل ـ المساواة بينه وبين هؤلاء الخصوم فلو قال آل محمد إنهم هم الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، لانبرى معاوية وشيعته إلى الردّ الفوري عليهم: نحن أصحاب محمد العدول لا يجوز علينا الكذب ولا يجوز علينا الخطأ لأننا في الجنّة ولا يدخل أحد منا النار.

ولو قال آل محمد: من عادانا فقد عادى الله، لردّ معاوية وشيعته ونحن

الصحابة أيضاً قال النبي فينا من آذى صحابياً فقد آذاني...الخ

ويختلط الحق بالباطل والعاصي بالمطيع والمحسن بالمسيء

هذا تمام الكلام في الشبهة حول نظرية عدالة كل الصحابة والغاية من هذه النظرية



الشبهة الثانية:

في اجتهاد الصحابة

إذ ارتكبوا أفعال سيئة وأهل السنّة كانوا يعتذرون للكثير من صحابة الرسول عما إرتكبوا من أفعال سيئة أو أقوال شائنة أو الإنحراف عن الطريق بأنهم مجتهدون، والمجتهد إن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر واحد وتطوّر الاعتذار إلى حدٍّ صار تبريراً لكل جريمة تُرتكب والمرتكب في نظرهم معذور لكونه مجتهداً.

اعتذروا لقاتل عمار رضي الله عنه من أنّه متأول مجتهد فله أجر واحد[1]، مع ما تواتر من قول النبي صلى الله عليه وآله في عمار أنّه: «تقتله الفئة الباغية»، بل اعتذروا لابن ملجم في الجريمة الّتي هزّت السماوات والأرض وهي قتله لسيّد الوصيّين علي بن أبي طالب عليه السلام كما اعتذروا ليزيد بن معاوية في قتله لسيّد شباب أهل الجنّة ريحانة الرسول وقرّة عين الزهراء البتول ولمعاوية إذ قتل بالسمّ الإمام الحسن سبط رسول الله صلى الله عليه وآله واعتذروا لهم إنّهم تأوّلوا فاخطأوا فلهم أجرٌ واحدٌ وهذا الاعتذار منهم باطل.

---

(١) الفصل لابن حزم والإصابة ج٤ ص١٥١

توضيح ذلك يتوقف على مقدمة وهي البحث عن الاجتهاد:

معنى ا لاجتهاد

عُرِّف الاجتهاد بتعاريف كثيرة وأسدّها وأفضلها تعريف الأستاذ الإمام الخوئي تتمُّ فقد عرفّه (باستفراغ الوسع في تحصيل الحجة على الأحكام الشرعية أو تعيّن الوظيفة عند عدم الوصول إليها) ثم عملية الاجتهاد تتوقف على معرفة عدّة علوم:

علم الصرف والنحو: والمعتبر منه معرفة ما يختلف المعنى باختلافه ليحصل بسببه معرفة المراد من الخطاب.

علم اللغة: والمعتبر منه ما يفهم من كلام الله المنزل وكلام الرسول إمّا بحفظه أو بالاحتفاظ بما يرجع إليه عند الحاجة.

علم الكلام: والمعتبر منه ما يعرف به الإنسان ربّه وصفات الله الجلالية والكمالية وعدله وحكمته والنبوّة ودليل عصمتها كي يحصل الوثوق بقول النبي ﷺ.

علم الأصول: والمعتبر منه ما يعرف به أدلة الأحكام من الأمر والنهي والعام والخاص والمطلق والمقيد وغير ذلك.

الأصول الأربعة: الكتاب والسنة والإجماع والعقل أما الكتاب فيجب أن يعرف الإنسان منه آيات الأحكام وما يمكن أن يستفاد منها.

وأما السنة: فيجب أن يعرف منها كل ما اشتمل على الأحكام ويعرف

سند الرواية ويعرف حال الرواة ليعرف المنحرف منهم من المعدل والفاسق من الثقة.

وأمّا الإجماع: فيعرف منه أنه إذا أفتى بحكم لا يكون مخالفاً لما إنعقد عليه الإجماع ويعرف عدمه بوجود مخالف من السابقين وغير ذلك ممّا له مساس بانعقاد الإجماع.

وأمّا دليل العقل: فهو كل قضية عقلية يتوصل بها إلى العلم بالحكم الشرعي كحكم العقل بوجوب مقدمة الواجب وقبح التكليف بلا بيان واستحالة التكليف بما لا يطاق وتقديم الأهمّ في مورد التزاحم وغيرها من الموارد. وهذه المقدمات المعتبرة في الاجتهاد ليست سهلة المنال ولا يستطيع الوصول إليها كل من تمنّاها، بل فيها من الجهاد والتعب والكد ما لا يعرف طاقته إلا من مشى في هذا السبيل وفي الحوزات العلمية للشيعة الإمامية كحوزة قم والنجف مئات من الطلبة قضوا شطراً من أعمارهم في طلب هذه الرتبة ـ أي رتبة الاجتهاد ـ ولم تحصل للجميع بل حصل عليها بعضهم وفات الكثير منهم إدراكها فلا يمكن تحصيلها حتى الرعاع وراكب الإبل في الصحراء والمخدرات في البيت كي يدعونه - الاجتهاد - كما هو عند أهل السنّة.

كل الصحابة من المجتهدين وعائشة أمّ المؤمنين من المجتهدين حتى يزيد بن معاوية الذي لا يعرف من الإسلام شيئاً وما يعرفه ليس إلاّ شرب الخمر واللعب بالكلاب والقردة الّتي كنّاها بأبي القبيس ويدافع عنه ويقول أنّه مجتهد فله أجر واحد ويطعن على الشيعة ويقول في شبكة إنترنت البكاء

على الحسين بدعة وقتله اجتهاد ومعنى هذا الكلام الباكي على الحسين في النار وقاتل الحسين يزيد بن معاوية في الجنّة. مع علمهم أن أوّل من بكى على الحسين هو جدّه أشرف الأنبياء والمرسلين حينما أخبره جبرائيل عن قتل الحسين فنبيّنا محمد ﷺ في النار ـ والعياذ بالله ـ ويزيد بن معاوية الّذي سوّد التاريخ بجرائمه في الجنّة.

ولا يصحّ أن يقال لكل مجرم أنّه مجتهد لتبرير جرائمه، بل المجتهد هو المتكلم باسم الإسلام وهو المفتي بحكم الله وهو العالم بأحكام الله من أدلّتها التي نصبها النبي له، فكلّ رأي لا يعتمد على ذلك ولا يستند إليه فهو رأي شخصي لصاحبه لا يجب التعبّد به ولا العمل بمضمونه ليرتدع كلّ المنافقين وأصحاب الأهواء عن نسبة حكم إلى الله وليتقّ الله كلّ من أراد أن يطوّع الدين للمصالح الوقتية.

وأن الحكّام قد استغلّوا الإسلام لتثبيت حكمهم الجائر وآرائهم الفاسدة التي لا تمت إلى الإسلام بصلة.

وهناك بعض المستأجرين من رجال الدين قام هؤلاء بتسديد وتصويب ما أراد الحاكم الفاسق الذي يستحق الإعدام. بحكم الإسلام فهذا الاجتهاد الذي تقدم تعريفه وشروطه لا يمكن أن يجري في كل شيء، بل هناك موارد يُحظر فيها الاجتهاد وتُمنع ممارسته في ذلك النطاق كما في مورد النص فإنّ الاجتهاد في مورد النص محظور ممنوع مثلاً لو ورد عن النبي نصّ في حرمة موضوع معيّن كما ورد النص الصريح في حرمة شرب الخمر والنبيذ والبيرة في طرف الحرمة أو ورد النص الصريح في وجوب شيء كما ورد في وجوب

الصلاة والصوم والزكاة فإنّ الاجتهاد في إبطال الحرمة الثابتة أو إبطال الوجوب غير جائز لأنه بمثابة رفض لقول النبي بل هو رفض حقيقة لما جاء به النبي ﷺ وردّ له وبذلك تنتفي فائدة البعثة التي من أجلها أرسل الله نبيّه إذ أرسله لتبليغ أحكامه فإذا جاز لأحد نقض ما هو صريح فيها بالاجتهاد لا يبقى أيّ حكم في موضعه الطبيعي.

ومن الاجتهاد المنحرف الضال ما ذكره الزمخشري في تفسيره عند مروره بقوله تعالى ﴿ **إِنَّ اللهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً** ﴾[1] فإن قلت: فما تقول في الصلاة على غيره - على غير النبي.

قلت: القياس جواز الصلاة على كل مؤمن لقوله تعالى ﴿ **هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ** ﴾[2] وقوله تعالى ﴿ **وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ** ﴾[3] ولكن للعلماء تفصيلٌ في ذلك وهو أنها إن كانت على سبيل التبع كقولك صلى الله على النبي وآله فلا كلام فيها وأمّا إذا أفرد غيره من أهل البيت بالصلاة كما يفرد هو فمكروه، لأن ذلك صار شعاراً لذكر رسول الله ﷺ، ولأنه يؤدي إلى الاتهام بالرفض وقال رسول الله ﷺ من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقفنّ مواقف التّهم.

---

(١) سورة الأحزاب آية ٦٥

(٢) سورة الأحزاب آية ٤٣

(٣) سورة التوبة آية ١٠٣

انظر بربّك إلى هذا الاجتهاد المقلوب، هذا الاجتهاد القياسي الذي يسبقه إليه إبليس إنه اجتهاد في مقابل النص الصريح، ومن هم الروافض حتى لا يجوز موافقتهم فيما ثبت عن النبي مشروعيته وهل يُجيز الزمخشري مخالفة الشيعة مطلقاً ويسري الحكم لكل ما ثبت عندهم وما اشتهروا به ولقد اشتهر الروافض بالصيام والصلاة والزكاة والحج، فلماذا لا يتركوا هذه العبادات لئلا يتهمّوا بالرفض؟ ولقد اشتهر الروافض بحبّهم لعليٍّ فهل للزمخشري أن يقول ببغضه كي يكون من المنافقين بمقتضى بعض الأحاديث النبوية ما مضمونه يا علي لا يحبّك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق.

وأن الغزالي يذكر في احدى مؤلفاّته ما مضمونه إنّ استحباب التختم باليمين ورد عن رسول الله ﷺ ولكن بما أنّ الرافضة قد إتخذته شعاراً لها فصار الاستحباب في خلاف ذلك.

هذا هو الغزالي ذلك المفكر الكبير إلى هذا الحد من العداء لشيعة أهل البيت إذ يرفض ما ثبت عن رسول الله باعترافه.

فيجب أخذ الأحكام من أهل بيت النبوّة إذ الأحكام الشرعية يجب أن تكون من مصدر إلهي ومن منبع الرسالة المحمدية لا غير،

وأنّ علوم أهل البيت عليهم السلام علوم جدّهم رسول الله وأنّهم لا يقولون بآرائهم بل علومهم موروثة من جدّهم فقد روي عن الإمام الصادق عليه السلام: «أنّ الله علّم رسول الله الحلال والحرام والتأويل وعلّم رسول الله كلّه علياً ثم انتقل إلى الحسن والحسين ثم إلى جميع من بعدهما واحداً بعد واحد»

ومدرسة أهل البيت أنكرت الاجتهاد الذي ساوى الرأي أشد الانكار

فقد ورد عن أهل البيت (أنّ دين الله لا يصاب بالقياس وقالوا: بأن السنّة لا تقاس (يا أبان إنّ السنة إذا قيست محق الدين) وكذلك علماء مدرسة أهل البيت انكروا العمل بالرأي والاجتهاد الذي يساويه؛

فجعل الرأي والاجتهاد مصدراً للأحكام الشرعية مرفوض عند الشيعة الإمامية سيّما الاجتهاد في مقابل النصّ إذ الحكم المستنبط مع وجود النص على خلافه ليس من أحكام الله.

أيّها القارئ العزيز ترى بكل أسف أنّ الصحابة وأئمّة مذاهب السنّة يؤثرون إجتهاداتهم على النصوص النبوية ابتغاءً للمصالح الشخصية أو المذهبيّة ويتأوّلونها بكلّ جرأة ويحملون الناس على معارضتها طوعاً وكرهاً متجاهلين قوله تعالى ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**﴾[1] وقوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مُّبِيناً**﴾[2] فليس لمن يؤمن بهذه الآيات أو يصدّق نبوّة نبيّنا محمد ﷺ أن يحيد عن نصوصه قيد شعرة فكيف يقبل وجدان المسلم أن يجعل الاجتهاد والرأي من أسباب مخالفة النصوص الصريحة؟

وقد ذكر الإمام السيد عبد الحسين شرف الدين في كتابه (النص

---

(١) سورة الحشر آية ٧

(٢) سورة الأحزاب آية ٣٦

والاجتهاد) مائة مورد لاجتهادات الصحابة في مقابل النصوص النبوّية.

وأنّ أقوى الاجتهادات وأجرأها على مخالفة النص الصريح ما ثبت من ولاية الإمام علي بالنص الصريح الذي قاله النبي ﷺ في غدير خم الذي من المكانة أن تواتر بين الأمّة في جميع طبقاتها منذ صدوره من النبي حتى الآن هذا الحديث الذي قال النبي ﷺ بعد أن خطب في غدير خم عند مفترق طرق الحجج «ألستم تعلمون أنّي أولى بالمؤمنين من أنفسهم»؟ قالوا: بلى فأخذ بيد علي فقال «من كنت مولاه فعلي مولاه اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره وأخذل من خذله» فتقدم عمر قائلاً هنيئاً لك يا بن أبي طالب أصبحت وأمسيت مولى كل مؤمن ومؤمنة. ولكن هذا النص الجلي على إمامة علي دفع بإجماع السقيفة وبويع أبو بكر فسبقت بيعته حق علي ووصية النبي وأخذوا في تصحيح الخلافة لابن أبي قحافة بالأعذار الواهية والدعاوي الفارغة التي لا تقوم في وجه النص الصريح من النبي الكريم فكان اجتهاداً باطلاً لا يمكن أن يوافق من يؤمن بأن محمد بن عبد الله رسول الله ونبيّه إذ بطلانه واضح بالوجدان ظاهر للعيان.

وهذا الاجتهاد هو الذي أُعتذر به لكل هفوة صدرت أو عثرة حصلت أو معصية اُرتكبت أو دماء أُهرقت أو نفوس أُزهقت.

وبهذا الاجتهاد استطاع الجمهور أن يدفعوا السيئات عن كل الخلفاء والذي دفع القوم لدعوى الاجتهاد ما ظهر من معاوية من جرائمه التي ارتكبها إنّها جرائم لا يرتكبها أكبر مجرم حرب في التاريخ وعلى رأس هذه القائمة وفي طليعتها حربه لإمام الهدى علي بن أبي طالب عليه السلام فقد نص

النبي صريحاً على أنّ الحق مع علي وعلي مع الحق وأنهما لن يفترقا حتى يردا الحوض. وقال أنا حرب لمن حاربتم وسلم لمن سالمتم مشيراً لعلي والحسن والحسين وفاطمة عليهم السلام

وبالرغم من هذه النصوص الصريحة فقد وقف معاوية في الحرب ضدّ الإمام عناداً لله ورسوله ورفضاً لما نص عليه النبي من أحقيّة علي وكون المحارب له محارباً لله ورسوله.

وأتى بعد ذلك قوم ممّن أُشرب في قلوبهم حبّ الأمويّين وبغض الهاشميين فراحوا يبحثون عن عذرٍ لما إرتكبه الطاغية الأموي فلم يجدوا عذراً له إلا الاجتهاد مع أنّ الاجتهاد في مقابل النص لا مجال له

بدعة ا لاجتهاد

وأن دعوى الاجتهاد لم يهتدِ إليها أحد إلا ابن حجر وابن تيمية وبعض النواصب ليعذروا معاوية والطغاة في أفعالهم فكأنّهم - العياذ بالله - أعلم من الله ورسوله العظيم إنّ الله أمر بقتل القاتل عمداً دون أن يعذره بالاجتهاد، وكذلك رجم الزاني، وحكم بفسق المنحرف وضلال من لم يأمر بمعروف ولم ينهَ عن منكر، ولكن ابن حجر وابن تيمية والطبري وأضرابهم وقفوا ليردّوا على الله قوله وعلى الرسول حجته بدعوى أنّ المجتهد إن أخطأ فله أجر يثاب على ارتكاب أكبر جريمة

- أنّ معاوية اجتهد فأخطأ فهو مثاب وإن قاتل علياً خليفة المسلمين بعد أن تمت له البيعة.

- أنّ معاوية اجتهد فأخطأ فهو مثاب وإن صحت الأحاديث وتواترت عن النبي في حق أهل البيت وعلى رأسهم سيّدهم الإمام علي «أنا حرب لمن حاربكم وسلم لمن سالمكم» «أنا حرب لمن حاربتم وسلم لمن سالمتم» حتى لو صحت تلك الأحاديث وحاربهم معاوية فهو مجتهد مغفور الذنوب.
- أنّ معاوية مجتهد مثاب وإن خالف الحق عمداً ونصب العداوة لأهله حتى لو جهر النبي بأعلى صوته منشداً ومردداً «علي مع الحق والحق مع علي».
- أنّ معاوية مجتهد مثاب وإنّ سبّ النبي ﷺ ولا يعبأ بالصحيح الوارد عن رسول الله ﷺ: «من سبّ علياً فقد سبّني»، وحتى لو سنّ معاوية سبّ علي الذي يرجع إلى سبّ النبي بمنطوق هذا الحديث فإنّ ذنوبه مغفورة يثاب بفعله لأنه مجتهد.
- أنّ معاوية مثاب وإن قتل الصالحين وأئمة المسلمين وشرّد المؤمنين ودفنهم أحياء لأنه مجتهد والمجتهد مثاب.

إنّ منطق ابن حجر وابن تيمية وسائر النواصب خلقوا المعاذير لأعداء أهل البيت وقاتليهم معاندة لله ورسوله وبغضاً لأهل بيت نبيّه

فإن قال النبي أنّ قاتل علي هو أشقى الأوّلين والأخيرين وجد من يدافع عن المجرم وينصب نفسه محامياً عنه كما فعل الطبري وغيره في دفاعهم عن اللعين ابن ملجم المرادي قاتل الإمام إذ قال: ولا خلاف بين أحد من الأمّة أنّ ابن ملجم قتل عليّاً مجتهداً مقدراً أنّه على صواب.

لقد قطعت كلمة (مجتهد) ظهر الحقيقة وجنت على الدين والعلم والإنصاف والعدل أقسى وأفظع وأعظم فتكاً من سيف ابن ملجم

- أن دعوى الاجتهاد شفاء لكل ريب يخالج الإنسان في فعل من أفعال الحكّام الغاصبين.

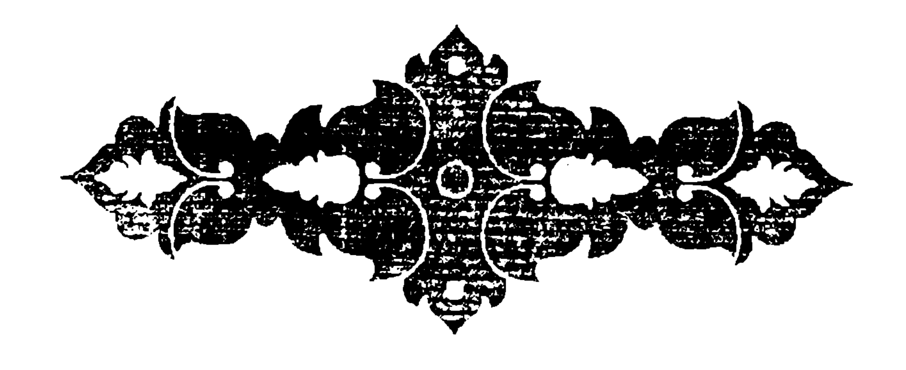
وأنه الدواء الذي يقضي على كل علامة استفهام يمكن أن توضع على أحد من الصحابة حتى لو كان معاوية وعمرو بن النابغة وبسر بن أرطأة إنّه العلاج الذي يقف عنده العقل ملجماً، والبيان أخرساً، والمنطق صامتاً.

- أنه وصفة من صيدلية ابن حجر وابن تيمية وزمرة النواصب لا يُردّ لها ولا تُناقش في دليلٍ.

ومن أراد أن يحرّك عقله ويتّبع كتاب الله وسنّة رسوله فليفتش في غير هذه الصيدلية؛ فإنّه سيجد الحق في خلافهم والباطل في مواقفهم وموافقتهم انظر يا أيّها القارئ العزيز إلى تعصّب ابن تيمية وزملائه حتى ترى كيف يصف ابن تيمية من أجهز على عثمان بقوله: قوم خوارج مفسدون في الأرض لم يقتله إلا طائفة قليلة باغية ظالمة وأمّا الساعون في قتله فكلهم مخطئون، بل ظالمون باغون معتدّون، ولكن يذكر ابن حزم المبرر لفعل ابن ملجم بقتله لعلي بأنه مجتهد فله أجر ولكن يصف ابن الحزم قتلة عثمان بأنّهم فسّاق ملعونون محاربون سافكون دماً حراماً عمداً فلماذا لم يجعل ابن حزم لقتلة عثمان الاجتهاد عذراً كما جعله لابن ملجم قاتل الإمام علي لماذا هذا التفريق؟

فقتلة عثمان باغون فكونهم باغون يناقض عدالة جميع الصحابة لأن

قتلة عثمان من الصحابة، وإن كانوا من الصحابة العدول، لأن قتلة عثمان هم قتلة عثمان الأموي وقتلة عثمان باعتبار أنّهم قتلة عثمان باغون ظالمون سافكون لو كانوا قتلة علي لتغيّر الرأي وتبدّل الموقف وخُلق لهم الاجتهاد ليعذرهم إذن فيجب على كل مسلم أن يبحث عن الحق ولا يجوز بحال أن يؤمن بالأشخاص ومن هنا نقول: إنّ الاجتهاد الذي أُعطي لبعض الأشخاص يفقد مبرره إذا عارض كتاب الله وسنّة رسوله وإن بلغوا ما بلغوا من الفضل وعلّو الرتبة. هذا تمام الكلام في الشبهة الثانية حول اجتهاد الصحابة.



الشبهة الثالثة:

في مخالفات الصحابة للرسول صلى الله عليه وآله وسلم

مخالفات أبي بكر للرسول صلى الله عليه وآله وسلم

١- خالف نصّ الرسول صلى الله عليه وآله يوم غدير خم حيث عيّن عليّاً خليفة المسلمين بعده

إذ بسط أبو بكر يده في السقيفة ليبايع بالخلافة عن رسول الله صلى الله عليه وآله مع علمه بعهد رسول الله صلى الله عليه وآله بها إلى أخيه وابن عمّه علي بن أبي طالب عليه السلام وقد رآه وسمعه أبو بكر ينص عليه مستمراً وكان تكراراً النصّ من مبدأ أمره - في نبوّته - إلى منتهى عمره الشريف، ويورده بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه ومن أراد التفصيل فعليه بكتابنا (خلافة علي بن أبي طالب بين النصوص الدينية والتغطية الإعلامية)

٢- غضب فاطمة

لقد توفيت فاطمة عليها السلام غاضبة على أبي بكر بسبب حرمانه إيّاها ميراثها من النبي صلى الله عليه وآله، إنّ فاطمة عليها السلام بنت رسول الله صلى الله عليه وآله سألت أبا بكر الصديق

بعد وفاة رسول الله ﷺ أن يقسم لها ميراثها، ما ترك رسول الله مّما أفاء الله عليه، فقال لها أبو بكر أنّ رسول الله ﷺ قال: «لا نورّث ما تركناه صدقة» فغضبت فاطمة بنت رسول الله ﷺ فهجرت أبا بكر وقد كان غضبها على أبي بكر عظيماً إلى الحدّ الذي جعلها توصي عليّاً أن لا يصلّي أبو بكر عليها ولا حتى أن يمشي في جنازتها وقد وارى الإمام علي عليه السلام جثمانها الطاهر سرّاً في الليل[١]

فبقي التساؤل عن سرّ ذلك ولهذا يسأل الشاعر قائلاً:

ولأي الأمور تدفن ليلاً   بضعة المصطفى ويعفى ثراها

وفاطمة هي التي قال فيها رسول الله ﷺ: «فاطمة بضعة منّي، فمن أغضبها فقد أغضبني»[٢]

٣- يوم حضرت أبا بكر الوفاة، إذ عهد بالخلافة إلى عمر كأنّه نسي أو تناسى عهد النبي ﷺ بالخلافة عنه إلى علي؟!

ثم من بعده إلى الأئمة من ولده أحد الثقلين اللذين لا يضلّ من تمسك بهما وهم كسفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلّف عنها غرق نكتفي بهذا المقدار من ذكر مخالفات أبي بكر رعاية للاختصار.

- لما انقاد لأبي بكر الناس طوعاً وكرهاً امتنعت عليه قبيلة من العرب في دفع الزكاة إليه البدو قالوا له: إن الرسول لم يأمرنا بالدفع إليك ولا أمرك بمطالبتنا به فعلام تطالبنا بما لم يأمرك الله به ولا رسوله فسمّاهم أهل الرّدة

---

(١) صحيح البخاري ج٥ ص٣٨٢ كتاب المغازي

(٢) صحيح البخاري ج٤ ص٢١٠ باب مناقب المهاجرين وفضلهم.

وبعث إليهم خالد بن الوليد في جيش فقتل خالد بن الوليد رئيس القوم مالك بن نويرة وزنى بزوجته في نفس الليلة التي قتل زوجها فهو لم يكتف بالقتل والجريمة وإراقة دماء المسلمين والزنا بامرأة مظلومة وكل هذه التعدّيات الواضحة من القتل والزنا لم تحرك غيرة أبي بكر ولم يغضب لله ولا للدين ولا للمقتول ظلماً ولا للمهتوك عرضها ولا ولا ...وإنّما هو يكتفي بالدفاع عن خالد وذلك لمّا عاد خالد إلى المدينة تلقّاه عمر بن الخطاب فقال له: قتلت إمرءاً مسلماً ثم نزوت على امرأته والله لأرجمنّك بأحجارك[1]

وأغلظ عمر لخالد في أمر مالك إلّا أنّ أبا بكر قال لعمر: هبه يا عمر: تأوّل فأخطأ وأعذره وتجاوز عنه!!!

وقال: يا عمر ما كنت لا شيم سيفاً سلّه على الكافرين[2]

هذه خلاصة قصة مالك بن نويرة كما ذكرها علماء أهل السنة وعليك أيّها القارئ العزيز الآن أن تحكم بالحق وليكن حكمك قائماً على الحقيقة لا على أساس العواطف والمذهبيات والتعصبات الجاهلية.

عليك بالرجوع إلى تفصيل القصة حتى تعلم أنّ مالك بن نويرة لم يرتدّ عن الإسلام قال مالك لخالد: إنّا مسلمون قال خالد بن الوليد: فما بال السلاح معكم فوضعوا السلاح ثم صلّوا ومع ذلك إن خالداً قدم مالك وضرب عنقه وأعناق أصحابه غيلة[3]

---

(١) تاريخ الطبري ج٢ ص٥٠٤

(٢) السيرة الحلبية ج٣ ص٢١٢.

(٣) انظر تاريخ الطبري ج٢ ص٥٠٤.

مخالفات عمر بن الخطاب للرسول ﷺ :

١- محاولة عمر منع أن يكتب رسول الله ﷺ كتاباً عاصماً للأمّة من الضلالة ومجمل القصة المشهورة برزية يوم الخميس أن الصحابة كانوا في بيت رسول الله قبل وفاته بثلاثة أيّام قال رسول الله ﷺ ائتوني بالكتف والدواة أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده أبداً فقال عمر هجر رسول الله، ثم قال عندنا القرآن حسبنا كتاب الله فاختلف من في البيت واختصموا فمنهم من يقول قرّبوا يكتب لكم كتاباً لا تضلّوا بعده، ومنهم من يقول ما قال عمر فلمّا أكثروا الاختلاف واللغط غضب رسول الله فقال قوموا عني..[1] وأخرجهم من بيته دون أن يكتب شيئاً وقد عدل النبي ﷺ عن ذلك لأنّ الكلمة التي فاجأ بها إضطرّته إلى العدول عن الكتابة، إذ لم يبق بعدها أثر لكتابة الكتاب سوى اختلاف الأمّة من بعده في أنّه هجر فيما كتبه فيه - والعياذ بالله - أو لم يهجر.

ولو أصرّ فكتب الكتاب للجوا في قولهم (هجر) والعياذ بالله - فسطروا به أساطير وملأوا منه طواميرهم ردّاً على علي عليه السلام وشيعته إذا

---

(١) هذا الحديث موجود في صحيح البخاري ج٧ ص٣٨٩ كتاب المرضى باب المرضى باب قول المريض قوموا عني.، وفي صحيح مسلم كتاب الوصية باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه ج٤ ص ١٧٥ وفيه (فقالوا أن رسول الله يهجر) وذكره أحمد في مسنده ج١ ص ٣١ وسائر المحدثين وقد تصرفوا في الحديث إذ نقلوه بالمعنى بألفاظ مختلفة

احتجوا بذلك الكتاب كما فعلوا في حديث الغدير وحديث المنزلة وغيرها إذ قالوا أنّ نص حديث الغدير على خلافة سيدنا علي (كرم الله وجهه) يتنافى مع خلافة سيّدنا أبي بكر الصديق وسيّدنا عمر الفاروق وسيّدنا عثمان ذي النورين، فلا بدّ من تأويل لفظ المولى الوارد في الحديث على معنى المحب والناصر مع علمهم بأنّ هذا التأويل ينافي ما روى العلماء بأنّ أبا بكر وعمر كانا من المهنئّين لعلي بقولهم: (بخٍ بخٍ لك يا بن أبي طالب أمسيت وأصبحت مولى كل مؤمن ومؤمنة).

يا أيها القارئ العزيز إذا تأمّلت في قوله ﷺ «ائتوني أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً» وقوله ﷺ في حديث الثقلين «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلّوا كتاب الله وعترتي» تعلم أن المقصود في الحديثين واحد إذ أراد رسول الله ﷺ في مرضه أن يكتب لهم تفصيل ما أوجبه عليهم في حديث الثقلين وتفطّن عمر بن الخطاب لذلك فصدّه عن الكتابة مع الشدّة والغلظة ويظهر من هذه القصة أنّ السبب التّام لاختلاف الأمّة الإسلامية بعد النبي ﷺ هو عمر بن الخطاب إذ منع رسول الله ﷺ من أن يكتب كتاباً لن تضلّ الأمّة بعده،

فالرزية كلّ الرزية إنّما هي من عمر بن الخطاب وليست من الشيعة الإمامية ولا من أئمّتهم.

وقد وصف ابن عباس موقف عمر هذا خير وصف عندما قال: إنّ الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب كل ذلك حصل في حضرة الرسول ﷺ فما بالك بالذي سيحصل في غيابه وبعد وفاته.

فالمسؤول الأول والأخير لما حصل بعد وفاة الرسول ﷺ هو بعض الصحابة لا الشيعة الامامية، لأن الشيعة الامامية هم الذين اتبعوا أهل البيت بأمرٍ من الله ورسوله العظيم، لأنّ أهل البيت هم باب علم رسول الله وهم سفينة نجاة هذه الأمّة.

قال أسعد وحيد القاسم الذي اختار مذهب أهل البيت في كتابه (حقيقة الشيعة الاثني عشرية) والحقيقة أنّ هذه الحادثة يفهم منها بدون أدنى شك إساءة إلى شخص الرسول الكريم، والتي كانت صدمة كبيرة لي لدى علمي بها والتي حسب ظنّي يجهل حدوثها الغالبيّة العظمى من أهل السنّة وكثيراً ممن أسمعتهم هذه الحادثة لم يصدقوا بها من هول الصدمة نعم هذه الحادثة صدمة كبيرة من يعلم بها بعد أكثر من ألف سنة فكيف لم تكن صدمة كبيرة على رسول الله ﷺ وهو في مرض الموت.

٢- بدعة صلاة التراويح

أخرج البخاري في كتاب صلاة التراويح من صحيحه عن عبد الرحمن بن عبد القارئ (قال خرجت مع عمر ليلة في رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرقون... إلى أن قال: فقال عمر إنّي أرى لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد كان أمثل، ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب قال خرجت معه في ليلة أخرى والناس يصلّون بصلاة قارئهم قال رضي الله عنه نعمت البدعة هذه الحديث)

سماها بدعة، لأن رسول الله ﷺ لم يبيّن لهم الاجتماع لها ولا كانت

في زمن الصديق ولا أول الليلة ولا كل ليلة ولا هذا العدد[١] الخ)

البدعة في الاصطلاح إدخال ما ليس في الدين في الدين

اعترف عمر أنّ صلاة التراويح بدعة بالمعنى المذكور ولكن قوله نعمت البدعة هذه غير صحيح إذ لا يقال نعمت البدعة بل يقال بئست البدعة فكأنه قال نعمت الضلالة إذ قال النبي ﷺ «كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار»[٢]

٣- بدعة صلاة الجنائز على أربعة تكبيرات بعدما كانت على خمسة تكبيرات.

٤- منعه عن متعة الحج ومتعة النساء وقد نهى عنهما عمر وهو على المنبر قال (متعتان كانتا على عهد رسول الله وأنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما: متعة الحج ومتعة النساء)،

وذكر القوشجي في أواخر مباحث الإمامة من شرح التجريد وهو من أئمة المتكلمين على مذهب الأشاعرة فقال عمر وهو على المنبر (ثلاث كُنَّ على عهد رسول الله وأنا أنهى عنّهن وأحرمّهن وأعاقب عليهنّ متعة النساء، ومتعة الحج، وحيّ على خير العمل)

وتبعه في إسقاطها عامة من تأخر عنه من المسلمين مع علمهم بأنّ الدين ما قرّره الشارع على لسان الرسول الأمين ﷺ وليس للناس إلا الإنقياد

---

(١) إرشاد الباري في صحيح البخاري للقسطلاني ج٥ ص٤

(٢) الخلاف ج١ ص٥٣٠

التامّ ولا يحقّ لأيّ شخصٍ سوى الشارع - أيّاً كان ومهما كان - أن يقوم بالتشريع والتسنين ولا يجوز له البتّة سدّاً لباب التلاعب في أحكام الدين وإيماناً بتماميّته وإكماله في عهد الرسول الأعظم ﷺ كما قال تعالى ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾[1] ولكن مع الأسف فتح باب التلاعب في أحكام الدين بعض الصحابة وجعل نفسه مشرعاً فترى أيها القارئ العزيز التشريعات على خلاف تشريعات الحكيم تعالى.

٥- إسقاطه حيّ على خير العمل من فصول الأذان وجعل مكانه الصلاة خير من النوم من فصول الأذان في أذان الصبح.

٦- تحريم عمر البكاء على الميّت لم يكن في عهد رسول الله ﷺ والشاهد على ذلك ما أخرجه الإمام أحمد من حديث ابن عمر في صفحة ٤٠ من مسنده قال رجع رسول الله من أحد فجعلت نساء الأنصار يبكين على من قتل من أزواجهنّ فقال رسول الله ﷺ ولكن حمزة لا بواكي له) وهذا الحديث مستفيض بين المسلمين وقد ذكره ابن جرير وابن الأثير وصاحب العقد الفريد وجميع أهل السير والأخبار

ولكن حرّمه الخليفة الثاني حتى أخرج الطبري عند وفاة أبي بكر في حوادث سنة ١٣ من الجزء الرابع من تاريخه بالإسناد إلى سعيد بن المسيّب قال لما توّفي أبو بكر أقامت عليه عائشة النوح فأقبل عمر بن الخطاب حتى

---

(١) سورة المائدة آية ٣

قام ببابها فنهاهنّ عن البكاء على أبي بكر فأبين أن ينتهين فقال عمر لهشام بن الوليد أدخل فأخرج إليّ بنت أبي قحافة فقالت عائشة لهشام حين سمعت ذلك من عمر إنّي أُحرج عليك بيتيّ فقال عمر لهشام أدخل فقد أذنت لك فدخل هشام فأخرج أمّ فروة أخت أبي بكر إلى عمر فعلاها بالدرة فضربها ضربات فتفرق النوح حين سمعوا ذلك ،

وهناك مخالفات كثيرة من عمر بن الخطاب تركنا ذكرها رعاية للاختصار

مخالفات عثمان بن عفان

١- إبطاله الحدود

أخرج البلاذري من طريق محمد بن سعد بالإسناد عن أبي إسحاق الهمداني أنّ الوليد بن عقبة شرب الخمر فسكر فصلّى بالناس الغداة ركعتين ، ثم التفت فقال : أزيدكم؟ فقالوا : لا ، قد قضينا صلاتنا ، ثم دخل عليه بعد ذلك أبو زينب وجندب بن زهير الأزدي وهو سكران ، فانتزعا خاتمه من يده وهو لا يشعر سكراً ، فخرج في أمره إلى عثمان أربعة نفر : أبو زينب ، وجندب بن زهير ، وأبو حبيبة الغفاري ، والصعب بن جشامة ، فأخبروا عثمان خبره ، فأوعدهم عثمان وتهدّدهم : قال أبو إسحاق : فأتى الشهود عائشة فأخبروها بما جرى بينهم وبين عثمان فنادت عائشة : إنّ عثمان أبطل الحدود وتوّعد الشهود.

وإليك أيّها القارئ العزيز بعض الأحداث في زمان عثمان نقلاً من كتاب

الملل والنحل للشهرستاني بعين لفظه (قال منها: ردّه الحكم ابن أميّة إلى المدينة بعد أن طرده النبي ﷺ وكان يسمى طريد رسول الله، وبعد أن تشفع إلى أبي بكر وعمر (رضي الله عنهما) أيام خلافتهما فما أجاباه إلى ذلك. قال: ومنها: نفيه أبا ذر إلى الربذة، وتزويجه مروان بن الحكم بنته وتسليمه خمس غنائم أفريقية له، وقد بلغت مئتي ألف دينار. قال: ومنها: إيواؤه عبد الله بن سعيد بن أبي سرح، بعد أن أهدر النبي ﷺ دمه وتوليته إياه مصر بأعمالها، وتوليته عبد الله بن عامر البصرة حتى أحدث ما أحدث إلى غير ذلك مما نقموا عليه) انتهى.

وكان عثمان يبذل كلّ جهده في تأسيس حكومة أمويّة في الحواضر الإسلامية فولّى بني أميّة على الأمر في المراكز الحساسة وسلّطهم على رقاب الناس

وأولئك هم المعنيون بقول النبي ﷺ «اسمعوا هل سمعتم أنّه سيكون بعدي أمراء، فمن دخل عليهم فصدّقهم بكذبهم، وأعانهم على ظلمهم، فليس منّي ولست منه، وليس بوارد عليّ الحوض ومن لم يدخل عليهم، ولم يصدّقهم بكذبهم، ولم يعينهم على ظلمهم فهو منّي وأنا منه، وسيرد عليّ الحوض»[(١)]

وهم المعنيون بقوله ﷺ «سيكون أمراء بعدي يقولون ما لا يفعلون

---

(١) تاريخ الخطيب البغدادي ج٢ ص١٠٧، وج٥ ص٣٦٢، وسنن الترمذي ج٣ ص٣٥٨.

ويفعلون ما لا يؤمرون»[1]

نعم، كثير من الصحابة ما كان يحجزهم الدين عن مخالفة التعاليم المقرّرة وكانوا يقدّمون عليها سياسة الوقت

ويؤكد على ذلك أنه في زمان خلافة عثمان إقتنى جماعة من رجال سياسة الوقت، وأصحاب الفتن والثورات، من جرّاء الفوضى من الأموال ضياعاً عامرة، ودوراً فخمة، وقصوراً شاهقة، وثروة طائلة ببركة تلك السيرة الأمويّة في الأموال الشاذّة عن الكتاب والسنّة الشريفة وسيرة السلف فجمعوا من مال المسلمين مالاً جمّاً وأكلوه أكلاً لمّا، كالزبير بن العوام، وطلحة بن عبد الله التيمي، وعبد الرحمن بن عوف الزّهري، وسعد بن وقاص، ويعلى بن أميّة وغيرهم.

فعلى من خدمه عثمان من رجال سياسة الوقت أن يتفق مع معاوية في فكرة وضع الأحاديث في فضائل عثمان ومناقبه.

فدعا معاوية فيما دعا إليه بعد إستقلاله بالسّلطة وتفرّده بالحكم إلى وضع الأحاديث واختلاقها وبثّها في أوساط الأمّة، معتمداً في ذلك على ضعاف النفوس من الرواة وقوّالة الكذب الذين لم يتورّعوا عن الافتراء والدّس على لسان النبي الأعظم ﷺ متوسّلين بذلك إلى كسب رضا معاوية، وودّه، ليغدق عليهم من عطاياه ومنحه ما يشبعون به نهمهم، ويسدّون به جوع مطامعهم.

---

(١) مسند أحمد: ج١ ص٤٥٦

ولقد طلب معاوية من عمّاله أن يدعوا الناس للرواية في فضائل عثمان فلمّا أكثروا طلب منهم الكف عن ذلك والاكتفاء بما قيل، داعياً إياهم للرواية في فضل أبي بكر وعمر، فلمّا أكثروا طلب منهم الكفّ وجمع ما قيل، وجعله في كتاب وزّعه على الكتايب، ليعلّمونه الصبيان يحفظونهم إيّاه، وتزلف بعض الروّاة للحاكم، يعني معاوية فرووا في فضله وفضل أبيه أبي سفيان روايات أثبتها بعد ذلك رعيل من الحفّاظ وكتبة الحديث في كتبهم الملتزمين بمضامينها. وإليك بعض هذه الروايات:

عن جابر: (أن رسول الله ﷺ استشار جبرائيل في استكتاب معاوية فقال استكتبه فإنه أمين)

عن أنس مرفوعاً (الأمناء سبعة: اللوح، القلم، وإسرافيل، ومكائيل، وجبرائيل، ومحمد، ومعاوية)

عن أبي هريرة مرفوعاً (الأمناء عند الله ثلاثة: أنا، وجبرائيل، ومعاوية)

ومن وائلة مرفوعاً: (أن الله ائتمن على وحيه جبرائيل، وأنا، ومعاوية) وكان أن يبعث معاوية من كثرة علمه وائتمانه على كلام ربّي وغير ذلك من المهازل التي لم يخجل رواتها من إذاعتها وطرحها بين أوساط الأمّة ومن يريد المزيد من الإطلاع على هذه الأكاذيب فعليه بكتاب (الغدير) للشيخ الأميني قدس سره

فحاصل الكلام في المقام أنّ عثمان بن عفان مطعون عند جميع المسلمين.

الشبهة الرابعة:

هي منع الصحابة من تدوين السنّة النبويّة المطهّرة

توضيح هذه الشبهة يتوقف على مقدمة وهي أنّ التدوين أصل من أصول الدين الإلهي.

إذ قد قام الدين على إرسال الأنبياء وتنزيل الكتب والصحف الإلهية فالكتاب والكتابة من أولى خصائصه وبديهياته.

وكان موقف النبي ﷺ كما روته الأحاديث الصحيحة هو الأمر بكتابة حديثه، وهو يتفق مع العقل والمنطق وبديهيات الدين الإلهي.

فما هو السبب الذي جعل المسلمين يبتعدون عن هذا الخط المستقيم مسألة تدوين السنّة؟! فضاع منها ما ضاع، وكان ما وصلنا ناقصاً من جهات ومتناقضاً من جهات؟!!

ما هو السبب الذي جعل عدم تدوين الدين عملاً دينيّاً، وألبس عدم تدوين السنّة ثوباً شرعياً؟!!

ما هو السبّب الذي جعل سدّ الأفواه بعد النبي ﷺ، وعدم تحديث الناس عن النبي بشيء خدمة للدين وورعاً وإحتياطاً من صحابة النبي...

وهم الذين حملهم الله ورسوله مسؤولية تبليغ كتاب الله وسنّة الرسول؟!!

ما هو السبب في أنّ الصحابي كان يتحرّك في زمن النبي ﷺ ويدعو الناس إلى الإسلام ويحدثهم بدقّة وإعجاب وخشوع عن رسول ربّ العالمين، وآياته، وسلوكه، وكلماته. فلمّا توفي النبي صار تحديث الصحابي عن نبيّه حراماً وجريمة يعاقب عليها ويحبس عليها؟!!

ما هو السّبب في إنّ البديهيات صارت بعد النبي نظريات... فيها آراء وإحتمالات

وصار تدوين حديث النبي بل في التحدث عنه وجهان وروايتان... رواية تقول امر به النبي ورواية نهى عنه النبي، ورواية تقول أنّ الاحتياط للدين بعدم التحديث والتدوين؟!!

ما هو السّبب في أنّ مطلع تاريخنا والجيل الأوّل من صحابة نبيّنا حرّموا التدوين فأقفلوا أبواباً من الخير على الأجيال... وفتحوا الباب لأعداء الإسلام لاتهام الإسلام بالتخلّف عن أوّل شروط الوعي الثقافي والمدنيّة؟!

ابحث عن السبب أينما شئت.. ولكنّك لن تجده إلاّ في شعار (حسبنا كتاب الله) الذي رفعه الصحابة قبل أن يغمض النبي عينيه ﷺ فهذا الشعار كان خطأً يعيش في الصحابة في زمن النبي وهو الذي حكم بعده فهذا الشعار وإن كان من عمر بن الخطاب في مرض النبي ﷺ بحسب الظاهر ولكن في الواقع والحقيقة كان شعاراً للصحابة الذين غصبوا الخلافة وأخرجوها عن أهلها بعد وفاة النبي ﷺ إذا عرفت هذه المقدمة أيّها ٢٩٠

القارئ العزيز إليك قرارات خلفاء النبي بتغييب سنته ومنعهم عن تدوينها وتحديثها..

تدوين السنة حرام ومن السنّة إحراق السنّة

روى الذهبي في تذكرة الحفاظ ج١ ص٥ والهندي في كنز العمال ج١ ص٢٨٥ (قالت عائشة جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ وكانت خمسة مائة حديث فبات ليلته يتقلب كثيراً قالت: فغمني فقلت: أتتقلب لشكوى أو لشيء بلغك؟ فلمّا أصبح قال: أي بنيّة هلمي الأحاديث التي عندك فجئته بها فدعا بنار فحرّقها...الخ)

وكذلك أحرق الخليفة عمر السنّة المدونة.

قال ابن سعد في الطبقات الكبرى ج٥ ص١٨٨ :

عن عبد الله بن العلاء سألت القاسم يملي عليّ أحاديث فقال: (إن الأحاديث كثرت على عهد عمر بن الخطاب فأنشد الناس أن يأتوه بها فلما أتوه بها أمر بتحريقها).

يا أيّها القارئ العزيز تأمّل فيما فعله أبو بكر وعمر في عهد خلافتهما من إحراق السنّة النبويّة بالنار.

وهنا سؤال عن خصوص إبادة الأحاديث النبويّة بالنار؟

هل علماء الإسلام يوافقون على هذا الإقدام فيجيزون لأحد أن يحرق كتاباً من كتب السنّة كصحيح البخاري والمسلم - بالنار؟!

إنّ الإجابة على هذا السؤال صعب جدّاً وخاصّةً أنّ الكتب الأولى في

صدر الإسلام كانت عزيزة ولا بدّ أنّها كانت تحتوي على أصول السنن وقد فات ما فيها بالإحراق إذ لا يتدارك مع العلم بأنّ السنّة النبويّة هي عدل القرآن في المصدرية للشريعة الإسلامية.

وقد اتبع موافقو عمر أثره في إبادة الحديث، لكن لا بالإحراق، بل بمجرّد الغسل بالماء.

وقد منع أبو بكر وعمر عن تدوين الأحاديث النبويّة وعن التحدّث بها للمسلمين.

روى ابن ماجة في سننه ج١ ص١٢... عن قرظة بن كعب قال: (بعثنا عمر بن الخطاب إلى الكوفة، وشيعنا، فمشى معنا إلى موضع يقال له صرار فقال: أتدرون لم مشيت معكم؟ قال: قلنا: لحق صحبة رسول الله ﷺ ولحق الأنصار قال: لكنّي مشيت لحديث أردت أن أحدّثكم به فأردت أن تحفظوه لممشاي معكم. أنكم تقدمون على قوم للقرآن في صدورهم هزيز كهزيز المرجل، فإذا رأوكم مدوا إليكم أعناقهم وقالوا أصحاب محمّد، فأقلّوا الرواية عن رسول الله ﷺ ثم أنا شريككم) الحديث ورواه الدارمي في سننه ج١ ص٨٥ عن قرظة بن كعب وقال في آخره (قال فما حدثت بشيء وقد سمعت كما سمع أصحابي) ورواه الحاكم في مستدركه ج١ ص١٠٢ عن قرظة وقال في آخره (فلمّا قدم قرظة قالوا حدثنا قال نهانا ابن الخطاب) هذا حديث صحيح الإسناد له طرق تجمع ويتذاكر بها.

يلاحظ على فعله عمر حسب الرواية المذكورة

أوّلاً: إنّ المطلب الذي أراده الخليفة من الصحابة المهاجرين إلى الكوفة

مطلب مهم عنده ولذا خرج إلى توديعهم مسافة طويلة ولم يكن من عادته الخروج إلى توديع أحدٍ.

وثانياً: أنّه كان مطلبا صعب القبول على الصحابة لأنّه يالف المعقول الذي فهموه من النبي ﷺ، وعلموا به. بل يفهم من قوله: (أنا شريككم) أنّهم كانوا يرون أنّ عدم التحديث عن النبي إثم، لأنه ترك لتبليغ الدين وكتمان لما سمعوه من النبي، ومخالفة لتأكيداته ﷺ بأن يبلّغ الشاهد منهم الغائب! فطمأنهم الخليفة بأنّه لا إثم في ذلك وإن يكن فيه إثم فهو شريكهم، ويحتملّ مسئووليته!

فالمسألة ليست طلباً أخوياً، بل هي نهي مشدّد مؤكّد، وقد يكون معه تهديد أيضاً.

التحديث عن النبي في عهد عمر حرام وعقوبته السجن:

روى الحاكم في مستدركه ج١ ص١١٠ عن سعد بن إبراهيم عن أبيه أنّ عمر بن الخطاب قال لابن مسعود ولأبي الدرداء، ولأبي ذر (ما هذا الحديث عن رسول الله ﷺ وأحسبه حبسهم بالمدينة حتى أصيب)

وهناك محاولات الدفاع عن قرارات تغييب السّنة ويرجع ما ذكره المدافعون عن قرارات الصحابة لمنع تدوين السّنة إلى ثلاثة أمور:

الأول: أنّ هدف الخلفاء هو التثبيّت من الحديث من الخطأ، ومنع حدوث الكذب في التحديث عن النبي ﷺ.

الثاني: خوف انشغال الناس بالحديث عن القرآن.

الثالث: الخوف من اختلاط الحديث النبوي بالقرآن وهذه المحاولات باطلة:

أمّا بطلان الأوّل، فلأنّ التثّبيت في الحديث من الخطأ والكذب لا يستدعي منع التدوين والتحديث على نحو الاطلاق، بل يستدعي الدّقة في الكتابة والنقل هذا مع أنّ احتمال الكذب في نقل الحديث وكتابته ينافي ويناقض اعتقاد أهل السنة بعدالة كل الصحابة وهم نقلة الأحاديث النبوّية والعادل لا يكذب.

أما الأمر الثاني: وهو خوف انشغال الناس عن القرآن فهو أكثر فساداً من الأمر الأوّل إذا المقصود شرعاً هو انشغال الناس بالحديث والقرآن معاً.كما في زماننا هذا هل ترى انشغال الناس بصحيح البخاري والمسلم فقط ولا يقرؤون القرآن أصلاً وليس الأمر كذلك حتى يُبرّر إحراق الصحاح الستّة بحجة خوف انشغال الناس بالحديث عن القرآن.

وأما خوف إختلاط الحديث بالقرآن، فبطلانه من الوضوح كالشمس في النهار، لأن المفروض أنّ الحديث يُدّون في كتاب والقرآن في كتاب آخر ولا يختلط حتى لو كانا في كتاب واحد لاختلافهما في الأسلوب، لأن الحديث كلام البشر والقرآن كلام الله والتفاوت بينهما كالأرض والسماء

الغاية السياسية لمنع تدوين الأحاديث والتحديث بها هي أحد أمرين:

أحدهما: أن يكون المنع عن إنتشار الأحاديث توطيداً للحكم وذلك لورود النصوص الكثيرة من النبي ﷺ يرويها الثقاة تذمّ مغتصبي الخلافة

من أصحابها الشرعيين أولّهم الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وأخيرهم هو الإمام المهدي المنتظر عجل الله فرجه فكلّ حديث لا يوافق تصرّفاتهم كانوا يمنعون بثّه وترويجه بين الناس خوفاً من النقمة الشعبية عليهم.

وهذا لا يخفى على المتصفح لتاريخ الإسلام خصوصاً بعد رحيل النبي صلى الله عليه وآله. ومنع خصوص عمر بن الخطاب من تدوين الحديث ونشره وكتابته ومدارسته بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله ليس أمراً جديداً، بل حصل ذلك من ابن الخطاب عند احتضار النبي صلى الله عليه وآله عندما قال: «ائتوني بكتف ودواة لأكتب لكم كتاباً لن تضلّوا من بعدي أبداً» فقالوا: (أن النبي يهجر) قال عمر بن الخطاب (حسبنا كتاب الله إذ الغاية من منع الكتابة ورفع شعار (حسبنا كتاب الله) هي أنّهم كانوا يريدون أن ينعموا بالخلافة فلا أحد يزعجهم بأحاديث تروى عن النبي صلى الله عليه وآله يُلعن بها من اغتصب الخلافة من أصحابها الذين أمر الله باتّباعهم أو فيها ذمٌّ للظالمين.

وثانيهما: ليفتحوا باب وضع الأحاديث على لسان النبي صلى الله عليه وآله في فضائل الصحابة الذين فيهم معاوية بن أبي سفيان المجرم في التاريخ الإسلامي وإليك أيها القارئ العزيز بعض الأحاديث الموضوعة نكتفي بذكر بعض تلك الأحاديث.

الأحاديث الموضوعة في فضائل أبي بكر:

الحديث الأوّل: في أنّ الله تعالى يتجلّى لأبي بكر خاصّة.

عن أنس قال لّما خرج رسول الله ﷺ من الغار فأخذ أبو بكر بغرزه فنظر النبي ﷺ إلى وجهه فقال: يا أبا بكر أبشّرك قال: فداك أبي وأمّي. قال: (إنّ الله يتجلّى للخلائق يوم القيامة عامّةً ولك يا أبا بكر خاصّةً)(١)

الحديث الثاني: عن أبي سعيد أنّ عمر قال: قال رسول الله ﷺ: لّما عرج به إلى السماء قلت: اللهم اجعل الخليفة من بعدي علي بن أبي طالب فارتجتّ السماوات وهتف بي الملائكة من كل جانب يا محمد: اقرأ ﴿**وَمَا تَشَاؤُونَ إلا أَن يَشَاءَ اللهُ**﴾ قد شاء الله أن يكون من بعدك أبا بكر الصديق رضي الله عنه(٢)

الحديث الثالث: عن معاذ بن جبل قال وقال رسول الله ﷺ: «إنّ الله يكره في السماء أن يخطئ أبو بكر في الأرض»(٣)

الأحاديث الموضوعة في فضائل عمر بن الخطاب

الحديث الأوّل: (من يعطي كتابه بيمينه من هذه الأمّة عمر بن الخطاب له شعاع كشعاع الشمس، قيل فأين أبو بكر؟! قال: تزفّه الملائكة إلى

---

(١) قال ابن الجوزي: قال أبو بكر الخطيب هذا حديث لا أصل له قد وضعه محمد بن عبد إسناداً ومتناً. الموضوعات لابن الجوزي ج١ ص٣٠٧.

(٢) قال ابن الجوزي هذا حديث موضوع وضعه يوسف بن جعفر وكان يضع الحديث الموضوعات لابن الجوزي ج١ ص٣١٦.

(٣) قال ابن الجوزي هذا حديث موضوع على رسول الله، الموضوعات ج١ ص٣١٩.

الجنّات) قال الدار قطني: راوي الحديث عمر بن إبراهيم الكردي كان كذّاباً يضع الحديث.

الحديث الثاني: (قال رسول الله ﷺ لو لم أبعث فيكم لبعث عمر) قال ابن الجوزي راوي الحديث يحيى كان من الكذّابين الكبار وقال ابن عدي كان يضع الحديث.

الحديث الثالث: عن عمار بن ياسر قال رسول الله ﷺ: أتاني جبرائيل آنفاً فقلت: يا جبرائيل حدثني بفضائل عمر في السماء فقال: يا محمد (لو حدثتك بفضائل عمر في السماء ما لبث نوح في قومه ألف سنة إلا خمسين عاماً ما نفذت فضائل عمر، وإنّ عمر حسنة من حسنات أبي بكر) قال محمد بن حنبل هذا حديث موضوع[1].

الأحاديث الموضوعة في فضائل عثمان بن عفان

الحديث الأوّل: عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ (أنّ لله سيفاً مغموداً في غمده ما دام عثمان بن عفان حيّاً، فإذا قتل عثمان جرّد ذلك السيف فلم يغمد إلى يوم القيامة) قال ابن الجوزي هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ.

الحديث الثاني: عن جابر قال بينما نحن مع رسول الله ﷺ في نفر من المهاجرين فيهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي فقام النبي ﷺ إلى عثمان

---

(١) الموضوعات لابن الجوزي ج١ ص٣١٨- ٣٢٠

فاعتنقه ثم قال: أنت وليٌّ في الدنيا والآخرة)[١].

الأحاديث الموضوعة في فضائل معاوية بن أبي سفيان

الحديث الأول: عن واثلة بن الأسقع أنّ رسول الله ﷺ قال (الأمناء عند الله ثلاثة: جبريل وأنا ومعاوية).

قال النسائي هذا حديث باطل موضوع.

وقال أبو حاتم هو حديث موضوع.

وقال ابن ظاهر: أحمد بن عيسى الراوي كذّاب يضع الحديث[٢].

الحديث الثاني: عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ (يبعث معاوية يوم القيامة عليه رداء من نور) قال أبو حاتم: هذا حديث موضوع لا أصل له.

وجميع هذه الأحاديث الموضوعة موجودة في كتاب الموضوعات لابن الجوزي فمن يريد أكثر مما ذكرناه فعليه أن يرجع إلى الموضوعات لابن الجوزي.

ويظهر مما ذكرنا أنّ مسؤول ضياع السنّة النبوية هو بعض الصحابة كأبي بكر، وعمر، وعثمان ولا يستطيع أحد أن يجزم أنّ سنّة الرسول الحقيقية وصلت إلى أهل السنّة وما وصل إليهم ليس إلا سنّة الصحابة كصلاة

---

(١) راجع الموضوعات لابن الجوزي. جميع هذه الأحاديث موجودة فيها.

(٢) الموضوعات لابن الجوزي ج١ ص١٥- ٢٤

التراويح والتكفير وهو وضع إحدى اليدين على الأخرى في حال القيام بالصلاة على النحو الذي يصنعه غير الشيعة الإمامية من المسلمين.

ومن المعلوم أنّ عملية التكفير هذه لم تكن معهودة في عصر النبي ﷺ ولم تكن في عهد أبي بكر أيضاً، بل ولم تكن في شطر من حياة عمر بن الخطاب، حتى كان فتح بلاد فارس، وأدخلوا بعض الأسارى على عمر بن الخطاب، فوقفوا ووضعوا إحدى الأيدي على الأخرى، فسأل عمر عن ذلك، فقيل له: إنّ هذه عادتهم مع أمرائهم، فاستحسنها وأمر أن تكون هذه العملية في الصلاة. مع العلم بكونها في الصلاة بدعة كما أنّ صلاة التراويح وأمره بقول المؤذّن في أذان الصبح (الصلاة خير من النوم) وتحريمه ما هو أصل من الأذان (حيّ على خير العمل) وتحريمه متعة الحج ومتعة النساء كل هذه الأمور بدعة من عمر بن الخطاب ومن هنا يعلم أنّ أهل السنة ليسوا في الحقيقة من أهل السنّة النبويّة بمعنى إتباع النبي ﷺ من طريق الأخذ بسنّته المطهّرة، بل هم أتباع الصحابة

إذ كيف صار الرافضون لسنّة النبي ﷺ تبعاً لبعض الصحابة - كأبي بكر وعمر وعثمان - من أهل السنّة النبوية كما يعتقد عامة أهل السنّة، بل السنّة عندهم هي سنّة الصحابة إلى يومنا هذا، لأن عمر بن الخطاب هو الذي واجه النبي ﷺ في مرض وفاته ومنعه من أن يكتب كتاباً لا يضلّون بعده أبداً ورفع في وجهه شعار حسبنا كتاب الله في رزية يوم الخميس كان ابن عباس يبكي حتى تبل دموعه الحصى ويقول يوم الخميس وما هو يوم الخميس! قال راوي الحديث يا ابن عباس وما هو يوم الخميس؟ فذكر عبد

الله بن عباس يقول «**الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين كتابه**»[١].

قال عبد المحمود: في كتابه «الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف» لقد صدق ابن عباس عند كل عاقل مسلم والله لو لبس المسلمون السواد، وأقاموا المآتم، وبلغوا غاية الأحزان كان ذلك يسيراً لما أدخل عمر عليهم من المصيبات وأوقعهم فيه من الهلاك والضلال والشبهات وليت شعري أيّ اختلال في كلام نبيّهم محمد ﷺ حتى يقول عمر، أنّه يهجر أو قد غلب عليه المرض ـ إلى أن يقول ـ وأيّ ذنب كان لنبيّهم عندهم؟ وأي تقصير قصر في حقهم؟ حتى يواجه عمر عند وفاته ويقول أنه يهذي وأين هذا مما تضمنه كتابهم ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لا تَشْعُرُونَ**[٢]﴾ ما هذا إلا بئس الامتثال من عمر لأمر ربّه، فلقد رفع صوته وجهر له أقبح ممّا يجهر بعضهم لبعض.

ومن أعجب ذلك أنّهم ذكروا أنّ كتابهم يتضمّن وصف نبيّهم ﴿**وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إلا وَحْيٌ يُوحَى**﴾[٣] وخاصة مثل هذا الكتاب

---

(١) صحيح مسلم ج٥ ص٧٦، وصحيح البخاري ج٥ ص١٣٨، مسند أحمد بن حنبل: ج١ ص٢٢٥، السنن الكبرى للنسائي ج٤ ص٣٦٠.

(٢) الحجرات آية ٢

(٣) النجم آية ٣

الذي أن يكتبه لهم أنّهم لا يضلّون بعده أبداً، فإنّ هذا لا يمكن أن يكون إلا بوحي، وإن كان هذا بوحي أفما يكون عمر قد نسب الهجر إلى ربّه سوأة له من هذا الهجر القبيح والكفر الصريح وسوأة لمن هان عنده هذا.

ومن طريف هذا الحديث أنّ عمر لمّا قدح في عقل نبيّهم وشهد عليه أنّه يهذي يقول بعد ذلك حسبنا كتاب ربّنا وهذا القول من عمر يدل على أنه عرف أنّ كلام نبيّهم ما كان هذياناً ولا مختلّاً، وإنّما ادعى عمر أنّ كتاب الله يغني عن الكتاب الذي أراد نبيّهم أن يكتب لهم، كان عمر في ذلك يزعم انّه أعرف من ربّهم ونبيّهم في تدبير أمّته وحفظ شريعته.

ومن طريف ما في هذا الحديث أنّ عمر يقول مثل هذا الكلام وكان منعه عن كتابة النبي سبباً لضلال من ضلّ من أمّته وسبباً لاختلافهم وسفك الدماء بينهم وتلف الأموال واختلاف الشريعة وهلاك اثنين وسبعين فرقة من أصل فرق الإسلام ومع هذا فلا ينسب إلى عمر أنّه ردّ على نبيّهم ولا أنه أخطأ ولا يذمّ ولا يعبث، بل أكثر المسلمين أطاعوا عمر بن الخطاب في الخلافة وعظّموه أكثر من النبي ﷺ، وكفّروا من يطعن فيه.

دع ـ أيّها القارئ العزيز ـ كل ما ذكرناه من مخالفات أبي بكر وعمر وعثمان للنبي الأعظم وعرج على رأي الجمهور في معاوية بن أبي سفيان الذي سوّد تاريخ الإسلام بارتكابه جرائم لا ضدّ الإسلام بل ضدّ الإنسانية وتلك الجرائم لم تخدش في وثاقته وعدالته عندهم باعتبار كونه مجتهداً.

ومن تلك الجرائم عهده بالخلافة إلى ابنه يزيد، وهو صبي يشرب الخمر والشراب، ويلعب بالكلاب ولا يعرف من الدين شيئاً مع معرفته بليله

ونهاره وإعلانه وإسراره وعلمه بمنزلة الحسين عليه السلام من الله عزّ وجلّ ومكانته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومحلّه في نفوس المؤمنين، على أنّه كان يومئذٍ في المهاجرين والأنصار وبقية البدريين وأهل بيعة الرضوان جم غفير وعدد كثير كلّهم قارئ للقرآن عالم بمواقع الأحكام خبير بالسياسة حقيق على رأي الجمهور بالخلافة والرئاسة، فلم يراع سابقتهم في الإسلام ولا عناءهم في تأييد الدين وأمّر عليهم شريره المتهتّك وسكيره المفضوح، فكان منه في طف كربلاء مع سيّد شباب أهل الجنّة وخامس أصحاب الكساء ما أثكل النبيّين وأبكى الصخر الأصم دماً ورمى المدينة الطيبة بمجرم مثل ابن عقبة، وكان أبوه معاوية[١] قد عهد بذلك إليه كما نص عليه جماعة[٢] فكانت أمور تكاد السماوات يتفطرن منها وحسبك أنّهم أباحوا المدينة المنورة ثلاثة أيام حتى إفتض فيها ألف عذراء من بنات المهاجرين والأنصار، كما نص عليه السيوطي في تاريخ الخلفاء وعليه جميع الناس.

وقال الفاضل الشبراوي في صفحة ٦٦ من كتابه «الإتحاف» وافتض فيها نحو ألف بكر وحمل فيها من النساء اللاتي لا أزواج لهنّ نحو من ألف امرأة.

---

(١) غير مبال بدعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقوله «من أخاف أهل المدينة أخافه الله عز وجل وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً» أخرجه أحمد في ج٤ ص ٥٦ من مسنده

(٢) منهم الإمام ابن جرير الطبري في الصفحة الأخيرة من حوادث سنة ٦٣ في أوائل الجزء٧ من تاريخه، وابن عبد ربه المالكي حيث ذكر وقعة الحرة في الجزء الثاني من العقد الفريد

وقال ابن خلكان في ترجمة يزيد بن القعقاع القارئ المدني من وفياته ما هذا لفظه:

كان يزيد بن معاوية في مدة ولايته قد سير إلى المدينة جيشاً مقدمه مسلم بن عقبة المري فنهبها وأخرج أهلها إلى هذه الحرة، فكانت الوقعة بها وجرى فيها ما يطول شرحه، وهو مسطور في التواريخ حتى قيل أنه بعد وقعة الحرة ولدت أكثر من ألف بكر من أهل المدينة بسبب ما جرى فيها من الفجور وقتل يومئذٍ من المهاجرين والأنصار وأبنائهم وسائر المسلمين اللائذين بضريح سيّد النبييّن ﷺ ١٠٧٨٠ رجلاً ولم يبق بعدها بدري[1] وقتل من النساء والصبيان عدداً كثيراً وكان الجندي يأخذ برجل الرضيع فيجذبه من أمّه ويضرب به الحائط فينتشر دمه على الأرض وأمّه تنظر إليه ثم أمروا بالبيعة ليزيد على أنّهم عبيد له، فبايعوه على ذلك وأموالهم مسلوبة ودماؤهم مسفوكة ونساؤهم مهتوكة وبعث مجرم بن عقبة برؤوس أهل المدينة إلى يزيد ثم توجّه مجرم لقتال ابن الزبير حتى نزل على مكة المعظمة ونصب عليها المجانيق وفرض على أصحابه عشرة آلاف صخرة في كل يوم يرمونها بها وكانت المجانيق أصابت جانب البيت فهدمته مع الحريق الذي أصابه.

وفظائع يزيد من أوّل عمره إلى انتهائه أكثر من أن تحويها الدفاتر أو تحصيها الأقلام والمحابر، وقد شوهت وجه التاريخ وقبحت صحائف السير

---

(١) نص على ذلك ابن قتيبة في الإمامة والسياسة

وكان أبوه يرى كلابه وقروده وصقوره وفهوده ويطلع على خموره وفجوره ويشاهد الفظائع من كل أموره ويعاين لعبه مع الغواني ويعرف خبثه بكل المعاني فكيف رفعه والحال هذه إلى أوج الخلافة وأحلّه عرش الملك والإمامة وملّكه رقاب المسلمين وسلطه على أحكام الدنيا والدين، فغشّ بذلك أمّته ولم ينصح رعيته؟

وقد قال رسول الله ﷺ فيما أخرجه البخاري في الورقة ا الأولى من كتاب الأحكام من صحيحه في صفحة ٢٥٠ من الجزء الرابع: «ما من ولي يلي رعية من المسلمين فيموت وهو غاشّ لهم إلا حرّم الله عليه الجنة» وقال ﷺ فيما أخرجه أحمد من حديث أبي بكر في صفحة ٦ من الجزء الأوّل من مسنده: «من ولي من أمور المسلمين شيئاً فأمّر عليهم أحداً محاباةً فعليه لعنة الله لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً حتى يدخله جهنّم» والمستفاد من هذه الأحاديث أنّ معاوية ويزيد في جهنم والعجب من أهل السنّة حيث يعذروّن معاوية في ذلك بناء على اجتهاده فلا تضرّ جرائمه في عدالته كما عذرّ بعضهم في وقعتي الطف والحرة أكفر أولاده وهو يزيد.

وعذروه أيضاً في قتله عباد الله الصالحين كعمرو بن الحمق الخزاعي وهو من خيار الصحابة، وحجر بن عدي الكندي وكان من فضلاء الصحابة أيضاً. وحاصل الكلام في المقام أنّ ما ارتكبه معاوية من الجرائم والفظائع لا تحصى كثرة ولو أردنا أن نستوفي من قتلهم معاوية من المصلحين وأولياء الله صبراً وأبادهم عذراً واستأصلهم عتوّاً وطحنهم حرباً وسمل أعينهم ظلماً وقطع أيديهم وأرجلهم بغياً واستل ألسنة لهم تنطق بالحق عناداً وأسقط

شهاداتهم زوراً وتقوّل عليهم افتراءاً وطلّق حلائلهم مكراً وأخذ أموالهم سلباً وصاح في حجراتهم نهباً وهدم دورهم عشياً وأقصاهم نفياً وأوسعهم ذلاً وضيّق عليهم حبساً ودفنهم أحياء ولعنهم على المنابر أمواتاً وبالجملة، لو أردنا أن نستوفي من قتلهم معاوية الخ.. لأفنينا المحابر واستغرقنا الصحف والدفاتر ثم لم نبلغ غايتنا المقصودة ولم نظفر بضالتنا المنشودة.

وكذلك لو أردنا أن نتصدّى للأحكام التي بدّلها والحدود التي عطّلها والبوائق التي ارتكبها والغاشمين الذين أشركهم في سلطانه كابن شعبة وابن العاص وابن سعيد وابن أرطأة وابن جندب ومروان وزياد وابن مرجانة والوليد الذين فعلوا الأفاعيل وقهروا الأمة بالأباطيل وساموا عباد الله سوء العذاب يذبحون أبناءهم ويستحيون نسائهم وحسبك ما أجمع أهل الأخبار على نقله واتفق أهل العلم على صدوره من بعثه سبراً سنة أربعين لاستئصال من في اليمن من عباد الله الصالحين.

فراجع ما شئت من كتب الأخبار ولاحظ ما يحضرك مما يشتمل على أحداث تلك السنة من كتب الآثار، لتعلم فظاعة هذه الواقعة وتعرف كنه ما كان يوم هذه الفاجعة من قتل الشيوخ الركع وذبح الأطفال الرضع ونهب الأموال وسبي العيال فلا ينسى ما فعله يومئذٍ بنساء همدان، إذ سباهنّ فأقمن في السوق وكشف عن سوقهن فأيّتهن كانت أعظم ساقاً اشتريت على عظم ساقها قال في الاستيعاب فكنّ أول مسلمات سبين في الإسلام، وما أدري هذه أفظع وأوجع أم ما فعله بطفلي عبيد الله بن العباس، وكان عبيد الله يومئذٍ عاملاً لأمير المؤمنين على اليمن فهرب من

بسر واستخلف عبد الله بن عبد المدان الحارثي وكان جدّ الطفلين لأمّهما ، فقتله بسر فيمن قتلهم يومئذٍ من الألوف المؤلفة من خيار الناس ثم ذبح طفلي عبيد الله بن العباس بين أيدي أمّهما فهامت على وجهها جنوناً مما نالها.

قال ابن الأثير فلمّا سمع أمير المؤمنين بقتلهما جزع جزعاً شديداً ودعا على بسر فقال اللهّم اسلبه دينه وعقله. قال فأصابه ذلك فكان يهذي بالسيف فيؤتى بسيف من خشب ويجعل بين يديه زق منفوخ فلا يزال يضربه ولم يزل كذلك حتى مات. هذه قطرة من بحار جرائم مجرم التاريخ معاوية بن أبي سفيان وكان يتبع سياسة (الغاية تبرّر الوسيلة) ولهذه السياسة الخبيثة مرت على الشيعة الإمامية أدوار رهيبة وقاسية امتحنوا فيها امتحاناً عسيراً وشاقاً فقد أمعنتْ السلطة الحاكمة في العصر الأموي في التنكيل بهم ومعاملتهم بجميع ألوان القسوة والعذاب فاضطهدوا اضطهاداً رسمياً أيام حكم الطاغية معاوية وقد روى الإمام أبو جعفر عليه السلام صوراً مذهلة عما جرى على شيعتهم أيام معاوية قال عليه السلام : «**وقتلت شيعتنا بكل بلدة، وقطعت الأيدي والأرجل على الظنّة وكان من يذكر بحبّنا والانقطاع إلينا سُجن أو نهب أو هُدمت داره**»[1]

لقد كان الاتّهام بالتشيّع في العصر الأموي مما يستوجب النقمة والبطش من المسؤولين ، فقد روى المؤرخون أنّ الاتّهام بالكفر والزندقة والمروق من

---

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج٣ ص١٥

الدين أهون من الاتهام بالتشيع وبلغ من عداء الأمويّين للعلويّين أنّهم عهدوا إلى ولاتهم وعمالهم بقتل كل مولود يسمى عليّاً كما هو الحال في عصرنا هذا من قبل الوهابييّن حيث يقتلون طفلاً يسمى عليّاً أو حسيناً أو فاطمة باعتبار أنه من شيعة علي عليه السلام وأمّا أسباب تمرّد معاوية عن حكومة الإمام علي عليه السلام فهي كما يلي:

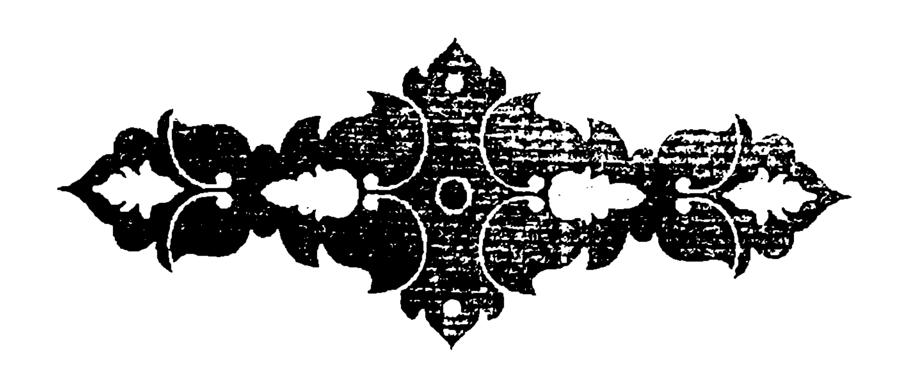
١- أنه علم أنّ الإمام عليه السلام لا يبقيه على كرسيّ الحكم ساعة واحدة، وأنّه سوف يجرّده من جميع أمواله التي اختلسها من بيت المال، لقد كان معاوية على يقين من ذلك فهو يعلم سيرة ابن أبي طالب التي لا تقبل المداهنة في حقوق المسلمين وسائر قضاياهم، ولو كان يحتمل أنّه يبقيه على بذخه وإسرافه، ويتركه والياً على دمشق لما أعلن العصيان والخروج عليه. لقد أصدر الإمام عليه السلام في اليوم الأول من خلافته عزل معاوية عن مقره، وقد أشار عليه بعض خوّاصه أن يبقيه في محله، نظراً لما يتمتّع به من النفوذ والقوة، فأبى، لأنه لا يجوز في شريعة الله أن يعهد إلى اللصوص والجلادين أيّ أمر من أمور المسلمين.

٢- مما شجعه على العصيان خروج عائشة وطلحة والزبير على حكومة الإمام علي عليه السلام، فقد فتحوا له الطريق ومهدوا له السبيل، ولولا خروجهم على الإمام لم يجد معاوية سبيلاً إلى البغي والعصيان، فواقعة صفين إنما هي امتداد لحرب الجمل، ونتيجة مباشرة لها.

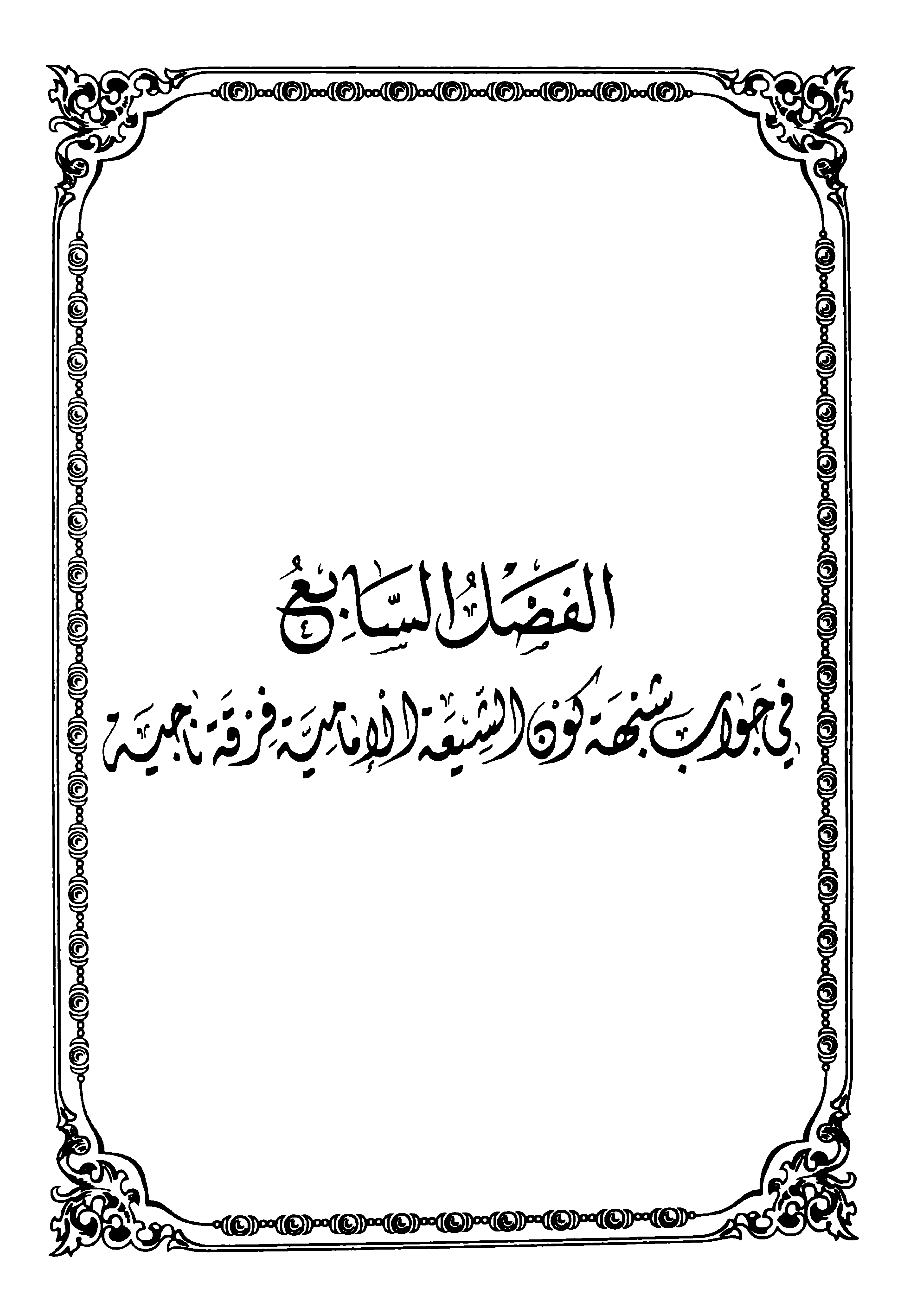
٣- ما علّل به معاوية عصيانه هو غصب أبي بكر وعمر خلافة علي بن أبي طالب عليه السلام وذلك في رسالته التي بعثها إلى محمد بن أبي بكر فقد

جاء فيها: «**كان أبوك وفاروقه أوّل من ابتزه - يعني علياً - حقه وخالفاه على أمره على ذلك اتفقا واتسقا، ثم دعواه إلى بيعتهما فأبطأ عنهما وتلكأ عليهما، فهما به الهموم، وأرادا به العظيم، ثم إنه بايع لهما وسلم لهما، وأقاما لا يشاركانه في أمرهما، ولا يطلعانه على سرهما حتى قبضهما الله. وأضاف يقول: فإن يكن ما نحن فيه صواباً فأبوك أستبدّ به، ونحن شركاؤه، ولولا ما فعل أبوك من قبلنا ما خالفنا ابن أبي طالب ولسلمنا إليه، ولكن رأينا أباك فعل ذلك به من قبلنا وأخذنا بمثله**»[١]

وهو تعليل وثيق للغاية فإنه لولا منازعة الشخصين لعليّ عليه السلام لم يجد معاوية سبيلاً إلى إعلان البغي والتمرّد على حكومة الإمام عليه السلام هذه بعض الأسباب التي دعت معاوية إلى العصيان نكتفي بهذا المقدار من الشبهات حول بعض الصحابة رعاية للاختصار.



(١) المسعودي على هامش ابن الأثير ج٦ ص٧٨- ٧٩



الفصل السابع

في جواب شبهة كون الشيعة الإمامية فرقة ناجية

الشبهة هي أنّ هناك حديث في افتراق الأمّة وهو قول النبي ﷺ **«افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة وتفترق أمّتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة»**[١] وهذا الحديث مشهور بين السنّة والشيعة وقد نُقل بطرق عديدة بألفاظ مختلفة ولا شك في أن الفرقة الناجية هي الشيعة الإمامية بالأدلة الآتية إلا أنّ أهل السنّة يقولون بعدم كون الشيعة فرقة ناجية، بل هي أهل السنّة.

تقريب الشبهة أنّ في ذيل بعض أحاديث افتراق الأمّة ما هو قرينة على أنّ المراد بالفرقة الناجية هي أهل السنة والجماعة وهو ما نسب الشهرستاني في «الملل والنحل» ص ١٣ إلى النبي ﷺ قال: **«ستفترق أمّتي على ثلاث وسبعين فرقة، الناجية منها واحدة والباقون هلكى، قيل: ومن الناجية؟ قال أهل السنّة والجماعة، قيل: «وما السنّة والجماعة؟» قال: ما أنا عليه اليوم وأصحابي»**.

الجواب:

أولا: أن هذا الحديث عليه آثار الكذب على رسول الله، لأن مصطلح السنة والجماعة لم يكن شائعاً في عصر النّبي الأكرم وإنما اشتهر في عصر بني أميّة. إذ يذكر الحاكم أنه لّما أمر معاوية بلعن الإمام علي على المنبر زعم

---

(١) الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي ص ٤- ٦

ذلك سنّةً يثاب فاعلها، وسمّى ذلك العام (عام سنّة) ولمّا قتل علي بن أبي طالب عليه السلام وأصلح الإمام الحسن عليه السلام مع معاوية واستقرّ الأمر للأمويّين قام معاوية بتسمية ذلك العام (بعام الجماعة)[1] تمشياً على ما يبدو مع الحديث الذي وضع خصيصاً لهذه المناسبة والذي يصف الفرقة الناجية بأهل السنة والجماعة فأصبح كل من يعتقد بإمامة معاوية من أهل السنة والجماعة ومن الواضح أنّ المراد بهم ليس أتباع سنّة الرسول صلى الله عليه وآله ولا الجماعة الناجية، بل أتباع وجماعة معاوية إذ أوّل استخدام كلمة السنّة والجماعة كان في عصر معاوية بن أبي سفيان

حتى استشهاد الإمام علي عليه السلام سنة ٤٠ هـ ومجيء الإمام الحسن عليه السلام لم يكن هناك أيّ تفريق مذهبي، بل الكل مسلمون رغم الحروب التي دارت بينهم.

وبعد صلح الإمام الحسن عليه السلام مع معاوية دخل معاوية إلى الكوفة عاصمة الإمام علي عليه السلام ووقف خطيباً بالمسلمين قائلاً لهم: «**إنّي والله ما قاتلتكم لتصلّوا ولا لتصوموا ولا لتحجّوا ولا لتزكّوا، إنّكم تفعلون ذلك، وإنّما قاتلتكم لأتأمّر عليكم وقد أعطاني الله ذلك وأنتم كارهون**» ثم قال: «**ألا كل شيء أعطيته الحسن من الشروط فتحت قدمي هاتين**» ثم أطلق على ذلك العام عام السنة والجماعة. فمن تبعه كان من أهل السنة والجماعة ومن خالفه من أتباع علي بن أبي طالب عليه السلام سمي رافضياً أو

---

(١) أحمد بن يحيى اليماني، اللبنة والأمل في شرح الملل والنحل ص ١٠٦

شيعياً فأهل السنة والجماعة هم أتباع معاوية بن أبي سفيان فليسوا طائفة ناجية قطعاً.

وثانياً: أنّ هناك أحاديث تذمّ بأكثر أصحاب النبي ﷺ :

١- **«أنّ من أصحابي من لا يراني بعد أن يفارقني»**(١)

٢- ما رواه الخاصة والعامة من أنّ النبي ﷺ قال في حجّة الوداع **«ألا وإنّ دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا، في بلدكم هذا، ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب ألا لأعرفنّكم ترتدون بعدي كفّاراً، يضرب بعضكم رقاب بعضٍ ألا إنّي قد شهدت وغبتم»**(٢)

٣- ما رواه عن النبي ﷺ أيضاً قال لأصحابه: **«إنّكم محشورون إلى الله تعالى يوم القيامة حفاة عراة وأنه سيجاء برجال من أمّتي فيؤخذ بهم ذات الشمال فأقول يا ربّ أصحابي، فيقال: أنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك، وأنّهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم»**(٣) وهذه نبذة من النصوص رواها الثقاة من أصحاب الآثار دلت على حقيقة

---

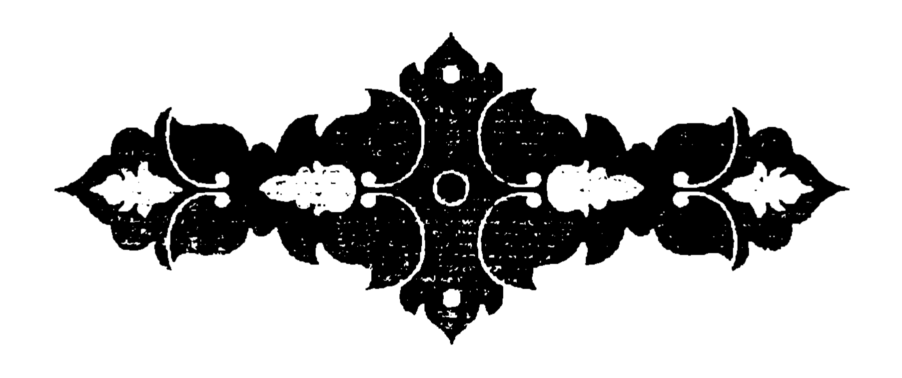
(١) مسند أحمد ج٦ ص٣٠٧

(٢) صحيح مسلم ج٥ ص١٠٨، وصحيح البخاري ج٥ ص١٢٧، ومسند أحمد بن حنبل: ج١ ص٢٣٠، السنن الكبرى للنسائي ج٥ ص٨.

(٣) صحيح البخاري ج٧ ص ١٩٥، صحيح مسلم ج٨ ص١٥٧ ومسند أحمد بن حنبل ج١ ص٢٣٥.

أصحاب النبي وكشفت الزيف الذي كانوا عليه كما عرفت تفصيل ما ارتكبوا في الفصل السادس.

وهذه الطائفة تؤكد ما ذكره تعالى في قوله: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾[١]



---

(١) سورة آل عمران آية ١٤٤

أدلة الشيعة الإمامية

على كونهم فرقة ناجية كثيرة:

الدليل الأول:

هو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُوْلَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾[1] فقد أجمع الشيعة الإمامية في أن الآية المباركة نزلت في حقّ علي بن أبي طالب عليه السلام وأتباعه وكذلك ذكر أكابر علماء السنة ذلك مثل السيوطي ـ وهو من مفاخر أهل السنّة ـ قال: أخرج ابن عساكر عن جابر بن عبد الله ـ وهو من كبار الصحابة ـ قال: كنّا عند النبي صلى الله عليه وآله فأقبل علي عليه السلام فقال النبي صلى الله عليه وآله «**والذي نفسي بيده إنّ هذا وشيعته هم الفائزون يوم القيامة**»[2] فكان أصحاب النبي إذا أقبل علي عليه السلام قالوا جاء خبر البرية.

---

(1) سورة البينة آية ٧

(2) الدر المنثورج٦ ص ٣٧٩ وفي نفس التفسير أخرجه عن ابن عدي عن ابن عباس قال لمّا نزلت «**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ**» الآية قال رسول الله لعلي «**هو أنت وشيعتك يوم القيامة راضين مرضيين**»

وأخرجه عن ابن مردويه عن علي عليه السلام قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله «ألم تسمع قول الله ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا﴾ الآية هو أنت وشيعتك موعدي وموعدكم الحوض» وهناك أحاديث كثيرة تدل على كون الشيعة الإمامية هم فرقة ناجية مثل قول رسول الله صلى الله عليه وآله «**يا علي أنت وشيعتك تردون عليّ الحوض**» «مجمع الزوائد» ص ١٣١ «كنوز الحق» ص ١٨٨ وقول رسول الله صلى الله عليه وآله «**يا علي إنّك ستقدم على الله وشيعتك راضون مرضيون ويقدم أعداءك غضاباً مقمحين**» «الصواعق المحرقة» ص ٩٣ وكثير من أمثال هذه الأحاديث روتها الصحاح وهي واضحة وصريحة في أنّ النبي صلى الله عليه وآله هو الّذي أقام عالم التشيّع فكانت الدعوة إلى التشيّع لعلي بن أبي طالب عليه السلام من صاحب الرسالة فالشيعة هم الفرقة الناجية وهناك أحاديث أخرى عن الرسول صلى الله عليه وآله أشار فيها إلى أنّ حب علي عليه السلام علامة الإيمان وبغضه علامة النفاق نحو قوله صلى الله عليه وآله «**لا يحبّ عليّاً إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق**»[1] وقد ورد عن أمير المؤمنين علي عليه السلام قوله: «**والذي فلق الحبّة وبرأ النسمة أنه لعهد النبي صلى الله عليه وآله أنه لا يحبّني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق**»[2] وممّا يدل بصراحة على أنّ الشيعة الإمامية هم الفرقة الناجية ما ورد عن أبي سعيد الخدري أنه قال: قال رسول الله عن الخوارج

---

(١) المعجم الكبير للطبراني ج٢٣ ص٣٧٥، وكنز العمال ج١١ ص٦٢٢ ح٣٣٠٢٩.

(٢) الديباج على مسلم لجلال الدين السيوطي ج١ ص٩٣، والسنن الكبرى ج٥ ص٤٧.

أنه «**يخرجون على خير فرقة من الناس**» أي أنّ الخوارج يخرجون ضد خير فرقة في الإسلام وهو علي عليه السلام وأتباعه وهذا الحديث صريح في أنّ الشيعة هم الفرقة الناجية الذين وقفوا مع علي عليه السلام في حربه ضد الخوارج حتى انتصروا عليهم.

الدليل الثاني على كون الشيعة هم الفرقة الناجية:

هو حديث السفينة عن أبي ذر: سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول: «**ألا إنّ مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من دخلها نجا ومن تخلّف عنها هلك**»[(١)] وفي بعض الأحاديث «**إنّما مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق**» نتيجة الدليلين أنّ من اتبع أهل البيت عليهم السلام في كل شيء نجا فالمستفاد منهما هو أنّ إتباع أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله هم الناجون فقط.

وواضح لدى جميع المسلمين أنّ الشيعة الإمامية هم يتابعون أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله ولا أحد سواهم فهم الفرقة الناجية.

الدليل الثالث:

ما ورد عن موفق بن أحمد الخوارزمي عن زادان عن عليّ قال: «**تفترق هذه الأمّة على ثلاث وسبعين فرقة اثنتان وسبعون في النار وواحدة**

---

(١) المستدرك للحاكم ج٣ ص ١٥١.

في الجنّة وهي الذين قال الله تعالى في حقّهم ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾[١] وهم أنا ومحبّي وأتباعي[٢].

وعن جعفر الصادق عن آبائه عن عليّ قال: قال رسول الله ﷺ: «**يا علي مثلك في أمتي مثل عيسى بن مريم إفترق قومه ثلاث فرق مؤمنون به وهم الحواريون، وفرقة عادوه وهم اليهود، وفرقة غلوا فيه فخرجوا عن دين الله وهم النصارى وإن أمّتي ستفترق فيك ثلاث فرق فرقة اتّبعوك وأحبّوك وهم المؤمنون، وفرقة عادوك وهم الناكثون والمارقون والفاسقون وفرقة غلوا فيك وهم الضالّون يا علي أنت وأتباعك في الجنّة وعدوك والغالي فيك في النار**»[٣] فهذه الرواية تصرّح بأن الفرقة الناجية هي أتباع علي بن أبي طالب عليه السلام وشيعته فلا يبقى مجال لما ذكره عبد القاهر البغدادي من أنّ الفرقة الناجية هي أهل السنّة والجماعة مستدلاً على ذلك بجواب النبي ﷺ فيما سئل عن الفرقة الناجية إذ قال ﷺ «**ما أنا عليه وأصحابي**» فقال عبد القاهر: «**ولسنا نجد اليوم من فرق الأمّة من هم على موافقة الصحابة رضي الله عنهم غير أهل السنة والجماعة فنقول: أنّ هذا الاستدلال مردود لأمور:**

الأول: أنّ مراد النبي ﷺ من الأصحاب هم الذين كانوا باقين على

(١) سورة الأعراف آية ١٨١

(٢) ينابيع المودة للقندوزي الحنفي ج١ ص٣٢٧.

(٣) ينابيع المودة ج١ ص٣٢٨.

خطه كأبي ذر وسلمان والمقداد وغيرهم، وليس أهل السنة والجماعة موافقين لهؤلاء الأصحاب الأجلّاء فنقول لم نجد اليوم من فرق الإسلام والأمة الإسلامية من هم على موافقة هؤلاء غير الشيعة الإمامية.

الثاني: أنّ أهل السنّة ليسوا فرقة واحدة بل هم أربع فرق في الفروع أعني: الشافعية والحنبلية والحنفية والمالكية وفرقتان في أصول الدين وهما أشعرية ومعتزلة فالفرقة الناجية هي الشيعة الإمامية لأنها واحدة في أصول الدين وفروعه فقول النبي ﷺ «**كلّها في النار إلا واحدة**» لا ينطبق إلا على الشيعة الإمامية.

الدليل الرابع:

ما اتفق عليه في النقل عن النبي ﷺ أنه قال «**لا تزال طائفة من أمّتي على الحق حتى تقوم الساعة**» وقوله ﷺ «**لا يزال من أمتي أمّة قائمة بأمر الله لا يضرّهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتيهم أمر الله وهم على ذلك**»[1]

ومن البديهي أن الطائفة التي تكون على الحق حتى تقوم الساعة هي الشيعة الإمامية لأن هذه الطائفة قائمة بأمر الله وكانت مخذولة دائماً من قبل أهل السنة ثم الوجه لكون هذه الطائفة على الحق أنّ فيهم إماماً معصوماً ملازماً للحق والصواب وهم يتابعونه في أقواله وأفعاله فهذه الرواية تؤيد

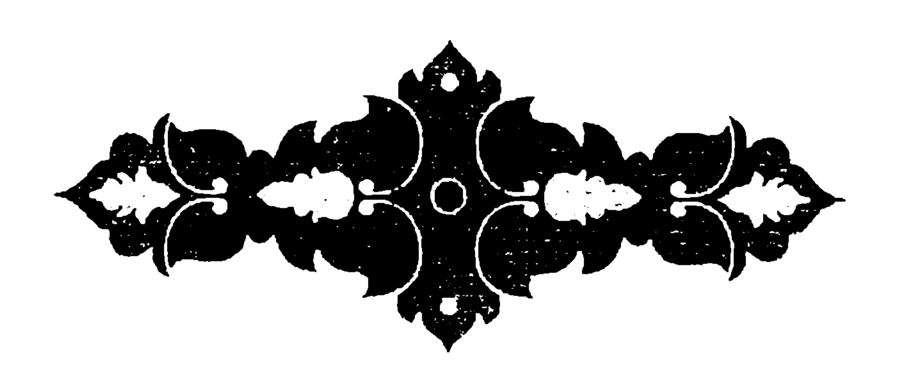
(١) صحيح البخاري ج٤ ص١٨٧

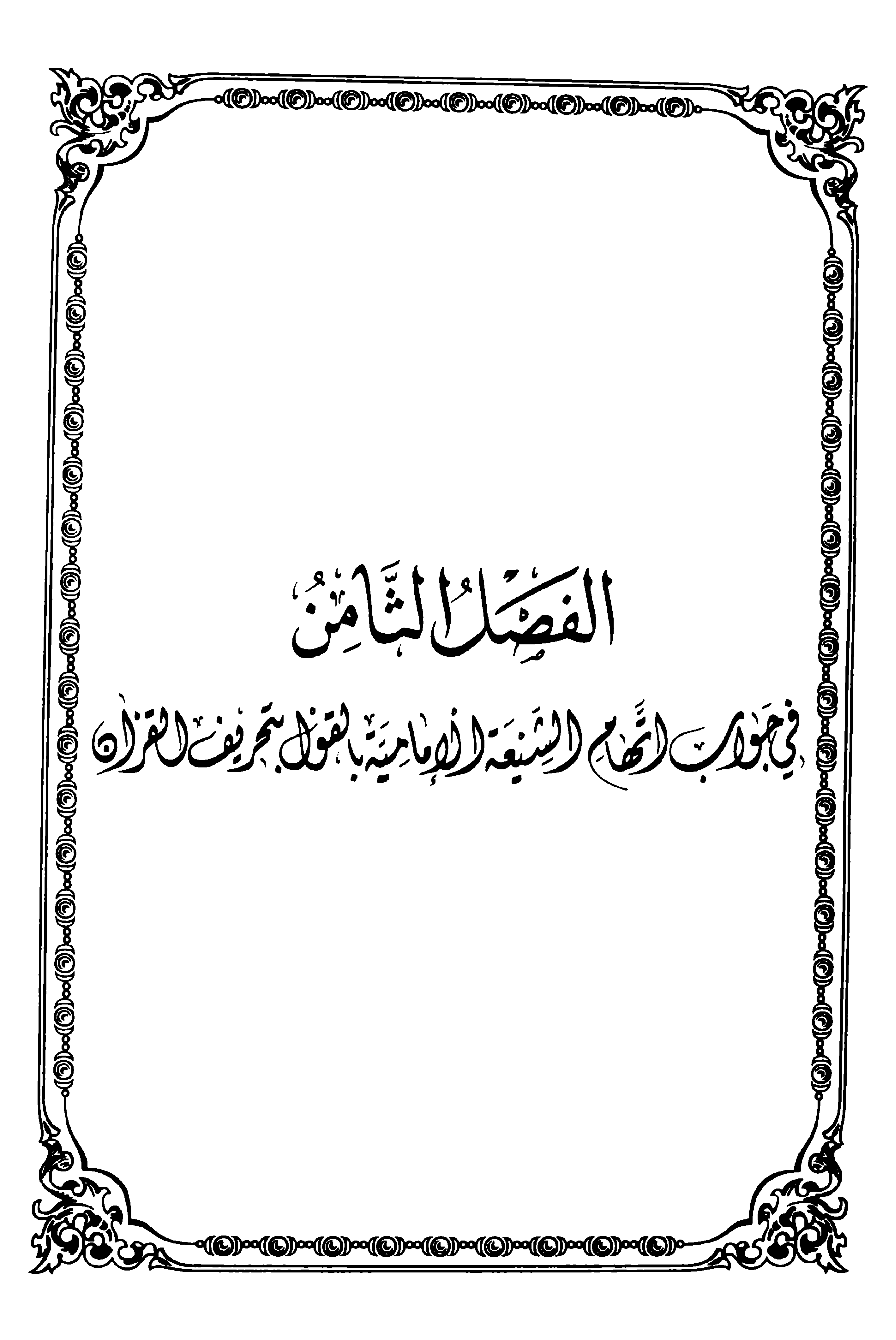
مذهب الشيعة الإمامية ولهذا أسقطها من حقق صحيح البخاري في الطبعة الجديدة ولكنها موجودة في جميع الطبعات التي لم تصل إليها يد التحريف بحجة التحقيق.

ولعل، بمرور الأيّام، تسقط الأقلام المستأجرة من قبل الوهابية جميع الأحاديث التي لها علاقة بفضائل أهل بيت النبي ﷺ أو إشارة إلى أحقية مذهب الشيعة الإمامية.

الدليل الخامس:

أنّ النبي ﷺ قد بيّن الطائفة الناجية ضمن الأحاديث الكثيرة الواردة في مصادر الشيعة والسنّة مثل (حديث الثقلين وحديث المنزلة وحديث الغدير وحديث السفينة وحديث علي مع الحق والحق مع علي) وقد تقدم الاستدلال بهذه الأحاديث على إمامة الإمام علي عليه السلام فلا حاجة إلى ذكرها في المقام هذا تمام الكلام في كون الشيعة الإمامية فرقة ناجية.





الفصل الثامن

في جواب اتهام الشيعة الإمامية بالقول بتحريف القرآن

وقبل البحث في تحريف القرآن نبيّن ما هو المراد من التحريف في المقام فنقول أنّ التحريف يطلق على عدّة معاني فبعض منها واقع في القرآن باتفاق من المسلمين، وبعض منها لم يقع فيه كذلك وقد وقع الخلاف بينهم في البعض وإليك تفصيل ذلك:

الأول: هو نقل الشيء عن موضعه وتحويله إلى غيره ومنه قوله تعالى ﴿مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾[1] ولا خلاف بين المسلمين في وقوع مثل هذا التحريف في كتاب الله فإن كلّ مَن فسّر القرآن بغير حقيقته وحمله على غير معناه فقد حرفه وترى كثيراً من أهل البدع والمذاهب الفاسدة قد حرفوا القرآن بتأويلهم آياته على آرائهم وأهوائهم.

الثاني: النقص والزيادة في الحروف أو في الحركات مع حفظ القرآن وعدم ضياعه وإن لم يكن متميّزاً في الخارج عن غيره والتحريف بهذا المعنى أيضاً واقع في القرآن قطعاً وذلك لعدم تواتر القراءات ومعنى هذا أنّ القرآن المَنَزَّل إنّما هو مطابق لإحدى القراءات، وأمّا غيرها فهو زيادة في القرآن أو نقيصة فيه.

الثالث: التحريف بالزيادة بمعنى أن بعض المصاحف الذي بأيدينا ليس من الكلام المَنَزَّل والتحريف بهذا المعنى باطل بإجماع المسلمين، بل هو مما

---

(١) سورة النساء آية ٤٦

عُلم بطلانه بالضرورة.

الرابع: التحريف بالنقيصة بمعنى أنّ المصحف الذي بأيدينا لا يشتمل على جميع القرآن الكريم الذي نزل من السماء فقد ضاع بعضه على الناس. والتحريف بهذا المعنى هو الذي وقع فيه الخلاف فأثبته قوم ونفاه آخرون والبعض يتّهم الشيعة بالتحريف بهذا المعنى وهذا الاتهام ليس صحيحاً إذ المعروف بين علماء الشيعة الإمامية هو عدم تحريف القرآن وأنّ الموجود بأيدينا هو جميع القرآن المنزل على النبي الأعظم ﷺ وقد صرّح بذلك أعلام الطائفة الإمامية وإليك كلمات بعضهم في نفي تحريف القرآن الكريم:

١- يقول الشيخ محمد بن علي بن بابويه القمي الملقّب بالصدوق: (اعتقادنا أنّ القرآن الذي أنزله الله على نبيّه ﷺ هو ما بين الدفتين وهو ما في أيدي الناس).

٢- (وصرح الشيخ الطوسي بذلك أي نفي تحريف القرآن في أوّل تفسير البيان).

٣- ويقول الشريف المرتضى الملقّب بعلم الهدى: (إنّ العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار والوقائع العظام والكتب المشهورة وأشعار العرب المسطورة فإنّ العناية اشتدّت والدواعي توفّرت على نقله وحراسته، لأن القرآن معجزة النبوّة ومأخذ العلوم الشرعية والأحكام الدينية، وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته الغاية -

إلى أن قال: - فكيف يجوز أن يكون مغيّراً أو منقوصاً مع العناية الصادقة والضبط الشديد؟!).

٤- يقول السيد بن طاووس: (إنّ القرآن مصون من الزيادة والنقصان كما يقتضيه العقل والشرع).

٥- وألّف المحقق الثاني رسالة في نفي النقيصة في القرآن الكريم.

٦- قال الشيخ جعفر المعروف بكاشف الغطاء ما نصّه: (لا ريب في أنّ القرآن محفوظ من النقصان بحفظ الملك الديّان كما دلّ عليه صريح الفرقان وإجماع العلماء في جميع الأزمان)[1].

٧- يقول السيد أبو القاسم الخوئي في كتابه «البيان في تفسير القرآن» المعروف بين المسلمين عدم وقوع التحريف في القرآن وأنّ الموجود بأيدينا جميع القرآن المنزل على النبي ﷺ.

وهناك أقوال كثيرة على عدم وقوع التحريف في القرآن تركنا ذكرها رعاية للاختصار فحينئذ نسبة تحريف القرآن إلى الشيعة الإمامية تكرر دائماً وباستمرار في كتابات ومؤلفات تصدر عن جهات معروفة بارتباطاتها بالوهابية ومن الغريب أنّ عثمان الخميس يقول بنسبة تحريف القرآن إلى السيد الخوئي تتئُ ويقول أنّ السيد الخوئي في كتابه «البيان في تفسير القرآن» ص ٢٠٧ يقول بتحريف القرآن مع أنّ السيد في نفس الصفحة يذكر الدليل على نفي تحريف القرآن فراجع أيّها القارئ مصادر العدوّ حتى تعلم كذبه

(١) كشف الغطاء في الفقه كتاب القرآن ص ٢٩٩

فيما يقول فيفتضح الكاذب عندك ،

فحاصل الكلام هو أنّ إهمال وإغفال ما ذكرناه من الآراء السديدة التي تعبّر عن رأي علماء الشيعة الإمامية الكبار في نفي شبهة التحريف عن القرآن وادّعاء أنّ الشيعة الإمامية يقولون بالتحريف ليس إلا تغطية لمقالة أهلّ السنّة بتحريف القرآن وإليك أيها القارئ العزيز مجموعة من روايات ترى فيها صراحة دعوى وقوع التحريف في القرآن :

١- روى البخاري في «صحيحه» أنّ عمر بن الخطاب قال : (لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبت آية الرجم بيدي)[(١)] وهذه الآية المزعومة من قبل الخليفة الثاني رواها السيوطي في كتاب الإتقان في علوم القرآن هكذا : (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتّة نكالاً من الله والله عزيز حكيم)[(٢)]

٢- في «صحيح مسلم» روى المسور بن مخرمة قال : قال عمر لعبد الرحمن ابن عوف : ألم تجد فيما أنزل علينا (أن جاهدوا كما جاهدتم أوّل مرة) فإنّا لا نجدها؟ قال (أسقطت فيما أسقط من القرآن)[(٣)] وهذه الرواية صريحة في وقوع النقص في القرآن وعلى لسان عمر بن الخطاب.

٣- ما رواه الحافظ السيوطي بقوله أخرج عبد الرزاق في «المصحف» وأحمد في زوائد المسند والدار قطني في «الإفراد» ، وابن المنذر وابن الأنبار

---

(١) صحيح البخاري ج٨ ص١١٣

(٢) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ج٢ ص٧٠

(٣) صحيح مسلم ج٤ ص ١٦٧ نقلاً عن كتاب وقفة مع كتاب تأليف عامر الحلو

في «المصاحف» والحاكم في المستدرك وابن مردويه والضيّاء في «المختارة» عن زر؟؟ قال قال لي كعب كيف تقرأ سورة الأحزاب؟ أو كم تعدّها؟ قلت: ثلاثاً وسبعين آية فقال أبي قد رأيتها وإنّها لتعادل سورة البقرة وأكثر من سورة البقرة ولقد قرأنا فيها (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتّة نكالاً من الله والله عزيز حكيم) فرفع منها ما رفع[1] وأيضاً ما رواه الحافظ السيوطي عن عائشة أنّها قالت: كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمن رسول الله ﷺ مائتي آية فلمّا كتب عثمان المصاحف لم يقدر منها إلا على ما هو الآن[2] ويفيد الحديث الأول أنّ الآيات غير الموجودة من سورة الأحزاب. ومنها آية الرجم. كانت مما أنزله الله سبحانه على نبيه ومن القرآن حقيقة وأنّها كانت كذلك على عهد رسول الله ﷺ حتى رفع منها ما رفع. وأمّا الحديث الثاني المنقول عن عائشة فإنه يفيد أنّ المراد من الرفع هو الإسقاط وأنه كان عندما كتب عثمان المصاحف.

٤- أخرج المتقي الهندي عن أبي إدريس الخولاني قال كان أبي يقرأ ﴿**الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ** (ولو حميتم كما حموا نفسه لفسد المسجد الحرام) **فَأَنزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ**﴾[3] فهذه الرواية صريحة في نقصان قوله (ولو حميتم كما حموا نفسه لفسد المسجد الحرام).

---

(١) الدر المنثور للسيوطي ج٥ ص١٧٩.

(٢) المصدر السابق ج٥ ص١٨٠

(٣) كنز العمال ج٢ ص ٥٦٨ طبع بيروت

٥- روت حميدة بنت أبي يونس قالت: قرأ عليّ أبي وهو ابن ثمانين سنة في مصحف عائشة: (إنّ الله وملائكته يصلون على النبي يا أيّها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً وعلى الذين يصلون في الصفوف الأولى) قالت: (قبل أن يغيّر عثمان المصاحف)[١] فهذه الرواية تدل بصراحة على نقصان قوله (وعلى الذين يصلون في الصفوف الأولى) وتركنا ذكر سائر الروايات رعاية للاختصار ومن المؤسف أن بعض أهل السنّة أنكر نسبة القول بالتحريف إلى واحد من علمائهم مع أنّ الروايات الواردة في تحريف القرآن من طرقهم كثيرة جداً. فتشنيعهم على الشيعة بأنهم يقولون بتحريف القرآن ليس إلا تضليلاً إعلامياً ضدّهم وإلا فقد عرفت أن الحق عند الشيعة هو عدم وقوع التحريف في القرآن.

ويدل على ذلك الكتاب والسنة:

وأمّا الكتاب:

فقوله تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[٢]

وأما السنة:

فهناك أحاديث كثيرة تدل على أنّ القرآن الكريم الموجود بين أيدينا هو ما أُنزل على النبي ﷺ من غير زيادة ولا نقصان وأنه كان محفوظاً على عهده ﷺ وبقي كذلك حتى الآن ومن تلك الأحاديث أحاديث الرجوع إلى

---

(١) الإتقان للسيوطي ج٢ ص٦٧.

(٢) سورة الحجر آية ٩

القرآن عند تعارض الأخبار:

١- مثل قول الإمام الصادق عليه السلام «**أيّها الناس ما جاءكم عنّي يوافق كتاب الله فأنا قلته، وما جاءكم يخالف كتاب الله فلم أقله**»(١).

٢- ما قاله الإمام الرضا عليه السلام «**فما ورد عليكم من خبرين مختلفين فاعرضوهما على كتاب الله فإن كان في كتاب الله موجوداً حلالاً أو حراماً فاتبعوا ما وافق الكتاب، وما لم يكن في الكتاب فاعرضوه على سنن النبي صلى الله عليه وآله**»(٢).

٣- قال الإمام الصادق، عن أبيه عن جدّه عليهم السلام «**إنّ على كل حق حقيقة وعلى كل صواب نوراً، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فدعوه**»(٣).

٤- قال الإمام الصادق عليه السلام «**إذا ورد عليكم حديثان مختلفان فاعرضوهما على كتاب الله فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فردّوه**»(٤).

وهذه الأحاديث تدل على أنّ القرآن الكريم الموجود الآن هو نفس ما أنزله الله عزّ وجلّ على النبي صلى الله عليه وآله من غير زيادة ولا نقصان، لأنه لو لم

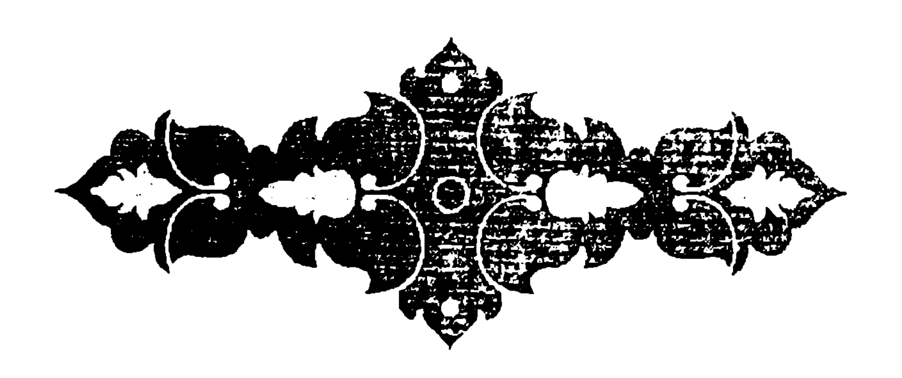
(١) وسائل الشيعة ج١٨ ص ٧٩

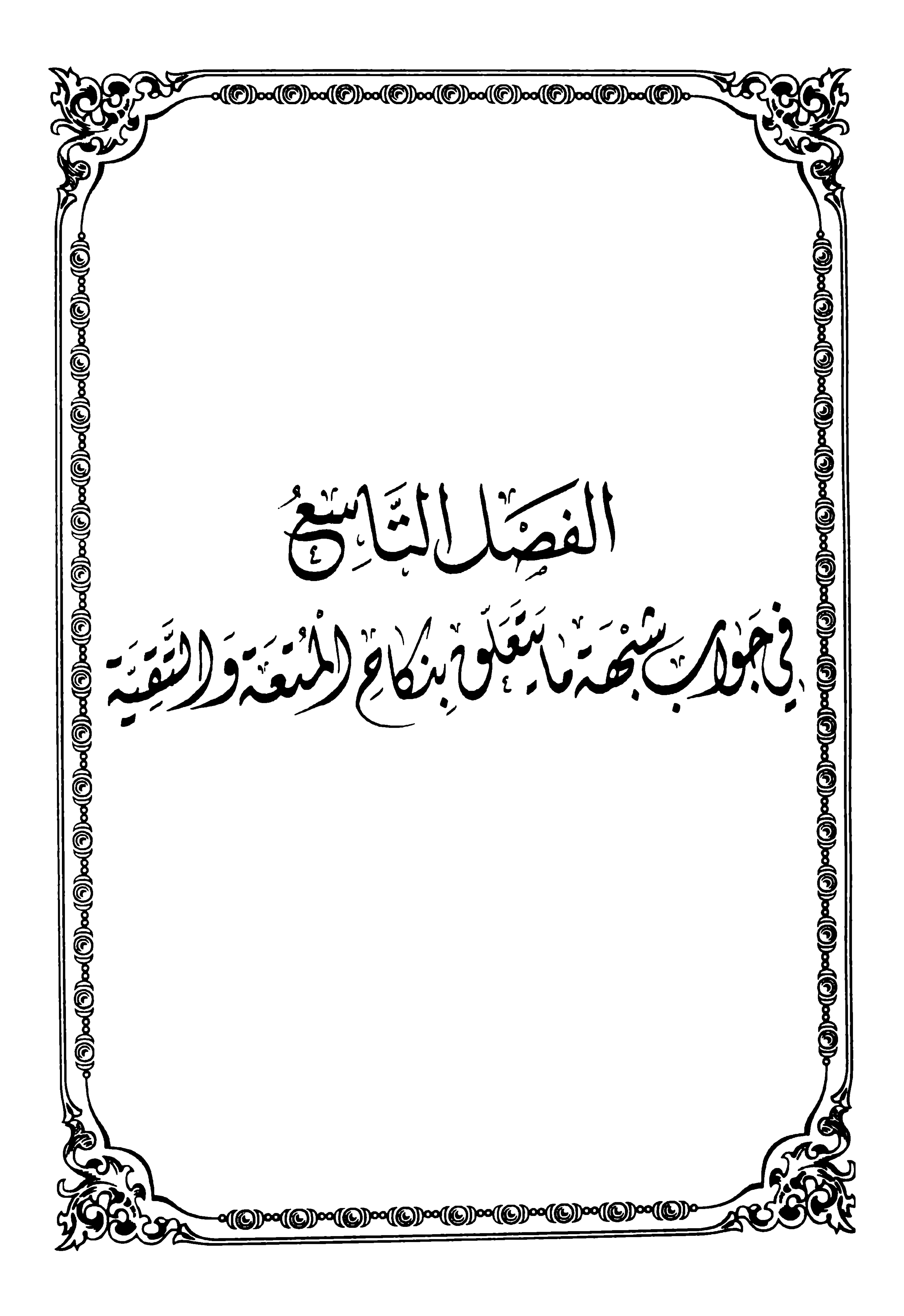
(٢) عيون أخبار الرضا للشيخ الصدوق ج٢ ص٢٠

(٣) الامالي للشيخ الصدوق ص ٣٦٧

(٤) وسائل الشيعة ج١٨ ص٨٤

يكـن كـذلك لا يمكـن أن يكـون القـرآن مرجعـاً للمـسلمين يعرضـون عليـه الأحاديث المتعارضة التي تصل إليهم عن النبي ﷺ فيعرف بذلك الصحيح ويؤخذ به، والسقيم فيعرض عنه ويترك نعم هناك بعض الروايات عندنا تدل على تحريف القرآن إلا أنّه مرفوض إذ ليس عندنا كتاب الأحاديث كان في الاعتبار كالقرآن الكريم كما عند أهل السنة إذ يكون صحيح البخاري من حيث المرتبة بعد القرآن مباشرة و «صحيح مسلم» بعد صحيح البخاري مباشرة وقد يرد ما دلّ على التحريف في هذين الصحيحين فنتيجة البحث أن نسبة القول بالتحريف إلى الشيعة الإمامية باطل قطعاً وجزماً هذا تمام الكلام في الجواب عن شبهة تحريف القرآن عند الشيعة الإمامية.





الفصل التاسع

في جواب شبهة ما يتعلق بنكاح المتعة والتقية

وهناك شبهتان إحداهما في نكاح المتعة والأخرى في التقية

الكلام حول الشبهة في نكاح المتعة

والمتعة هي إحدى المسائل الخلافية بين الشيعة والسنّة منذ عهد الخلافة الراشدة حتى اليوم.

وهي إحدى المسائل الفرعية التي انفرد بها الشيعة الإمامية وقالوا: بحليّتها وعدم نسخها.

وقد اتخذ منها خصوم الشيعة مادة للإثارة والنقد وإليك أكاذيب بعض أهل السنة ومفترياته على الشيعة الإمامية مثل ما ورد عن «الجبهان» في كتابه «تبديد الظلام» ص٢٥ (أنّ الشيعة يعدّون متعة النساء من خير العبادات وأفضل القربات، ويوردون في فضائلها أخباراً كثيرة كلها موضوعة ومفتراة وهي أنواع منها «المتعة الدورية» وهي أن يشترك جماعة في امرأة واحدة يتفقون فيما بينهم على أن تكون لكل واحد منهم ليلة معيّنة تماماً كما تفعل الحيوانات ولهذا تراهم كالحيوانات تسمع لكل ناهق وتتبع كل مارق وتفيض قلوبهم غلاً وحقداً على الإسلام والمسلمين. والمتمتع بها عندهم ليست عليها عدّة ولا طلاق وليس لها إرث ولا نفقة ولا كسوة ولا يحتاج المتمتع بها إلى عقد ولا إشهاد ولا تستطيع المرأة إلحاق حملها بأحد من

المتمتعين بها فينشأ طفلاً مشرّداً بلا وليّ فلا تلبث أن تتلقفه الذئاب البشريّة فأيّ شيء هو الزنا إذا لم يكن هذا؟!

الجواب:

إنّ هذا الكلام من الجبهان على الشيعة هو كذبٌ وافتراءٌ فنقول كذبت يا عدوّ الله على الشيعة فإنّ أحداً منهم لم يعدّها كذلك فضلاً عن عامّتهم نعم الشيعة الإمامية يقولون بإباحتها وحليّتها استناداً إلى قوله تعالى **﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾**[1] حتى أنّ كلاً من أبي كعب وابن عباس وسعيد بن جبير كانوا يقرأونها فما استمتعتم منهنّ إلى أجل مسمّى وقد أجمع المفسرون على نزول هذه الآية في نكاح المتعة فلا يعقل أن يكون من الزنا بعد أن أحلّها الله تعالى فيكون عقد زواج المتعة كالعقد الدائم في المشروعية إذ قد أحلّها الرسول وبقيت حلالاً إلى أواسط خلافة عمر بن الخطاب فلا تحرم إلا بالنسخ وأنّها لم تنسخ.

فالمتعة عند الشيعة تدفع جرائم عديدة تهدّد المجتمع كله بالدمار وهناك أدلة من الكتاب والسنة على حليّة المتعة عند الشيعة الإمامية منها: قول عمر بن الخطاب (متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ وأنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما متعة الحج ومتعة النساء)[2] وفي بعض الروايات (متعتان

---

(١) سورة النساء آية ٢٤

(٢) تفسير فخر الرازي في شرح آية ٢٤ من سورة النساء

محللتان في زمن رسول الله ﷺ وأنا أحرّمهما فهذا الخبر من عمر بن الخطاب يدل على أنّ المتعة كانت في زمن رسول الله حلالاً لكن عمر حرّمها وهنا سؤال عن الجبهان فيقال أيّها الجبهان بأيّ حجة حرّمها عمر بن الخطاب؟! هل صار نبيّاً بعد وفاة رسول الله فأمره الله أن يحرّمها؟ وهذا ما يكذبه قوله تعالى: ﴿**مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ الله وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ**﴾(١) فإن نبينا محمد ﷺ هو خاتم النبيّين فليس بعده نبيٌّ بنصّ الآية المباركة أو هل كان ينزل عليه الوحي؟ هذا ما يكذبه بعدم نزول الوحي على غير النبي ﷺ فلا حق لعمر بن الخطاب أن يحرّم حلال الله، لأنّ حلال محمد حلال إلى يوم القيامة وحرامه حرام إلى يوم القيامة فليس ما فعله عمر بن الخطاب إلا بدعة في الدين وكل بدعة ضلالة والضلالة في النار فالجبهان ممن يتّبع بدعة عمر ولا يتمتّع بالنساء ويقول أنه حرام ولا يقتفي سنّة رسول الله فهو في النار ومن جراء تحريم عمر بن الخطاب للمتعة التي حلّلها القرآن تفشّي الزنا واللواط في بلاد المسلمين ولهذا قال إمامنا علي بن أبي طالب عليه السلام «**لولا نهي عمر ما زنى إلا شقي**»(٢)

وأمّا ما سمّاه الجبهان المتعة الدورية وأنّها يشترك فيها جماعة من الرجال في امرأة واحدة فكله كذب وبهتان وزور والدليل على ذلك أنه من

---

(١) سورة الأحزاب آية ٤٠

(٢) تفسير الطبري ج٥ ص٩، تفسير الرازي ج٣ ص٢٠٠، وتفسير ابن حيان ج٣ ص٢١٨، الدر المنثور ج٢ ص١٤٠ بعدة طرق.

راجع كتب الشيعة الإمامية حول المتعة لم يجد لما ذكره فيها أثراً. فقول أهل السنة بعدم جواز المتعة وتشنيعهم على الشيعة لم يكن إلاّ تضليلاً إعلامياً ضدّهم وتغطية لما ارتكبه عمر بن الخطاب من البدعة إذ حرّم ما أحلّه الله من متعة النساء يقول الإمام السيد عبد الحسين شرف الدين في «مسائل فقهية» أجمع علماء المسلمين كافة على أنّ الله تعالى شرّع هذا النكاح في دين الإسلام وهذا القدر ممّا لا ريب فيه لأحد من علماء المذاهب الإسلامية على اختلافهم في المشارب والمذاهب والآراء بل هذا ملحق بالضروريات مما ثبت عن سيّد النبيّين ﷺ فلا ينكره أحد من علماء أمّته فهم متوافقون على أصل مشروعيته وإنما يدعي بعضهم نسخه.

ولقد أجمع علماء المسلمين سنّةً وشيعة من الصدر الأوّل إلى عصرنا الحاضر على أنّ الله قد أنزل في كتابه العظيم آية في تحليل نكاح المتعة في سورة النساء آية ٢٤ وهي قوله تعالى ﴿**فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً**﴾ ولا يشك أحدٌ في أصل مشروعيته وإنما وقع الكلام في نسخه والكلام في هذا المضمار كثير جداً ومحلّه في أبواب الفقه فنكتفي هنا ببيان أمور:

١ـ ما هو زواج المتعة

٢ـ أحكام زواج المتعة

٣ـ أدلة زواج المتعة

٤ـ فلسفة زواج المتعة

وأما تعريفها في اللغة

فلفظ المتعة لغةً اسم للتمتيع ويفيد الاستمتاع والالتذاذ وهو (ما ينتفع به انتفاعاً غير باق بل ينقضي عن قريب).

وأمّا تعريفها اصطلاحاً

فهي عبارة عن تزوّجك المرأة الحرّة الكاملة المسلمة أو الكتابية نفسها بمهر معين إلى أجل مسمّى وتبين عنه بانقضاء الأجل أو أن يهبها الرجل ما بقي من المدة.

٢- أحكام زواج المتعة:

١- يشترط في المتعة أمور:

أ/ يحتاج (عقد المتعة) إلى إيجاب وقبول من لفظين مثل (متعتك أو زوّجتك أو أنكحتك) ولا يكفي فيه الرضا القلبي.

ب/ ذكر المهر كمائة ليرة سورية أو دينار عراقي فلو أخلّ به بطل ويعتبر أن يكون مما يتموّل.

جـ/ ذكر الأجل كيوم أو ساعة أو شهر ولا بدّ أن يكون معلوماً فلو لم يذكره متعمداً أو نسياناً بطل متعة وانعقد دائماً

د/ بالنسبة للرجل أن تكون المتمتع بها مسلمة أو كتابية فلا يجوز التمتّع بالوثنية.

هـ/ بالنسبة للمرأة أن لا تتمتّع إلا بمسلم.

٢- من أحكام المتعة لا تنحصر في عدد فيصح أن يتمتّع بما يشاء بعكس الزواج الدائم فإنه لا يجوز إلا بأربع زوجات.

٣- لا طلاق في المتعة كما عرفت.

٤- لا توارث في المتعة فلا ترث المرأة الزوج والعكس ولا نفقة لها إلا أن تشترط ذلك في العقد بعكس الدائم.

٥- يلحق الولد بالرجل لو حملت.

٦- تنتشر الحرمة تماماً كالدائم فتصبح أمّ المتمتع بها من محارم المتمتع وهكذا تثبت بقية الأحكام.

٧- عدّتها مع الدخول حيضتان إن كانت في سنّ من تحيض ومن لا تحيض فعدّتها خمسة وأربعون يوماً وتعتد من الوفاة ولو لم يدخل بها بأربعة أشهر وعشرة أيّام إن كانت حائلاً، وأبعد الأجلين إن كانت حاملاً كالزواج الدائم تماماً.

٨- تحرم مقاربة الزوجة وهي حائض كالدائم.

٩- لا يجوز أن يتمتع ببنت أخت أو بنت أخ زوجته بدون إذنها كالدائم.

١٠- ولا يجوز الجمع بين الأختين كالدائم.

١١- الولد له جميع الحقوق الثابتة لولد الدائم ومن هنا يظهر كذب «الجبهان» بأنّ المتمتّع بها عند الشيعة ليست عليها عدّة ولا العقد ولا تستطيع المرأة إلحاق حملها بالرجل المتمتّع.

٢- أدلة زواج المتعة:

هي القرآن والسنة والإجماع والعقل:

١- القرآن:

قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾[1]

فسماها الله متعة وسمى مهرها أجراً وهو يلائم الشيء غير الدائم فإنه لا يقال لمن اشترى عبداً أو داراً أعط الأجرة إنما يقال أعط الثمن لكن يقال لمن استأجر داراً أو أرضاً أعط الأجرة فالآية واضحة الدلالة على مشروعية المتعة وعليه جمع من المفسرين إذاً القرآن صريح بمشروعية زواج المتعة.

٢- السنّة:

أما الأحاديث عن عامّة مذاهب المسلمين بجواز المتعة فهي كثيرة جداً:

أ/ روى البخاري ومسلم عن جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوع قال: خرج علينا منادي رسول الله ﷺ فقال: (إنّ رسول الله ﷺ قد أذن لكم أن تستمتعوا يعني متعة النساء)[2].

ب/ وعن ابن جريح قال: قال عطاء: (قدم جابر بن عبد الله معتمراً فجئناه في منزله فسأله القوم عن أشياء، ثم ذكروا المتعة فقال نعم استمتعنا على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر)

---

(١) سورة النساء آية ٢٤

(٢) صحيح مسلم ج٤ ص١٣٠، صحيح البخاري ج٦ ص١٢٩

جـ/ وعن أبي نصرة قال: كنت عند جابر بن عبد الله فأتاه آتٍ فقال ابن عباس والزبير اختلفا في المتعتين فقال جابر فعلناها مع رسول الله ﷺ ثم نهانا عمر فلم نعد لها وصريح هذه الرواية أنّ النهي كان من عمر لا من رسول الله ﷺ.

هـ/ ما روي عن إسماعيل عن قيس قال: سمعت عبد الله بن مسعود يقول كنّا نغزوا مع رسول الله ﷺ ليس لنا نساء فقلنا: ألا نستخصي؟ فنهانا عن ذلك ثم رخّص لنا أن ننكح المرأة بالثوب إلى أجل ثم قرأ عبد الله **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تُحَرِّمُواْ طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللهُ لَكُمْ وَلاَ تَعْتَدُواْ إِنَّ اللهَ لاَ يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾**[1] والروايات في هذا الشأن كثيرة نكتفي بهذا المقدار رعاية للاختصار.

وهناك كثير من الروايات المروية عن الصحابة الأجلّاء ممن كانوا فقهاء محدثين وقد فعلوها (أي المتعة) على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وشطراً من خلافة عمر ولم يثبت أنها نسخت من قبل الله ورسوله وما يدل على تشريع المتعة وعدم تحريمها بالنسخ هو قول عمر بن الخطاب (متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ وأنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما متعة الحج ومتعة النساء).

خلاصة القول أنّ زواج المتعة ثابت في الشرع من خلال القرآن والسنّة ولا ينسخ نصّ قرآني أو سنة متواترة بسنّة غير متواترة أو بقياس لأن الأقوى

---

(١) سورة المائدة آية ٨٧

لا ينسخ بما هو أقلّ منه قوةً ومن أجل هذا تقرر أنه لا نسخ لحكم شرعي في القرآن أو السنة بعد وفاة رسول الله ﷺ لأنه بعد وفاته انقطع ورود النص واستمرت الأحكام فلا يمكن أن ينسخ النص بقياس أو اجتهاد.

٣- الإجماع

الدليل الثالث على مشروعية المتعة هو الإجماع فعند الشيعة الإمامية هي من شعارهم وضرورة في مذهبهم بلا نكير.

وحاصل الكلام أنّ هناك إجماع في مشروعية المتعة ولو شككنا بنسخها فلا يقدح هذا الشك باليقين مع اجماع أكثر الصحابة وأئمة المذاهب.

٤- العقل:

الدليل الرابع على مشروعية المتعة العقل يقول المحقق ابن إدريس قدس سره قد ثبت بالأدلة الصحيحة أنّ كل منفعة لا ضرر فيها من عاجل أو آجل مباحة بضرورة العقل وهذه صفة نكاح المتعة فتجب إباحته بأصل العقل.

٤- فلسفة نكاح المتعة:

وتوضيح ذلك يتوقف على مقدمة وهي أنّه من المعلوم أنّ الجنس غريزة فطرية وحاجة ضرورية كالطعام والشراب لا يستطيع معظم البشر العيش بدونه.

والحرمان منه يسبّب الألم والمشاكل الجسدية أو النفسية أو المشاكل الاجتماعية وبما أنّ الإسلام المحمدي دين الفطرة فقد اعترف بهذه الطاقة

الجبّارة وفي الإسلام يوضع نظاماً وضوابط حتى لا يحدث التصادم بين أوامر الله وبين هذا الأمر الفطري ثم دلّنا على الطريق الوحيد لتصريف هذه الغريزة، وأمر بإزالة كل العقبات منه لتيسيره أنه طريق الزواج الذي يمنح الراحة والطمأنينة للفرد والمجتمع على حدّ سواء قال تعالى ﴿**فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء**﴾[1] وفي الحديث «**النكاح سنّتي فمن رغب عن سنّتي فليس منّي**» إذا عرفت هذه المقدمة فاعلم بضرورة إشباع هذه الغريزة من طريق الزواج وبما أنه يوجد كثير من الناس لا يستطيعون أن يتزوّجوا زواجاً دائماً لظروف اجتماعية أو شخصية فمع عدم الزواج أصلاً قد يقع بالكبت الجنسي أو الشذوذ أو الزنا أو أيّ محرّم ونحن أمام هذا الواقع ماذا نفعل؟

فهل من المعقول أن يترك الإسلام هذه المسألة بلا حلٍّ كلاّ وألف كلاّ فإن الإسلام دين كامل وشامل لم يترك صغائر الأمور ووضع لكل قضية حكماً حتى الأرش في الخدش فشرّع الزواج المؤقت - المتعة - الذي هو عبارة عن زواج شرعي يكون لمدة معلومة ومهر كذلك وهو رحمة لأمّة محمد ﷺ كما قال الإمام علي عليه السلام «**بأنّ المتعة رحمة رحم الله بها عباده**»[2] كي لا تقع في الفساد الاجتماعي والمحرمات الدينية وهذا ما قاله الإمام علي عليه السلام

---

(١) سورة النساء آية ٣

(٢) معالم المدرستين ج٢ ص٢٦٣

«لولا أنّ عمراً نهى عن المتعة ما زنى إلا شقيّ»[١]

هذا فضلاً عن أنّ الإنسان لم يزل منذ أن وجد على ظهر كوكب الأرض بحاجة إلى السفر والاغتراب من أهله شهوراً وسنيناً فإذا سافر الرجل ماذا يصنع بغريزة الجنس في نفسه فلا مفرّ من أن نرجع إلى شرع الله الذي هو أعلم بما نحتاجه وأرحم بنا من أنفسنا حيث شرّع هذا الزواج المؤقت رحمة بنا كما روي عن ابن عباس (ما كانت المتعة إلا رحمة رحم الله بها أمّة محمد)[٢] فما جعل الله في الدين من حرج والدين يسر وليس بعسرٍ مع الالتزام به والسير على ما أتى به رسول الله ﷺ.

وقد أمر به الله تعالى بقوله: **﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾**[٣].

الكلام في نسخ زواج المتعة

ادعى بعض العامة بأنّ آية المتعة **﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾** الدالة على مشروعية نكاح المتعة منسوخة بعدة آيات قرآنية ولكن قبل ذكر تلك الآيات يجدر بنا أن نذكر هنا ملاحظتين:

---

(١) تفسير الطبري ج٥ ص٩، تفسير الرازي ج٣ ص٢٠٠، وتفسير ابن حيان ج٣ ص٢١٨، الدر المنثور ج٢ ص١٤٠ بعدة طرق.

(٢) مسائل فقهية ص ٦٧

(٣) سورة الحشر آية ٧

الأولى: أنه لّما ثبت دلالة الآية المذكورة على زواج المتعة عند المسلمين واشتهر زواج المتعة بما لا مجال لأنكاره حاول بعض المنكرين أن يأتوا من باب آخر لطرح هذا الحكم فادّعوا أنها منسوخة.

الثانية: إنّ دعوى النسخ هي أكبر دليل على ثبوتها، لأنّ النسخ لا يقع على ما ليس بثابت وموجود وإنما يقع على شيء موجود قد ثبت بنص ثم طرأ عليه النسخ فدعوى النسخ أقوى دليل على ثبوت المتعة أمّا إثبات نسخها فيحتاج إلى دليل وبرهان.

الآيات المدعى بها نسخ آية المتعة:

١- آية **﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ۝ إلا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾**[(١)]

٢- آية **﴿لَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾**[(٢)]

٣- آية **﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾**[(٣)]

٤- آية **﴿مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾**[(٤)]

٥- آية **﴿فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء﴾**[(٥)]

---

(١) سورة المؤمنون آية ٥- ٦

(٢) سورة النساء آية ١٢

(٣) سورة الطلاق آية ١

(٤) سورة النساء آية ٢٤

(٥) سورة النساء آية ٣

ومفاد دعوى الآية الأولى: أنّ هذه الآية حصرت أسباب حليّة الوطء بأمرين وهما الزوجية الدائمة وملك اليمين وأنّ المتعة غير ذلك لأنّها ليست زوجة ولا بملك يمين.

الجواب بوجوه:

أنّ المتعة زواج ونكاح لغة وشرعاً كما ذكرنا فهو داخل في عموم الآية فلا يصح نفيه عنها كما أنّ كلمة (أزواجهم) في الآية مطلقة غير مقيدة بالزوجة التي لها أحكام الإرث والنفقة وغيرها فحكم المتعة داخل فيها

٢- أنّ آية ﴿**وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ**﴾ مكية وآية ﴿**فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ**﴾ مدنية نزلت بعد الهجرة فكيف تقدم الناسخ على المنسوخ، وهذا دليل على بطلان هذه الدعوى.

٣- ثبات عدم نسخها عند كبار علماء السنة وثبات أنها من المحكمات فقد قال الزمخشري في الكشاف نقلاً عن ابن عباس أنّه سئل عن آية المتعة هل هي منسوخة؟ فقال: لا.

٤- ثباتها عند أهل البيت عليهم السلام وثبات بقائها وعدم نسخها وقولهم مقدم على كل قول، لأنهم لا يتكلمون إلاّ بما أخذوه عن جدّهم رسول الله صلى الله عليه وآله فمنهم تؤخذ الأحكام، لأنّهم مستودع علم الرسول صلى الله عليه وآله وحفظة الشريعة ولئن جاز للخصم أن يتمسك برواية أو روايات من غير طريق الأئمة الأطهار جاز لنا التمسك بروايات أهل البيت عليهم السلام أبواب العلم ومهبط الوحي بطريق أولى.

وأمّا مفاد الشبهة في الآية الثانية فيقال أنّ الزوجة ترث زوجها كما هو صريح الآية فالمرأة بالمتعة ليست زوجة، لأنّها لا ترث.

الجواب:

أن هذا القول باطل من وجوه:

١- أنّ الإرث ليس لازماً للزواج الدائم بشكل دائم لا ينفك عنه بحال، بل توجد مستثنيات له، وتعتبر المرأة زوجة وهي لا ترث كالزوجة الكافرة بإجماع العلماء والزوجة القاتلة والمعقود عليها بالمرض إذا مات زوجها فيه قبل الدخول والأمة إذا كانت زوجة كل أولئك لا يرثن مع أنّهن زوجات ولا يمكن نكران ذلك لا عقلاً ولا شرعاً ولا عرفاً فإذا تبيّن أنّ الإرث ليس لازماً للزوجية لا طرداً ولا عكساً نقول أنّ زواج المتعة من هذه المستثنيات حسب الأدلة كما استثنى جمهور العامة عدم التوارث في النكاح الدائم بين المسلم والكتابية وذلك تخصيصاً منهم لعموم الآية،

٢- أنّ آية ﴿لَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ مكية وآية المتعة مدنية فكيف يصح تقدم الناسخ على المنسوخ؟

٣- أنّ هذه الآية لا تنافي ولا تعارض بينها وبين آية المتعة نهائياً وإنما الاختلاف وقع في نتيجة عدم إدراك وفهم المطلق من المقيد والعام من الخاص والنسبة بينهما وأنّ آية المتعة هي مخصصة ومقيّدة لآية الإرث.

وأمّا مفاد الشبهة الثانية وهي آية الطلاق فيقال أنّ الزوجة يقع عليها الطلاق أي تُطلق وهذا منتف في المتعة إذ لا تُطلّق فإذاً هو ليس بنكاح.

الجواب:

أنّ هذا القول أيضاً باطل من وجوه:

١- إنّ شرط إجراء عقد المتعة هي نفس شروط إجراء عقد الدائم فكما يشترط في الدائم العقل والحرية والرضا مثلاً كذلك يشترط ذلك في المتعة بلا فارق وأما الطلاق فليس من شؤون صحة العقد وإنّما هو من اللواحق والتوابع له ومترتبة عليه ولذا لا يذكر أثناء العقد

٢- إنّ اشتراط إجراء صيغة العقد في زواج المتعة كما هو في الدائم بفارق الإطلاق والتقييد أحدهما بأجل والآخر بغير أجل دليل على وجود العلقة التي تحصل بين المتزوجين وأنّه يحقّ لكل منهما الاستمتاع بالآخر بهذا العقد المؤلف من إيجاب وقبول فحال الزواج المنقطع حال الزواج الدائم.

٣- وأمّا قولهم بأنها ليست بزوجة، لأنّها لا تُطلّق وقد شرّع القرآن الطلاق في الزواج.

فنقول أوّلاً كما ذكرنا أن الطلاق ليس من لوازم الزوجيّة الذي لا ينفك عنها بحال، بل يمكن أن تنقطع العلة الزوجية وتبين المرأة بغير الطلاق كما هو الحال في الزوجة الملاعنة والمرتدة والزوجة الصغيرة التي أرضعتها الزوجة الكبيرة كلّ أولئك ينفكون عن أزواجهنّ من غير طلاق فلا يغيّر ذلك من حكم زوجيّتهم قبلها إطلاقاً.

وأما النسخ بالآية الرابعة وهي آية ﴿مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾ فهناك رواية عن ابن عباس تدل على نسخ آية الإحصان لآية المتعة.

الجواب:

أنّ المنقول عن ابن عباس باطل لما عرف عن ابن عباس من التزامه بإباحة المتعة إلى آخر حياته، حتى اشتهرت فتواه بالمتعة هذا مع أنّ ثبوت النسخ بخبر الواحد غير صحيح لأنه يلزم منه نسخ القرآن بخبر الواحد وهو باطل لأن العلماء والمحققين من أهل السنّة لا يرون النسخ بخبر الواحد فكيف يلتزم المدعون نسخ حكم المتعة بنسخ الآية بخبر الواحد إذ دعوى أنّ الآية المذكورة ناسخة لا تكون ثابتة بخبر الواحد عن ابن عباس.

وأمّا الآية الخامسة: ففيها أن النسبة بينها وبين آية المتعة ليست نسبة الناسخ والمنسوخ بل نسبة العام والمخصص أو المطلق والمقيد أو يقال أن آية العدد متقدمة على آية المتعة فلا يعقل أن ينسخ المتقدم المتأخر عنه زماناً وترتيباً فالنتيجة هي بطلان القول بنسخ آية المتعة بالآيات المذكورة بقي الكلام بنسخ آية المتعة بالروايات وهناك الروايات المدعى فيها النسخ نكتفي بذكر بعض هذه الروايات

١- ذكر مسلم في صحيحه بسنده عن الربيع بن سبرة أنّ أباه غزا مع رسول الله ﷺ فتح مكة قال: قمنا خمس عشرة بين يوم وليلة، فأذن لنا رسول الله في متعة النساء فخرجت أنا ورجل من قومي ولي عليه فضل في الجمال وهو أقرب من دمامة مع كل واحد منا برد، فبردي خلق، وأمّا برد ابن عمي فبرد جديد غض حتى إذا كنا بأسفل مكة أو بأعلاها فتلقّتنا فتاة، فقلنا لها هل لك أن يستمتع أحدنا، قالت وماذا تبذلان، فنشر كل واحد منا برده فجعلت تنظر إلى الرجلين ويراها صاحبي وينظر إلى عطفها فقال إنّ

برد هذا خلق، وبردي جديد غض فتقول برد هذا لا بأس به ثلاث مرات أو مرتين، ثم استمتعت منها فلم أخرج حتى حرّمها رسول الله ﷺ.

٢- روى مسلم في صحيحه عن الربيع بن سبرة عن أبيه أنّ رسول الله ﷺ (نهى يوم الفتح عن متعة النساء)

٣- روى مسلم في صحيحه عن الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه أنّه أخبره (أنّ رسول الله ﷺ نهى عن المتعة زمان الفتح، متعة النساء وأنّ أباه كان قد تمتع ببردين أحمرين).

٤- مسلم في صحيحه عن سبرة الجهني أنّ رسول الله ﷺ «**نهى عن المتعة وقال إنّها حرام من يومكم هذا إلى يوم القيامة ومن كان أعطى شيئاً فلا يأخذه**».

٥- مسلم في صحيحه عن الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه (أمرنا رسول الله ﷺ بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة، ثم لم يخرج حتى نهانا عنها).

٦- مسلم في صحيحه عن الربيع بن سبرة الجهني أنّ أباه قال (قد كنت استمتعت في عهد النبي ﷺ امرأة من بني عامر ببردين أحمرين ثم نهانا رسول الله ﷺ عن المتعة).

٧- الإمام أحمد في مسنده عن الربيع بن سبرة عن أبيه (أنّ رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء يوم الفتح).

٨- الإمام أحمد في مسنده عن الربيع بن سبرة: سمعت أبي يقول: (سمعت رسول الله ﷺ في حجة الوداع ينهى عن نكاح المتعة).

هذه روايات سبرة التي أخرجها مسلم وابن حنبل وكانت عمادهم في التحريم والنسخ فهل هذه الروايات صحيحة كي يتحقق بها النسخ؟!

دليل بطلان روايات النسخ:

هذه هي روايات النسخ ولا تصلح دليلاً لما زعموا من التحريم المؤبد من وجوه:

الأوّل: أنّها مع تسليم سندها معارضة بما مر من الروايات وتلك أرجح لكثرة رواتها، وروايات سبرة إنّما رواها الربيع بن سبرة عن أبيه؛ فهي بمنزلة رواية واحدة وتصريح عمران بن الحصين بنزول آية المتعة والعمل بها وعدم نسخها وعدم نهي النبي ﷺ عنها طول حياته وأنّ الذي حرّمها - وهو عمر بن الخطاب - قال ذلك برأيه.

الثاني: أنّها مختلفة في تاريخ الإباحة والنسخ، ففي بعضها من روايات مسلم وابن حنبل أنهما كانا يوم الفتح وفي بعضها من روايات ابن حنبل وابن ماجه أنهما كانا في حجة الوداع وفي بعضها من روايتهما لم يعيّن الوقت، وإذا ضممنا إلى ذلك ما ورد في إباحتها وتحريمها يوم خيبر وعمرة القضاء وحنين وتبوك قد أبيحت ونسخت ستة مرات، وهو غير معقول.

الثالث: أن مضامينها متنافية مع كونها حكاية لواقعة واحدة مع شخص واحد؛ فرواية سبرة الأولى التي فيها التحريم يوم الفتح فيها تناقض بين روايتي مسلم وابن حنبل، فمسلم روى أنّ سبرة كان جميلاً

وبرده خلق وصاحبه من قومه كان قريباً من الدمامة وبرده جيّد وأنّ الذي تمتع بها هو سبرة دون صاحبه وأحمد روى أن القريب من الدمامة هو سبرة وبرده جيد غض وبرد ابن عمه خلق وأنّ الذي استمتع بها هو ابن عمه لا هو.

ورواية سبرة الأولى في صحيح مسلم ومسند أحمد ظاهرها أنّ الإذن كان بعد خمسة عشر يوماً من دخول مكة، وروايتا مسلم وأحمد الأخريان ظاهرهما أنّ الترخيص كان حين دخول مكة لقوله حين دخلنا مكة فلما قدمنا مكة طفنا ثم أمرنا بمتعة النساء، وروايتا مسلم وأحمد الأوّليتان على أنّ سبرة خرج مع رجل من جهينة فلا يتوّهمن متوهم أنّ بني سليم من جهينة. فضلاً عن راوي هذه الروايات كلها شخص واحد فكيف تتفق معه كل هذه الخصوصيات؟!

كل هذا يدل على أن هذه الروايات موضوعة لا أساس لها من الصحة فالنتيجة هي أنه لا نسخ للمتعة من القرآن ولا من السنّة؛ فأحاديث النسخ موضوعة تصحيحاً لما ارتكبه عمر بن الخطاب من البدعة الشنيعة حيث قال: متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ وأنا أحرّمهما وأعاقب عليهما: متعة الحج ومتعة النساء ونختم بحث المتعة بما ذكره هاشم معروف الحسيني تحت عنوان (التعصّب البغيض في الإسلام) (يا سبحان الله ما أبعد هؤلاء عن الحق والمنطق وما أقربهم إلى التعصّب البغيض الذي حاربه رسول الرحمة والحرية والتسامح، لقد اعتبروا إلحاق الولد بغير أبيه شرعاً ودينا وحكم القضاة اعتماداً على الكذب والزور حقاً وعدلاً والاستئجار

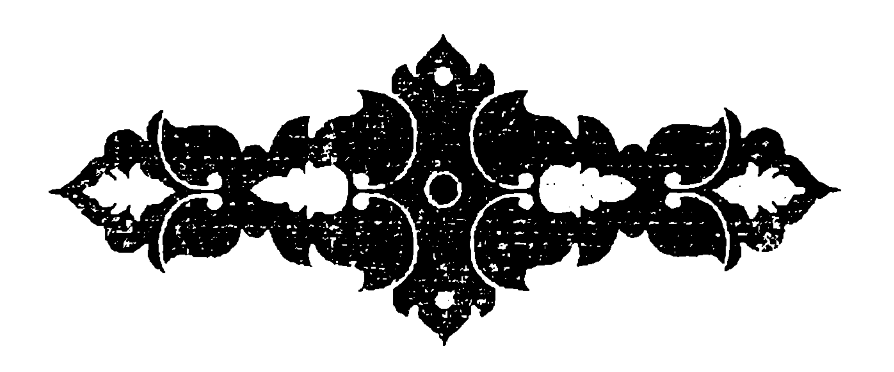
على الزنا محلاً لأعظم المحرمات، أمّا العقد على المرأة الخلية بمهر معيّن معلوم إلى أجل معيّن من المنكرات التي لا يقرّها الإسلام ومن أسوأ أنواع الزنا مع اعترافهم بتشريعه إلى جانب العقد الدائم الذي لا يختلف عنه في بعض الشروط والآثار، ومع اعترافهم بأنّ الصحابة الذين رافقوا الرسول ﷺ وكانوا من أقرب الناس إليه قد التزموا ببقاء تشريعه وإباحته، واعترافهم بذلك يعتبرونه نوعاً من الزنا ويرتبون عليه آثاره كاملة في حين أنّهم لا يرتبون آثار الزنا على من استأجر امرأة لذلك أو استأجرها للخدمة ووطئها ويرون ذلك من نوع الشبهة التي تدرأ بها الحدود يا سبحان الله! الاستئجار للزنا من الشبهة التي تسقط الحدود وقول علي وأبناء علي عليهم السلام أئمّة المسلمين فضلاً عن فريق كبير من الصحابة كانوا على مرأى رسول الله ﷺ وعلي في هذه المسألة لا يكون من نوع الشبهة التي تسقط بها الحدود.

وأخيراً فإنّي أوجه هذا السؤال إلى من يقول من شيوخ السنة بأنّ الزنا خير من المتعة وأنّها أي المتعة أسوأ منه، والسؤال هو: لقد اشتهر عن أبي حنيفة كما حكى عنه الغزالي في كتابه (المنخول) ص ٥٠١ أنّ من أدى الصلاة الواجبة على النحو التالي فقد أطاع الله ورسوله وسقط عنه الوجوب بأن يغمس الإنسان جسمه في برميل من نبيذ، ويلبس جلد كلب مدبوغ، ويدخل في الصلاة بلا نية، ويكبر تكبيرة الإحرام بالهندية أو بغيرها من غير اللغة العربية، ويقرأ في الصلاة مدهامتان بلا فاتحة ثم يترك الركوع المطمئن المستقر، ويحدث عمداً بإخراج الريح من مخرجه ولا يسلم آخر

الصلاة تصح صلاته ويكون مطيعاً.

فيا أيّها الشيوخ إنكم تدعون بأنّ رسول الله قد نسخ تشريع المتعة وعلى أساس ذلك تدّعون بأنّها أعظم من الزنا فهل نسخ النبي ﷺ وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة ووجوب الركوع وناقضية الحدث للصلاة ووجوب التكبير بالعربية ونجاسة جلد الكلب، وما إلى ذلك مما نسبه الغزالي وغيره إلى أبي حنيفة عدم منافاته للصلاة؟ وليس بإمكان أحد أن يدعي نسخ هذه الشروط وعدم منافاة الحديث والصلاة في جلد الكلب لصحتها وقد علق الغزالي على صلاة أبي حنيفة بعد أن ذكرها في كتابه (المنخول) علق عليها بقوله: والذي ينبغي أن يقطع به كل ذي لب أنّ مثل هذه الصلاة لا يبعث الله بها نبياً، وما بعث الله محمداً ﷺ ليدعو الناس إلى مثل هذه الصلاة وهي قطب الإسلام وعماد الدين وأعود لأكرر فما أدري لماذا يتجاهل المتعصبون الحاقدون هذه العورات الكريهة في مذاهبهم المنتشرة في مجاميعهم الفقهية هنا وهناك ويلاحقون الشيعة بأساليبهم الحاقدة من أجل المتعة، وهي بنظر الشيعة أحد فردي النكاح الذي شرّعه الإسلام بلا ريب عندهم في ذلك لعدم ثبوت النسخ لهذا التشريع بعد أن شرّعه الإسلام باعتراف الجميع؟ فعلى أهل السنة أن لا يحكمون على الشيعة بتعمد الزنا عندما يستعملونها، لأنهم لا يقدمون عليها إلا بناء لمشروعيتها، ولو افترضنا خطأهم فيكون إقدامهم من نوع الشبهة التي تدرأ بها الحدود والعقوبات باعتراف جميع المسلمين؛ فلماذا نجدهم يختلقون المبررات والأعذار لأبي حنيفة وغيره من أئمّة المذاهب فيما عرضناه لهم من الفتاوى والأحكام ولا يجدون مبرراً

للقائلين ببقاء تشريع العقد المؤجل؟ ولا أحسب أن لديهم جواباً على ذلك سوى الحقد الذي أعمى قلوبهم وأبصارهم وراحوا يلصقون بالشيعة ما توحيه إليهم أحقادهم وصدق الله إذ يقول: ﴿فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾[1] وما أشبه مواقفهم هذه من الشيعة بالنسبة للزواج المؤقت مع وجود القائلين من علمائهم وأئمّة فقههم بأنّ استئجار المرأة للزنا يسقط الحد عن الزاني بها، وإنّ استئجار المرأة يبيح للمستأجر الزنا بها، وإن شاهد الزور المستأجر على الشهادة بطلاق امرأة يصح له زواجها إذا حكم القاضي بالطلاق، وإن الصلاة تصح من المصلي لو اغتسل ببركة من النبيذ ولبس جلد الكلب المدبوغ واقتصر على مدهامتان بدلاً من الفاتحة وحتى مع ترك الركوع وخروج الريح منه وهو في الصلاة وما إلى ذلك من الأحكام المخالفة لصريح القرآن وسنّة الرسول) انتهى ما أفاده هاشم معروف في هذا المقام فيقع الكلام في التقية.



(١) سورة الحج آية ٤٦

الشيعة الإمامية والتقية:

الشبهة حول التقية قد استغلها من أراد التشنيع على الشيعة الإمامية فجعلوها من جملة المطاعن فيهم، وعابوا عليهم استعمال التقية باعتبار أنّها كذب؛ فالتقية والكذب لفظان مترادفان مع أنّ التقية بمعنى إخفاء الإيمان وإظهار خلافه إذا خاف الإنسان على نفسه وماله وعرضه مما لا يخالف فيه أحد من المسلمين، لأنّ الذي يكره لا يحاسب فيما أكره عليه، فليس هذا الطعن من الوهابيّة إلا تضليلاً إعلامياً ضد الشيعة الإمامية، ولو كان هذا الطعن مستنداً إلى زعم عدم مشروعيتها في الإسلام فنقول: في ردّه أنّه قد ثبت تشريعها بالكتاب والسنة والعقل فإنّ التقية في أصلها مبدءٌ عقلائيٌّ وجاءت الشريعة بها لتدعم ذلك المبدأ ولتشرح مواردها في الإسلام، فإنّ العقل يقضي بتجنّب الإنسان الضرر والخطر على نفسه وعرضه وماله عندما يواجه خطر الفناء والإبادة. ثم إنّ التقية في اللغة، وإن كانت بمعنى الوقاية، ومن ذلك إطلاق التقوى على إطاعة الله، لأنّ المطيع يتّخذها وقاية من النار والعذاب ولكن في الاصطلاح لها تعاريف متقاربة قال المفسرون: إنّ التقية هي كتمان الحق وستر الاعتقاد به ومكاتمة المخالفين وترك مظاهرتهم بما يعقب ضرراً في الدنيا والدين وقال الفقهاء: إنّ التقية

هي: (التحفظ عن ضرر الغير بموافقته في قولٍ أو فعل مخالف للحق).

وعلى كل حال فالغاية من التقية هي صيانة النفس والعرض والمال وذلك في الظروف العصيبة التي لا يستطيع المؤمن فيها أن يعلن عن موقف الحق صريحاً خوفاً من أن يترتّب على ذلك مضار وتهلكة من قوى ظالمة غاشمة كالحكومات الظالمة في عصر بني أميّة إذ مرّت على الشيعة أدوار رهيبة وقاسية أمتحنوا فيها امتحانا عسيراً وشاقاً، فقد أمعنت السلطات الحاكمة في العصر الأموي في التنكيل بالشيعة ومعاملتهم بجميع ألوان القسوة والعذاب، وقد روى الإمام أبو جعفر عليه السلام صوراً مذهلة عما جرى على شيعتهم أيام معاوية، قال عليه السلام: «**وقتلت شيعتنا بكل بلدة، وقطعت الأيدي والأرجل على الظنّة، وكان من يذكر بحبّنا والإنقطاع إلينا سجن أو نهب أو هدمت داره**» فقد روى المؤرخون أنّ الاتهام بالكفر والزندقة والمروق من الدين أهون من الاتهام بالتشيع.

لقد كانت محنة الشيعة في العصر الأموي شاقة وعسيرة؛ فقد واجهت أعنف المشاكل وأقساها، وكذلك واجهت نفس الدور في العصر العباسي، ومن تلك الصور المفجعة أنه إذا أراد شخص الكيد لأحد أوالانتقام منه دسّ إليه من يرميه بالتشيّع فتصادر أملاكه وتنهال عليه العقوبات حتى يظهر البراءة من الرفض[1] ولمّا أمعنت السلطات الأموية والعباسية في ظلم الشيعة وتصفيتهم جسدياً ومصادرة أموالهم فقد شرّع أئمّة الهدى عليهم السلام التقية

---

(١) الدرر الكامنة ج٢ ص٤٣

وألزموا بها شيعتهم حفظاً على دمائهم التي استحلّها أولئك الجلّادون الذين خلقوا للجريمة والإساءة إلى الناس.

ولولا التقية لما بقي من الشيعة اسم ولا رسم نظراً لقسوة العذاب الذي لاقوه في تلك العصور.

لقد شدّد الأئمّة الطاهرون على شيعتهم بكتمان مودّتهم وإخفاء عقيدتهم حفظاً لدمائهم وإبقاءاً على وجودهم، وكان ممن ألزم من الأئمة بالتقية الإمام أبو جعفر الباقر عليه السلام فقد أعلن أمام شيعته «**التقية ديني ودين آبائي، ولا إيمان لمن لا تقية له..**» ومن المؤكد أنه لولا هذه الخطة الحكيمة لذهب ذكر أهل البيت وانطمس مذهبهم وما بقي لهم اسم على وجه الأرض. **وأمّا مصادر تشريع التقية** فقد ورد تشريعها في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿**مَن كَفَرَ بِاللهِ مِن بَعْدِ إيمَانِهِ إلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإيمَانِ**﴾[1] وقد استدل بها جمع من الفقهاء على مشروعية التقية وجوازها قال الشيخ الطوسي: في سبب نزول هذه الآية أنّها نزلت في جماعة أُكرهوا على الكفر وهم عمار وأبوه ياسر وأمّه سميّة، وقتل الأبوان لأنهما لم يظهرا الكفر، وأمّا عمار فقال لهم كلمة تقية أعجبتهم فأطلقوه، ثم أخبر عمار بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وانتشر خبره بين المسلمين فقال قوم: كفر عمار فقال الرسول: كلاّ إنّ عمار مُلئ إيمان من قرنه إلى قدمه وإختلط الإيمان بلحمه ودمه وفي ذلك نزلت الآية، وكان عمار يبكي فجعل رسول

---

(١) سورة النحل آية ١٠٦

الله يمسح عينيه ويقول: «إن عادوا لك فعّد لهم بما قلت»[١] قال القرطبي: قال الحسن: (التقية جائزة للإنسان إلى يوم القيامة ـ ثم قال أهل العلم على أنّ من أُكره على الكفر حتى خشي على نفسه القتل ـ أنه لا إثم عليه إن كفر وقلبه مطمئن بالإيمان ولا تبين منه زوجته ولا يحكم عليه بالكفر هذا قول مالك والكوفيين والشافعي)[٢] وهناك آيات وأقوال تركنا ذكرها رعاية للاختصار

التقية في السنّة النبوّية

روي أن عمار بن ياسر، بعدما تعرض لكافة أنواع التعذيب من الكفار واضطر تحت وطأة هذا التعذيب أن يذكر آلهة الكفار بخير ويشتم محمداً ﷺ كما طلب منه الكفار ذلك، عاد إلى رسول الله ﷺ يبكي ويشكو إليه فيقول له: رسول الله ﷺ ما وراءك يا عمار؟ قال: شرّ يا رسول الله!! ما تركت حتى نلت منك وذكرت آلهتهم بخير فقال ﷺ: كيف تجد قلبك؟! قال أجده مطمئناً بالإيمان قال ﷺ: وإن عادوا فعدّ، ثم نزلت الآية الكريمة **﴿إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ﴾** وعن رسول الله ﷺ **«رفع عن أمّتي النسيان والخطأ وما أخطروا إليه وما استكرهوا عليه»**[٣]

---

(١) مجمع البيان ج٣ ص٣٨٨

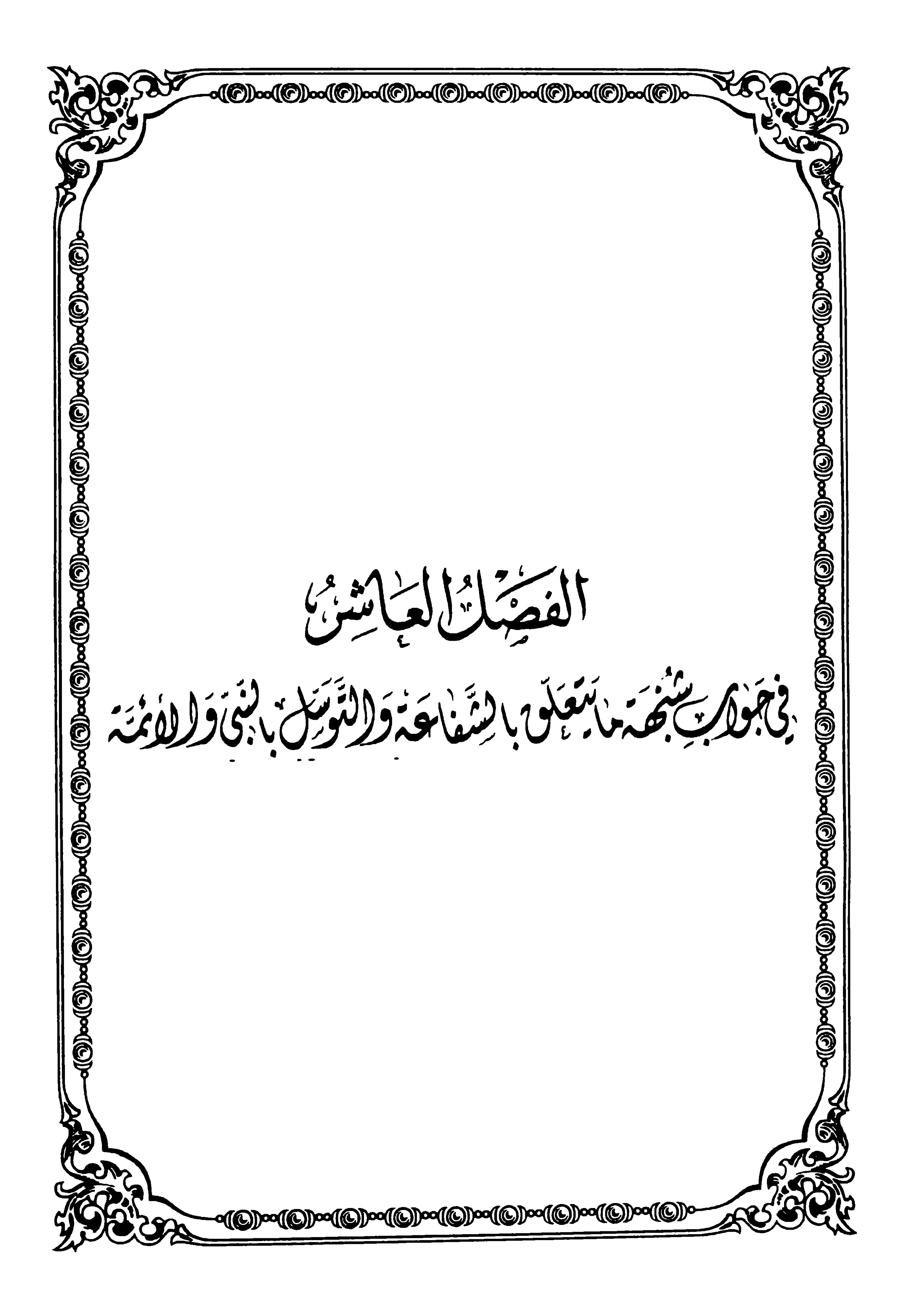
(٢) الجامع لأحكام القرآن القرطبي ج٤ ص٥٧

(٣) المعجم الكبير للطبراني ج١١ ص١٠٩.

يقول السيوطي: في «جامعه الصغير» قال رسول الله ﷺ «**بئس القوم قوم يمشي المؤمن فيهم بالتقية والكتمان**» مفهوم الحديث واضح، وهو يفيد حكم النبي ﷺ على العامل بالتقية بالإيمان وحكمه على القوم الذين يلجؤون المؤمن إلى العمل بالتقية والكتمان بأنّهم بئس القوم وشرّ الناس كالوهّابية في عصرنا هذا إذ يقذفون حجاج بيت الله وضيوف الرحمن بأفظع أنواع السباب والشتائم، فعندما كان زوّار رسول الله ﷺ يقتربون من ضريحه المبارك ويقبلون شبابيك المرقد المقدس تعبيراً عن حبّهم له يقول الوّهابيون لهم: ابتعدوا أيّها المشركون، ويكفينا في جواز التقية ما روي عن صادق آل محمد ﷺ إذ قال «**التقية ديني ودين آبائي**» وقال: «**من لا تقية له لا دين له**»

فالتقية كانت شعاراً لآل البيت عليهم السلام ودفعاً للضرر عنهم وعن أتباعهم وحقناً لدمائهم، وما زالت التقية سمة تعرف بها الإمامية دون غيرها من الطوائف والأمم، وكلّ إنسان أحسّ بالخطر على نفسه أو ماله بسبب نشر معتقده أو التظاهر به لا بد أن يكتم ويتقي مواضع الخطر وهذا أمرٌ تقتضيه نظرة العقول.

يقول العلامة الشهرستاني: إنّ التقية شعار كل ضعيف مسلوب الحرية ولكن الشيعة اشتهرت بالتقية أكثر من غيرها لأنها منيت باستمرار الضغط عليها أكثر من أيّة أمّة أخرى فكانت مسلوبة الحرية في عهد الدولة الأمويّة كله وفي عهد العباسيين على طوله وفي أكثر أيّام الدولة العثمانية ولأجله إستشعروا بشعار التقية.



الفصل العاشر

في جواب شبهة ما يتعلق بالشفاعة والتوسل بالنبي والأئمة

الكلام في الشفاعة

منعت الوهابية طلب الشفاعة من الأنبياء والصالحين وجعلوه شِركاً وكفراً تحلّ به دماء المستشفعين وأموالهم قال محمد بن عبد الوهاب: إنّ طلب الشفاعة من النبي عبادة له وكل عبادة لغير الله شرك فطلب الشفاعة من النبي شرك.

الجواب

عن هذه الشبهة يتوقف على مقدمة وهي أنّ الشفاعة في اللغة من الشفع وهو وإنْ كان بمعنى زوج في مقابل فرد، إلا أنّه في الاصطلاح عبارة عن طلب العفو عن الذنوب والجرائم من الأنبياء والصالحين لكي يخفّف أو يسقط عقاب تلك الذنوب.

ومحل الكلام في المقام هو الشفاعة بهذا المعنى، فالشفاعة توجب رفع العقاب عن العبد بعد استحقاقه له، ولا تتحقق الشفاعة المصطلحة إلا في الحياة الأخروية وتظهر نتيجتها فيها فيكون ظرف الشفاعة هو الآخرة والدليل على ذلك ما ورد في القرآن الكريم حيث عرّف ظرفها اليوم الآخر قال تعالى: ﴿**وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا**

شَفَاعَةٌ﴾[1] إذا عرفت هذه المقدمة فاعلم أنّ الكلام يقع في الأمور التالية:

١- أثر الشفاعة.
٢- فلسفة الشفاعة
٣- مبررات تشريع الشفاعة
٤- كلمات علماء الإسلام في الشفاعة
٥- شرائط شمول الشفاعة.
٦- الإشكالات حول الشفاعة
٧- جواز طلب الشفاعة من الأنبياء والأولياء

١- الكلام في أثر الشفاعة هل هو إسقاط العذاب أو زيادة الثواب؟

اختلف المسلمون في أثر الشفاعة هل هو حطّ ذنوب المذنبين وإسقاط العقاب عنهم أو هو زيادة الثواب ورفع الدرجات للمؤمنين؟

والثاني هو مذهب المعتزلة والأوّل هو مذهب جمهور المسلمين وهذا هو الحق لوجوه:

الأوّل: إنّ مفهوم الشفاعة ليس إلا إسقاط العقاب عن المذنبين.

الثاني: مما نقل عن النبي ﷺ من قوله: «**ادّخرت شفاعتي لأهل**

(١) سورة البقرة آية ٤٨

الكبائر من أمّتي»[1] وقوله ﷺ: «**إنّ الله يخرج قوماً من النار بالشفاعة**»[2]

الثالث: إنّ الشفاعة هي للمحتاج الذي هو الفاسق، وأمّا المؤمن المستغني فالشفاعة له عبث.

٢- أمّا فلسفة الشفاعة فهي ما يلي:

١- بعث الأمل ومواجهة روح اليأس، ومن المعلوم أنّ الأمل بالشفاعة يساعد على الكفّ عن إرتكاب المزيد من الذنوب والعودة إلى الصلاح والتقوى.

٢- إيجاد العلاقة المعنوية مع أولياء الله، لأن الشفاعة مرهونة بوجود نوع من العلاقة بين الشفيع والمشفوع له. ومن المؤكد أنّ مرتجي الشفاعة يسعى دائماً لإقامة نوع من العلاقة مع الشفعاء وفعل ما يرضيهم.

٣- الاهتمام بسلسلة الشفعاء وتحصيل القرب معهم لئلّا يحرم من شفاعتهم.

٣-مبررات تشريع الشفاعة

ولتشريع الشفاعة مبررات:

---

(١) سنن ابن ماجه ج٢ ص١٤٤١ ح٤٣١٠، مسند أحمد ج٣ ص٢١٣.

(٢) صحيح مسلم ج١ ص١٢٢، صحيح البخاري ج٧ ص٢٠٢.

منها: ابتلاء الناس بالذنب والتقصير.

ومنها: سعة رحمته سبحانه وتعالى لكل شيء إذ أنّ التدبّر في الآيات القرآنية يبين أنّ رحمة الله سبحانه واسعة تسع كل الناس إلا من بلغ إلى حدٍّ لا يقبل الغفران كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ﴾[1].

ومنها: الآثار البناءة والتربوية للشفاعة. وذلك أنّ تشريع الشفاعة والاعتراف بها في النظام الإسلامي إنّما هو لأجل غايات تربوية تترتّب على ذلك التشريع والاعتقاد به. وذلك، لأنّ الاعتقاد بالشفاعة المقيدة بشروط معقولة من شأنه بعث الأمل في نفوس العصاة والمذنبين ويدفعهم إلى العودة عن سلوكهم الإجرامي، وإعادة النظر في منهج حياتهم الشريرة ويمسكهم عن الاستمرار فيما هم عليه من التمرّد والعصيان؛ وذلك لأنّهم إذا رأوا أنّ الرجوع عن منتصف الطريق الباطل إلى طريق الحق والصواب سينقذهم فيقومون في إصلاح أنفسهم حتى يكونوا قابلين للشفاعة.

٤- كلمات علماء الإسلام في الشفاعة:

وأمّا كلمات علماء الإسلام في الشفاعة فهي ما يلي:

١- قال الشيخ المفيد رحمه الله (اتفقت الإمامية على أن رسول الله صلى الله عليه وآله يشفع يوم القيامة لجماعة من مرتكبي الكبائر من أمّته، وأنّ أمير

(١) سورة النساء آية ٤٨

المؤمنين عليه السلام يشفع لأصحاب الذنوب من شيعته، وأنّ أئمة آل محمد صلى الله عليه وآله يشفعون كذلك وينجي الله بشفاعتهم كثيراً من الخاطئين، وأجمعت المعتزلة على خلاف ذلك وزعمت أنّ شفاعة رسول الله صلى الله عليه وآله للمطيعين دون العاصين وأنه لا يشفع في مستحق العقاب من الخلق أجمعين)[١].

٢- قال الشيخ الطوسي: (حقيقة الشفاعة عندنا أن يكون في إسقاط المضار دون زيادة المنافع والمؤمنون عندنا يشفع لهم النبي صلى الله عليه وآله فيشفعه الله ويسقط بها العقاب عن المستحقين من أهل الصراط لما روي من قوله صلى الله عليه وآله «**ادّخرت شفاعتي لأهل الكبائر من أمّتي**» والشفاعة ثبتت عندنا للنبي صلى الله عليه وآله وكثير من أصحابه ولجميع الأئمة المعصومين وكثير من المؤمنين الصالحين[٢]

٣- يقول القاضي عياض من أهل السنة بجواز الشفاعة عقلاً ووجوبها نقلاً بصريح الآيات وبالخبر الصادق، وقد جاءت الآثار التي بلغت بمجموعها التواتر بصحة الشفاعة في الآخرة لمذنبي المؤمنين وقد أجمع السلف الصالح عليها[٣].

٤- قال الإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير المالكي في كتابه «الانتصاف» (وأمّا من جحد الشفاعة فهو جدير أن لا ينالها، وأمّا من آمن بها وصدّقها وهم أهل السنة والجماعة فأولئك يرجون رحمة الله،

(١) أوائل المقالات ص ١٥

(٢) التبيان ج١ ص٢١٣ - ٢١٤

(٣) شرح صحيح مسلم ٣ ص٣٥.

ومعتقدهم أنّها تنال العصاة من المؤمنين وإنّما ادخرت لهم - إلى أن قال - وأدلة ثبوتها لا تحصى كثرةً ورزقنا الله الشفاعة)[١].

٥- قال نظام الدين القوشجي في شرحه على «تجريد الاعتقاد» (اتّفق المسلمون على ثبوت الشفاعة لقوله تعالى **﴿عَسَى أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَّحْمُوداً﴾**[٢].

٦- قال الفاضل المقداد في شرحه «منهج المسترشدين»: وأما ثبوت الشفاعة فلوجوه:

الأول: الإجماع، **والثاني:** قوله تعالى **﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾** والفاسق مؤمن فوجب دخوله في من يستغفر له النبي صلى الله عليه وآله وسلم[٣].

٨- قال المحقق الدواني: الشفاعة لدفع العذاب ورفع الدرجات حق لمن أذن له الرحمن من الأنبياء والمؤمنين بعضهم لبعض لقوله تعالى **﴿يَوْمَئِذٍ لاَ تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ إلاَّ مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلاً﴾**[٤]

وهناك أقوال كثيرة تركنا ذكرها تجنباً للإطالة فأجمعت الأمّة الإسلامية على ثبوت الشفاعة في الآخرة.

---

(١) الانتصاف بهامش الكشاف ج١ ص٢١٤

(٢) سورة الإسراء آية ٧٩

(٣) إرشاد الطالبين ص٢٠٦

(٤) سورة طه آية ١٠٩، شرح العقائد العضدية ج٢ ص٢٧٠

٥-شرائط شمول الشفاعة:

ونكتفي بذكر بعض شرائطها كما وردت في الروايات:

١- عدم الشرك بالله شيئاً قال رسول الله ﷺ **«شفاعتي نائلة إن شاء الله من مات ولا يشرك بالله شيئاً»**[١].

٢- شهادة الشهادتين بإخلاص، قال رسول الله ﷺ **«شفاعتي لمن يشهد أن لا إله إلا الله مخلصاً يصدّق قلبه لسانه ولسانه قلبه»**[٢].

٣- عدم الغشّ، قال رسول الله ﷺ **«من غشّ العرب لم يدخل في شفاعتي ولم تنله مودّتي»**[٣].

٤- عدم نصب العداء لأهل البيت عليهم السلام، قال الإمام الصادق عليه السلام **«إن المؤمن ليشفع لحميمه إلا أن يكون ناصباً ولو أنّ ناصباً شفع له كل نبي مرسل وملك مقرّب ما شفعوا»**[٤].

٥- عدم الاستخفاف بالصلاة، قال الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام لما حضر أبي الإمام الصادق قال لي: **«يا بنيّ إنّه لا ينال**

---

(١) مسند أحمد ج٥ ص٢٢٢

(٢) مسند أحمد ج٢ ص٣٠٧

(٣) مسند أحمد ج١ ص٧٢ ، وسنن الترمذي ج٥ ص٣٨١ والمراد من العرب المسلمون لأن المسلمون يوم ذاك كانوا منحصرين في العرب.

(٤) ثواب الأعمال للصدوق ص٢٥١

شفاعتنا من استخفّ بالصلاة»(١).

٦- عدم التكذيب بشفاعة رسول الله، قال علي بن موسى الرضا عليه السلام قال أمير المؤمنين عليه السلام «**من كذب بشفاعة رسول الله لم تنله**».

٦-الإشكالات حول الشفاعة:

الإشكال الأوّل:

لا شك في أنّ الشفاعة لا تشمل جميع ألوان الجرائم والمعاصي وعامّة أنواع العصاة والمجرمين، وإنما الشفاعة في بعض الأنواع، ومن هنا يأتي الإشكال ويقال حينئذٍ يصبح قانون الشفاعة باطلاً لاستلزامه التفريق بين المجرمين ولازم ذلك هو الترجيح من غير مرجح؛ إذ عندئذ يطرح هذا السؤال ويقال: أنّ حقيقة كل جرم هي التجاوز على الحدود وكل مجرم يتعدّى على حدود الله وإذن فما معنى أن يقع بعض أقسام الجرم والمجرمين في إطار الشفاعة دون البعض مع اشتراك الجميع في هدم الحدود والجميع تجاوزٌ وعدوان أليس هذا التميز والتفريق ترجيحاً بلا مرجح؟!

الجواب:

إنّ ما زعمه المستشكل من استلزام الشفاعة الترجيح بلا مرجّح والتفريق

---

(١) الكافي ج٣ ص٢٧٠ والتهذيب للطوسي ج٩ ص١٠٧

في القانون إنما يتمّ إذا كان جميع أنواع الجرم وأنواع المجرمين في درجة واحدة.

وأمّا إذا كان للجرم مراتب أو كان المجرمون على درجات فلا يلزم الإشكال المذكور.

ولا يستوي من أحرق منديلاً واحداً عدواناً، ومن أحرق مصنعاً كبيراً بما فيه من مئات العمال فكلا العملين تجاوز وعدوان وجرم ولكن هناك فرق شاسع بين العملين؛ إذ العمل الثاني جرم لا يُغفر فلا يلزم من دخول المجرم الأوّل في إطار الشفاعة دون الثاني الترجيح بلا مرجّح.

الإشكال الثاني:

إنّ تشريع الشفاعة يجرّ إلى التمادي في العصيان واستمرار المجرم في جرمه وعدوانه رجاء غفران ذنوبه بالشفاعة.

الجواب:

إنّ الشفاعة بمفهومها الإسلامي تعتبر نتيجة لنوع من العلاقة بين الشفيع «أولياء الله» والمشفوع له، وهذه العلاقة مرهونة بإذن الله تعالى ونظراً إلى هذه العلاقة كان أصل الشفاعة رادعاً عن ارتكاب الذنب لئلّا يخرج عن إطار قابلية الشفاعة فالاعتقاد بالشفاعة مانع عن ارتكاب المعصية لا أنه تشجيع عليها.

الإشكال الثالث:

إنّ الشفاعة لا تتناسب مع العدل الإلهي إذ كيف تنجو طائفة من أهل

المعاصي من العذاب الإلهي بالشفاعة وتقع الأخرى في مخالب ذلك العذاب ألا يعتبر هذا التمييز منافياً لعدل الله تعالى؟ وقد يطرح هذا السؤال بصيغة أخرى فيقال: إن كان العقاب الرّباني للمذنبين عدلاً، إذن فطلب أولياء الله الشفاعة تعطيل للعدل.

الجواب:

إنّ مجازاة المذنب هو عين العدل، وأمّا قبول الشفاعة فهو نوع من التفضّل لأجل ما يمتاز به المشفوع له من أرضية صالحة من جهة، وتكريماً واحتراماً للشفيع من جهة أخرى.

الإشكال الرابع:

إنّ الإعتقاد بالشفاعة وتأثير دعاء الشفيع وطلبه رفع العقوبة يتناقض مع الأصل الذي أسسه القرآن الكريم إذ جعل مصير كل أحد قيد عمله ورهن سعيه حيث قال تعالى **﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إلا مَا سَعَى﴾**[1] وقوله تعالى **﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إلا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾**[2] فهذه الآيات تجعل الجزاء قيد العمل والسعي وأنّه نتيجة لذلك فكيف يجتمع هذا مع الشفاعة التي ليست لها واقعية كواقعية السعي والعمل، بل موجب لفوز الإنسان ونجاته بسبب دعاء الغير ووجاهته ومكانته من سعي صادر عن المشفوع له؟

---

(١) سورة النجم آية ٢٩

(٢) سورة يونس آية ٥٢

الجواب يمكن بوجهين:

١- بالنقض: فإنّ القرآن يصرّح بأنّ دعاء الغير سبب لمغفرة الذنوب قال تعالى في حملة العرش: ﴿**الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْماً فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ**﴾[1] فحينئذٍ لو كان ما ذكره في الإشكال صحيحاً فكيف يكون دعاء حملة العرش موجباً للمغفرة؟ وبملاحظة هذه وما ورد من الحث والتأكيد على دعاء المؤمن في الفرائض والنوافل يتّضح أنّ لآية السعي مفاداً غير ما ذكره في الإشكال كما يأتي في الوجه الثاني من الجواب.

٢- بالحل: فإنّ الشفاعة في الحقيقة فرع للسعي الذي قام به المشفوع له وتعدّ من آثاره وتوابعه إذ لولا عمله وسعيه وجدّه واجتهاده في الإيمان بالله وإقامة الفرائض والاجتناب عن المحرمات في الجملة لما نالته شفاعة الأولياء فالسعي هو المصحّح للشفاعة والموجب للمغفرة بدعاء الشفيع.

هذه جملة من الإشكالات.

٧- جواز طلب الشفاعة من الأنبياء والأولياء

بقي الكلام في الأمر السابع وهو جواز طلب الشفاعة من الأنبياء والأولياء هل يجوز طلب الشفاعة أم لا يجوز؟ هنا قولان: قولٌ بالجواز

---

(١) سورة الغافر آية ٧

وقولٌ بعدم الجواز

ويمكن الاستدلال على جواز طلب الشفاعة بوجوه:

الأول: أنّ حقيقة الشفاعة ليست إلا دعاء النبي ﷺ والوليّ في حقّ المذنب وحينئذ فلا مانع من طلبها من الأنبياء والصالحين؛ لأنّ غاية هذا الطلب هو طلب الدعاء ولا شك في جواز طلب الدعاء من الغير.

فحاصل الكلام في المقام أنّ طلب الشفاعة طلب للدعاء فلا وجه لمنع الاستشفاع من الصالحين إذا كان مآله إلى طلب الدعاء إذ طلب الدعاء من الصالحين ليس من الشرك.

الثاني: إن الأحاديث الإسلامية وسيرة المسلمين تكشفان عن جواز هذا الطلب، ووجوده في زمن النبي ﷺ، فقد روى الترمذي في «صحيحه» عن أنس قوله: سألت النبي ﷺ أن يشفع لي يوم القيامة فقال: «**أنا فاعل**»، قال: قلت: يا رسول الله فأين أطلبك؟ فقال: «**أطلبني أوّل ما تطلبني على الصراط**»[1] فإن السائل يطلب بصفاء ذهنه وسلامة فطرته من النبي الأعظم الشفاعة من دون أن يخطر بباله أنّ في ذلك الطلب نوع من العبادة للنبي ﷺ كما يزعم الوهابيون.

وروى المفيد عن ابن عباس أنّ أمير المؤمنين لما غسَّل النبي ﷺ وكفّنه كشف عن وجهه وقال: (بأبي أنت وأمّي طبت حيّاً وطبت ميّتاً أذكرنا عند

---

(١) صحيح الترمذي ج٤ ص٤٢ ما جاء في شأن الصراط.

ربك)[١].

وروي أنه لمّا توفي النبي ﷺ أقبل أبو بكر فكشف عن وجهه ثم أكبّ عليه فقبّله وقال: (بأبي وأمّي طبت حيّاً وميّتاً أذكرنا يا محمد عند ربك)[٢] وهذا استشفاع يدل على طلب أن الشفاعة من النبي ﷺ كان أمراً جائزاً ورائجاً.

الثالث: أنه قد عقد الكاتب محمد نسيب الرفاعي مؤسس الدعوة والمدافع القوي عن الوهابية باباً تحت عنوان «توسّل المؤمن إلى الله تعالى بدعاء أخيه المؤمن إليه» واستدلّ بالقرآن والسنة الصحيحة فإذا كان ذلك جائزاً فلِمَ لا يجوز طلب الشفاعة من النبي ﷺ وآله بعد كون الجميع مصداقاً لطلب الدعاء؟!

وذهب ابن تيمية وهو مؤسّس مدرسة محمد عبد الوهاب إلى أنّه لا يجوز طلب الشفاعة من الأنبياء والأولياء واستدلّ القائل بحرمة طلب الشفاعة بوجوه:

الأول: أنّ طلب الشفاعة من الشفعاء عبادة لهم وهي موجبة للشرك أي الشرك في العبادة فإنّك إذا قلت: يا محمد اشفع لنا عند الله فقد عبدته بدعائك والدعاء مخّ العبادة فيجب عليك أن تقول: اللّهم اجعلنا ممّن تناله شفاعة محمد ﷺ.

---

(١) مجالس المفيد ص١٠٢ المجلس الثاني عشر

(٢) كشف الارتياب ص ٢٦٥

الجواب عن هذا الاستدلال:

واضح كل الوضوح بعد الوقوف على ما هو معنى العبادة، فإنّ العبادة ليست مطلق الدعاء ولا مطلق الخضوع ولا مطلق طلب الحاجة، بل حقيقة العبادة عبارة عن الدعاء أو الخضوع أمام من يعتقد بألوهيّته وربوبيّته وأنّه الفاعل المختار والمتصرّف بلا منازعٍ في الكون.

وبعبارة أخرى العبادة هي الخضوع عن اعتقاد بألوهيّة المسؤول وربوبيّته واستقلاله في ذاته، وعلى ذلك فطلب الشفاعة إنّما تُعدّ عبادة للشفيع إذا كان مقروناً بالاعتقاد بألوهيته وربوبيته وأنه مالك لمقام الشفاعة وأمّا إذا كان الطلب مقروناً باعتقاد أنّه عبد من عباد الله الصالحين يتصرّف بإذنه سبحانه وتعالى للشفاعة وارتضاه للمشفوع له فلا يعدّ عبادة للشفيع.

الثاني: إنّ طلب الشفاعة يشبه عمل عبدة الأصنام في طلبهم الشفاعة من آلهتهم الباطلة قد حكى القرآن ذلك العمل منهم حيث قال سبحانه وتعالى **﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ مَا لاَ يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَـؤُلاء شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللهِ﴾** (١) وعلى هذا فالاستشفاع من غيره تعالى عبادة لهذا الغير.

الجواب عن هذا الوجه الثاني:

واضح أيضاً أنك إذا أمعنت النظر في ما أفادته الآية لا تجد فيه أيّة دلالة على أنّ شركهم كان لأجل الاستشفاع بالأصنام وكان هذا هو المحقق

(١) سورة يونس آية ١٨

لشركهم وجعلهم في عداد المشركين

وتوضيح ذلك: إنّ المشركين كانوا يقومون بعملين: العبادة ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ﴾ و«طلب الشفاعة» ويدل عليه قوله تعالى ﴿وَيَقُولُونَ هَـٰؤُلاء شُفَعَاؤُنَا﴾ وكان علّة اتّصافهم بالشرك هو الأوّل دون الثاني، ولو كان الاستشفاع بالأصنام عبادة لها في الحقيقة لما كان هناك مبرر للإتيان بجملة ﴿وَيَقُولُونَ هَـٰؤُلاء شُفَعَاؤُنَا﴾ بعد قوله: ﴿وَيَعْبُدُونَ﴾ إذ لا فائدة لهذا التكرار، إذاً لا دلالة في الآية على أن الاستشفاع بالأصنام كان عبادة فضلاً عن كون الاستشفاع بالأولياء المقربين عبادة لهم. نعم ثبت بأدلة أخرى، لا من الآية، بأنّ طلب الاستشفاع بالأصنام يعدّ عبادة لهم وذلك عندما نقول بأنّ المشركين كانوا يعتقدون بألوهيّتها وربوبيّتها.

الوجه الثالث من الاستدلال

أن يقال بأنّ طلب الشفاعة من غيره سبحانه وتعالى حرامٌ فإنّ ذلك دعاءٌ لغير الله وهو حرام بقوله تعالى ﴿فَلا تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحَداً﴾[1] والمراد من الدعوة كما في الآية الثانية هو العبادة والمعنى أنّ عبادة غير الله حرام فالدعوة من غير الله ولو طلب الحاجة من غيره تعالى حرامٌ.

الجواب عن هذا الاستدلال يمكن بوجوه:

الأول: أنّ المراد من الدعاء في قوله تعالى ﴿فَلا تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحَداً﴾

---

(١) سورة الجنّ آية ١٨

ليس مطلق دعوة الغير، بل الدعوة الخاصة المترادفة للعبادة، وعليه يكون المراد من النهي عن دعوة الغير هو الدعوة الخاصة المقترنة بالاعتقاد بكون المدعو ذا اختيار تامّ في التصرف في الكون فإنّ طلب الشفاعة مقترناً بهذه العقيدة يعدّ عبادة وإلا فيكون طلب الشفاعة كسائر الطلبات من غيره تعالى الذي لا يشك أحد في عدم كونها عبادة.

الثاني: أن المنهي عنه هو دعوة الغير بجعله في رتبته تعالى، كما يفصح عنه قوله ﴿مَعَ اللهِ﴾ وعلى ذلك فالمنهي عنه هو دعوة الغير وجعله مع الله لا ما إذا دعا الغير معتقداً بأنّه عبد من عباده لا يملك لنفسه ولا لغيره نفعاً ولا ضرّاً.

الثالث: أنّ الدعاء ليس مرادفاً للعبادة وما ورد في الآية والرواية من تفسير الدعاء بالعبادة لا يدل على الترادف، لأنّ المراد بالدعاء المرادف للعبادة هو قسم خاص منه وهو الدعاء المقترن باعتقاد الألوهية والربوبيّة في الدعوة.

الوجه الرابع من الوجوه التي استدل بها القائل بحرمة طلب الشفاعة

وحاصل هذا الوجه أنّ الشفاعة حق مختصٌ بالله سبحانه وتعالى لا يملكه غيره فطلبها من غير مالكها أمرٌ غير صحيح قال تعالى ﴿قُل للهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعاً﴾[1]

(١) سورة الزمر آية ٤٤

الجواب:

أن المراد من قوله تعالى ﴿قُل لله الشَّفَاعَةُ جَمِيعاً﴾ ليس أنه تعالى هو الشفيع دون غيره، بل المراد أن المالك لمقام الشفاعة هو الله تعالى، وأنّه تعالى لا يشفع أحد في حق أحدٍ إلا بإذنه للشفيع وارتضائه للمشفوع له، ولكن هذا المقام ثابت لله تعالى بالأصالة والاستقلال ولغيره بالاكتساب والإجازة.

الخامس: أنّ طلب الشفاعة من الميّت أمرٌ باطلٌ

جعل الوهابيون طلب الشفاعة من الأنبياء والصالحين أمراً لغواً، لأنهم أموات لا يسمعون ولا يعقلون وهذا الاستدلال باطل من وجوه:

الأول: أنّ الآيات صريحة في أن المقتولين في سبيل الله أحياء يرزقون حيث قال تعالى: ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ الله أَمْوَاتاً بَلْ أَحْيَاء عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [1] وهل يجد الوهابيّ مبرراً لتأويل الآية مع هذه الصراحة إذ أخبرت الآية عن حياتهم ورزقهم عند ربهم وبناءً على ذلك فلو كان الشفيع أحد الشهداء في سبيل الله فهل يكون هذا الطلب لغواً؟!

الثاني: أنّ البراهين العقلية أثبتت تجرّد النفس وبقاءها بعد مفارقة الروح عن البدن فليس الميّت ممن لا يسمع ولا يعقل.

الثالث: إنّ القرآن يعدّ النبي ﷺ شهيداً على الأمم جمعاء ويقول

(١) سورة آل عمران آية ١٦٩

سبحانه وتعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَـؤُلاء شَهِيداً﴾[١] فهذه الآية صريحة بأنّ النبي ﷺ شاهد على الشهود الذين يشهدون على أممهم فإذا كان النبي ﷺ شاهداً على الأمم جمعاء أو على شهودهم فهل تعقل الشهادة بدون الحياة وبدون الاطّلاع على ما يجري فيهم من الأمور من الكفر والإيمان والطاعة والعصيان؟ فيكون طلب الشفاعة من النبي الأكرم الذي هو حيّ بنصّ القرآن أمراً صحيحاً معقولاً.

السادس: أن القرآن يصرّح بوضوح أنّ الموتى لا يسمعون ولا يبصرون فكيف يشفعون؟!

قال تعالى ﴿إِنَّكَ لا تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاء إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾[٢] وقال تعالى ﴿إِنَّ اللهَ يُسْمِعُ مَن يَشَاءُ وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ﴾[٣] ومفاد الآيتين أنّ الأموات مطلقاً غير قابلين للإفهام.

الجواب:

أنّ مفاد الآيتين هو نفي السماع والإفهام عن الأموات المدفونين في القبور، أي أجسامهم، فإنهم أصبحوا بعد الموت كالجماد لا يفهمون ولا يسمعون، وهذا غير القول بأن الأرواح المفارقة للأبدان غير قابلة للإفهام ولا للإسماع والآيتان تدلّان على عدم إسماع الأموات والمدفونين في القبور

---

(١) سورة النساء آية ٤١

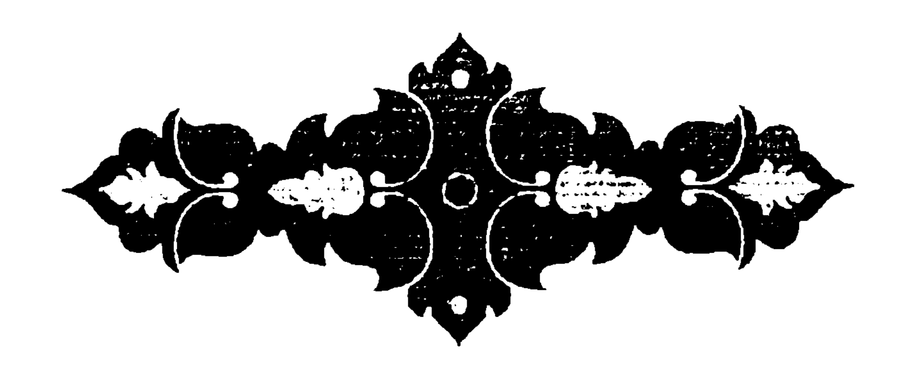
(٢) سورة النمل آية ٨٠

(٣) سورة فاطر آية ٢٢

ولا تدلّان على عدم إمكان تفهيم الأرواح المفارقة للأبدان العائشة في عالم البرزخ عند ربّهم.

ومن المعلوم أنّ خطاب الزائر النبي ﷺ بقوله: (يا محمد اشفع لنا عند الله) لا يشير إلى جسده المطهر، بل إلى روحه الزكيّة الحيّة العائشة عند ربّها.

فنتيجة البحث هي صحة الشفاعة وجواز طلب الشفاعة من الأنبياء والأولياء فيقع الكلام في جواز التوسل بالنبي ﷺ وآله الأطهار.



الكلام في التوسل بالنبي والأئمة.

شبهة الوهابية في التوسّل بالنبي ﷺ والأئمّة من أهل البيت عليهم السلام أنّ الوهابيّين أغرقونا شتماً وتكفيراً لأنّنا نتوسّل بهم إلى الله تعالى ونجعلهم الشفعاء عنده ونحتفل بذكرياتهم ونقبل أضرحتهم ويقولون أنّ التوسل بالنبي ﷺ وأهل بيته وجعلهم شفعاء إلى الله تعالى شرك لأنه مخالف لصريح القرآن إذ قال تعالى: ﴿**فَلا تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحَداً**﴾ ومخالف لقول الرسول ﷺ إذ قال لابن عباس: «**إذا استعنت فاستعن بالله وإذا سألت فاسأل الله**»[1] والقرآن يقول: ﴿**ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ**﴾[2] ويقول: ﴿**وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ**﴾[3]

الجواب:

أوّلاً - إنّ هذا الاعتراض موجّه إلى كل المسلمين لأنّ الشفاعة، كما عرفت في بحث الشفاعة، من أصول الإسلام عند جميع المسلمين إذ أجمع

---

(١) مسند أحمد ج١ ص٣٠٢.

(٢) سورة غافر آية ٦٠

(٣) سورة البقرة آية ١٨٦

علماء الإسلام على أنّ النبي ﷺ أحد الشفعاء يوم القيامة مستدلين على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾[1] وبقوله تعالى: ﴿عَسَى أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَّحْمُوداً﴾[2] وفسرت الآيتان بالشفاعة فالمقام المحمود هو مقام الشفاعة والذي أُعطي للنبي ﷺ هو حق الشفاعة الذي يرضيه.

وثانيا: أنّ ما تقدم من الآيات القرآنية يجب أن تُفسر بما لا يصدم مع العقل ولا يتنافى مع الآيات القرآنية الأخرى ويجب أن نميّز الحد الفاصل بين التوحيد والشرك لئلّا نتورّط في تكفير مسلم وهو من أعظم الجرائم.

والحق في الجواب عن الآيات القرآنية وحديث الاستعانة أن يقال أنه لا يراد بقوله تعالى ﴿فَلا تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحَداً﴾ حرمة مطلق دعوة أحد غير الله فلا تكون الآية شاملة لقولك (يا سقاء اسقني فإني عطشان) كما أنّ حرمة الاستعانة بغير الله الواردة في قوله تعالى: ﴿وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [3] وفي الحديث «**إذا استعنت فاستعن بالله**» غير شاملة لكل استعانة بالآخرين لئلا يتنافى مع قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [4] وقوله تعالى

(١) سورة الضحى آية ٥

(٢) سورة الإسراء آية ٧٩

(٣) سورة الفاتحة آية ٥

(٤) سورة المائدة آية ٢

﴿وَاسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ﴾[(١)] فحرمة دعوة غير الله والاستعانة بغير الله والدعوة لغير الله المحرمة هو الاعتقاد بألوهيّة الغير مع الله تعالى وعبادته مع الله والاستعانة باعتقاد إستقلاليّته في التأثير والألوهية فهذا هو الشرك المنهي عنه وهو من أوضح الواضحات، ولكن الوهابيين إمّا جهلة في الحقيقة أو متجاهلون إذ ليس هناك من المسلمين من يعتقد بألوهيّة محمد واستقلاله في التأثير حين يقول يا محمد اشفع لي أو اشفِ مرضي!! ونحن الشيعة الإمامية نعتقد من صميم قلوبنا أنّ محمداً وعلياً وحسيناً يقضون حوائجنا بإذن الله تعالى فنتوسّل بهم ونجعلهم الشفعاء ولنا على ذلك أدلّة من الكتاب والسنة:

فمن الكتاب:

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللهَ وَابْتَغُواْ إِلَيهِ الْوَسِيلَةَ﴾[(٢)] والوسيلة في اللغة بمعنى الصلة والقربة، تقول: توسلت إليه أي تقربت إليه وحينئذ كما يصح الطلب من الله مباشرة فكذلك يصح مع اتخاذ الوسيلة، والمسلمون كانوا يستشفعون بالنبي ﷺ في حياته بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُواْ أَنفُسَهُمْ جَآؤُوكَ فَاسْتَغْفَرُواْ اللهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ﴾ [(٣)] يدل على شفاعة الرسول للذين ظلموا النبي ﷺ، لأنهم رفضوا حكمه

(١) سورة البقرة آية ٤٥

(٢) سورة المائدة آية ٣٥

(٣) سورة النساء آية ٦٤

وارتضوا حكم الطاغوت وأظهروا للنبي ﷺ خلاف ما يضمرون وعلى الرغم من هذا فإنّ الله قد فتح لهم باب التوبة وعليهم أن يطلبوا المغفرة، فإن فعلوا أدخلهم في رحمته الواسعة.

وأمّا السنة:

فهناك مجموعة من الروايات تؤكد على استشفاع المسلمين واستشفاءهم ببركة النبي ﷺ وتبرّكهم بآثار الرسول ﷺ في حياته وإليك بعض تلك الروايات: جاء في «صحيح البخاري» عن سهل بن سعد أن رسول الله ﷺ قال: «**لأعطينّ الراية غداً رجلاً يفتح الله على يديه**»[١] فبات الناس يدركون أي يخوضون ليلتهم أيّهم يعطاها فلمّا أصبح الناس غدوا على رسول الله ﷺ كلهم يرجون أن يُعطاها، فقال: أين علي؟ فقيل هو يا رسول الله يشتكي عينيه فأرسل إليه فأتى به فبصق في عينيه ودعا له فبرأ مكانه حتى كأنه لم يكن به شيء وفي رواية أخرى أن النبي ﷺ «**إذا توضأ كانوا يقتتلون على وضوئه**»[٢] فإذا كان الإسلام يلغي اتخاذ الوسيلة إلى الله فلماذا ذكرت الآية أنّهم يتوجّهون إلى النبي ﷺ في طلب الاستغفار منه؟ ولماذا كانوا يستسقون ببركة وجه النبي ﷺ حتى قال أبو طالب:

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه شمال اليتامى عصمة للأرامل[٣]

---

(١) صحيح البخاري ج٤ ص٢٠، وصحيح مسلم ج٥ ص ١٩٥

(٢) عمدة القاري ج٣ ص٧٦.

(٣) أصول الكافي: ج١ ص٤٤٩

ولماذا كانوا يتبركون بآثار النبي ﷺ؟! بل ولماذا أمرنا القرآن باتخاذ الوسيلة بكل صراحة في قوله تعالى: ﴿وَابْتَغُواْ إِلَيهِ الْوَسِيلَةَ﴾ فإذا كان كل ذلك صحيحاً حسب دلالة الكتاب والسنة القطعية فلماذا يحرم علينا أن نتوسّل بالرسول بعد مماته؟ بعدما عرفنا أنّ النبي ﷺ لا يختلف في كرامته عند الله حيّاً وميّتاً، لأن الموت في منطق الإسلام ليس إلا فناء الجسد وبقاء الروح والروح ذات الأثر وليس قضاء الحاجة بيد النبي ﷺ كي يقال أنه ميّت فلا فائدة للطلب منه بل بيد الله تعالى؛ فالله تعالى يقضي حاجة من يطلب من النبي ﷺ تكريماً لنبيّه، نعم يعتقد محمد بن عبد الوهاب أنّ عصاه أنفع من رسول الله ﷺ، لأن الرسول ﷺ كان يستفاد منه ما دام حيّاً فلمّا مات انعدم وصار كالجماد لا يستفاد منه ولكن عصاه يتوكأ عليها ويرشد الناس ففيها فائدة[١]!!

إلا أن هذه العقيدة عقيدة إلحادية مستوردة من الشيوعية لأن الشيوعية الملحدة تعتقد بهذه العقيدة الفاسدة إذ تقول: أنّ الإنسان إذا مات صار معدوماً والمعدوم لا يستفاد منه فكيف يتوسّل العاقل بالمعدوم؟.

ولكن الأمر ليس كذلك لأنّ الإنسان إذا مات تنكشف له عوالم لم تكن منكشفة له قبل الموت إذ يقول تعالى ﴿فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَاءكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾[٢] فإنّ في هذه الآية إشارة إلى يوم الحساب والجزاء فيقال للكافر أو

---

(١) شهداء الفضيلة: ص٢٩٣ - ٢٩٤

(٢) سورة ق آية ٢٢

لكل أحد من برٍّ وفاجر لقد كنت في الدنيا غافلاً عن هذا المصير وأمّا هذا اليوم فرفعنا عنك الحجاب الذي كان يمنع رؤيتك والذي كان بينك وبين الأمور الآخرة فبصرك اليوم قويٌّ نافذٌ تبصر به ما كان يخفى عليك في حياتك لأنّ كل إنسان يوم القيامة يكون مستبصراً مصيره ومدركاً ما أنكره في الدنيا ، فالحقيقة تنكشف وتتجلّى عند الموت وبعده فليس الإنسان بعد الموت كالرماد المنتشر على الأرض كما يزعم إمام الوهّابية ، فإنّ الإنسان سواء كان مؤمناً أم كان كافراً إذا مات لا يصير كالجماد لا يحسّ ولا يفهم ، وقد قال الغزالي أحد أئمة الشافعية : ظنّ بعضهم أنّ الموت هو العدم ، وهذا رأي الملحدين. فمحمد بن الوهاب إمام الوهابية من الملحدين عند الإمام الشافعي ، ويجب على القارئ العزيز أن يعرف الأشخاص لا الدين بالأشخاص بمعنى أنّ كل شخص وافق قوله وعمله مع القرآن والسنة النبوية وسيرة السلف الصالح فهو مؤمن لا أن يعرف الدين بالأشخاص بمعنى أنه لا يجوز لنا أن نحسب أقوال شخص وأعماله من الإسلام والدين حتى ولو علمنا بمخالفته الصريحة لكتاب الله وسنّة رسوله والسلف الصالح بل الواجب علينا إذا رأينا زيغاً من شخص ما مهما كانت مكانته نتبرأ منه ونتّبع الحق الذي ظهر لنا من الكتاب والسنة ، فلا يجوز لنا أن نعتقد بما يعتقد ابن عبد الوهاب من انعدام الشخص بالموت مع قول الغزالي بأنّ هذا من كلام الملحدين ! ! ومع تصريح الرسول بأن الشخص يسمع ميّتاً كما يسمع حيّاً كما جاء في «البخاري» أن النبي ﷺ أتى قليب بدر وهي الحفرة التي أُلقي فيها المشركون وخاطب المشركين بهذه الكلمة : «**إنا قد وجدنا ما**

وعدنا ربّنا حقاً فهل وجدتم ما وعدكم ربّكم حقاً»[١] فقيل له إنّك تدعو أمواتاً!! فقال ﷺ: **«ما أنتم بأسمع منهم»**[٢] يعني أنهم يسمعون كما تسمعون ويفهمون كما تفهمون فلو كانوا معدومين لا يسمعون ولا يفهمون لم يكن الرسول ﷺ يخاطبهم.

إذاً... وبعدما ثبت أنّ الميت يسمع ويفهم كالإنسان الحيّ فما المانع من التوسّل به بعد موته وطلب الحاجة منه إذا كان من الأنبياء والأولياء؟

وهناك دليل آخر على جواز التوسّل بالنبي ﷺ والصالحين وهو أنّ الصحابة في زمن حياة الرسول ﷺ وبعد وفاته كانوا يتوسّلون به ولم يكن الرسول ﷺ نفسه ولا أحد من بقية الصحابة يمنعونهم عن ذلك ولو كان التوسّل بغير الله شركاً لكانوا نهوا عنه.

روى البيهقي[٣] وابن أبي شيبة بإسنادٍ صحيحٍ كما عن أحمد بن زيني دحلان أنّ الناس أصابهم قحط في خلافة عمر فجاء بلال بن الحرث إلى قبر النبي ﷺ وقال: يا رسول الله استسقِ لأمتك فإنهم هلكوا[٤]

فلو كان نداء النبي ﷺ والتوسّل به شركاً كما فعله بلال الذي صحب النبي ﷺ مدة غير قليلة وأخذ الأحكام عن شفتي الرسول ﷺ لنهى عنه بقية الصحابة، وهذا هو من أقوى الأدلة على جواز التوسّل بالنبي ﷺ

---

(١) سورة الأعراف، آية ٤٤

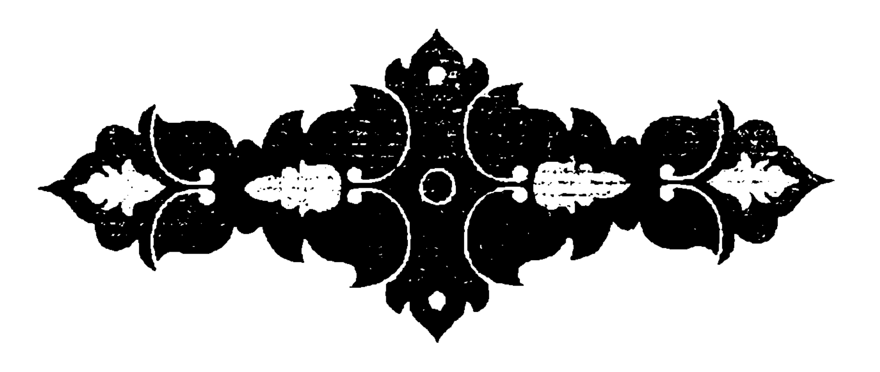
(٢) صحيح البخاري ج٢ ص١٠١

(٣) راجع السنن الكبرى للبيهقي وسيرة أحمد بن زيني دحلان

(٤) الدرر السنية ص ١٨

وروى البيهقي عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ لمّا اقترف آدم عليه السلام الخطيئة قال: «**يا ربّ أسألك بحق محمد إلا ما غفرت لي... الخ**»[(١)] فلو كان التوسل بالنبي ﷺ حراماً وشركاً لما فعله النبي آدم عليه السلام وروى الدارمي في «صحيحه» عن أبي الجوزاء قال: قحط أهل المدينة قحطاً شديداً فشكوا إلى عائشة فقالت: (انظروا قبر النبي ﷺ فاجعلوا منه كوّاً إلى السماء حتى لا يكون بينه وبين السماء سقف ففعلوا فمطروا حتى نبت العشب)[(٢)] وهناك المئات من الشواهد، تجدها في الكتب المبسوطة فإذا كان التوّسل برسول الله أمراً غير محرم ولا شركاً كان التوسّل بالأئمة والصالحين من عباد الله أيضاً جائزاً لأنّ حكم الأمثال فيما يجوز ولا يجوز واحد.

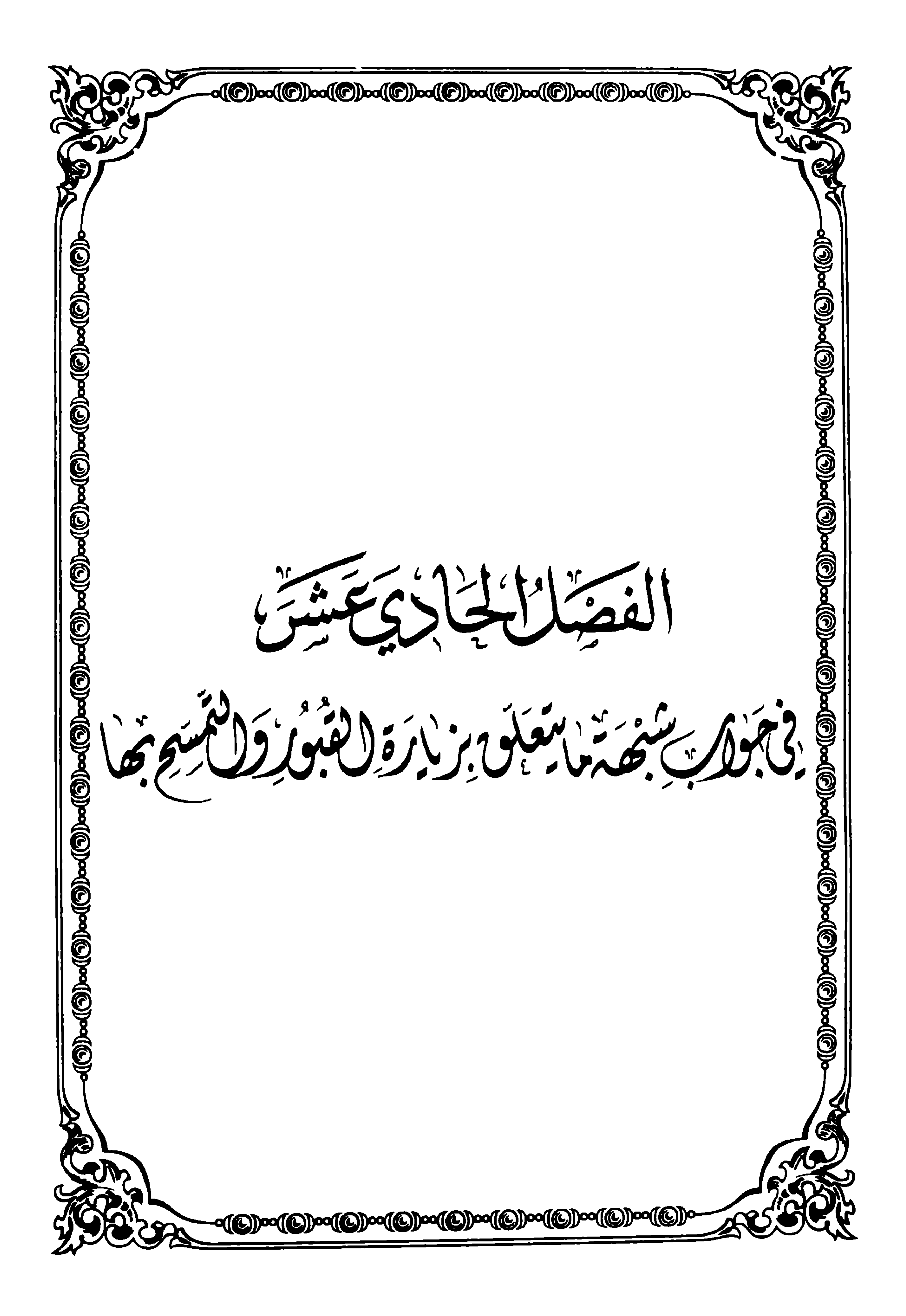
خلاصة البحث أنّ التوسّل فعل مشروع بنصّ الكتاب والسنّة وسيرة المسلمين. نكتفي بهذا المقدار رعاية للاختصار.



---

(١) خلاصة الكلام للعلامة السمهودي ص١٧ طبع مصر عام ١٣٠٥ هجري

(٢) سنن الدارمي ج١ ص٤٣- ٤٤ باب ما أكرم الله تعالى نبيه ﷺ بعد موته.



الفصل الحادي عشر

في جواب شبهة ما يتعلق بزيارة القبور والتمسح بها

اتفقت أمّة الإسلام على استحباب زيارة القبور وقد جرت السيرة المطردة من صدر الإسلام منذ عصر الصحابة على زيارة قبور ضمّتْ في كنفها نبيّاً مرسلاً أو إماماً طاهراً أو وليّاً صالحاً أو عظيماً من عظماء الدين وكانت الصلاة لديها والدعاء عندها والتبرّك والتوسّل بها والتقرّب إلى الله بإتيان تلك المشاهد من الأمور المسلّم بها بين فرق المسلمين من دون أيّ نكير من آحادهم على اختلاف مذاهبهم حتى أولد الدهر ابن تيمية الحراني الذي أخذت عنه الوهابية اليوم معتقداتها، فظهر وجاء بسخافات باطلة أوحاها له إبليس اللعين فأنكر تلك السنّة الجارية وخالف هاتيك السيرة المتبعة.

فابن تيمية الذي شدّد النكير على تلك الآداب الإسلامية بلسان بذيء، وبيان تافه ووجوه خارجة عن نطاق العقل السليم وبعيدة عن أدب العلم الرفيع، أدب الكتابة، أدب العفّة، أفتى بحرمة شدّ الرحال لزيارة النبي ﷺ وعدّ السفر لأجل ذلك سفر معصية لا تقصر فيه الصلاة.

فخالفه أعلام عصره ورجالات قومه فقابلوه بالطعن والردّ الشديد، وأفردوا لذلك كتباً عدّة في الردّ عليه حتى اشتهر بين المسلمين ببدعه وضلالاته، وتبعه القصيمي في قرننا الحاضر فحذا حذوه واتخذ وتيرته، واتبع هواه، فقذف الشيعة وكفّرهم، لأنّهم يقرّون الاعتصام بحبل العترة الطاهرة، ويأخذون منها معتقداتهم التي منها زيارة القبور والدعاء عندها والتوسّل ببعضها كالأنبياء والأولياء والاستشفاع بهم، ومما امتازت به الإمامية اليوم هو زيارة القبور أي قبور النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام وتشييدها وإقامة العمارات الضخمة عليها، ولأجلها يضحّون بكل غال ونفيس عن

إيمان وطيب نفس وكل ذلك كان لأجل وصايا الأئمة عليهم السلام وحثّهم شيعتهم على الزيارة وترغيبهم لما لها من الثواب الجزيل عند الله تعالى باعتبار أنّها من أفضل الطاعات والقربات بعد العبادات الواجبة، وباعتبار أن هاتيك القبور من خير المواقع لاستجابة الدعاء والانقطاع إلى الله تعالى وجعلوها أيضاً من تمام الوفاء بعهود الأئمة عليهم السلام؛ إذ أنّ لكلّ إمام عهداً في عنق أوليائه وشيعته، وأنّ من تمام الوفاء بالعهد وحسن الأداء زيارة قبورهم فمن زارهم رغبة في زيارتهم وتصديقاً بما رغبوا فيه كان أئمّتهم شفعائهم يوم القيامة.

وفي زيارة القبور فوائد دينية واجتماعية ما تستحق به العناية من أئمّتنا؛ فإنّها في الوقت الذي تزيد من رابطة الولاء والمحبة بين الأئمة وأوليائهم وتجدد في النفوس ذكرى مآثرهم وأخلاقهم وجهادهم في سبيل الله وسبيل الحق، تجمع في مواسمها أشتات المسلمين المتفرقين على صعيد واحد ليتعارفوا ويتآلفوا، ثم تطبع في قلوبهم روح الانقياد إلى الله تعالى والانقطاع إليه وطاعة أوامره. فهناك جهات من البحث:

١- تقريب الشبهة ببيان أدلة من حرّم زيارة القبور.

٢- الأدلّة على مشروعية زيارة القبور.

٣- كلمات علماء الإسلام حول زيارة القبور.

٤- فلسفة زيارة القبور.

٥- بناء القبور وتزيين المشاهد وتقبيل الأضرحة.

ومنع ابن تيمية زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وحرّمها مطلقاً مع شدّ الرحال أو

بدونه فضلاً عن زيارة غيره.

واستدل الوهابيّون على تحريم زيارة القبور بأمرين:

الأول: أنّ زيارتها عبث لا فائدة فيها؛ وهل ينفع الطين والحجر لو زارهما إنسان؟ طبعاً لا، وأما الصلاة والسلام على الرسول ﷺ فلا فرق فيها بين القرب والبعد لأنها حاصلة في الحالين، وأمّا مشاهدة النبي ﷺ في حياته فلا فضل فيها بذاتها وأمّا زيارته ميتاً فلن يستطيع أحد من الناس أن يثبت لزيارة قبره الشريف فضلاً(١).

الجواب:

إنّ زيارة مطلق القبور فيها نفع للزائر والمزور؛ فهي تنفع الزائر لإتعاظه برؤية القبور واقتباس العبرة من حال الأموات، وتنفع المزور بوصول الثواب والعطاء من الزائر هذا فيما إذا كان المزور غير نبيّ أو وليّ، وأمّا إذا كان نبياً أو وليّاً فالثواب يرجع إلى الزائر لتعظيمه قبور الأنبياء والأولياء.

أما زيارة النبي ﷺ وشدّ الرحال إليه فإنّها نوع التكريم له إذ كل ملّة من الملل تستعظم زيارة زعمائها وتراها فضلاً وشرفاً وتعدّها للزائر مفخرة.

وقد جرت على هذا سيرة العقلاء وعليه تعارفت الأجيال في أدوار الدنيا وكان يقدّر الناس سلفاً وخلفاً أعلام الدين بالزيارة والتبرك بهم.

الوجه الثاني للمنع

---

(١) الغدير ج٥ ص٩٠ نقلاً عن «الصراع» للقصيمي ج١ ص٥٤

أنّ زيارة القبور يعني زيارة أموات غير قابلين للتفهيم، ويستدلون بقوله تعالى: ﴿مَا يَسْتَوِي الأَحْيَاء وَلا الأَمْوَاتُ إِنَّ اللهَ يُسْمِعُ مَن يَشَاءُ وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ * إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾[1] وقوله تعالى ﴿إِنَّكَ لا تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاء إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾[2].

الجواب:

إن الزائر للقبور لا يخاطب الجثث الهامدة تحت التراب والّتي تحولت إلى رميم وإنما يخاطب الأرواح الحية القاطنة في عالم خفي عن أبصارنا يسمى بـ«عالم البرزخ» فإذا ذهبنا إلى زيارة قبر نبيّ أو وليّ أو مؤمن ما فإننا نروم من خلال هذا الطريق أن نخلق الاستعداد في أنفسنا لكي نخلق معهم علاقة روحية تؤهلنا للوصول إلى الكمالات المنشودة فضلاً عن أن الأدلّة العقلية لإثبات بقاء الأرواح بعد انفصالها عن الأبدان أنّ من نظر بدقّة إلى آيات الكتاب الكريم يجد بوضوح أنّ مسالة بقاء الأرواح بعد انفصالها عن الأبدان مؤكد و صريح، بل يجب على العباد الإيمان بها من خلال عرض القرآن وإليك بعض الآيات:

١- قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقُولُواْ لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبيلِ اللهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاء وَلَكِن لاَّ تَشْعُرُونَ﴾[3]

---

(١) سورة فاطر آية ٢٢- ٢٣

(٢) سورة النمل آية ٨٠

(٣) سورة البقرة آية ١٥٥

٢- ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتاً بَلْ أَحْيَاء عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ (١)

٣- ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ * ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾(٢)

٤- ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ * لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾(٣)

وهذه الآيات تصرح بوضوح على بقاء الروح بعد انفصالها عن الجسد فما تصوّره الوهابيّون من أنّ زيارة القبور شرك أو لا نفع فيها، ليس إلا مجرّد تهويل على الشيعة وليس له أساس علمي؛ فإنّ روح الإنسان كانت مركز القدرة ومنبع جلّ الكمالات وأنّ واقع الإنسان هو عين روحه ونفسه والجسد كالثوب كُسي به هيكله بمقتضى الضرورة من أجل نمو وتكامل الروح، فالإنسان بعد الموت ليس من الجمادات كما تخيّله الوهابيّون، بل له حياة في عالم البرزخ.

الجهة الثانية في الأدلّة على مشروعية زيارة القبور:

وهي الإجماع والكتاب والسنة النبوية:

---

(١) سورة آل عمران آية ١٦٩

(٢) سورة الفجر آية ٢٧- ٢٨

(٣) سورة المؤمنون آية ٩٩- ١٠٠

أما الإجماع:

فقد عرفت أن زيارة القبور هي من المسلمات عند كل العقلاء إذاً فلا حاجة إلى إقامة الدليل والبرهان على مشروعيّتها إلا أننا نضطّر إلى إقامة بعض الأدلة عليها ردّاً على الوهابيّة الذين يزعمون عدم مشروعيّتها.

أمّا الكتاب

فكقوله تعالى: ﴿**وَلاَ تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَداً وَلاَ تَقُمْ عَلَىَ قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُواْ بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُواْ وَهُمْ فَاسِقُونَ**﴾[1] ففي هذه الآية نهى سبحانه وتعالى نبيه الأكرمﷺ عن الصلاة على جنازة المنافق، والقيام على قبره ومعنى النهي عن هذين الأمرين أي الصلاة والقيام على القبر وعدم جوازهما بالنسبة للنبي ولغيره من المكلفين أي لا يجوز لهم أن يقوموا على قبر المنافق مفهوم النهي مطلوبيّة هذين الأمرين لغير المنافق ومورد البحث قوله تعالى ﴿**وَلاَ تَقُمْ عَلَىَ قَبْرِهِ**﴾ هل معناه القيام وقت الدفن فقط حيث لا يجوز ذلك للمنافق ويستحب للمؤمن أم أن معناه أعمّ من وقت الدفن وغيره؟ وفي ذلك رأيان أوجههما الثاني أي أنّ النهي عن القيام على قبر المنافق لا يختص فقط بوقت الدفن وإنّما يتعدّاه إلى غيره فيكون مفهومه جواز القيام على قبر المؤمن لزيارته والتبرك بقبره إنْ كان من أهل البركة والخير الجزيل ويستدل على ذلك بأنّ الآية مركبة من جملتين:

الأولى: لا تصلِّ على أحد منهم مات أبداً إذ أنّ لفظة «أحد» بحكم

---

(١) سورة التوبة آية ٨٤

ورودها في سياق النفي تفيد العموم والاستغراق لجمع الأفراد ولفظة «أبداً» تفيد الاستغراق الزمني فيكون معناها لا تصلِّ على أحد من المنافقين في أيِّ وقت كان.

الثانيــة : لا تقم على قبره، وبما أنّ هذه الجملة معطوفة على الجملة السابقة فيكون مفادها كمفاد الجملة الأولى يعني: لا تقم على قبره أبداً وفي كل الأوقات لأنّ أبداً تفيد الاستغراق الزمني، فيكون المقصود من القيام على القبر ليس فقط وقت الدفن الزمني؛ لأن «أبداً» المقدرة في الجملة الثانية تفيد إمكانية تكرار هذا العمل مما يدل على أن القيام على القبر لا يختص بوقت الدفن.

وبالجملة فمعنى الآية أنّ الله تعالى نهى نبيّه الأكرم عن مطلق الاستغفار والترحم على المنافق سواء كان بالصلاة أو بمطلق الدعاء، أو نهى عن مطلق القيام على القبر سواء كان عند الدفن أو بعده ومفهوم هذين الأمرين جوازهما على المؤمن الميت وبهذا يثبت جواز زيارة قبر المؤمن، وجواز قراءة القرآن لروحه حتى بعد سنين من موته.

وأما السنّة:

فهناك أحاديث كثيرة تحثّ على زيارة القبور لما في الزيارة من آثار تربوية على الصعيدين الفردي والاجتماعي، وتدلّ على تأكيد استحباب زيارة قبر الرسول ﷺ وزيارة قبور الصالحين من المؤمنين.

وأما ما يخص زيارة قبر الرسول ﷺ فالأحاديث المروية عنها كثيرة جداً

إليك بعضها:

١- روى الدار قطني والغزالي والبيهقي وغيرهم أنّ رسول الله ﷺ قال: «**من زار قبري وجبت له شفاعتي**»[(١)].

٢- وروي أنه ﷺ قال: «**من زارني بالمدينة محتسباً كنت له شفيعاً وشهيداً يوم القيامة**»[(٢)].

٣- عن نافع عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنّه قال: «**من حجّ ولم يزرني فقد جفاني**»[(٣)].

٤- عن أبي هريرة عن النبي ﷺ «**من زارني بعد موتي فكأنّما زارني حيّاً**»[(٤)].

٥- عن ابن عباس، عن النبي ﷺ «**من حجّ وقصدني في مسجدي كانت له حجتان مبرورتان**»[(٥)].

فهذه الأحاديث تفيد تأكيد استحباب زيارة قبر الرسول ﷺ أفليس

---

(١) أحمد بن الحسين البيهقي في السنن الكبرى ج٥ ص٢٥٤ باب زيارة قبر النبي ﷺ إحياء العلوم للغزالي ج٤ ص٤٩٠- ٤٩١ بيان زيارة القبور والدعاء للميت، الدار قطني في سننه ج٢ ص٢٧٨ باب المواقيت

(٢) الجامع الصغير للسيوطي ج٢ ص٦٠٥ وكنز العمال ج١٥ ص٦٢٥ ح٤٢٥٨٤.

(٣) كنز العمال ج٥ ص١٣٥ ح١٢٣٦٩ وتلخيص الحبير لابن حجر ج٧ ص٤١٨.

(٤) سنن الدار قطني ج٢ ص٢٤٤ ح٢٦٦٨.

(٥) كنز العمال ج٥ ص١٣٥.

قوله ﷺ «**من حجّ ولم يزرني فقد جفاني**» دالاً على شدّة استحباب زيارته؟.

أليس قوله ﷺ «**وجبت له شفاعتي**» دالاً على شدّة الندب فيها؟

وأما زيارة قبور المؤمنين ففيها أحاديث كثيرة منها: ما ورد عن أبي هريرة أنّ النبي ﷺ أتى المقبرة فقال: «**السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون**»[(١)].

ومنها ما ورد عن ابن عباس قال: مرّ رسول الله ﷺ بقبور المدينة فأقبل عليهم بوجهه وقال «**السلام عليكم يا أهل القبور يغفر الله لنا ولكم، أنتم سلفنا ونحن بالأثر**»[(٢)].

ومنها: ما عن بريدة قال: كان رسول الله يعلّمهم إذا خرجوا إلى المقابر أن يقولوا: «**السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون، وأنتم لنا فرط ونحن لكم تبعاً نسأل الله العافية لنا ولكم**»[(٣)]

وفي حديث آخر قال ﷺ: «**السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين يرحم الله المستقدمين منا والمستأخرين وإنّا إن شاء الله**

---

(١) رواه في الغدير ج٥ ص١٧٠ نقلاً عن أحمد ومسلم وأبي داود والنسائي

(٢) فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي ج٥ ص٢٠٥ ح٦٧٩٥.

(٣) سنن الكبرى للبيهقي ج٤ ص٧٩

بكم لاحقون»[١].

وأمّا الأحاديث المروية عن أهل البيت عليهم السلام في زيارة القبور فكثيرة جداً تركنا ذكرها رعاية للاختصار.

الجهة الثالثة هي كلمات الأعلام من علماء أهل السنّة حول زيارة القبور

وإليك بعضها:

١- قال عزّ الدين الشيخ يوسف الأردبيلي الشافعي: ويستحب للرجال زيارة القبور وتكره للنساء والسنّة أن يقال: (سلام عليكم دار قوم مؤمنين، إنّا إن شاء الله عن قريب بكم لاحقون، اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا بعدهم واغفر لنا ولهم) ـ إلى أن يقال: ـ وأن يقف متوجّهاً إلى القبر، وأن يقرأ ويدعو فإنّ الميت كالحاضر يُرجى له الرحمة والبركة والدعاء عقيب القراءة أقرب إلى الإجابة[٢].

٢- قال الشيخ زين الدين الشهير بابن نجم المصري الحنفي: لا بأس بزيارة القبور والدعاء للأموات إن كانوا مؤمنين من غير وطء القبور بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**إني كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا نزوروها**» ولعمل الأمّة

---

(١) مسند أحمد بن حنبل ج٦ ص٢٢١.

(٢) الأنوار لأعمال الأبرار في الفقه الشافعي ج١ ص١٢٤

من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا[(١)].

٣- قال الشيخ محمد الخطيب الشربيني: يسنّ الوضوء لزيارة القبور كما قاله القاضي حسين في (شرح الفروع) يسلّم الزائر للقبور من المسلمين مستقبلاً وجهه ويقرأ عنده من القرآن ما تيسّر ويدعو له عقيب القراءة رجاء الإجابة لأن الدعاء ينفع الميّت وهو عقيب القراءة أقرب إلى الإجابة وعند الدعاء يستقبل القبلة[(٢)].

٤- قال الشيخ أبو البركات الحنفي: زيارة القبور مندوبة للرجال وقيل تحرم على النساء والأصحّ أنّ الرخصة ثابتة لهما ويستحب قراءة يس لما ورد: (من دخل المقابر فقرأ يس خفّف الله عنهم يومئذٍ وكان له بعدد ما فيها حسنات) [(٣)].

٥- قال الشيخ محمد أمين الشهير بابن عابدين بعد بيان استحباب زيارة القبور. تزار في كل أسبوع كما في «مختارات النوازل»، قال في شرح باب المناسك إلا أنّ الأفضل يوم الجمعة والسبت والاثنين والخميس - إلى أن قال: الموتى يعلمون بزوّارهم يوم الجمعة ويوماً قبله ويوماً بعده فتحصل أنّ يوم الجمعة أفضل[(٤)].

٦- قال منصور علي ناصف: الأمر في زيارة القبور للندب عند

---

(١) البحر الرائق في شرح كنز الدقائق للإمام النسفي ج٢ ص٣٤٢.

(٢) المغنى ج١ ص٣٥٧

(٣) حاشية غرر الأحكام المطبوعة بهامش درر الأحكام ج١ ص١٦٨

(٤) ردّ المختار الدر المختار في الفقه الحنفي ج١ ص٦٣

الجمهور وللوجوب عند ابن حزم ولو مرة واحدة في العمر. وقال في ص ٤١٩ من كتابه: زيارة النساء للقبور جائزة بشرط الصبر وعدم الجزع وعدم التبرّج، وأن يكون معها زوج أو محرم منعاً للفتنة لعموم الحديث[١].

٧- قال فقهاء المذاهب الأربعة مؤلفو كتاب «الفقه على المذاهب الأربعة» ج١ ص٤٢٤ زيارة القبور مندوبة للاتعاظ وتذكرة الآخرة وتتأكّد يوم الجمعة ويوماً قبلها ويوماً بعدها. وينبغي للزائر الاشتغال بالدعاء والتضرع والاعتبار بالموتى وقراءة القرآن للميّت فإنّ ذلك ينفع الميّت على الأصحّ.

هذه كلمات أعلام أهل السنة في زيارة القبور واستحبابها فما يقوله الوهابيّون من عدم مشروعيتها مخالف لجميع المسلمين.

الجهة الرابعة في فلسفة زيارة القبور

وخلاصة الكلام فيها أنّ القبور التي تحظى باهتمام واحترام المؤمنين بالله سبحانه وتعالى في العالم كله ولا سيما المسلمون منهم هي في الغالب قبور حملة الرسالات الإصلاحية حيث أدّوا مهمّاتهم الموكلة إليهم على أفضل وجه وهؤلاء ينقسمون إلى أقسام ثلاث:

القسم الأول:

الأنبياء والأولياء إذ حملوا رسالة السماء وضحّوا من أجلها بالنفس

---

(١) التاج الجامع للأصول في أحاديث ج ١ ص٤١٨

والمال والجاه وتحمّلوا شتّى أنواع العذاب والتنكيل من أجل هداية الإنسان إلى السعادة الحقة.

القسم الثاني

العلماء والمفكّرون الذين هم تبع للأنبياء والأولياء ومنهم يستمدون أنوار الهداية ويخرجون الناس من ظلمات الجهل إلى نور الطاعة ؛ فهؤلاء كالشمعة تحرق نفسها لتضيء للآخرين، وهم كالسراج يحرق زيته ليضيء البيوت التي عمّها الظلام، فالعلماء الذين عاشوا حياة الزهد والحرمات والتقشّف وقدّموا للعالم البحوث القيّمة والتحقيقات الرائعة في مجالات العلم والفكر يستحقون ألف احترام وتقدير من أهل الحق والحقيقة، وحريٌّ بكل إنسان مؤمن أن يقدّرهم ويعظّمهم في الحياة وبعد الممات.

القسم الثالث:

المجاهدون الثائرون الذين ثاروا على الباطل بسيوفهم وقدّموا جماجمهم على صخرة الموت، يحيا بموتهم الدين المبين والناس المؤمنون ؛ لأنّ أيّة ثورة أو تغيير اجتماعي لا يقدّر له النجاح إلا بدفع الثمن وأنّ ثمن الثورة التي تستهدف تدمير قصور الظالمين وخنق أنفاسهم هو الدماء الزكيّة التي يضحي بها المجاهدون لحفظ الدين والعقيدة الحقة وإعادة حقّ المظلومين من الظالمين فلهم حق على الناس أن يزوروا قبورهم تقديراً لجهادهم، فإنّ الناس يزورون قبورهم ويذرفون عندها الدموع الممزوجة بعطر المحبة وشوق اللقاء، وتترتّب على زيارتهم فوائد ومصالح

منها : أنّ زيارة مراقد هؤلاء، هي نوع من الشكر والتقدير لهؤلاء على تضحياتهم وفي نفس الوقت إعلام للجيل الحاضر بأنّ هذا هو جزاء الذين يسلكون طريق الحق والفضيلة والدفاع عن المبدأ والعقيدة.

ومنها : أن زيارة المراقد توجب ترابط الزائرين بعضهم مع بعض في مواسم الزيارات بما يزيد في تعارفهم وتآلفهم وهذا عين ما أرادته شريعة السماء إذ قال تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا**﴾ [(١)].

ومنها : أنّ زيارة مراقدهم تزيد من رابطة الولاء والمحبّة بين هؤلاء وبين زائرهم.

ومنها : أنّ مشاهدة قبور الموتى، التي تضمّ في داخلها الغني والفقير القوي والضعيف، ولم يصحبوا معهم سوى قطع من القماش فقط، إنّ مشاهدة هذا المنظر يولد في نفس الزائر قلباً خاشعاً ويخفف من روح الطمس والحرص على الدنيا وزخارفها وكثيراً ما تدفع بالإنسان إلى إعادة النظر في سلوكه وحياته.

هذا فيما يتعلق بقبور الصلحاء، أما زيارة قبور الأنبياء والأئمّة عليهم السلام ففيها من الفوائد ما يلي:

أوّلاً : زيادة الثواب والأجر الجزيل عنده تعالى باعتبار أنّ زيارتهم نوع تقرّب إليه تعالى.

ثانياً : أنّ قبورهم عليهم السلام من المواقع التي يتأكّد استجابة الدعاء عندها

---

(١) سورة الحجرات آية ١٣

لشرافتها عنده تعالى ولأنّها مهبط الملائكة المقرّبين.

ثالثاً: أنّ زيارتهم عليهم السلام توجب سنخية روحية بينهم وبين الزائر، لأنه لا يزورهم إلا من اعتقد بفضلهم وهذا يوجب الاستشراف بنورهم وبهديهم.

بقي الكلام في الجهة الخامسة

وهي بناء القبور وتزيين المشاهد وتقبيل الأضرحة والتمسح بها فنقول أنّه ليس هناك دليل من الشرع على حرمتها فإنّ المسلمين جميعاً يبنون مراقد الأنبياء والأئمة والعظماء ولسنا نحن الشيعة الإمامية مختصين ببناء القبور وإليك بعض ذلك.

١- إنّ قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وقبرا الخليفتين لازالا مبنيين بأفخم بناء وأعلى قبّة.

٢- قبور جماعة من الأنبياء منهم إبراهيم عليه السلام في فلسطين بمدينة الخليل له ضريح وعليه قباب وبنايات عظيمة.

٣- قبر النبي موسى عليه السلام له بناية كبيرة في الأردن بين مدينتيّ «القدس» و«عمّان».

٤- قبر أبي حنيفة ببغداد لا يزال معموراً ببناء ضخم وعليه قبة.

٥- قبر عبد القادر في بغداد له صحن وضريح وقبة.

٦- قبر أبي هريرة في مصر مزار وله بناء وعليه قبة.

وغير ذلك من قبور الأنبياء وقبور الأئمّة وعظماء المذاهب لها بنايات وقباب ولها أوقاف خاصة تصرف منافعها على تعمير تلك القبور وحفظها من الاندراس والبلاد الإسلامية مليئة بتلك القبور.

وحسبنا حجة على جواز بناء القبور أنّ رسول الله ﷺ أقرّ بناء القبور والأضرحة والقباب ولم ينه عنه وهذا التقرير من الرسول حجة فهذا بناء حجر إسماعيل هو مدفن النبي «إسماعيل» ومدفن أمّه هاجر، وهذه قبور الأنبياء إبراهيم وموسى وغيرهما في أطراف بيت المقدس كان يعلوها البناء في زمن الرسول ﷺ إلى زماننا هذا ولم يقع النهي عنها لا من الرسول ولا من خلفائه.

ولو كانت محرّمة أو كانت من الشرك، كما زعمه الوهابيّون، لكان على الرسول أن يأمر بهدمها وينهى عنها وحيث لم يفعل ذلك علم بأنّ مثل ذلك جائز في الإسلام، بل مستحب لأنّها من الشعائر قال الله تعالى **﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾**(١) فإنّ الشعائر هي الأشياء التي تعظم الدين في أنظار العالم من غير أن يكون هناك نصّ على حرمتها.

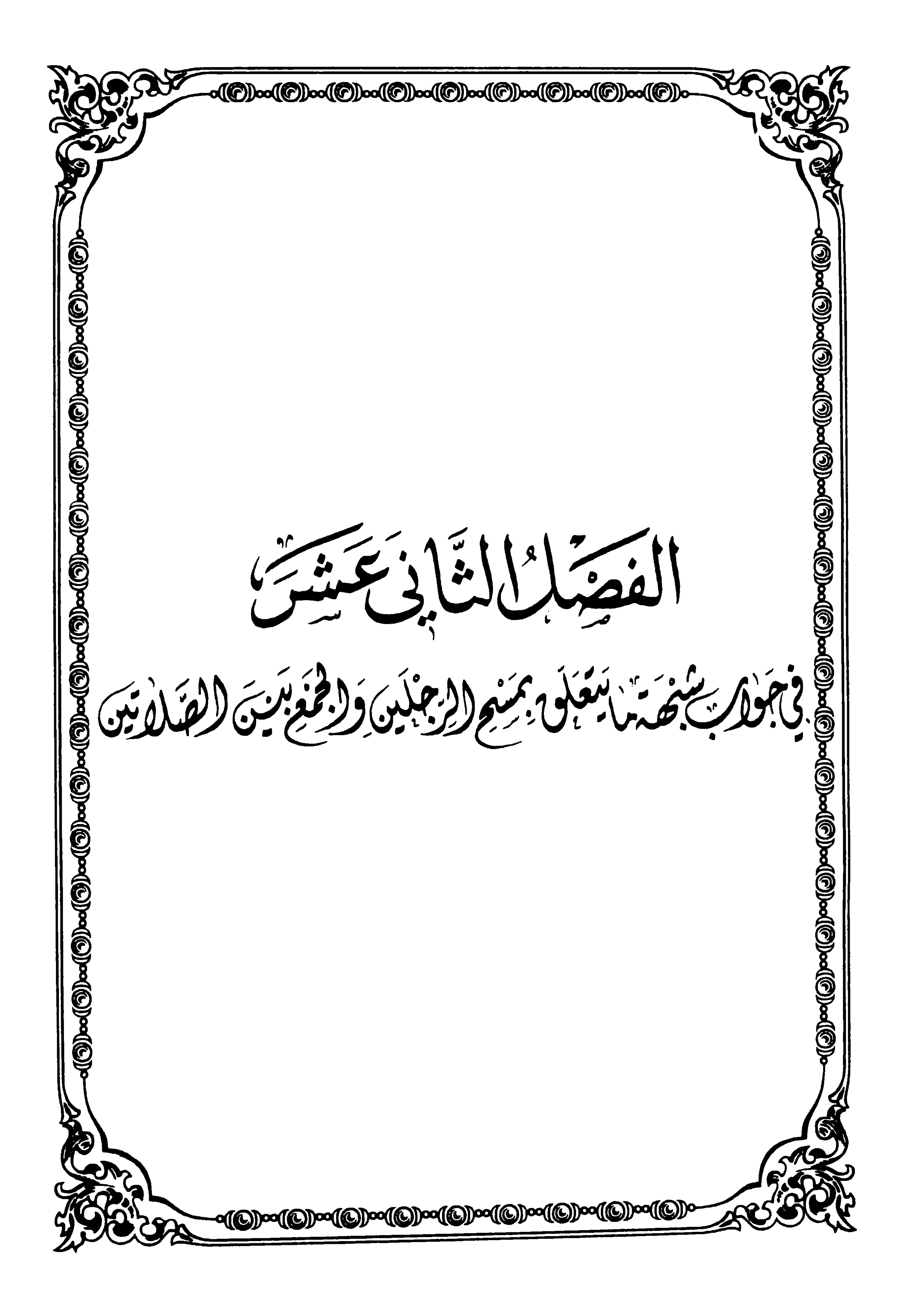
وبناء قبور عظماء الإسلام وبناء القباب عليها وحفظها من الاندراس والانهدام تعظيم لأولئك العظماء بلا شك، فيكون من الشعائر وبالمقابل فإن هدم قبور الأنبياء والأولياء والأئمة يكون توهيناً بالدين وحطاً من كرامة الإسلام، لأنّ هدمها تحقير لأصحابها وتوهين بهم والتوهين بهم

---

(١) سورة الحج آية ٣٢

توهين بالدين والحطّ من كرامتهم حطٌّ من كرامة الإسلام، ومن هنا يعلم جواز تزيين المشاهد المشرفة لأنّه تعظيم لأصحابها فيكون من شعائر الله، فلا إشكال في تزيين قبور الأنبياء والأئمة بالذهب والفضة والكلام نفسه بالنسبة للقباب الذهبية والأبواب الذهبية، لأن ذلك تقدير لأصحابها، فيكون من شعائر الله وأمّا تقبيل ضريح الرسول والجدران حبّاً له فليس من الشرك، وقد ورد في بعض الروايات أنّ المسلمين كانوا يتبرّكون ببصاق النبي صلى الله عليه وآله في حياته، فلماذا لا نتبرّك بتقبيل ضريحه وقبره الشريف الآن، لأنّ تقبيل الأضرحة والتمسّح بها والجدران لنسبتها إلى النبي صلى الله عليه وآله أو إلى أحد الأئمّة فيه لون من التعظيم لأصحابها وكل تعظيم وتكريم لا يصل إلى مرحلة الاعتقاد بالربوبيّة فهو جائز بل مستحب أحياناً مثل تقبيل القرآن الكريم، ولم يقل أحد بأنّه شرك، فنقول مثل ذلك في تقبيل ضريح النبي صلى الله عليه وآله وأضرحة الأئمة عليهم السلام لأنّ الذين يقبلون الأضرحة لا يجعلون الحديد شريكاً لله تعالى!! كي يقال أنّهم مشركون مع أنّ هذا ليس من مختصات الشيعة الإمامية، بل جميع المسلمين فيه على السواء إذ ترى في أيّام الحج في المدينة آلاف من المسلمين يريدون تقبيل ضريح رسول الله صلى الله عليه وآله ولكن تضربهم هيئة الأمر بالمنكر والنهي عن المعروف!!

ومن المؤسف أنّ الحج الذي جعل الله منه مؤتمراً عاماً للمسلمين يبحثوا فيه مختلف شؤونهم أصبح اليوم مفرّقاً للصفوف بواسطة الوهابية فحصيلة البحث أنّه لا إشكال في بناء القبور ولا في زيارتها ولا في تقبيل الأضرحة والتمسّح بها.



الفصل الثاني عشر

في جواب شبهة ما يتعلق بمسح الرجلين والجمع بين الصلاتين

الكلام في شبهة مسح الرجلين

فنقول أنّه قد اختلف علماء الإسلام في غسل الرجلين ومسحهما، فذهب أئمّة المذاهب الأربعة من أهل السنة إلى أنّ الواجب هو الغسل وحده، وقال الشيعة الإمامية أنّ فرض الرجلين هو المسح دون الغسل وقد وافقنا على ذلك جماعة من الصحابة والتابعين كابن عباس وعكرمة وأنس والشعبي وغيرهم.

وهذا الاختلاف بين المسلمين في أشدّ المسائل ابتلاءاً يعرب عن أنّ للاجتهاد في هذه المسائل دوراً عظيماً فجعلها مسألة خلافية بعدما كانت وفاقية في عصر نزول آية الوضوء.

مع أنّ آية الوضوء تتمتّع بوضوح التعبير ونصوع الدلالة فإن الإنسان إذا تأمّل الآية ونظائرها من الآيات التي تتكفل ببيان وظيفة المسلم كالقيام إلى الصلاة في أوقات خمسة يجدها محكمة التعبير ناصعة البيان واضحة الدلالة تخاطب المؤمنين كافّة لترسم لهم وظيفتهم عند القيام إلى الصلاة، والخطاب يجب أن يكون بعيداً عن الغموض والتعقيد وعن التقديم والتأخير، وعن تقدير جملة أو كلمة حتى تقف على مضمونها عامّة المسلمين على اختلاف مستوياتهم من غير فرق بين عالم بالقواعد العربية أو جاهل، وآية الوضوء

من هذا القبيل نزل روح الأمين بهذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ﴾ [1] على قلب سيّد المرسلين، فتلاها على المؤمنين وفهموا واجبهم تجاهها بوضوح دون تردّد ودون أن يشوبها أيّ إبهام أو غموض، وإنّما حصل الغموض فيها في عصر تضارب الآراء وظهور الاجتهادات، فلو عرضنا الآية على عربي بعيد عن الأجواء الفقهية وعن اختلاف المسلمين في كيفيّة الوضوء وطلبنا منه تبيين ما فهمه لقال بوضوح: أنّ الوضوء غسلتان ومسحتان دون أن يتردّد في أنّ الأرجل هل هي معطوفة على الرؤوس أو معطوفة على الأيدي؟ فهو يدرك بأنّها تتضمن جملتين صُرّح فيها بحكمين وهما الغسل والمسح والغسل في الجملة الأولى وهي ﴿فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ والمسح في الجملة الثانية وهي ﴿وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ﴾ حيث عطفت الأيدي في الجملة الأولى على الوجوه فوجب لها من الحكم مثل حكم الوجوه لأجل العطف وهو الغسل، ثم عطفت الأرجل في الجملة الثانية على الرؤوس فوجب أن يكون لها من الحكم مثل حكم الرؤوس لأجل العطف وهو المسح فالآية صريحة في أنّ هناك أعضاء يجب غسلها وهي الوجوه والأيدي، وأعضاء يجب مسحها وهي الرؤوس والأرجل، فإن كنت في شك مما ذكرناه فاعرض الآية على عربي أو خبير بقواعد اللغة

---

(١) سورة المائدة آية ٦

العربية فستجده يذهب إلى ما ذكرناه ولا حاجة بعد ذلك إلى استعراض أدلّة الطرفين في مسح الرجلين أو غسلهما، فآية الوضوء دليل على ما ذهب إليه الشيعة الإمامية من وجوب المسح، لأنّ العامل في الأرجل هو الفعل الثاني ـ أمسحوا ـ دون الأوّل البعيد ـ فاغسلوا ـ، لأن الأرجل معطوف على القريب أي الرؤوس لا على البعيد أعني الأيدي وإن شئت فاستوضح ذلك بالمثال التالي لو سمعنا قائلاً يقول: أحبّ زيداً وبكراً ومررت بخالد وعمرو من دون أن يعرب عمرو بالنصب أو الجرّ نحكم بأنّ عمرو معطوف على خالد والعامل فيه هو الفعل الثاني فيكون مجروراً وليس معطوفاً على بكر حتى يكون العامل فيه هو الفعل الأوّل.

وقد ذكر علماء القواعد العربية أنّ العطف من حقه أن يكون على الأقرب دون الأبعد وهذا هو الأصل والعدول عنه يحتاج إلى قرينة موجودة في الكلام وإلا ربما يوجب اللبس وصرف اللفظ عن المراد.

فلنفرض أن رئيساً قال لخادمه أكرم زيداً وعمراً واضرب بكراً وخالداً فهو يميز بين الجملتين ويرى أنّ عمراً عطف على زيد وخالد عطف على (بكراً) ولا يخطر في قلبه خلاف ذلك وكلام ربّ العزّة أولى أن يكون على طبق القواعد العربية فلماذا نتردّد في تعيين العامل أو تعيين المعطوف عليه أو نقضي على خلاف القواعد العربية بإخراج الأرجل من تحت العامل الأوّل أو عطفها على الأيدي دون الرؤوس.

بقي الكلام في حكم اختلاف القراءة فإنّ لفظ أرجلكم فيه قراءتان قراءة بالخفض وقراءة بالنصب وعلى كلا التقديرين يجب المسح دون الغسل.

وأما على التقدير الأوّل فقد قرأ بها ابن كثير وأبو عمر وحمزة وأبو بكر عن عاصم وقرأ الباقون بالنصب فالقائل بالمسح يفسّر كلتا القراءتين على ضوء القواعد العربية بلا شذوذ، ويقول: أنّ أرجلكم معطوفة على الرؤوس فجرّها لعطفها على ظاهر الرؤوس ونصبها لعطفها على محل الرؤوس لأنّها مفعول لقوله: وامسحوا فكما أن العطف على اللفظ جائز فكذا على المحلّ وأمّا القائل بالغسل فلا يستطيع أن يفسّر الآية على ضوء القواعد العربية، لأنّه يفسّر قراءة النصب بأنّها معطوفة على الأيدي في الجملة المتقدمة ويفسّر قراءة الخفض بالجر بالجوار وكلا الوجهين غير صحيحين.

أمّا الأوّل: فلأنه يستلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بجملة أجنبية وهي ﴿وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ﴾ مع أنّه لا يجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بمفرد، فضلاً عن جملة أجنبية، ولم يسمع في كلام العرب الفصيح قائلاً يقول ضربت زيداً ومررت ببكر وعمراً بعطف (عمراً) على (زيداً).

وأما الثاني: فهو يقول بأنه مجرور لأجل الجوار، أي لوقوعه في جنب الرؤوس المجرورة نظير قول القائل (حجر ضبٍ خربٍ) فإنّ خرب خبر لحجر فيجب أن يكون مرفوعاً لكنه صار مجروراً لأجل الجوار مع اتفاق أهل العربية على أنّ الإعراب بالمجاورة شاذ نادر، وما هذا سبيله لا يجوز حمل القرآن عليه من غير ضرورة تلجأ إليه قال الزجاج: أمّا الخفض على الجوار

فلا يكون في كلمات الله[1].

وقد خرجنا بهذه النتيجة: أنّ كلتا القراءتين منطبقتان على القول بالمسح وغير منطبقتين على القول بالغسل.

فالكتاب العزيز يدعم - بلا مرية - القول بالمسح، ومن أراد إخضاع الكتاب للقول بالغسل، فقد فسّره برأيه وجعل مذهبه دليلاً على تفسير الآية وحملها على أمرين غير صحيحين.

الأول: الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بجملة أجنبية وهو موجب للالتباس إذا قُرئ بالنصب.

الثاني: الجرّ بالجوار، ولكنّه لا يليق بكلام ربّ العزّة، بل مختص بالضرورة ويؤكّد ما ذكرناه من أنّ ظاهر الآية يدلّ على المسح دون الغسل كلمات أعلام السنّة حول الآية وإليك بعض تلك الكلمات:

١ - كلمة الإمام الرازي، إذ قال: حجة من قال بوجوب المسح مبني القراءتين المشهورتين في قوله ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ فقرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمر وعاصم في رواية أبي بكر عنه بالجرّ وقرأ نافع، وابن عامر وعاصم، في رواية حفص عنه بالنصب فنقول: أمّا القراءة بالجرّ فهي تقتضي كون الأرجل معطوفة على الرؤوس، كما يجب المسح في الرؤوس، فكذلك في الأرجل - إلى أن قال - وأمّا القراءة بالنصب فقالوا أيضاً أنّها توجب المسح، وذلك لأنّ قوله تعالى ﴿وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ﴾ أنّ رؤوسكم، وإن كانت في

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ج٢ ص١٥٣

محل النصب، ولكنّها مجرورة بالباء لفظاً فإذا عطفت الأرجل على الرؤوس جاز في الأرجل النصب عطفاً على محل الرؤوس، والجر عطفاً على الظاهر واللفظ وهذا مذهب مشهور عند النحاة إذا ثبت هذا فنقول: ظهر أنّه يجوز أن يكون عامل النصب في قوله ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ هو قوله ﴿وَامْسَحُواْ﴾ ويجوز أن يكون هو قوله ﴿فاغْسِلُواْ﴾ ولكن العاملان إذا اجتمعا على معمول واحد كان إعمال الأقرب أولى فوجب أن يكون عامل النصب في قوله ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ هو قوله: ﴿وَامْسَحُواْ﴾ فثبت أن قراءة ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بفتح اللام توجب المسح أيضاً فهذا وجه الاستدلال بهذه الآية على وجوب المسح ثم قالوا: ولا يجوز دفع ذلك بالأخبار، لأنّها بأسرها من أخبار الآحاد ونسخ القرآن بخبر الواحد لا يجوز[1].

٢- كلمة الشيخ الحلبي قال الشيخ إبراهيم الحلبي عند تفسير الآية قرئ في السبعة بالنصب والجرّ، والصحيح أنّ (الأرجل) معطوفة على الرؤوس في القراءتين نصبها على المحل وجرّها على اللفظ وذلك لامتناع العطف على وجوهكم، للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بجملة أجنبية هي ﴿وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ﴾ والأصل أن لا يفصل بينهما بمفرد فضلاً عن الجملة، ولم يسمع في الفصيح نحو: ضربت زيداً ومررت ببكر و(عمراً) بعطف (عمراً) على (زيداً[2])

---

(١) التفسير الكبير ج١١ ص١٦١

(٢) غنية المتملي في شرح منية المصلي ص ١٦

٣- كلمة الشيخ السندي الحنفي:

قال أبو الحسن الإمام محمد بن عبد الهادي المعروف بالسندي الحنفي في «حاشيته» على «سنن» ابن ماجة - بعد أن جزم بأنّ ظاهر القرآن هو المسح - ما هذا لفظه: وإنّما كان المسح هو ظاهر الكتاب، لأنّ قراءة الجرّ ظاهرة فيه وحمل قراءة النصب عليها لجعل العطف على المحل أقرب من حمل قراءة الجر على قراءة النصب، كما صرّح به النحاة قال لشذوذ الجوار واطراد العطف على المحلّ قال: وأيضاً فيه خلوص عن الفصل بالأجنبي بين المعطوف والمعطوف عليه فصار ظاهر القرآن هو المسح.

٤- كلمة الشيخ برهان الدين الحلبي:

ينقل برهان الدين الحلبي بأنّ جبرائيل عندما علّم الرسول الوضوء أمره بالمسح، يقول: أنّ جبرائيل أوّل ما جاء النبي بالوحي، توّضأ فغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ومسح رأسه ورجليه إلى الكعبين، وسجد سجدتين ففعل النبي ﷺ كما يرى جبرائيل يفعله وقال وفي كلام الشيخ محي الدين مسح الرجلين في الوضوء بظاهر الكتاب وغسلهما بالسنّة المبيّنة للكتاب[١].

وما ذكره أخيراً من كون السنّة مبيّنة للكتاب لا يعوّل عليه، إذ ليس الكتاب مجملاً مبهماً حتى يحتاج إلى البيان والتوضيح من جانب المسح فالمستفاد من القرآن الحكيم هو وجوب المسح فلا يسوغ لمسلم أن يعدل عن القرآن إلى غيره وعلى كل مسلم أن يأخذ بالنصوص القرآنية وأن يترك

---

(١) السيرة الحلبية ج١ ص٢٨

الاجتهادات الباطلة والآراء الفاسدة على خلاف النصوص من الكتاب والسنّة.

نعم بعدما وقف غير واحد من علماء السنّة على أنّ ظاهر الآية يدلّ على مسح الرجلين لا غسلهما التجأوا إلى الاجتهادات المخالفة للكتاب والسنة.

ومن تلك الاجتهادات اجتهاد الفخر الرازي إذ يقول بإيجاب الغسل، لأنه مشتمل على المسح فكان الغسل أقرب إلى الاحتياط والدليل على بطلانه هو كفاية الصلاة أربع ركعات بدل صلاة الصبح والمغرب لأن الصلاة أربع ركعات مشتملة على الركعتين والثلاثة.

ومنها: اجتهاد ابن حزم من أنّ وجوب المسح نسخ بالسنة الدالة على الغسل، وجه البطلان أنّ العمل بالسنّة تجاه القرآن الكريم باطل لأن مكانة القرآن أعلى من أن يعادلها شيء فلا يجوز نسخ القرآن بالسنّة هذا مع أنه اتّفقت الأمّة على أنّ سورة المائدة أخر ما نزل على النبي ﷺ وأنّها لم تنسخ آية منها فكيف تكون آية الوضوء التي نزلت في أواخر عمر النبي ﷺ منسوخة فيجب العمل على وفقها وليس فيها أي نسخ.

ومنها: اجتهاد ابن تيمية لمّا وقف ابن تيمية على أنّ الخفض بالجر يستلزم العطف على الرؤوس فيلزم حينئذٍ مسح الرجلين لا غسلهما التجاء إلى تأويل النص وقال: ومن قرأ بالخفض فليس معناه (وامسحوا أرجلكم) كما يظنّه بعض الناس لأوجه:

أحدها: أنّ الذين قرأوا ذلك من السلف قالوا: عاد الأمر إلى الغسل

والرد عليه: أنه لو صحّ ما ذكره لزم القول بأن السلف تركوا القرآن وراء ظهورهم وأخذوا بما لا يوافق القرآن، ولكن الجدير بالفقيه الواعي هو الأخذ بالآية سواء وافقت مذهب إمامه أم لا.

وهناك طائفة من الروايات تؤيّد ظاهر الآية:

١- في «مسند» أحمد بن حنبل حدثنا عبد الله قال: حدثني أبي حدثنا ابن الأشجعي، حدثنا أبي عن سفيان عن سالم أبي النضر عن بسر بن سعيد، قال: أتى عثمان المقاعد فدعا بوضوء فتمضمض واستنشق ثم غسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ومسح برأسه ورجليه ثلاثاً ثلاثاً ثم قال: رأيت رسول الله ﷺ هكذا توضأ يا هؤلاء أكذلك قالوا: نعم لنفر من أصحاب رسول الله ﷺ عنده[١].

وهذا الحديث صريح في أنّ عثمان بن عفان خليفة زمانه توضأ ومسح رأسه ورجليه وذكر أنه رأى النبي ﷺ توضأ كما توضأ هو أي مسح رأسه ورجليه

٢- في «مسند» عبد الله بن زيد المازني أنّ النبي ﷺ توضأ فغسل وجهه ثلاثاً ويديه مرتين[٢].

٣- في «مسند» تميم بن زيد المازني عن عباد بن تميم عن أبيه قال: رأيت رسول الله ﷺ توضأ ومسح بالماء على لحيته ورجليه قال في

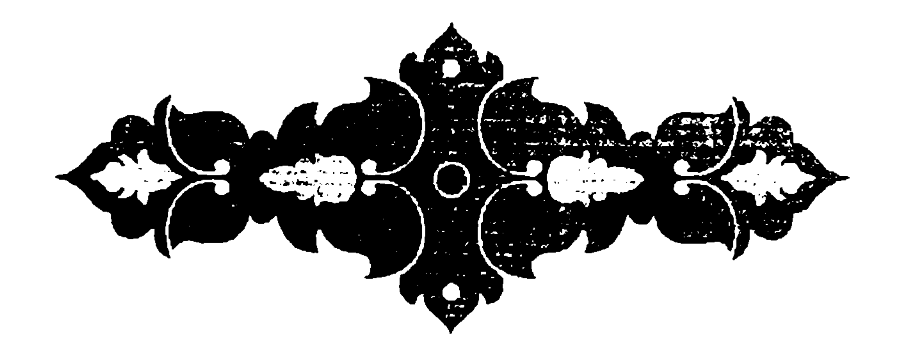
---

(١) مسند أحمد بن حنبل ج١ ص٦٧.

(٢) كنز العمال ج٩ ص٤٥١ ح٢٦٩٢٢.

«الإصابة» رجاله ثقات[١].

وهناك روايات كثيرة تركنا ذكرها رعاية للاختصار وهذه الروايات تدل على أن الفريضة في الوضوء هي المسح، فالحق هو القول بالمسح، لأنه المنصوص عن أهل البيت عليهم السلام وهم يسندون المسح إلى النبي صلى الله عليه وآله فيقع الكلام في الجمع بين الصلاتين.



(١) المصدر السابق ج٩ ص٤٢٩

الكلام في شبهة الجمع بين الصلاتين

إشكال أهل السنة على الشيعة الإمامية بأنّهم يجمعون بين الصلاتين أي يجمعون بين صلاة الظهر والعصر وبين صلاة المغرب والعشاء مع أنّ الجمع بين الفريضتين لا يختص بالشيعة الإمامية بل ورد في صحاح السنّة أنّ النبي ﷺ صلى الظهر والعصر جمعاً بالمدينة في غير خوف ولا سفر فلا إشكال بين كافة المسلمين من شيعة وسنّة في جواز الجمع بين الصلاتين ـ الظهرين والعشائين ـ للعذر من مرض أو سفر أو مطر وقد فعله النبي ﷺ وإنّما الخلاف في جواز الجمع بينهما لغير عذر والشيعة الإمامية أهل المذهب الجعفري مجمعون على جوازه لغير عذر وخالفهم أخواننا السنّة كلّاً أو بعضاً فقالوا بلزوم التفريق وإليك الدليل على جواز الجمع عند الشيعة لغير عذر في الجمع من الكتاب والسنّة.

أما الكتاب:

فقوله تعالى: ﴿**أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً**﴾[1] توضيح الاستدلال بالآية المباركة

---

(١) سورة الإسراء آية ٧٨

يتوقف على مقدمة وهي بيان معنى مفردات ألفاظ الآية الشريفة فيقال: معنى الدلوك والغسق، الدلوك لغة كما جاء في «القاموس»، ومجمع البيان، ومجمع البحرين هو الزوال،

قال المبرد: دلوك الشمس من لدن زوالها إلى غروبها، وأصله من الدلك فسمّي الزوال به، لأنّ الناظر إليها يدلك عينيه لشدّة شعاعها وغسق الليل ظهور ظلامه يقال غسقت الفرجة إذا انفجرت فظهر ما فيها، كما في «مجمع البيان»، وظلمة أوّل الليل كما في «القاموس» فإن فسّر الغسق بظهور أوّل الظلمة كان الغسق عبارة عن أوّل المغرب وفي «مجمع البيان» وقرآن الفجر منصوب على تقدير: وأقم قرآن الفجر وفي الرواية عن الإمام الصادق عليه السلام **«دلوك الشمس زوالها وغسق الليل انتصافه وقرآن الفجر ركعتا الفجر»**[1].

إذا عرفت هذه المقدمة في معنى مفردات الآية فاعلم أنّ المذكور في الآية ثلاثة أوقات وقت الزوال، ووقت المغرب، ووقت الفجر.

وهذا يقتضي أن يكون الزوال وقتاً للظهر والعصر فيكون مشتركاً بين هاتين الصلاتين، وأن يكون أوّل المغرب وقتاً للمغرب والعشاء، فيكون هذا الوقت أيضاً مشتركاً بين هاتين الصلاتين فهذا يقتضي الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء مطلقاً يعني من غير عذر فالآية تدل على جواز الجمع بين الصلاتين.

---

(١) وسائل الشيعة ج٢ ص١٢٧ أبواب مواقيت الصلاة

وهناك روايات كثيرة عن أهل البيت اقتضت جواز الجمع بين الصلاتين مطلقاً أي من دون عذر وعلّة من مرض أو سفر أو مطر وإليك بعض هذه الروايات:

١- ما رواه زرارة عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: «**صلى رسول الله بالناس الظهر والعصر حين زالت الشمس في جماعة من غير علة، وصلى بهم المغرب والعشاء في جماعة من غير علّة وإنّما فعل ذلك رسول الله ليتسع الوقت على أمّته**»[1].

٢- وما رواه عبد الملك القمي عنه عليه السلام قال: قلت له: أجمع بين الصلاتين من غير علّة؟ قال عليه السلام قد فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله أراد التخفيف عن أمّته.

٣- وما رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: جمع رسول الله صلى الله عليه وآله بين الظهر والعصر من غير خوف ولا سفر فقال: أراد أن لا يُحرج أحد من أمّته.

٤- وفي رواية أخرى عن ابن عباس: أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير مطر ولا سفر فقيل لابن عباس ما أراد به؟ قال: التوسيع لأمّته.

٥- ما رواه عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال: «**إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله جمع بين الظهر والعصر بأذان وإقامتين وجمع بين المغرب**

---

(١) وسائل الشيعة ج٣ أبواب المواقيت

والعشاء في الحضر من غير علّة بأذان واحد وإقامتين»[١].

فلو كان قد فرق بينهما لاحتاج إلى أذان وإقامة للعصر وأذان وإقامة للعشاء.

حكمة تشريع الجمع

هي التسهيل والتوسعة على الأمّة وعدم إحراجها بسبب التفريق رأفة بأهل الأشغال والحوائج وهم أكثر الناس إذاً فحكمة تشريع الجمع هو تسهيل الأمر على المكلفين قال تعالى: ﴿**يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ**﴾[٢]

وهناك روايات كثيرة مما يدل على جواز الجمع بين الصلاتين في صحاح أهل السنّة وإليك بعض هذه الروايات:

١- ما رواه البخاري في صحيحه[٣] في باب تأخير الظهر إلى العصر روى بسنده عن جابر بن زيد عن ابن عباس: أنّ النبي ﷺ صلى بالمدينة سبعاً وثمانياً، الظهر والعصر، والمغرب والعشاء والمقصود أنه ﷺ صلى سبعاً وثمانياً جمعاً لما ذكره كل من القسطلاني والشيخ زكريا الأنصاري وجابر بن زيد الراوي لهذا الحديث عن ابن عباس.

---

(١) وسائل الشيعة ج٢ ص١٦١- ١٦٢ باب ٢١ من أبواب المواقيت

(٢) سورة البقرة آية ١٨٥

(٣) المطبوع مع إرشاد الباري للقسطلاني وتحفة الباري لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ج٢ ص ٢٩٢ المطبعة المبنية بمصر سنة ١٣٣٥

١- ما رواه مسلم في صحيحه في جواز الجمع في الحضر بدون عذر[1].

٢- روى أبو الزبير عن سعيد بن جبير أيضاً عن ابن عباس قال: صلى رسول الله الظهر والعصر جميعاً بالمدينة في غير خوف ولا سفر قال أبو الزبير فسألت سعيد لِمَ فعل ذلك؟ فقال سألت أبن عباس كما سألتني فقال: أراد أن لا يُحرج أحداً من أمّته.

وهناك روايات كثيرة بهذا المضمون تركنا ذكرها رعايةً للاختصار فالمتحصل أنّ جواز الجمع عند الشيعة الإمامية قد قامت عليه الأدلّة من الكتاب والسنّة فلا إشكال فيه. فالجمع بين الصلاتين جائز وإن كان التفريق أفضل عند جميع المسلمين فالطعن على الشيعة الإمامية بأنهم يجمعون بين الصلاتين ليس إلا تضليلاً إعلامياً ضدّهم.

وقد استقرّ علماء الجمهور من أهل السنّة على أنّ التفريق واجب لكثرة صدور التفريق من النبي الأكرم ﷺ والسلف الصالح وقد صدع الأئمة من آل محمد ﷺ بجواز الجمع مطلقاً غير أنّ التفريق أفضل وتبعهم في هذا شيعتهم في كل عصر ومصر فإذا هم يجمعون غالباً بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء سفراً وحضراً ولغير عذر.

فيا أيّها القارئ العزيز إنّ الشيعة الإمامية أثبتوا للعالم كله بأنّ الأدلّة الشرعية من الكتاب والسنّة التي فرضت عليهم أن يدينوا بمذهب أهل البيت النبويّ الذين هم أدرى بما فيه في أصول الدين وفروعه وأدلته

---

(١) راجع صحيح مسلم مع شرحه للنووي المطبوعين على هامش إرشاد الباري في شرح البخاري للقسطلاني المجلد الرابع المطبعة المبنية بمصر ص ٤٤٦ إلى آخر الباب

وأحكامه، لأنّهم كانوا على ما كان عليه جدّهم رسول الله ﷺ من الدين. ولذا ترى أن رسول الله ﷺ قد قرنهم بكتاب الله وأوجب التمسك بهم لا بغيرهم مطلقاً، ونهت تلك الأدلّة أشدّ النهي عن مخالفتهم والتقدم عليهم حتى أنّها حكمت بضلال من لم يتمسك بهم، كما نصّ عليه حديث الثقلين المتواتر بين الفريقين وقد دقق الشيعة الإمامية في أدلّة المسلمين من الكتاب والسنّة فلم يجدوا في شيء منها ما يمكن أن يكون مجوّزاً للرجوع إلى مذهب غير مذهب أهل البيت عليهم السلام إذ ليست فيها الدلالة أو الإشارة إلى جواز الأخذ بالمذاهب الأربعة التي حدثت في العصور المتأخرة والّتي لم تكن موجودة في عصر النبي ﷺ ولا في عصر أصحابه وإنما أحدثها الملك الظاهر بيبرس البندقداري في مصر القاهرة سنة «٦٦٥ هجرية» وأوجب الرجوع إليها، وحرّم الرجوع إلى غيرها على ما سجّله المقريزي في «خططه» ج٢ ص٣٤٤ باب ذكر مذهب أهل مصر فإنه قال: أنه - يعني بيبرس - ولّي بمصر القاهرة أربعة قضاة وهم الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي فاستمرّ ذلك من سنة خمس وستّين وستّمائة حتى لم يبق في مجموع أمصار الإسلام مذهب من مذاهب الإسلام سوى هذه المذاهب الأربعة وعقيدة الأشعري إلى أن قال: وعُوديّ من تمذهب بغيرها ولم يولّ قاضٍ ولا قبلت شهادة أحد ولا قُدّم للخطابة والإمامة والتدريس أحد ما لم يكن مقلداً لأحد هذه المذاهب الأربعة وأفتى فقهاء هذه الأمصار في هذه المدة بوجوب إتّباع هذه المذاهب وتحريم ما عداها والعمل على هذا إلى اليوم انتهى كلام المقريزي في هذا المجال فيعلم من هذه القصة أنّ سبّب انتشار هذه المذاهب

الأربعة لأهل السنة هو حاكم الجور وهو الملك بيبرس الذي لا تجب إطاعته شرعاً لأنه لم يكن نبياً ولا وصيّاً.

ومن هنا يظهر أنّ أئمّة الشيعة يكون تعيينهم من قبل الله بواسطة الرسول بالآيات والروايات التي تقدم ذكرها في أدلّة الإمامة، فراجع هذا، بخلاف أئمة السنّة فكان تعيينهم بواسطة سلاطين الجور وإلى يومنا هذا تكون السلطات الظالمة وراء هذه المذاهب وتدافع عنها حفاظاً لمصالحها الشخصية.

فالشيعة الإمامية أخذت بمذهب أهل البيت عليهم السلام نزولاً على حكم الأدّلة الشرعية القطعية من الكتاب والسنّة فنتيجة البحث أنه لا دليل لأهل السنّة على وجوب الأخذ بالمذاهب الأربعة وأمّا الشيعة الإمامية فإنّهم دانوا بمذهب أهل البيت النبوي مذهب رسول الله صلى الله عليه وآله صاحب الشريعة الإسلامية من عهد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب والصديقة الكبرى فاطمة الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وآله والأئمة الأحد عشر من أبنائه عليهم السلام إلى يومنا هذا وما بعده حتى تقوم الساعة.

وذلك لأن الأدلة الشرعية هي التي أخذت بأعناق الشيعة الإمامية إلى الخضوع لمذهبهم عليهم السلام وسلوك طريقتهم والأخذ بقولهم والتمسك به لأن قول النبي صلى الله عليه وآله هو الحق وحكمه هو الفصل كما في قوله تعالى: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا**﴾ [1] وقد تقدم قول النبي صلى الله عليه وآله في أئمّة الشيعة من أهل بيته فكيف يسوغ لهم أن يرجعوا إلى

---

(١) سورة الحشر آية ٧

غيرهم وهم يرون أنّ رسول الله ﷺ يحذّر أمّته من عصيانهم وينهاهم عن الركون إلى غيرهم؟!،

فيقول في حديث الثقلين: «**فلا تقدّموهم فتهلكوا ولا تعلّموهم فإنهم أعلم منكم**» فمفاد الأدلة الشرعية أنّ الله هو الذي اختار محمداً للنبوّة واختار الأئمة الاثني عشر من ذريّته للإمامة فنتيجة البحث أنّ المذاهب الأربعة مذاهب سياسية ومذهب الشيعة مذهب ديني، لأنّه بتعيين من صاحب الرسالة والدين

والقول بالجبر أيضاً يكون سياسياً إذ للقول بالجبر الدافع السياسي الذي روجت له السلطات المنحرفة إذ وضعت أحاديث لفكرة الجبر لتخدير الناس عن التحرّك والقيام بأيّ ثورةٍ ضدّهم.

الكلام حول شبهة السجود على التربة

يطعنون على الشيعة بأنّهم يسجدون على التربة لغاية مخالفتهم للإسلام ثم قالوا: والسجود عل التربة كالسجود للصنم محرم، كما في رسالة مردوخ الكردستاني ص٦٣.

الجواب:

ولا يخفى جهل هذا القائل إذ لا فرق بين السجود على التربة والسجود على السجّاد فلو كان السجود على التربة كالسجود للصنم لكان السجود على السجّاد كذلك.

نعم إنما يسجد الشيعة لله على التربة، لأنّ أئمّتهم لم يجوّزوا لهم السجود لله تعالى في فرائضهم إلّا على أرض طاهرة أو على ما أنبتته الأرض غير مأكول ولا ملبوس استناداً لقول النبي ﷺ: «**جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً**» ولذلك اتخذوا التربة من تراب طاهر للسجود عليها، وآثروا تراب أرض كربلاء على غيرها لما ورد في السجود على تربتها من فضلٍ وتأسياً بإمامهم الصادق عليه السلام فإنّهم رووا أنّه عليه السلام كانت له خريطة فيها تراب من أرض كربلاء يسجد عليه في صلاته هذا وأمّا بعض أصحاب المذاهب الأربعة فقد جوّز الصلاة بالنجاسات العينية كما جوّزوا الوضوء بلا نيّة وقد خالف بذلك قول النبي ﷺ «**وإنّما الأعمال بالنيّات**».

يقول أبو المعالي الجويني السنّي إمام الحرمين في كتابه «مغيث الخلق» طبع مصر سنة ١٣٥٣ ميلادي ص ٥٣ جوّز أبو حنيفة الصلاة مع النجاسة وجوّز الوضوء من غير نيّة وقال: في ص ٥٥ منه وكذلك جوّز الصلاة في جلد الكلب مع أنّ الصلاة في النجاسة أو في جلد الكلب يناقض مقصود الشرع من الصلاة: أعني التّقرب بها إلى الله تعالى.

وقد نهى الشارع عن اقتناء الكلب حتى اعتبر العدد في غسل ولوغه وغلّظ بضم التراب إلى الماء الطهور، فكيف يجوز التقرب إلى الله تعالى بثوب مأخوذ من جلد حيوان حرّم الشرع اقتناءه وكيف كان فقد اختلف الشيعة والسنّة في شرائط المسجود عليه ولم يختلف في المسجود له.

توضيح ذلك: أنه اتفق المسلمون على وجوب السجود في الصلاة في كل ركعة مرتين لله تعالى فالمسجود له هو الله سبحانه وتعالى الذي يسجد له من

في السموات والأرض، وشعار كل مسلم قوله تعالى: ﴿لا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لله الَّذِي خَلَقَهُنَّ﴾(١) فلا خلاف بين المسلمين في المسجود له لأنه هو الله سبحانه وتعالى، وإنّما الخلاف في شروط المسجود عليه أعني ما يضع الساجد جبهته عليه فالشيعة الإمامية تشترط كون المسجود عليه أرضاً أو ما ينبت منها غير مأكول ولا ملبوس كالحصر والبواري وما أشبه ذلك وخالفهم في ذلك غيرهم من أصحاب المذاهب وإليك نقل الآراء:

قال الشيخ الطوسي ـ وهو يبيّن آراء الفقهاء من الشيعة ـ لا يجوز السجود إلاّ على الأرض أو ما أنبتته الأرض ممّا لا يؤكل ولا يلبس من قطن أو كتان مع الاختيار، وخالف جميع الفقهاء في ذلك والمخالف هو أهل السنة ـ إذ أجازوا السجود على القطن والكتاب والشعر والصوف وغير ذلك إلى أن قال: لا يجوز السجود على شيء وهو حامل له كطرف الرداء وكمّ القميص وغيرهما وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة وأصحابه إذا سجد على ما حامل له كالثياب التي عليه أجزأه،

وقال العلامة الحلي: ـ وهو يبيّن آراء الفقهاء فيما يسجد عليه ـ لا يجوز السجود على ما ليس بأرض ولا من نباتها كالجلود والصوف عند علمائنا أجمع وأطبق الجمهور على الجواز.

وقد اتفقّت الشيعة على ذلك إتّباعاً لأئمّتهم الذين هم أعدال الكتاب

---

(١) سورة فصلت آية ٣٧

وقرنائه في حديث الثقلين.

وروى الصدوق بإسناده عن هشام بن الحكم أنه قال لأبي عبد الله عليه السلام أخبرني عما يجوز السجود عليه وعما لا يجوز؟ قال: «**السجود لا يجوز إلاّ على الأرض أو على ما أنبتت الأرض إلاّ ما أكل أو لُبس**» فقال له: جعلت فداك ما العلّة في ذلك؟

قال: «**لأنّ السجود خضوع لله عزّ وجلّ فلا ينبغي أن يكون على ما يؤكل ويلبس، لأن أبناء الدنيا عبيد ما يأكلون ويلبسون والساجد في سجوده في عبادة الله عزّ وجلّ، فلا ينبغي أن يضع جبهته في سجوده على معبود أبناء الدنيا الذين اغتروا بغرورها**»[1].

فإنّ الغاية من السجود هي التذلّل، فلا تحصل بالسجود على غير الأرض وروي عن جعفر بن محمد عليه السلام أنّه قال: «**ينبغي للمصلي أن يباشر بجبهته الأرض ويعفّر وجهه في التراب لأنه من التذلّل لله**»[2].

وحسبنا حجة ما رواه الفريقان عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «**جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً**»[3].

والمتبادر من الحديث أنّ كل جزء من الأرض مسجد وطهور يسجد عليه ويقصد للتيمم، وعلى ذلك فالأرض تقصد للجهتين للسجود تارة،

---

(١) وسائل الشيعة ج٣ الباب الأوّل من أبواب ما يسجد عليه، الحديث الأول

(٢) مستدرك الوسائل ج٤ باب ١٠ من أبواب ما يسجد عليه

(٣) صحيح البخاري ج١ ص١١٣ باب فضل استقبال القبلة.

وللتيمم أخرى.

ويؤكد على حصر السجود على الأرض أنّ النبي الأعظم ﷺ وصحبه الكرام كانوا ملتزمين بالسجود على الأرض متحمّلين شدّة الرمضاء ولم يسجد أحد يوم ذاك على الثوب إذ لو جاز السجود على الثوب لما كان الحاجة إلى تبريد الحصى بأكفّهم لرفع الأذى عن الجبهة ثم السجود عليها عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: (كنت أصلّي مع النبي ﷺ الظهر فأخذ قبضة من الحصى فأجعلها في كفّي حتى أسجد ثم أحولها إلى الكفّ الأخرى حتى تبرد ثم أضعها لجبيني حتى أسجد عليها من شدة الحرّ)[١].

وعلق عليه البيهقي بقوله: (لو جاز السجود على ثوب متصل به لكان ذلك أسهل من تبريد الحصى بالكفّ ووضعها للسجود[٢].

ومن الواضح أنه لو كان السجود على مطلق الثياب سواء كان متصلاً أم منفصلاً جائزاً - كما هو المتعارف عند أهل السنة في عصرنا الحاضر - لكان أسهل من تبريد الحصى، ولأمكن حمل منديل أو ما شابه للسجود عليه.

روى أنس قال: (كنّا مع رسول الله ﷺ في شدّة الحرّ فيأخذ أحدنا الحصباء في يده فإذا أبرد وضعه ويسجد عليه)[٣].

وهذه الروايات تدل بالصراحة على أنّ السنة في الصلاة كانت جارية

---

(١) مسند أبي يعلى ج٣ ص٤٢٦ ح١٩١٦، كنز العمال ج٨ ص٣٧ ح٢١٧٤٦.

(٢) سنن الكبرى للبيهقي ج٢ ص١٠٥

(٣) السنن الكبرى ج٢ ص١٠٦.

على السجود على الأرض فقط حتى أنّ الرسول ﷺ لم يفسح للمسلين العدول عنها إلى الثياب المتصلة أو المنفصلة، وهو ﷺ مع كونه بالمؤمنين رؤوفاً رحيماً أوجب عليهم مسّ جباهم الأرض، وإن كانت آذتهم شدّة الحرّ.

فإذاً الطعن على الشيعة الإمامية بأنّهم يقولون بحصر السجود على الأرض أو ما أنبتته الأرض ليس إلا تضليلاً إعلامياً ضدّهم.

والنتيجة أنّ ما التزمت به الشيعة الإمامية هو عين ما جاءت به السنّة النبوية، لأنّ المتأمّل في الروايات يجد، وبدون تردّد، أنّ السجود على الأرض أو ما أنبتته الأرض هو السنة وأنّ السجود على السجاد والفرش ونحوهما هو البدعة ولكن ليست هذه أوّل قارورة كُسرت في الإسلام، بل نظائرها كثيرة في فقه المذاهب الأربعة أليس من الغريب أن ينكر هؤلاء على الشيعة الإمامية سجودهم على التراب ويرضون لأنفسهم أن يسجدوا على السجاد والموكيت؟؟! ممّا لم يكن على عهد النبي ﷺ فليس ذلك إلا تضليلاً إعلامياً ضدّ شيعة آل بيت الرسالة النبوية ولا ذنب لهم إلا أنهم من أتباع أهل بيت النبوّة لا الصحابة.

فنتيجة البحث من البداية إلى النهاية هي أنّ الشيعة الإمامية هم على طريق الإسلام المحمدي ﷺ مائة بالمائة وهم الفرقة الناجية والشاهد على ذلك يتضح بعد مقدمة وهي الفرق بين السنة والشيعة فيما هو مستند العقيدة الإسلامية والأحكام الفرعية وحاصل الفرق، أن مستند العقيدة الإسلامية والأحكام الفرعية عند الشيعة الإمامية هو السنّة النبويّة المطهّرة

وهي قول النبي وفعله وتقريره وأمّا مستند أهل السنّة فهو اجتهادات الصحابة.

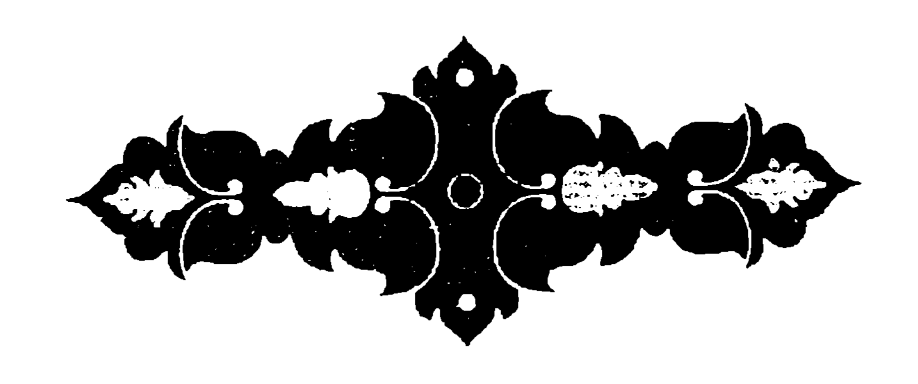
ولهذا كلّ ما نرى اليوم عند الشيعة الإمامية هو من النبي والقرآن الكريم وكلّ ما نرى عند أهل السنّة هو من الصحابة، مثلاً كون الشيعة من أتباع أهل البيت عليهم السلام إنما هو ببلاغ من النبي صلى الله عليه وآله إذ أمرنا وجميع المسلمين بوجوب إطاعة أهل البيت وإمامتهم وقيادتهم كحديث الغدير وحديث الثقلين وحديث السفينة وحديث المنزلة وغيرها من الأحاديث النبوية ثم أمرنا الله سبحانه وتعالى بقوله: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا**﴾[1]، فالدعوة إلى التشيّع لعلي بن أبي طالب عليه السلام إنّما هو من صاحب الرسالة

وأما ظاهر التسنّن من أهل السنّة فإنّما حدثت في المجتمع الإسلامي نتيجة لاجتهادات الصحابة ومخالفتهم للنصوص الدينية حتى في حياة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله إذ لا نرى عند أهل السنّة اليوم إلا صلاة التراويح في شهر رمضان ـ وحرمه متعة النساء ومتعة الحج وحيّ على خير العمل في الأذان ولزوم الصلاة خير من النوم في أذان الصبح. هذه الأمور كلها بدعة من عمر بن الخطاب وفي الحديث النبوي إن كل بدعة ضلالة والضلالة في النار فما وصل عن النبي صلى الله عليه وآله إلى الشيعة الإمامية هو حكم الله تعالى وليس من اجتهادات النبي صلى الله عليه وآله إذ النبي والأئمة ليسوا من المجتهدين، لأنهم كانوا

---

(١) سورة الحشر آية ٧

يعلمون أحكام الله تعالى والاجتهاد إنما يتصوّر لمن لا يعلم الأحكام من أدلتها فيرجع إلى الأدلة الشرعية لاستنباط الأحكام الفرعية فما هو عند الشيعة الإمامية من الإسلام وما هو عند أهل السنة من اجتهادات بعض الصحابة فالطائفة الناجية هي أتباع الرسول الأعظم لا أتباع الصحابة.



خاتمة الكتاب:

في مجموعة من الأسئلة الّتي طرحها أحد طلاب المدارس العلمية لأهل السنّة على أستاذه من خلال الجلسات والمباحث الخاصّة وقد بقيت هذه الأسئلة دون جواب ولا يعلم سرّ عدم الجواب من الأستاذ!!

وإليك أيّها القارئ العزيز بعض تلك الأسئلة:

السؤال ١:

حول ما يقال أنّ خلافة أبي بكر رضي الله عنه قضية مجمع عليه فهل صحيح أنّ علياً وأصحابه لم يكونوا ضمن هذا الإجماع، وأنّ هكذا إجماع تجري عليه اللعنة من الله عزّ وجلّ، كما قال ابن حزم: لعنة الله على كلّ إجماع يخرج منه علي بن أبي طالب ومن بحضرته من الصحابة(١)؟

السؤال ٢:

هل يصح ما يقال أنّ خلافة أبي بكر رضي الله عنه لم تكن بالشورى ولا

---

(١) المحلى ج٩ ص٣٤٥

بإجماع المسلمين، بل كانت لمجرّد رأي شخص واحد وهو عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وإذا كانت كذلك فهل يجب على جميع المسلمين أن يتبعوا شخصاً واحداً ـ ولم يكن في ذلك الوقت خليفة، بل كان من آحاد المسلمين ومواطناً في بلاد المسلمين ـ ولماذا يهدر دم المتخلّف من البيعة؟ وهل شخص واحد له قيمومة على جميع الناس إلى يوم القيامة؟

هناك فئة من علمائنا ـ نحن أهل السنة ـ مثل أبو يعلى[١] الحنبلي والقرطبي[٢] والغزالي[٣] وعضد الدين الأيجي[٤] ومحيي الدين بن

---

(١) يقول أبو يعلى الحنبلي: لا تنعقد إلا بجمهور أهل العقد والحلّ من كل بلد ليكون الرضا به عاماً والتسليم لإمامته إجماعاً وهذا مذهب مدفوع ببيعة أبي بكر على الخلافة باختيار من حضرها ولم ينتظر ببيعته قدوم غائب عنها الأحكام السلطانية ص٣٣

(٢) يقول القرطبي: فإن عقدها واحد من أهل الحل والعقد فذلك ثابت ويلزم الغير فعله خلافاً لبعض الناس حيث قال لا ينعقد إلا بجماعة من أهل العقد والحلّ ودليلنا: أن عمر عقد البيعة لأبي بكر جامع أحكام القرآن ج١ ص٢٧٢

(٣) يقول الغزالي: إمام الحرمين اعلموا أنه لا يشترط في عقد الإمامة الإجماع بل تنعقد الإمامة وإن لم تجمع الأمة على عقدها والدليل عليه أن الإمامة لما عقدت لأبي بكر ابتدر لإمضاء أحكام المسلمين ولم يتأن لانتشار الأخبار إلى من نأى من الصحابة في الأقطار ولم ينكر منكر، فإذا لم يشترط الإجماع في عقد الإمامة لم يثبت عدد معدود ولا حدّ محدود فالوجه الحكم بأنّ الإمامة تنعقد بعقد واحد من أهل الحلّ والعقد الإرشاد في الكلام ص ٤٢٤

(٤) يقول عضد الدين الأيجي: إذا ثبت حصول الإمامة بالاختيار والبيعة فاعلم أنّ ذلك لا يفتقر إلى الإجماع، إذ لم يقم عليه دليل من العقل والسمع بل الواحد والاثنان من ←

العربي المالكي[1] أنكروا وجود هكذا إجماع بل قالوا: بعدم لزومه.

السؤال ٣:

هل صحيح أن بعض قيادات وأئمّة وفقهاء والمحدثين من السلف ومعتمدي المذهب حسب كلام الزهري كانوا من أولاد الحرام وأولاد الزنا؟

قرأت ذلك في كتاب المحلى للإمام ابن حزم وجعلني أفكر طويلاً في مدى صحة هذا الكلام وعلى فرض الصحة هل يجب علينا إتّباع هؤلاء؟

يذكر صاحب المحلى كلامه في مسألة صحة الصلاة خلف ولد الزنا ويقول عن الزهري قال: كان أئمّة من ذلك العمل، قال وكيع: يعني من الزنا[2].

وشعبة بعد سنتين وهرم بن حيان بعد أربع سنوات والإمام مالك بعد ثلاثة سنوات والإمام الشافعي بعد أربع سنوات من موت آبائهم ولدوا[3].

أهل الحل والعقد كاف لعلمنا أنّ الصحابة مع صلابتهم في الدين اكتفوا بذلك كعقد عمر لأبي بكر وعقد عبد الرحمن بن عوف لعثمان ولم يشترطوا اجتماع من في المدينة فضلاً عن اجتماع الأمة، هذا ولم ينكره عليه أحد وعليه انطوت ا لإعصار إلى وقتنا هذا المواقف في الكلام ج٨ ص٣٥١

(١) ابن العربي المالكي قال: لا يلزم في عقد البيعة للإمام أن تكون من جميع الأنام، بل يكفي لعقد ذلك اثنان أو واحد شرح سنن الترمذي ج١٣ ص٢٢٩

(٢) المحلى ج٤ ص٢١٣

(٣) خزائن ٢١٧، المعارف ص٥٩٤، وسير أعلام النبلاء ج٨ ص١٣٢

السؤال ٤:

هل يصح ما قيل أنّ أبا حنيفة إمامنا الأعظم كان نصرانياً ولد وأبوه مسيحي وبعد ذلك تشرّف بالإسلام ينقل الخطيب البغدادي من ابن أسباط ولد أبو حنيفة وأبوه نصراني[1].

السؤال ٥:

هل يصحّ ما يقال: أنّ سيّدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يشك في إسلام نفسه وكان يرى أنه من المنافقين؟

فقد أورد ذلك الذهبي في تاريخه وأن سيدنا عمر كان يصرّ على حذيفة بن اليمان ليقول له هل هو من المنافقين؟

حذيفة أحد أصحاب النبي كان النبي ﷺ أسر إليه أسماء المنافقين.. وناشده عمر بالله: أنا من المنافقين[2].

السؤال ٦:

هل يصح ما يقال أنّ بعض أصحاب النبي ﷺ كانوا من المنافقين جاء في صحيح مسلم عن النبي ﷺ «**في أصحابي اثنا عشر منافقاً، فيهم**

---

(١) تاريخ بغداد ج١٣ ص٣٢٤

(٢) تاريخ الإسلام الخلفاء ص ٤٩٤ البداية والنهاية ج٥ ص٢٥ جامع البيان ١١ : ١٦

ثمانية لا يدخلون الجنّة حتى يلج الجمل في سمّ الخيـاط»[(١)] وفي قصة التآمر ليلة العقبة عندما رجع النبي ﷺ من غزوة تبوك وأراد العبور من الوادي كان قد تواطئ اثنا عشر من الصحابة على قتله وهجموا عليه وقد لثموا وجوههم..! ومن هؤلاء الصحابة؟ قد أورد ابن حزم أسماء خمسة منهم يقول: أنّ أبا بكر وعمر وعثمان وطلحة وسعد بن أبي وقاص أرادوا قتل النبي ﷺ وإلقائه من العقبة في تبوك[(٢)].

السؤال ٧:

هل يصح ما يقال أن الإمام البخاري كان من النواصب ومن أعداء أهل بيت النبي ﷺ لأنه روى عن النواصب ومن عرف بلعنه عليّاً عليه السلام، مثل حريز بن عثمان الحمصي الذي كان يلعن عليّاً في اليوم والليلة مائة وأربعين مرة[(٣)] وإسحاق بن سويد بن هبيرة[(٤)] وثور بن يزيد الحمصي[(٥)] وحصين بن نمير الواسطي[(٦)] وزياد بن علاقة الثعلبي الذي كان يسبُّ الحسنين عليهما السلام[(٧)]

(١) صحيح مسلم ج٨ ص١٢٢ - كتاب صفات المنافقين، مسند أحمد ج٤ ص٣٢٠، البداية والنهاية ج٥ص ٢٠

(٢) المحلى ج١١ ص٢٢٤

(٣) تهذيب التهذيب ج٢ ص٢٠٧ مقدمة فتح الباري كان ينتقص من علي ويناله

(٤) تهذيب التهذيب ج٣ ص٣٠٣

(٥) تهذيب التهذيب ج٤ : ص ٣٠ كان إذا ذكر علياً يقول لا أحبّ رجلاً قتل جدّي

(٦) تهذيب التهذيب ج٢ ص ٣٣٧ كان يحمل على علي عليه السلام

(٧) تهذيب التهذيب ج٧ ص٣٠٨ كان يقع في الحسن والحسين عليهما السلام

وسائب بن فروخ الذي كان من أعداء أهل بيت النبي ﷺ والذي استهزأ بهم وهجاهم في شعره[١] وعمران بن حطان الذي مدح ابن ملجم قاتل سيّدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه[٢] وقيس بن أبي حازم[٣] وغيرهم ما يزيد على الثلاثين، فهو بالرغم من روايته عن هؤلاء النواصب والخوارج لم يروِ ولا حديثاً واحداً عن الإمام جعفر بن محمد رضي الله عنه الذي نعدّه نحن السنّة من العظماء[٤].

السؤال ٨:

هل صحيح ما يقال أنّ سيّدنا عمر بن الخطاب الخليفة الثاني في أيّام خلافته لم يكن يعرف بحكم التيمم وإذا سئل عن حكم المجنب الفاقد للماء كان يقول بترك الصلاة حتى يجد الماء حتى لو استمر شهراً أو شهرين!

روى الإمام النسائي: كنّا عند عمر فأتاه رجل فقال: يا أمير المؤمنين ربّما نمكث الشهر والشهرين ولا نجد الماء؟ فقال عمر: أمّا أنا فإذا لم أجد الماء لم أكن لأصلّي حتى أجد الماء...[٥]

---

(١) تهذيب التهذيب ج٣ ص ٣٩٠ كان هجّاء خبيثاً فاسقاً مبغضاً لآل الرسول مائلاً إلى بني أميّة مادحاً لهم - العتب الجميل ص١١٥

(٢) تهذيب التهذيب ج٨ ص ١١٣

(٣) تهذيب التهذيب ج٨ ص ٣٤٧

(٤) سير أعلام النبلاء

(٥) سنن النسائي ج١ ص١٦٨، وقد رواه البخاري في ج١ ص ٧٠ باب المتيمم.. الخ

السؤال ٩:

هل صحيح أننّا أهل السنة نرى أن أبا بكر أكرم على الله من النبي ﷺ ونروي، أنه جاءت امرأة من الأنصار إلى النبي ﷺ وقالت له: يا رسول الله! رأيت في المنام كأن النخلة التي في داري وقعت وزوجي في السفر فقال ﷺ: يجب عليكٍ الصبر فلن تجتمعي به أبداً، فخرجت المرأة باكية فرأت أبا بكر، فأخبرته بمنامها ولم تذكر له قول النبي ﷺ، فقال اذهبي فإنّك تجتمعين به في هذه الليلة فذهبت إلى النبي ﷺ وأخبرته بزوجها، فنظر إليها طويلاً فجاءه جبرئيل وقال: يا محمد! الذي قلته هو الحق، ولكن لما قال الصديق أنك تجتمعين به في هذه الليلة استحيا الله أن يجري على لسانه الكذب، لأنه صديق فأحياه كرامة له[1]

فيجرى الله الكذب على لسان النبي ﷺ ولا يجري على لسان أبي بكر حتى لا تمسّ شخصيته بشيء!

السؤال ١٠:

هل يصح أن يقال أنّ أمّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها منعت من إيتاء جنازة الحسن بن علي سيد شباب أهل الجنّة إلى جانب قبر النبي ﷺ؟ ونرى أنّها طلبت أن يؤتى بجنازة سعد بن أبي وقاص إلى المسجد النبوي وصلّت عليه. ألم يكن الإمام الحسن سبط رسول الله ﷺ مؤمناً من المؤمنين؟ أو لم تكن

---

(١) نزهة المجالس ج٢ ص١٨٤ وانظر الغدير ج٧ ص ٢٤٨

عائشة أمّ المؤمنين؟!

السؤال ١١:

هل صحيح أنه لا يوجد حديثٌ واحدٌ صحيحٌ بأنّ النبي ﷺ دعى أبا بكر بـ (الصديق) وكذلك عمر بـ (الفاروق) ولم يصفهما بهذين الوصفين، وأنّ وصف الصديق والفاروق طبقاً للروايات مختصّ بسيّدنا علي رضي الله عنه ينقل الطبري عن عباد بن عبد الله يقول: سمعت عليّاً يقول: «**أنا عبد الله وأخو رسوله وأنا الصديق الأكبر لا يقولها بعدي إلاّ كاذب مفتر، صليت مع رسول الله ﷺ قبل الناس بسبع سنين**»[١].

السؤال ١٢:

هل يصح ما يقال: أنّ بني أميّة أيّام حكمهم كانوا لا يرتضون اسم علي رضي الله عنه وكانوا يقتلون المولود بهذا الاسم! وأنّ شخصاً اسمه رباح غيّر اسم ابنه علي من (علي) إلى (عُلى) بالضّم خوفاً من سلطانهم؟! وعليه فكيف ندافع عنهم.

يقول المزّي: كانت بنو أميّة إذا سمعوا بمولود اسمه علي قتلوه، فبلغ ذلك رباحاً فقال: هو - يعني علي بن رباح - (عُلى) وكان يغضب من علي ويحرج على من سمّاه به[٢].

---

(١) تاريخ الطبري ج١ ص٥٣٧

(٢) تهذيب الكمال ج١٣ ص ٢٦٦ تهذيب التهذيب ج٧ ص٢٨١

السؤال ١٣:

هل أنّ ذكر فضائل علي ؓ كان ممنوعاً وأن سبّه ولعنه كان جائزاً بل يمدح صاحبه؟! لماذا ولأيّ غاية؟ ينقل الإمام الذهبي عن عبد الله بن شداد قوله: وددت أنّي قمت على المنبر من غدوة إلى الظهر فأذكر فضائل علي بن أبي طالب ؓ ثم أنزل، ثم أنزل فيُضرب عنقي[1].

السؤال ١٤:

يقال أنّ كعب الأحبار اليهودي كان معتمداً للدولة في فترة حكم الخليفة الثاني ؓ وقد أسلم بعد وفاة النبي ﷺ وهو الذي أدخل الإسرائيليات في التفسير والحديث كما يقول الإمام الذهبي: كان يحدّثهم عن الكتب بالاسرائيليات[2].

السؤال ١٥:

هل صحيح أنّ أبا هريرة روى أحاديث تضع من شأن ومقام أنبياء الله العظام وتقدح فيهم وأخرجها له البخاري في صحيحه نذكر على سبيل المثال:

١- أنّ النبي إبراهيم كذب ثلاث مرات: لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث

---

(١) سير أعلام النبلاء ج٣ ص٤٨٩

(٢) سير أعلام النبلاء ج٣ ص٤٨٩

كذبات[١] يقول الفخر الرازي حول نسبة الكذب إلى الأنبياء لا يحكم بنسبة الكذب إليهم إلاّ الزنديق[٢].

٢- يقول أبو هريرة: أنّ النبي موسى عليه السلام بعد الغسل جاء عارياً إلى بني إسرائيل مكشوف العورة حتى شوهدت عورته - والعياذ بالله - لرفع التهمة التي وجهت إليه: فرأوه عرياناً أحسن ما خلق الله وأبرأ مما يقولون[٣].

السؤال ١٦:

هل صحيح ما يقال أنّ الشيطان نفذ إلى قلب رسول الله صلى الله عليه وآله على أنه وحي من الله تعالى ثم تدارك الله تعالى ذلك ونسخه.

روى البخاري في تفسير سورة الحج عن ابن عباس (ألقى الشيطان في أمنيته إذا حدث ألقى الشيطان في حديثه، فيبطل الله ما يلقي الشيطان ويحكم آياته[٤] ويقول ابن حجر العسقلاني: جرى على لسانه حين أصابه سنة وهو لا يشعر وقيل: أنّ الشيطان ألجأه إلى أن قال بغير اختياره[٥].

---

(١) البخاري ج٤ ص١١٢

(٢) التفسير الكبير ١٨٦ : ٢٢ و ١٤٨ : ٢٦

(٣) البخاري ج٤ ص ١٢٩ بدء الخلق دار المعرفة

(٤) البخاري ج٣ ص ١٦٠/ سورة الحج

(٥) فتح الباري ج٨ ص ٢٩٤ - كتاب التفسير/ الحج

السؤال ١٧:

يقال: أنّ جميع الأحاديث الواردة في فضائل معاوية مكذوبة ولا توجد حتى رواية واحدة صحيحة وقد صرّح بذلك كبار علماء السنّة:

١- يقول ابن تيمية: طائفة وضعوا لمعاوية فضائل ورووا الحديث عن النبي ﷺ في ذلك كلها كذب[١].

٢- ويقول العيني: فإن قلت: قد ورد في فضله ـ معاوية ـ أحاديث كثيرة قلت: نعم ولكن ليس فيها حديث صحيح يصح من طرف الإسناد نص عليه ابن راهويه والنسائي وغيرهما فلذلك قال البخاري: باب ذكر معاوية ولم يقل: فضله ولا منقبته[٢].

٣- ويقول الشوكاني: اتفق الحفاظ على أنّه لم يصح في فضائل معاوية حديث[٣].

٤- ويقول ابن حجر في ترجمة إسحاق بن محمد السوسي: ذلك الجاهل الذي أتى بالموضوعات السمجة في فضائل معاوية رواها عبيد الله السقطي عنه فهو المتهم بها أو شيخه[٤].

---

(١) منهاج السنة ج٢ ص٢٠٧

(٢) عمدة القاري ج١٦ ك ٢٤٩

(٣) الفوائد المجموعة: ص٤٠٧ ح١٩٢

(٤) لسان الميزان ج١ ص٣٧٤ ـ الغدير ج١١ ص٧٥ ـ سفر السعادة ـ فيروز آبادي ج٢ ص٤٢٠ ـ كشف الخفاء «عجلوني» ص ٤٢٠

السؤال ١٨:

هل صحيح ما يقال أنّ هناك أشخاصاً في صدر الإسلام حدثت لهم الرجعة بعد الموت مثل زيد بن خارجة[١] الذي توفي في عهد عثمان ﵁ وعاد إلى الحياة وتكلم. وأيضاً عشرات الأشخاص الآخرين أوردهم ابن أبي الدنيا المتوفى في سنة ٢٨١ هجري في كتابه، وكما أنّ هناك بعض الصحابة والتابعين مثل أبي الطفيل[٢] والأصبغ بن نباتة[٣] وغيرهم يعتقدون بالرجعة، وعليه فلماذا نستنكر وجود هذه العقيدة ـ الرجعة ـ عند الشيعة؟ ولماذا يعاب على رواة كبار أمثال جابر بن يزيد الجعفي الذي كان يحفظ آلاف الأحاديث لسبب أنه كان يعتقد بالرجعة فيقصى من الوثاقة ويجرح فيه كما صرح بذلك مسلم في مقدمة صحيحه[٤]؟

السؤال ١٩:

هل صحيح أنّ أبا بكر ﵁ كان قد أعدّ خطة لقتل علي ﵁ وهيأ لها خالد بن الوليد، ولكنه خاف من تنفيذها وعواقبها فانصرف عنها! كما ينقل ذلك السمعاني. روى عنه - أي الرواجني حديث أبي بكر أنه قال:

(١) من عاش بعد الموت ٢٠ الرقم ١، أسد الغابة ج٢ ص ٢٢٧

(٢) المعارف ص٣٤١

(٣) تهذيب الكمال ج٣ ص ٣٠٨

(٤) راجع صحيح مسلم ج١ المقدمة باب الكشف عن معايب رواة الحديث

لا يفعل خالد ما أمر به فسألت الشريف عمر بن إبراهيم الحسيني بالكوفة عن معنى هذا الأمر فقال: كان أمر خالد بن الوليد أن يقتل علياً ثم ندم بعد ذلك فنهى عن ذلك[١].

السؤال ٢٠:

هل صحيح ما يقولون أنّ سيّدنا علي رضي الله عنه لم يبايع أبا بكر وكان قد أغلق كفّه عن البيعة وسعوا لفتحها فلم يتمكنوا فجاء أبو بكر ووضع يده عليها ومسحها حتى تحسب بيعة كما يروي ذلك المسعودي: فقالوا له: مدّ يدك فبايع، فأبى عليهم فمدوا يده كرهاً فقبض على أنامله فراموا بأجمعهم فتحها فلم يقدروا فمسح عليها أبو بكر وهي مضمومة[٢]

ومع ذلك نقول بأنّ بيعة أبي بكر كانت بإجماع أهل الحلّ والعقد؟ وكيف نفسر الرواية السابقة مع قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم (علي مع الحق والحق مع عليّ يدور معه حيثما دار) [٣].

السؤال ٢١:

هل صحيح أنّ صلاة التراويح ابتدعها سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه

---

(١) الأنساب للسمعاني ج٣ ص٩٥

(٢) إثبات الوصية ص١٤٦- الشافي ج٣ ص٢٤٤

(٣) مستدرك الحاكم ج٣ ص١٢٥، جامع الترمذي ج٥ ص٥٩٢، مناقب الخوارزمي ص ١٧٦، فرائد السمطين ج١ ص ١٧٧

ولم تكن زمن النبي ﷺ كما أشار إلى ذلك العلماء:

١- ابن الهمام: ظاهر المنقول أنّ مبدأها من زمن عمر[١]

٢- العسقلاني: فتوفي رسول الله ﷺ والناس على ذلك أي على ترك الجماعة في التراويح. والمحفوظ أنّ عمر هو الذي جمع الناس على أبي بن كعب[٢].

٣- العيني: الأمر على ذلك يعني على ترك الجماعة في التراويح وقوله: أنّي أرى هذا من اجتهاد عمر واستنباطه[٣].

٤- ينقل الإمام البخاري عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه قال خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليلة في رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط فقال عمر إنّي أرى لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم قال عمر نعم البدعة هذه[٤].

إذن لم تكن صلاة التراويح في زمن النبي ﷺ ولا في زمن الخليفة الأوّل رضي الله عنه، بل الذي جاء بها عمر بن الخطاب فلماذا هذا الإصرار منّا على الالتزام بها ونعتبرها من الدين والعبادات وشعاراً للسنة كما يقول

---

(١) فتح القدير ج١ ص٤٠٧

(٢) فتح الباري ج٤ ص٢٩٦

(٣) عمدة القاري ١٢٥ : ١١

(٤) البخاري ج٢ ص٢٥٢ طبع دار الفكر

السرخسي: فأداؤها بالجماعة جعل شعاراً للسنّة[1] وقد قال النبي ﷺ: كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار..

السؤال ٢٢:

كان الكثير من الصحابة والتابعين يمسحون القدمين بدل غسلهما في الوضوء وكان البعض منهم يقول بوجوبه وذلك مثل سيّدنا علي رضي الله عنه وعبد الله بن عباس وعكرمة وأنس بن مالك والشعبي والحسن البصري والإمام محمد الباقر رضي الله عنهم[2]

فلماذا نفتي بغسل القدمين؟ ونفتي ببطلان الوضوء الذي لم يكن فيه غسل الرجلين؟

هذا أنس بن مالك خدم النبي ﷺ أكثر من عشر سنين وهو يقول: بوجوب المسح هل كان مصراً على مخالفة السنة أم أنّ المسح هو السنة؟ وهذا علي بن أبي طالب كان يمسح ولا يغسل وقد صاحب رسول الله أكثر من جميع الصحابة؟ هل كان مصراً على مخالفة السنة أو أنّ السنة هي المسح دون الغسل؟

١- يقول ابن حزم: وقد قال بالمسح على الرجلين جماعة من السلف منهم علي بن أبي طالب، وابن عباس، والحسن وعكرمة والشعبي وجماعة غيرهم، وهو قول الطبري.

---

(١) البخاري ج٢ ص٢٥٢.

(٢) المحلى ج٢ ص٥٦

٢- ويقول الرازي: اختلف الناس في مسح الرجلين وفي غسلهما، فنقل القفّال في تفسيره عن ابن عباس وأنس بن مالك وعكرمة والشعبي وأبي جعفر الباقر: أن الواجب فيهما المسح وهو مذهب الإمامية من الشيعة[١].

٣- ويقول ابن قدامة: غسل الرجلين واجب في قول أكثر أهل العلم وروي عن علي رضي الله عنه أنه مسح على قدميه.

٤- وحكى عن ابن عباس: أنه قال: ما أجد في كتاب الله إلا غسلتين ومسحتين.

وحكي عن الشعبي أنه قال: الوضوء مغسولان وممسوحان ولم يعلم من فقهاء المسلمين من يقول بالمسح على الرجلين غير من ذكرنا وأنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح على قدميه[٢].

السؤال ٢٢:

هل صحيح أنّ قولنا في الأذان (الصلاة خير من النوم) بدعة ابتدعها الخليفة الثاني رضي الله عنه ولم تكن من الأذان على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

١- يقول الإمام مالك: أنّ المؤذن جاء إلى عمر بن الخطاب يؤذنه لصلاة الصبح فوجده نائماً فقال الصلاة خير من النوم فأمره أن يجعلها في

---

(١) التفسير الكبير ج١١ ص١٦١

(٢) المغني لابن قدامة ج١ ص ١٣٢- ١٣٣

نداء الصبح[١].

السؤال ٢٤:

يقول الإمام الذهبي عن قتلة الخليفة عثمان بن عفان: كل هؤلاء نبرأ منهم ونبغضهم في الله[٢] ويقول ابن حزم لعن الله من قتله والراضين بقتله...، بل هم فساق محاربون سافكون دماً حراماً عمداً بلا تأويل على سبيل الظلم والعدوان فهم فساق ملعونون[٣] أهذا مع علمنا بأنّ قتلته كانوا من الصحابة الأجلّاء من أصحاب بدر ومن أصحاب بيعة العقبة وقد شاركوا مع رسول الله في جهاده ببدر وأحد وحنين وفتح مكة والطائف؟

فكيف نوفّق بين جواز لعن الصحابة وبين أدلة عدالتهم وأدلة جواز اجتهادهم وخطأهم وتأولهم كما تأول غيرهم في كثير من الوقائع التي تلت عصر الرسول ﷺ فإن جاز لعن هؤلاء وتفسيقهم ونفي التأويل عنهم جاز ذلك لغيرهم أيضاً وإن لم يجز لعن الصحابة فلا يجوز لعن هؤلاء أيضاً! وإن جاز لعن هؤلاء دون غيرهم فما المائز بين هؤلاء الصحابة وسائر الصحابة الذين اجتهدوا وتأولوا وخالفوا نصوص الكتاب والسنة كمعاوية رضي الله عنه ومن سار على نهجه في محاربة الخليفة علي بن أبي طالب والحسن بن علي وأمّ المؤمنين عائشة وطلحة من العشرة المبشرة الذين قاتلوا الخليفة الذين

(١) الموطأ ج١ ص٧٢

(٢) تاريخ الإسلام الخلفاء ص ٦٥٤

(٣) كتاب الفصل ج٣ ص ٧٤- ٧٧

بايعوه ثم خرجوا عليه.

السؤال ٢٥:

هل صحيح ما يقال من صحة وتواتر حديث الثقلين بلفظ (كتاب الله وعترتي أهل بيتي) كما أورده مسلم[١] والترمذي[٢] وصحّحه الألباني[٣] ولكن الحديث بلفظ (كتاب الله وسنتي) ضعيف وأورده مالك مرسلاً[٤] ولم يورده أصحاب الصحاح الستة.

ولكن مع كل ذلك نحن نصرّ في خطبنا على ترك اللفظ الأول (وعترتي) ونذكر الحديث بلفظ (وسنتي) أي نترك ما صحّ بالتواتر وتصحيح العلماء ونذكر ما لم يثبت بسند صحيح!!.

هذا تمام الكلام في بحث الشبهات العقائدية وأجوبتها.

وقد فرغت عن كتابة هذا الكتاب في ٢٠ شعبان المعظم سنة ٢٠٠٩ ميلادي الموافق لـ ١٢/٨/١٤٣٠هـ

اللهم اجعله عملاً صالحاً وتقبّله منّا واعف عنّا وعن والدينا برحمتك يا ربّ العالمين بحق محمد وآله الطاهرين.

---

(١) صحيح مسلم ج٤ حديث ١٨٧٣. لفظة: أذكركم الله في أهل بيتي.

(٢) سنن الترمذي ٥: ٦٢٢.

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤: ٣٥٦.

(٤) الموطأ ٢: ٨٩٩.

الفهرس

الفصل الأول:

في جواب شبهة حول الصانع الحكيم

الفصل الثاني:

في جواب شبهة ما يتعلق بالنبوّة

الفصل الثالث:

في جواب شبهة ما يتعلق بالإمامة

الفصل الرابع:

في جواب شبهة ما يتعلق بالمعاد

الفصل الخامس:

في جواب شبهة ما يتعلق بالشيعة الإماميّة

الفصل السادس:

في شبهة ما يتعلق بالصحابة

الفصل السابع:

في جواب شبهة كون الشيعة الإمامية فرقة ناجية وأدلتهم عليها

الفصل الثامن:

في جواب شبهة اتهام الشيعة بتحريف القرآن

الفصل التاسع:

في جواب شبهة ما يتعلق بنكاح المتعة والتقية

الفصل العاشر:

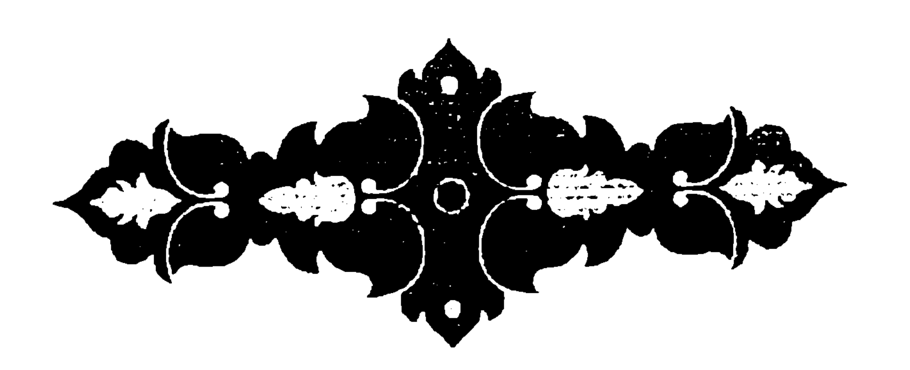
في جواب شبهة ما يتعلق بالشفاعة والتوسل بالنبي والأئمة

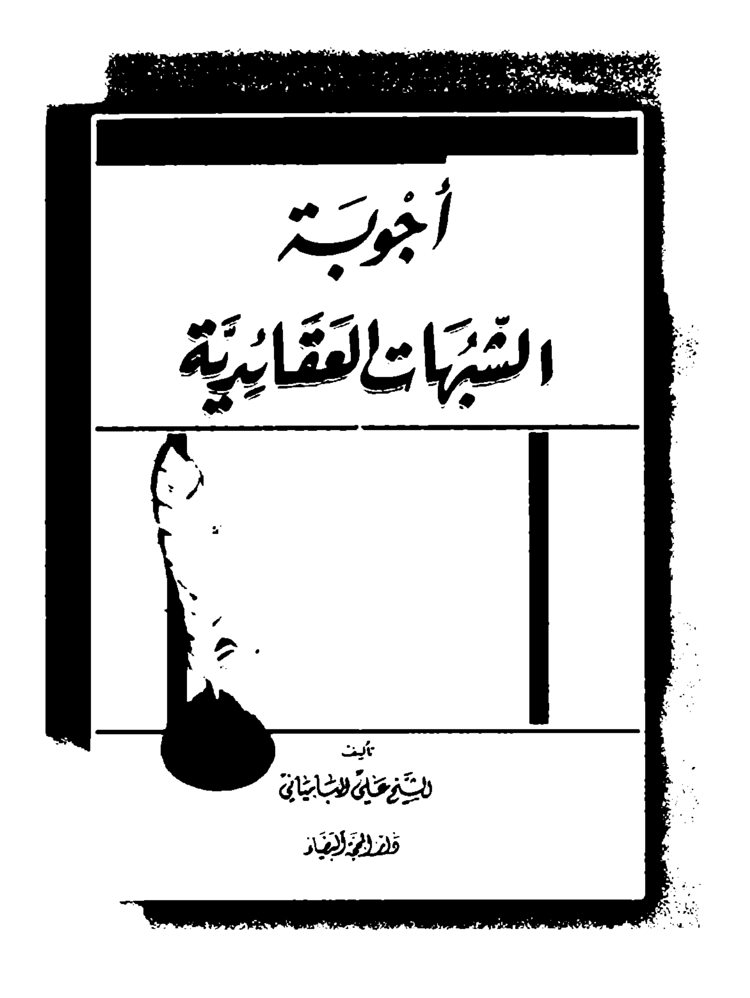
الفصل الحادي عشر:

في جواب شبهة ما يتعلق بزيارة قبور الأئمة والتمسح بها

الفصل الثاني عشر:

في جواب شبهة ما يتعلق بمسح الرجلين والجمع بين الصلاتين





هذا الكتاب الّذي بين يديك عزيزي القارئ يبحث عن ردود الشّبهات الّتي طرحها الوهّابيّون وملأوا بها الأسواق والإنترنت، ووزّعوها يميناً وشمالاً مرفقة بالشّتم والذّم، حتّى وصلوا إلى الحكم بكفر أتباع أهل البيت فكان الرّد عليهم تحت عنوان (أجوبة الشّبهات العقائديّة) على ضوء الكتاب والسّنّة والبراهين العقليّة.

دار المحجة البيضاء
للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان

الرويس - خلف محفوظ ستورز بناية رمال

هاتف: ٠٣/٢٨٧١٧٩ - تلفاكس: ٠١/٥٥٢٨٤٧ - ٠١/٥٤١٢١١
ص.ب: ٥٤٧٩ / ١٤ - E-mail:almahajja@terra.net.lb
www.daralmahaja.com / info@daralmahaja.com